

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ
أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ
عَلَيْكُمْ مِيلَةً وَاحِدَةً

صدق الله العظيم

سورة النساء آية (١٠٢)



رقم القرار : 20180161

تاريخ القرار : 2018/05/11 م

مكان المناقشة : القاعة الكبرى (محدد وقتاً)

قرار لجنة المناقشة والحكم رقم (161) لسنة 2018م

انه في يوم الاثنين 1439/8/29هـ الموافق 2018/5/14م ، اجتمعت لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير المقدمة من الطالب / وليد عبدالله ناصر المعافا المجل بكلية التجارة والاقتصاد قسم العلوم السياسية والمشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي في محضر إجتماعه (5) بتاريخ 2018/4/16م بتشكيل لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة :-

1	د. خديجة الهبيسي	الممثل الرئيس	جامعة صنعاء	رئيساً
2	د. جمال الدين السلمي	الممتحن الخارجي	جامعة حضرموت	عضواً
3	د. منصور عزيز الزنداني	الممتحن الداخلي	جامعة صنعاء	عضواً

عن رسالته الموسومة بـ (السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر من الفترة (1990 - 2010))

قام الطالب بعرض موضوع رسالته على لجنة المناقشة والحكم وتمت مناقشة الطالب .

وبناءً على ما تقدم فإن اللجنة توصي بالآتي :-

يُنح الطالب / وليد عبدالله ناصر المعافا درجة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص : السياسة الخارجية

* بتقدير : ممتاز جيد جداً جيد ومعدل 1.89 (يرجى مراعاة وضع درجة حول تقدير حسب المصنف)

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة والحكم على القرار :-

الإسم	صلة	التوقيع
د. خديجة الهبيسي	المناقش الرئيس	
د. جمال الدين السلمي	الممتحن الخارجي	
د. منصور عزيز الزنداني	الممتحن الداخلي	

نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا
والبحوث العلمي

مدير عام الدراسات العليا

اهداء

الى زوجتي وابنائي وبناتي الذين كانوا دافعا أمام عيني انشد لهم مستقبلا أفضل... هم من تجرعوا معي المعاناة المادية والنفسية والالهم والصبر والحاجة للنجاح ، والتي كانت سبب في تقصيري معهم... الا انهم كانوا اقوياء محبين لوالدهم متطلعين للمستقبل بكل صمود... حيث احتووني برضاء وقناعه وكانوا ملهمين لي لتحدي كل الظروف الصعبة والمعوقات المحيطة بي.

١ . المهندسة مروة وليد المعافا .

٢ . مرام وليد عبدالله المعافا

٣ . خالد وليد عبدالله المعافا

٤ . منار وليد عبدالله المعافا

٥ . مها وليد عبدالله المعافا

٦ . سجي وليد عبدالله المعافا

٧ . سام وليد عبدالله المعافا

٨ . جودا وليد عبدالله المعافا

والحمد لله والشكر لله لعونه وتوفيقه لي... رب العرش العظيم.

شكر و عرفان

أحمد الله رب العالمين أولاً واخيراً الذي وفقني في إتمام هذه الرسالة بعونه وتوفيقه، آملاً أن أكون قد وفقت بما يتلائم مع أهمية موضوعها، وقد كنت حريصاً في تناولها لهذا الدراسة أن لا أكون مفرطاً في التفاؤل وحرصت على تناول النقاط البحثية بموضوعية تامة وامانة علمية للتوصل الى نتائج تحلل واقع المخاطر والتهديدات في السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الاحمر.

وأدين بالفضل ومعني بتقديم أسمى آيات الشكر والعرفان لكل من ساعدوني على إنجاز مهمني في أعداد هذا الدراسة ومناقشتها وفي مقدمتهم الاكاديمي العراقي الرصين البروفيسور قيس النوري مشرف الرسالة على الدعم والرعاية الذي منحني إياها، والذي بذل كل جهد معي وخصص من وقته الثمين لكي يعينني على إنجاز هذه المهمة، والشكر موصول إلى الدكتور خالد الفهد المشرف المشارك ورعايته الكريمة وتوجيهاته القيمة، كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للجنة التحكيم المميزة البروفيسور/ خديجة الهيصمي رئيس لجنة المناقشة والتحكيم والبروفيسور/ منصور عزيز الزنداني ممتحن ومحكم داخلي من جامعة صنعاء والاستاذ الدكتور/ جمال الدين السالمي ممتحن ومحكم خارجي من جامعة اب وجميعهم من عمالقة السياسة والعلاقات الدولية بالجمهورية اليمنية والوطن العربي والتي كانت لهم نظره ثاقبة وحس قومي فريد في اثراء الرسالة وتحديد تاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠١٨م موعداً لمناقشتها، كرساله موضوعيه تزامن مع احداث تؤلمنا وتهدد هويتنا وامنا القومي من اعتراف اممي بإسرائيل كدولة في عام ١٤ / ٥ / ١٩٤٩م وهي محتله لفلسطين، واحداث مستفزة للامة الاسلامية بالممارسات الامريكية ونقل سفارتها الى القدس الشريف في عام ١٤ / ٥ / ٢٠١٨م، وتزامنا مع استمرار العدوان الخارجي على اليمن وتحويل رسالتي العلمية الى رداً مرموقاً ورصين يلامس وجداننا في كشف مخططات السياسة الخارجية الاسرائيلية والامريكية واطماعها في المنطقة.

وفي الاخير: اتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي الاجلاء في قسم العلوم السياسية و لهيئة التدريس والى زملائي الذي أكن لهم كل احترام وتقدير، وكل الامتنان والحب إلى والدي والدي اللذان كانا يمداني بالدعاء، وزوجتي و ابنائي الذين كانوا دافعا أمام عيني انشد لهم مستقبلاً أفضل.

انا على قناعة ان ما قدمته هو مجرد جهد يشوبه النقص البشري تم اثراءه وتصويبه اكااديمياً، ولي كل الأمل أن ينال بحثي تقديركم ورضاكم إن اصبت فمنه وكرم من الله ،،، و إن اخطأت فهو قصور مني ومن الشيطان. **قال تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لِطَاقَةِ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) صدق الله العظيم**

ملخص الرسالة

السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر، موضوع إثارة اهتمام الباحث بكافة جوانبه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، لمعرفة الثابت والمتغير في الدراسة، ومحاولة فهم مصطلح إسرائيل، صار يتردد عبر وسائل الإعلام والكتب والدراسات المختلفة، كما ان (إسرائيل) ذُكرت في أروقة السياسات الخارجية و المحافل الدولية والتقارير الرسمية، حتى في علاقات الكيان الإسرائيلي الرسمية مع حلفائها من الدول، والتي أخذت حيزا والاهتمام في دراسة ظاهرة (إسرائيل) ككيان نشأ نشأة غير طبيعية في ارض مغتصبة و محتلة من سكانها الأصليين، استطاعت إحكام السيطرة على منطقة إقليمية، تسعى من خلالها إلى استكمال عناصر الدولة في تكوين الكيان الإسرائيلي (ارض، نظام سياسي، سكان، اعتراف دولي) إلا ان العامل الديمغرافي والسكاني لم يتدرج تدرج تاريخي كسكان الارض الأصليين، فكان أسلوبهم في اختراق المجتمع الفلسطيني ومن ثم التمركز والتوسع والانتشار ظاهرة في قيام الكيان الإسرائيلي على ارض فلسطين ساند ذلك وعد بلفور المستعمر البريطاني آنذاك، ومن حيث الدلالة لمصطلح (إسرائيل) فهو غطاء رسمي سعت الحركة الصهيونية إلى إطلاقه مسمى دولتهم، مستغلة فيها العنصر الديني لاستقطاب سكان لهذه الدولة من يهود الشتات، والذين ينتشروا في كافة أنحاء العالم ويشكلوا من مصادر السياسة الخارجية الإسرائيلية.

كما اهتمت الدراسة بمنطقة جنوب البحر الأحمر والذي تعدت الدلالة الجغرافية للمنطقة وأصبحت من الثوابت الإستراتيجية كبوابه رئيسية لدخول مناطق هامة مثل القرن الأفريقي والخليج العربي، ومنطقة حيوية ومتنفس لقناة السويس والأمن القومي العربي زحلقة وصل بين الشرق والغرب بممر مائي ملاحي دولي تمر عبره التجارة العالمية .

تحركات السياسة الخارجية الإسرائيلية الكيان المادي للحركة الصهيونية التوسعية في المنطقة هي المتغير الدائم في منطقة جنوب البحر الأحمر لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة مستغلة عدة عوامل ذاتية و موضوعية استفادة منها إسرائيل لتحقيق مصالحها في ظل غياب إستراتيجية امن قومي تجابه الأطماع الإقليمية والدولية في منطقة جنوب البحر الأحمر وهذا ما سوف تتطرق إليه الدراسة.

ومن خلال عنوان الدراسة، والخطة البحثية للسير في عملية التحليل، وتصويب النهج الأكاديمي لها من قبل أكاديميين مخضرمين مشرفين ومحكمين للدراسة، سيتم التوكل على الله ومحاولة الخروج بنتائج تشكل إضافة جيدة للبحث العلمي في المجال الاستراتيجي للعلاقات الدولية .

الله ولي التوفيق و الهداية

الإطار العام للدراسة

مقدمه.

السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر موضوع أثار اهتمام الباحث بكافة جوانبه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، لمعرفة الثابت والمتغير في الدراسة، ومحاولة معرفة من تكون إسرائيل؟ التي صارت تتردد في وسائل الإعلام والكتب والدراسات المختلفة، كما إن (إسرائيل) ذُكرت في أروقة السياسات الخارجية، المحافل الدولية، التقارير الرسمية، حتى في علاقات الكيان الإسرائيلي الرسمية مع حلفائها من الدول، والتي أخذت حيزاً من الاهتمام بدراسة ظاهرة (إسرائيل) ككيان نشأ نشأةً غير طبيعية في أرض مغتصبة و محتلة من سكانها الأصليين، استطاعت إحكام السيطرة على منطقة إقليمية، تسعى من خلالها إلى إستكمال المخطط الصهيوني الإستيطاني لإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين المحتلة، إلا أن العامل الديمغرافي والسكاني للكيان الإسرائيلي الذي لم يتدرج تدرجاً تاريخياً كسكان الأرض الأصليين (الفلسطينيين)، والذي كان العائق الكبير لإستكمال عناصر الدولة اليهودية، فكانت خطتهم هي إختراق المجتمع الفلسطيني، ومن ثم التمركز، والتوسع، والإنتشار كظاهرة إستيطانية في قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين، بمساندة بريطانيا والتي أطلقت وعد بلفور وزير خارجية المستعمر البريطاني للصهيونية بإقامة دولتهم، والتي عقبها اكبر عملية تهجير للفلسطينيين من مدنهم وقراهم لبدء مشروع الصهيونية بقيام الدولة، ومن حيث الدلالة لمصطلح (إسرائيل) فهو غطاء رسمي سعت الحركة الصهيونية إلى إطلاقه مسمىً لدولتهم، مستغلة في هذا الجانب العنصر الديني لاستقطاب سكان لهذه الدولة من يهود الشتات، والذين ينتشرون في كافة أنحاء العالم، ويشكلون مصدراً للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

كما اهتمت الدراسة بمنطقة جنوب البحر الأحمر، والذي تعدت الدلالة الجغرافية للمنطقة، وأصبحت عامل جذب دولي وإقليمي، كونها ممر مائي وبوابة رئيسية لدخول مناطق تخوم هامة مثل القرن الأفريقي، والخليج العربي، ومناطق حيوية شكلت متنفس للأمن القومي العربي وحلقة وصل بين الشرق والغرب من خلال الممر المائي الملاحي الدولي الذي تمر عبره التجارة العالمية.

وتحركات السياسة الخارجية الإسرائيلية الكيان المادي للحركة الصهيونية التوسعية في المنطقة هي المتغير الدائم في منطقة جنوب البحر الأحمر لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة مستغلة عدة عوامل ذاتية و موضوعية استفادت منها إسرائيل لتحقيق مصالحها في ظل غياب استراتيجية خاصة بالأمن القومي العربي تجابه الأطماع الإقليمية والدولية في منطقة جنوب البحر الأحمر وهذا ما سوف تتطرق إليه الدراسة والتي أعتمدت في مفاهيمها السياسة الخارجية الإسرائيلية كمتطلب من متطلبات البحث العلمي و التوصيف البحثي للكيان الصهيوني و تحليل ظاهرة الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

أولاً. مشكلة الدراسة:

استطاعت إسرائيل احتلال قرية (أم الرش راش) على خليج العقبة عام ١٩٤٩م المسمى حالياً ميناء (إيلات)، وبدأت تنظر إلى منطقة جنوب البحر الأحمر كمنفذ مائي وحيد للاتصال بالعالم الخارجي، والعمل على كسر طوق العزلة المفروض عليها عربياً وإسلامياً.

فالبحر الأحمر بمنافذه المختلفة، خاصةً المنفذ والمدخل الجنوبي المتمثل في باب المنذب وجزره الاستراتيجية وبحاره وخلجانه، تعتبر ذات أهمية جيوسراتيجية في السياسة الخارجية الاسرائيلية، كونه ممر مائي دولي يربط بين مصالح الغرب والشرق، وتتجاوز بدلالاته الجغرافية للمنطقة كأهمية حيوية.

وتسيطر اسرائيل في أقصى شمال البحر الأحمر على ساحل صغير لا يتجاوز مساحة طولية (٧) كم على رأس خليج العقبة بميناء مسمى ميناء إيلات، بإعتبار ميناء إيلات نقطة انطلاق وتواصل باتجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، وتخومها (القرن الافريقي والخليج العربي) لتوسيع مجالها الحيوي، وتواصلها بالعالم الخارجي.

ومنذ نشأة إسرائيل في ١٤/٥/١٩٤٨م سعت ولا زالت تسعى بكل إمكانياتها لإيجاد موطئ قدم لها وحلفائها في منطقة جنوب البحر الأحمر و التخوم المحيطة بها، لما تحتويه المنطقة من مزايا جيوسياسية وإستراتيجية واقتصادي، ولضمان حرية ملاحتها في البحر الأحمر، ولكي لا يظل البحر الأحمر، بحيرةً عربية خالصة سعت إسرائيل إلى منع حدوث ذلك حيث يطل على حوض البحر الاحمر ست دول عربية، وكذلك دولة ارتيريا وإسرائيل (فلسطين المحتلة)، ومن خلال ما سبق تحاول الدراسة فهم وتحليل ظاهرة الوجود الإسرائيلي وسياسته الخارجية في منطقة جنوب البحر الأحمر، وكيف تتحرك بأدواتها لتحقيق مصالحها في المنطقة.

ثانياً. أهمية الدراسة:

اكتسب الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية: -

١. الأهمية العلمية:

يسعى الباحث من خلال الدراسة إلى فهم وتحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، ومعرفة محدداتها وأهدافها، ومعرفة الدوافع والأدوات والأساليب التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية والإيدلوجية، وإضافة جديدة للمفاهيم حول توصيف منطقة جنوب البحر الأحمر، وما تحتويه من شواطئ و جزر ومضيق استراتيجي وخلجان وبحار(بحر العرب)، وكمر إجباري للملاحة الدولية و للدخول إلى منطقة القرن الأفريقي أو منطقة الخليج العربي، كتخوم لمنطقة جنوب البحر الأحمر، والتي هي محط أطماع إقليمية ودولية.

٢. الأهمية العملية:

تسهم الدراسة العملية في معرفة الطرق التي تنظر من خلالها السياسة الخارجية الإسرائيلية إلى منطقة جنوب البحر الأحمر، كمحاولة تحقيق أكبر المكاسب السياسية والإستراتيجية في المنطقة، وفهم الممارسات الإسرائيلية لتوسيع مجالها الحيوي.

كما تسهم الدراسة عملياً على معرفة طبيعة العلاقات الإسرائيلية مع دول شرق أفريقيا المطلة على منطقة جنوب البحر الأحمر والقريبة من باب المندب، ومعرفة الاتفاقات الموقعة معها التي تسعى من خلالها لتحقيق مصالحها في المنطقة، وتحاول الدراسة إعطاء صورة لصناع القرار اليمني والعربي لمعرفة التحركات والأهداف السياسية لهذا الكيان في المنطقة وتخومها، وأثر ذلك على الأمن القومي العربي من خلال قياس المؤشرات والشواهد في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

ثالثاً. هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف ترسم إسرائيل سياستها الخارجية، ونشاطها في منطقة جنوب البحر الأحمر، وذلك من خلال تحقيق النقاط التالية:

١. التعرف على منطقة جنوب البحر الأحمر وخصائص الموقع ومكوناته، وأهميته الجيوستراتيجية.
٢. معرفة محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتوجهاتها في منطقة جنوب البحر الأحمر لتعزيز وجودها إقليمياً ودولياً، وكيف تؤثر تلك السياسات على أمن البحر الأحمر؟
٣. معرفة دوافع وأهداف إستراتيجية ومحددات إسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة ببعض دول القرن الأفريقي بحكم قربها الجغرافي من مضيق باب المندب كمر حيوي وإستراتيجي يعزز من توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة.

رابعاً. فرضيات الدراسة:

قامت هذه الدراسة على أساس فرضيتين مفادهما: -

١. توجد علاقة تأثير متبادلة بين حجم مصالح إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر وبين درجة التأثير التي تمارسها سياسيتها الخارجية على المنطقة.
٢. إن المصالح الأمنية الإسرائيلية كانت ولا تزال هي المتغير المستقل والثابت الأساس في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر بصفة خاصة والبحر الأحمر بصفة عامه.

خامساً. منهج الدراسة:

إن إختيار منهج المصلحة الوطنية لدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية يناسب تحليل توجهاتها في منطقة جنوب البحر الأحمر، بشأن البحث عن مكاسب ومصالح جديدة يعزز أمن إسرائيل، بإعتبار المصلحة الوطنية عبارة

عن: (مجموعة الأهداف التي تسعى الدولة أو صناع قراراتها لتحقيقها)، ويتضمن مفهوم المصلحة الوطنية (إمكانات وجود سياسات خارجية متماسكة، تمثل الاهتمامات القومية المترابطة، فأولويات السياسة الخارجية يحددها صناع القرار وفقاً لمعطيات البيئة المحيطة بهم داخلياً وخارجياً)، فجميع الدول ترتب أولوياتها بحيث تكون قرارات السياسة الخارجية لديها مبنية على تقدير واقعي لتكون مؤثرة في تحركاتها وتفاعلها على الصعيدين المحلي والخارجي^(١)، مع الأخذ في الاعتبار قدرات الدولة الشاملة لتحقيق مصالحها بشكل عام .

ويعتبر منهج المصلحة الوطنية من مناهج المدرسة الواقعية، التي تستخدم في التحليل العلمي لدراسة العلاقات الدولية، ويركز المنهج على عامل جوهري، وهو المصلحة التي تسعى إلى تحقيقها الدول، كهدف نهائي ومستمر للسياسة الخارجية التي تفسر توجهات الدولة تجاه الدول الأخرى ضمن محيطها الخارجي، وبالتالي هناك ارتباط منهج المصلحة الوطنية بمنهاج القوة، الذي يشكل حالة خاصة في المناهج، وتحدد هنا المصلحة وفقاً لتصور الدول التي تسعى إلى الحصول على القوة، وبناءً على هذا المنهاج يمكن تقديم فهم واقعي للتفاعلات السياسية الدولية.^(٢)

مقولات منهج المصلحة الوطنية:

يرى أصحاب هذا المنهاج إن سلوك الدولة ثم التنبؤ بمستقبل علاقاتها الدولية يعرف من خلال مصالحها الوطنية، باعتبار أن تلك المصالح هي الباعث الحقيقي لنشاطها وسلوكها تجاه المحيط الدولي، غير أن ما يجدر الإشارة إليه هنا، هو أن السبب الرئيس للصراع في التفاعلات الدولية هو تصادم مصالح الدول، وعلاوة على ذلك فإن تفسير وتحديد المصلحة الوطنية للدولة يتبدل بحدود فهم صناع القرار السياسي وإدراكهم لمصالح بلدانهم.^(٣) وباعتبار: (أن القوة هي في حقيقتها نزعة غريزية تساعد على البقاء ومواجهة التهديدات الخارجية بكافة أشكالها، إلا أن المصلحة الوطنية قد جعل منها الحاجات والرغبات المتصورة لدولة مستقلة في علاقاتها بالدول الأخرى المستقلة التي تشكل بينها الدولية)^(٤)، وهنا تحددت أربع مصالح للسياسة الخارجية للدولة أهمها:

١. المصلحة الدفاعية الأمنية.

٢. المصلحة الاقتصادية.

٣. مصلحة النظام العالمي.

٤. المصلحة الأيدولوجية.

يشكل (الأمن القومي) الاعتبار الأكثر إلحاحاً والذي يأتي على رأس أولويات أي دولة في علاقاتها الدولية، بناءً على ذلك وإنسجاماً لمنهج المصلحة الوطنية مع الدراسة المقدمة حول السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، فإن إسرائيل تتجه إلى المنطقة من خلال إقامة علاقات مبنية على مجموعة من المصالح الدفاعية والأمنية

١ - علي عبده علي الديب، السياسة الخارجية اليمنية تجاه مصادر تهديد الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة صنعاء، ٢٠٠٧ م ص (ز).

٢ - منصور عزيز الزنداني، منقول عن جلال إبراهيم فقيرة، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة صنعاء، ٢٠٠٢، ص ١١٢ .

٣ - احمد محمد الكبسي، منصور عزيز الزنداني، حسن سيد سليمان، مبادئ العلوم السياسية، الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان، صنعاء، ٢٠٠٣، ص ١٨٤.

٤ - علي عبده علي الديب، مرجع سابق، ص (ز).

والاقتصادية والأيدولوجية ومصالح مرتبطة بالنظام الدولي، في محاولة لتعزيز مكانتها الحيوية في المنطقة، بما يحقق أمن إسرائيل، ويضمن لها التفوق لتكون دولة مهيمنة في المنطقة العربية، وهو ما سيتم التطرق إليه في الدراسة .

سادساً. النطاق الزماني والمكاني للدراسة:

١. **النطاق المكاني للدراسة:** يحدد الباحث الدراسة وموضوعاتها حول إسرائيل وموقعها الجغرافي ومجالها الحيوي، التي تحاول السيطرة عليه في منطقة جنوب البحر الأحمر، والمتغيرات الناتجة عن علاقة إسرائيل بدول حوض جنوب البحر الأحمر والقريبة من مضيق باب المندب بصفته، والمتمثلة في (أريتريا، الصومال، جيبوتي)، وأثر تلك العلاقة على الأمن القومي العربي وخصوصاً (اليمن).

٢. **النطاق الزماني والموضوعي للدراسة:** يرى الباحث بان التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، ينطلق من الفترة التي تواجد فيها الإسرائيليون في خاصرة الوطن العربي ككيان يهدد الأمن القومي العربي، والذي يشكل بداية فترة الصراع العربي الإسرائيلي منذ وعد بلفور حتى الوقت الراهن ٢٠١٨م، ومناقشة ما تشهده منطقة جنوب البحر الأحمر من أحداث وأزمات واحتلال جزر وتداعيات القرصنة، ومحاولة ربط التحركات الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، في محاولة وضع توازنات جديدة في المنطقة لتحقيق المصالح الإسرائيلية، فضلاً عما تم ملاحظته من خلال البحث من تطور في العلاقات الإسرائيلية مع دول شرق أفريقيا المطلّة على منطقة جنوب البحر الأحمر والقريبة جغرافياً من مضيق باب المندب، ومدى التهديد الذي يشكله ذلك على أمن البحر الأحمر (الأمن القومي العربي). والتي قسمها الباحث إلى **مرحلتين (مؤشرات وشواهد):**

المرحلة الأولى - من عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٨٩م: ويكون الإطار الموضوعي والزماني هنا، من خلال دراسة الماضي كمعطيات للتوجهات الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر، ومضيق باب المندب والدول المشاطئة للمنطقة، وتفسير السياسات السابقة لأهمية البحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، مروراً بالأزمات التي تفاقمت في البحر الأحمر في تلك الفترة (الصراع العربي الإسرائيلي).

المرحلة الثانية - من العام ١٩٩٠م إلى عام ٢٠١٠م: - والتي تناول الباحث فيها الفترة المكتملة للدراسة وربط مؤشرات الماضي بالشواهد عن ملاحظتها من خلال معطيات الحاضر للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه جنوب البحر الأحمر، وعلاقتها بالأزمات في المنطقة.

سابعاً. الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث الآتي:

١. أطروحة دكتوراه للباحث احمد علي يحي حسن العماد، مقدمة في عام ٢٠٠٦م بعنوان: **(التحكيم في منازعات الحدود الدولية - دراسة تطبيقية على التحكيم في جزر حنيش والحدود البحرية بين اليمن و أرتيريا)**^(١)، تطرق الباحث في دراسته إلى الأهمية الإستراتيجية للجزر المتواجدة في منطقة جنوب البحر الأحمر، وتناول الباحث التنافس الدولي

١- أحمد علي يحي حسن العماد، التحكيم في منازعات الحدود الدولية- دراسة تطبيقية على التحكيم في جزر حنيش و الحدود البحرية بين اليمن و أرتيريا، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٦.

- على الجزر اليمنية والصراع بين أريتريا واليمن حول جزر حنيش، وهي الأقرب إلى دراستنا من حيث الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر مع الاهتمام بجانب الصراع والتنافس الإقليمي للسيطرة على منطقة جنوب البحر الأحمر بما تحويه من مقومات طبيعية تستطيع من خلالها السيطرة على الملاحة بسهولة.
٢. أطروحة دكتوراه مقدمة من الباحثة خديجة احمد علي الهيصمي بعنوان: **(الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية- دراسة تطبيقية على سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر ١٩٧٩ - ١٩٩٠م)**^(١)، حيث تم الاستفادة من الدراسة في المحددات الجغرافية والميزة الجيوستراتيجية التي يتمتع بها البحر الأحمر ومدخله الجنوبي مضيق باب المنذب والجزر الواقعة على طريق الملاحة الدولية، وكيف تؤثر الجغرافيا على السياسة الخارجية اليمنية في منطقة جنوب البحر الأحمر، وموقفها من الصراعات الموجودة في المنطقة وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي.
٣. أطروحة دكتوراه مقدمة عام ٢٠٠٨ من قبل الباحث نبيل علي محسن الشرجبي بعنوان: **(الصراعات العربية الإقليمية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠م)**^(٢)، حيث تناول الباحث في رسالته الصراع العربي الإسرائيلي، وكيف تتحرك إسرائيل في محيطها الإقليمي والدولي، والتي تتقارب مع هذه الدراسة في شرح أساليب وأدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة.
٤. دراسة للدكتور عبد السلام إبراهيم البغدادي بعنوان **(التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا)**^(٣) الذي تطرق بصورة شاملة عن الدور الإسرائيلي في أفريقيا والتي صدرت من الجامعة المستنصرية بغداد عام ١٩٨٦م، وهي أقرب الدراسات إلى البحث في قياس الدوافع والأهداف الإسرائيلية في المنطقة، إلا أنها أشمل من خلال دراسة النطاق الجغرافي للقارة الأفريقية بما فيها الساحل الشرقي للقارة والدول المشاطئة لمنطقة جنوب البحر الأحمر.
٥. رسالة ماجستير مقدمة في عام ٢٠٠١م من قبل الباحث طارق عبد الله ثابت قائد الحروي، بعنوان: **(الجزر الجنوبية للبحر الأحمر وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي)**^(٤)، والذي أخذ الباحث في رسالته، التنافس الدولي على البحر الأحمر ومدخله الجنوبي وجزره من قبل (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، فرنسا، إسرائيل)، في ظل المتغيرات الدولية أثناء الحرب الباردة، وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً وانعكاسات ذلك على الأمن القومي العربي، وتطرق البحث إلى توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية بصفة خاصة شاملاً في الدراسة دول منطقة جنوب البحر الأحمر وجزره في إطار الصراع العربي الإسرائيلي .
٦. رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة في عام ٢٠٠٤م بعنوان: **(أمن البحر الأحمر والعلاقات اليمنية المصرية ١٩٧٣-١٩٩٩م)**^(٥) للباحث عادل عبد القوي حاتم الشرعبي، والذي تناول مصادر تهديد امن البحر الأحمر والموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية للمنطقة، كما تطرق إلي التهديد الإسرائيلي لأمن البحر الأحمر، وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة جزئياً من حيث أهمية البحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

٢- خديجة أحمد الهيصمي، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية- دراسة تطبيقية على سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر ١٩٧٩ - ١٩٩٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٧.

٣- نبيل علي محسن الشرجبي، الصراعات العربية الإقليمية للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ٢٠٠٧م.

٤- عبد السلام إبراهيم البغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في أفريقيا، دراسة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦.

١- طارق عبدالله ثابت الحروي، الجزر الجنوبية للبحر الأحمر وانعكاساتها على مستقبل الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠١.

٢- عادل عبد القوي حاتم الشرعبي، أمن البحر الأحمر و العلاقات اليمنية المصرية ١٩٧٣ - ١٩٩٩، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ٢٠٠٤.

٧. بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني - أكاديمية ناصر العليا من مصر، للعميد الركن/عبد الله محمد الدداه، بعنوان **(الصراع في القرن الأفريقي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وأثره على الأمن القومي اليمني والعربي)**^(١)، والذي تطرق فيه لدور إسرائيل الإقليمي وأثره على الأمن القومي اليمني والعربي، وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة البحثية جزئياً من حيث الأبعاد.

٨. بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني-الأكاديمية العسكرية العليا من اليمن ٢٠١٢م، للباحث وليد عبدالله ناصر المعافا بعنوان: **(الأطماع الإسرائيلية في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن القومي اليمني والعربي)**^(٢)، والذي تطرق فيها الباحث الى الأطماع الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي وطبيعة العلاقات مع أريتريا، وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة البحثية جزئياً من حيث العلاقات الإسرائيلية الأريتيرية، وأدوات التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقي، أثرها على الأمن القومي العربي واليمني. إضافة إلى عدد من الدراسات الأخرى ذات صلة بعنوان الرسالة، تناقش مواضيعها من زوايا أخرى من قبل باحثين في جامعة صنعاء.

وتناقش دراستنا الحالية المقدمة من قبل الباحث موضوع جديد، يأخذ من الدراسات السابقة ما يثري البحث الموسوم بالسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، حيث يطمح الباحث إلى أن يثري البحث العلمي كموضوع جديد ذي أهمية إستراتيجية يوصف منطقة جنوب البحر الأحمر، ويكشف تهديدات الأمن القومي العربي واليمني، ومرجع أكاديمي يمكن الاستفادة منه في الجامعات والاكاديميات المختلفة، والمكتبات المحلية والعربية والدولية.

ثامناً أدوات الدراسة:

تم الإستعانة في إعداد هذه الدراسات من خلال مجموعة من الكتب العلمية والأكاديمية، والدراسات والبحوث التي تناولت موضوع البحث والتقارير الإستراتيجية، والدوريات، كما تمت الاستفادة من المراجع الدراسية لكلية الدفاع الوطني اليمني من الاكاديمية العسكرية العليا للجمهورية اليمنية، ومجموعة من الوثائق والمحاضرات والندوات والتقارير ذات العلاقة بالموضوع، والاستفادة من آراء المشرفين على البحث، وكذلك مواقع شبكة المعلومات (الإنترنت) المتخصصة.

تاسعاً تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كل فصل يحتوي على عدة مباحث كالاتي: -

٣- تناول **الفصل الأول:** المفاهيم العامة والأسس النظرية للدراسة، والذي يشمل **المبحث الأول:** التعرف على **مصطلحات ومفاهيم الدراسة وتحديد الإطار الجغرافي لمنطقة جنوب البحر الأحمر**، ومعرفة نطاقها، ودراسة الجوانب الجيوسياسية وما تحتويه المنطقة من جزر ومقومات جغرافية تميزها عن غيرها من المناطق.

٣- العميد عبدالله محمد الدداه، الصراع في القرن الأفريقي في ظل المتغيرات الدولية و الإقليمية و أثره على الأمن القومي اليمني والعربي، إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العليا، مصر
٤- وليد عبدالله ناصر المعافا، الأطماع الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر و اثر ذلك على الامن القومي اليمني والعربي، إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١١.

المبحث الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر وفيه تم التطرق إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة في الصراع العربي الإسرائيلي، وأهمية منطقة جنوب البحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

وتتناول **الفصل الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر**، وقد أشتمل على أربعة مباحث رئيسة، **المبحث الأول: دراسة المحددات الجغرافية لإسرائيل** من حيث الموقع والمساحة والشكل والتضاريس والموارد الطبيعية التي تمتاز بها. **المبحث الثاني: السكان والمحددات الاجتماعية والثقافية** ومرتكزات الكيان الصهيوني من الموروث الثقافي والديني، إضافةً إلى معرفة التكوين الديمغرافي لإسرائيل. **المبحث الثالث: المحددات الاقتصادية** تمت دراسة القدرات الاقتصادية لإسرائيل إضافةً إلى محدداتها الرئيسية. **المبحث الرابع: محددات النظام السياسي** والذي من خلاله حاولت الدراسة معرفة نظام الحكم للكيان الإسرائيلي وتوجهاته وأيدلوجياته التي ارتكز عليها، فضلاً عن التعرف على الأحزاب والنظام الانتخابي في إسرائيل وقياس مدى قوة وتماسك النظام السياسي بصفة عامة.

وتتناول **الفصل الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الإسرائيلية**، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث محورية، **المبحث الأول: ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية**، ودراسة سماتها وخصائصها بصفة عامة، فضلاً عن معرفة العلاقة التي تربط بين السياسة الخارجية الإسرائيلية بأمنها القومي، والتعرف على توجهاتها الخارجية ودراسة أبرز الأدوات المستخدمة لتعزيز مكانتها الدولية سواءً عبر جماعات الضغط والجاليات اليهودية، أو بفتح مجالات التعاون العسكري والأمني والاقتصادي في علاقاتها الدولية خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر.

المبحث الثاني: تم التطرق فيه لدوائر اهتمام السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتناول **المبحث الثالث: المحددات الدولية والإقليمية للسياسة الخارجية الإسرائيلية**، وقد تطرقت للتحالفات والتحديات والتهديدات المؤثرة على السياسة الخارجية الإسرائيلية سواءً الدولية أو الإقليمية.

وأرتكز **المبحث الرابع:** على محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر تحديداً، والتعرف على العوامل والأهداف والدوافع المحددة لسياسة إسرائيل تجاه المنطقة.

وتتناول **الفصل الرابع: إتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر**، وتطرقت في **المبحث الأول** إلى: أنشطة وتوجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر، وذلك من خلال دراسة طبيعة التوجهات السياسية الخارجية الإسرائيلية وأنشطتها وتحركاتها في منطقة جنوب البحر الأحمر وتخومها المحيطة بها.

كما تم التطرق في **المبحث الثاني** إلى: السياسة الخارجية الإسرائيلية وأثرها على أمن منطقة جنوب البحر الأحمر، ومعرفة توجهات إسرائيل السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة جنوب البحر الأحمر، ومناطق التخوم المحيطة بها من دول القرن الأفريقي والخليج العربي، ومعرفة أثر تلك التوجهات على الأمن القومي اليمني والعربي في منطقة جنوب البحر الأحمر.

كما اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج عن معرفة ظاهرة الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية على أرض فلسطين المحتلة وسياستها الخارجية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطة بها في القرن الأفريقي والخليج العربي، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لمواجهة هذا التغلغل للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة.

الفصل الأول

المفاهيم العامة والأسس النظرية للدراسة

المبحث الأول: مفهوم منطقة جنوب البحر الأحمر.

المبحث الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الأول

مفهوم منطقة جنوب البحر الأحمر

المطلب الأول

مفاهيم عامه

أولاً. لمحة تاريخية:

تعتبر منطقة جنوب البحر الأحمر بما تحويه من مزايا جيواستراتيجية وديموغرافية ومقومات طبيعية وغيرها، من أهم المناطق الحيوية الاستراتيجية عبر مختلف العصور، ويمثل تاريخ هذه المنطقة بموقعها الاستراتيجي اختزالاً مثالياً لتاريخ العلاقات الدولية القائمة على توازن القوى بين الدول صاحبة النفوذ، وقد شكلت منذ القدم عامل جذبٍ للتنافس والصراعات الإقليمية والدولية، حيث كانت الحضارات في اليمن والقرن الأفريقي التي قامت على ضفتي البحر الأحمر هي صاحبة النفوذ في أغلب الحقب والعصور.

وتزايد الاهتمام الدولي بهذه المنطقة أكثر من أي وقتٍ مضى، مع فتح قناة السويس للملاحة الدولية في عام ١٨٦٩م، والذي أسفر عنه تنافس استعماري على المنطقة، وأشدت هذا التنافس بشكل أوسع بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مد النفوذ الغربي إلى شواطئ البلدان المطلة على منطقة البحر الأحمر، وما تلا ذلك من صراع القطبين الدوليين آنذاك على المنطقة، ممثلاً بالمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي سابقاً قبل الإنهيار عام ١٩٨٩م والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودخول قوى دولية وإقليمية أخرى امتدت مصالحها إلى المنطقة، وتوالت أحداث التنافس والصراع العربي الإسرائيلي على البحر الأحمر، حتى وصلت إلى ما وصل إليه الحال من ظهور تحالفات جديدة بين إسرائيل وأثيوبيا، تلاها مع أريتريا بعد استقلالها عام ١٩٩٣م وتوسع إسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي بشكل أكبر، وفي نفس السياق إبان الحرب الخليجية الثانية، وبروز ظاهرة القرصنة البحرية بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وانضمت قوى دولية أخرى كالصين وروسيا والهند و إيران واليابان وماليزيا^(١)، زاد من حدة التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة بحجة حماية أمن البحر الأحمر، وتأمين الملاحة الدولية من الإرهاب والقرصنة البحرية في منطقة جنوب البحر الأحمر.

كما لا تزال دول القرن الإفريقي المشاطئة لجنوب البحر الأحمر دول غير مستقرة الأوضاع، وتتصف بالصراع فيما بينها، مع غياب إستراتيجية قومية عربية مشتركة لتحقيق توازن في منطقة جنوب البحر الأحمر، شكلت ثغره سهله لمرور سياسة إسرائيل الخارجية، وربط علاقات تعاون سياسي واقتصادي وأمني وعسكري مع بعض دول القرن الإفريقي، وهو ما جعل تلك الدول الإفريقية منطقة نفوذ وتمركز لإسرائيل لحماية مصالحها في منطقة جنوب البحر الأحمر.

١- احمد محمد الاصبحي، الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الإفريقي والبحر الأحمر، مجلة الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد (٥)، ٢٠١٠، ص ١٨.

ثانياً. مفهوم السياسة الخارجية الإسرائيلية:

السياسة الخارجية هي التجسيد المادي على ميدان العلاقات الدولية، ويحكمها مبدأ مهم هو القوة، والتي هي في نفس الوقت محكومة بمبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ المصالح، وعلى هذا الأساس نرى أن العلاقات الدولية محكومة بتفاوت قوى الدول، مما يؤدي إلى تباين السياسة الخارجية بين دولة وأخرى.

١. مفهوم السياسة الخارجية:

تتعدد مفاهيم السياسة الخارجية بتعدد توجهات الكتاب والباحثين في علم السياسة، ورغم تلك الجهود لم يصل العلماء إلى تعريف جامع عن علم السياسة الخارجية، وبتعدد الآراء تم التطرق إلى الآتي:

أ. يعرف الأمريكي جيمس روسنان Rosnan James السياسة الخارجية بأنها: (المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواءً من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها)

ب. يعتبرها نورمان هيل Normand Hill (نشاط الدولة تجاه الدول الأخرى سواءً اتخذ هذا النشاط مظهراً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً على أساس الفلسفة أو الأيدولوجية التي يتمسك بها القادة).

ج. ويعرفها ليون نوال Leon Nawal بأنها: (فن تسيير علاقات دولة مع الدولة الأخرى)، وقال أيضاً الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية ريتشارد نيكسون Recharad Nekson معتبراً إياها فناً: (إن الاستعمال الناجح للسلطة وبالخصوص على الساحة العالمية هو فن لا تعلمه إلا التجربة)^(١).

هـ. هناك تعريف، آخر للسياسة الخارجية حيث تعرف: (بأنها سلوك مقصود يقوم به ممثلون رسميون للوحدة الدولية والمخولون دستورياً تجاه المحيط الدولي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة بواسطة الوسائل المناسبة)^(٢).

و. (وتهدف السياسة الخارجية إلى حفظ استقلال الدول، وصون سيادتها، وحماية أمنها أولاً، ثم محاولة تحقيق مصالحها الاقتصادية ثانياً)، ويضيف المرحوم الأستاذ الدكتور حكيم السماوي هدف ثالث وهو (حماية المصالح الإستراتيجية لتلك الدول، ونشر ثقافتها الأيدولوجية، ويضيف الرصاص وسليمان هدفاً رابعاً يصفاته بتحريك وتطوير قوة الدولة)^(٣).

٢. التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية:

هي عبارة عن كل عمل موجه نحو المحيط الدولي من قبل الوحدة الدولية، وهو مجرد سلوك، وهذا السلوك إما أن يكون سلوكاً تعاونياً أو صراعياً، وإن ذلك السلوك جاء بناءً على اختيار إرادي (مقصود) سواءً كان علنياً أو سرياً، وإن

١- عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، أوربيس للطباعة، ط ٢، ٢٠٠٠م، ص ٢٢٢.

٢- منصور عزيز الزندانى، مرجع سابق، ص ٥.

٣- حكيم السماوي، التنظيم الدولي، جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد، ص ٣٩.

من يقوم بذلك السلوك هم المخولون رسمياً ودستورياً بذلك، وأن ذلك السلوك يوجه نحو هدف أو مجموعة من الأهداف والمصالح، التي ترغب الدولة في تحقيقها تجاه المحيط الدولي، باعتبار أن المحيط الدولي شاملاً لكل الوحدات الدولية، أو المنظمات العالمية أو الإقليمية أو التكتلات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وحتى الشركات والجماعات باعتبار ذلك جزء من السياسة الخارجية لأي دولة. وبمعنى آخر أن السياسة الخارجية فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في كافة المجالات باعتبارها التجسيد المادي للتفكير الاستراتيجي، ومتطلبات الأمن القومي للدولة في علاقتها مع الغير بما يحقق المصلحة الوطنية.

٣. مفهوم سياسة إسرائيل الخارجية:

يقصد بها نشاطات السياسة الخارجية الإسرائيلية بمضامينها وقيمها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي يعتمد عليها الكيان الإسرائيلي لتعزيز مجاله الحيوي دولياً وإقليمياً خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر.

٤. مفهوم دوافع السياسة الخارجية الإسرائيلية:

يقصد بها جملة المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والأيدلوجية، بالإضافة إلى المعتقدات والمبادئ والقيم الفكرية، والاختلاف بالأهداف والمصالح والمبادئ والوسائل والمرجعيات التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر، تشكل اعتبارات رئيسة في توجه السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة، لضمان أمنها القومي، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

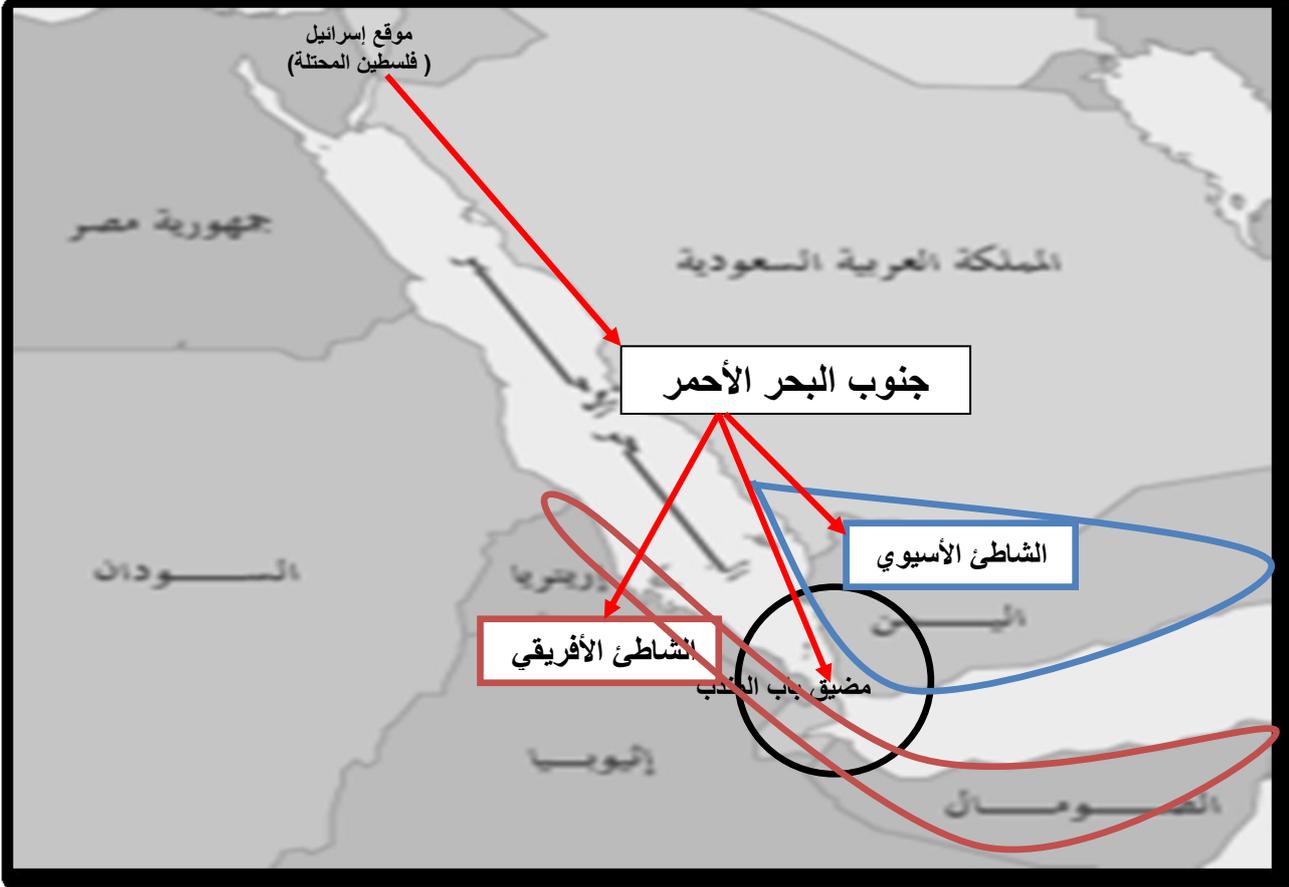
ثالثاً. تعريف منطقة جنوب البحر الأحمر:

هو عبارة عن منطقة جغرافية تتصف بتقارب المسافة بين ضفتي اليابسة على شواطئ البحر الأحمر كلما اتجهنا من المنطقة الجنوبية ابتداءً من جزر فرسان السعودية وميدي اليمنية، وصولاً إلى مضيق باب المندب وخليج عدن وبحر العرب، وتطل عليه كل من اليمن شرقاً و اريتريا وجيبوتي غرباً والصومال جنوباً، كما يميز المنطقة انتشار الجزر القريبة من طرق الملاحة الدولية والمتحكمة بالمدخل الجنوبي لمنطقة البحر الأحمر، إضافة إلى أن هذا الممر بمثابة العصب الرابط بين الشرق والغرب، وملتقى قارتين هما آسيا وإفريقيا كمال حيوي، ومن جهة أخرى تمثل منطقة جنوب البحر الأحمر البوابة الرئيسة لدخول القرن الأفريقي منطقة البحيرات(منابع نهر النيل)،و الخليج العربي(منابع النفط)، كمناطق تخوم لجنوب البحر الأحمر، مما جعلها منطقة حيوية، ومن أهم الممرات العالمية التي تكتسب أهمية جيوسراتيجية جعلها محطة للتنافس الإقليمي والدولي .

واتساقاً مع ما سبق فإن الوضع الجغرافي لمنطقة جنوب البحر الأحمر يجعله يتداخل و يرتبط ارتباطاً عضوياً بمنطقة القرن الأفريقي جنوباً وغرباً، وبمنطقة الخليج العربي شرقاً، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس شمالاً، و بحر العرب مروراً إلى المحيط الهندي جنوباً، ومغزى هذا الارتباط الجغرافي يكمن في الارتباط السياسي

والأمني والاقتصادي لحماية مصالح الدول بالمنطقة، حيث تنتقل التفاعلات وبالتالي الصراعات لتلك المنطقة^(١)، كما إن منطقة الخليج العربي ترتبط تلقائياً بمنطقة تخوم لمنطقة جنوب البحر الأحمر بحكم التداخل والترابط بين المنطقتين، خاصة وأن صادرات نفط الخليج تمر عبر مضيق باب المندب الذي تشرف عليه اليمن وجيبوتي^(٢).

خريطة رقم (١) يوضح منطقة جنوب البحر الأحمر (الشاطئ الآسيوي والشاطئ الأفريقي)



رابعا. خصائص منطقة جنوب البحر الأحمر:

تضع الدراسة مجموعة من الخصائص التي تميز منطقة جنوب البحر الأحمر سياسياً واقتصادياً وأمنياً وهي كالاتي:

١. ممر حيوي اجباري لمرور الملاحة الدولية عبر البحر الأحمر، ودخول منطقة القرن الأفريقي.
٢. منطقة جنوب البحر الأحمر تعطي عمق إستراتيجي لأمن الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وبوابة رئيسة لحماية الأمن القومي اليمني والعربي من جهة الجنوب.
٣. منفذ حيوي يحتوي على ميزة جيوسراتيجية وجيوبوليتيكية من حيث انتشار الجزر وإطلالته على خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي.
٤. منطقة تربط بين شاطئين حيويين الشاطئ الآسيوي لجنوب غرب قارة آسيا والشاطئ الإفريقي للقرن الإفريقي.

١- محرز الحسيني، البحر الأحمر والأمن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، أبريل ١٩٩٦، ص ٧٥.

٢- حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير من التغلغل إلى الهيمنة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، العدد (٣)، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٢.

٥. إن منطقة جنوب البحر الأحمر تتوسط منطقة غنية بالثروات الطبيعية في القرن الإفريقي ومنطقة النفط والمعادن في الخليج العربي التي تمثل ثلثي النفط العالمي.
٦. منطقة جنوب البحر الأحمر تمثل تهديد مباشر لأمن إسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي.
٧. أبرز نقاط القوة في منطقة جنوب البحر الأحمر، تشرف عليها الجمهورية اليمنية بحكم موقعها الجيوستراتيجي، وإمتلاكها الميزة الطبيعية لمياهها الإقليمية كممرات ملاحية نموذجية، من حيث عمق المياه الصالحة لخدمة السفن الكبيرة دون أي عوائق من جهة، وإمتلاكها لجزر التحكم الرئيس مثل جزيرة ميون(بريم) المتحكمة بالمضيق، وجزر أرخبيل حنيش على طريق الملاحة الدولية.
٨. موقع جزيرة سقطرى اليمنية التي تمكنها من الإشراف الفني للملاحة الدولية على بحر العرب، وعلى السفن القادمة من عمق المحيط الهندي.

المطلب الثاني

الإطار الجغرافي لمنطقة جنوب البحر الأحمر

أولاً. الملامح الجغرافية للبحر الأحمر:

يبلغ طول البحر الأحمر حوالي (٢١٠٠) كيلومتر طولي من باب المندب إلى مدخل خليج السويس، ويمتد بوضع طولي مائل من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بين خطي عرض (١٢° و ٣٦°)، ويبلغ أقصى إتساع له بين سواحل جيزان جنوب الجزيرة العربية وميناء مصوع الأريترى بحوالي (٣٥٠) كيلومتر طولي^(١)، ويشغل البحر الأحمر مساحة قدرها (٤٥٠) ألف كيلو متر مربع ما يعادل (١٧٤٠٠٠) ميل مربع، بينما يبلغ معدل عمقه حوالي (٥٣٨) متر ما يعادل (١٧٦٥) قدماً وتصل أعماق نقطه فيه (٢٦٠٠) متر ما يعادل (٨٥٠٠) قدم، ويحتوي البحر الأحمر على خليجين مهمين، هما خليج العقبة الذي يبلغ طوله حوالي (١٦٠) كيلو متر، ويتراوح عرضه بين (٦-٢٥) كيلو متر ما يعادل (٣،٢٤): (١٣،٥) ميل بحري، وتقع مضائق تيران الإستراتيجية عند مدخله، وخليج السويس الذي يبلغ طوله (٢٨٠) كيلو متر ما يعادل (١٥١،٢) ميل بحري، ويتراوح عرضه بين (٢٠ : ٥٠) كيلو متر ما يعادل (٢٧: ١٠،٨) ميل بحري، ويصل هذا الخليج بقناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، كما يرتبط أيضاً بمنطقة جنوب البحر الأحمر خليج عدن بالقرب من مضيق باب المندب في الإقليم اليمني ، وتكثر الجزر البحرية في هذا البحر خصوصاً على مدخله الجنوبي (مضيق باب المندب)، وتختلف أهميتها تبعاً لموقعها الجغرافي ومساحتها، ومدى الاستفادة منها سياسياً وعسكرياً واستغلالها اقتصادياً^(٢)، وتشكل السواحل العربية في البحر الأحمر (٩٠،٥%) من إجمالي سواحلها، ويعتبر البحر الأحمر طبقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بحراً شبه مغلق، حيث يتداخل كلياً مع البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة للدول المشاطئة له^(٣).

١ - وليد عبد الله المعافا، الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي وأثرها على الامن القومي اليمني والعربي، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٢، ص ١٢.

٢ - عماد قدوره، نحو امن عربي للبحر الأحمر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٩٩٨، ص-ص (١١-١٢).

٣ - وليد عبد الله المعافا، الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي وأثرها على الامن القومي اليمني والعربي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

الأمر الذي جعل من منطقة القرن الأفريقي (قارة أفريقيا)، ومنطقة الخليج العربي (قارة آسيا) تتداخل أمنياً وسياسياً واقتصادياً، ليس فقط مع منطقة حوض البحر الأحمر، وإنما ارتبطت وتداخلت أيضاً مع مناطق من خارج النطاق الجغرافي لحوض البحر الأحمر، بحكم ارتباط مصالحها مع المنطقة، لاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، واكتشاف النفط في الجزيرة العربية والخليج العربي، فالبحر الأحمر بحكم موقعه الجغرافي يربط بين ثلاث قارات، هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، فهو بمثابة الرابط بين الدول النامية في آسيا وأفريقيا وبين الدول المتقدمة في الغرب^(١).

خريطة رقم (٢) توضح موقع البحر الأحمر بين ثلاثة قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا)



ثانياً. مضايق البحر الأحمر:

١. مفهوم المضيق البحري:

للمضيق معانٍ عديدة بحسب الزاوية التي ينظر إليه منها، فالمضيق لغةً: (هو ما ضاق من الأماكن والأمور)، والمضيق من الناحية الجغرافية هو: (ممر مائي يصل بين بحرين، كما يعرف المضيق الدولي بأنه، ممر مائي ضيق يصل بين جزأين من البحار، ويستخدم للملاحة الدولية)، وعرفت محكمة العدل الدولية المضيق بأنه: (ممر مائي بين جزأين من الأرض يصل بين جزأين من البحر المفتوح)، وبذلك تتكون عناصر التعريف الجغرافي للمضيق مما يأتي:

- أن يكون جزءاً طبيعياً من البحر، والغرض من اشتراط كونه طبيعياً هو من أجل استبعاد الممرات الإصطناعية التي تشكل قنوات مثل قناة السويس.
- أن يكون بعرض محدود يفصل بين قطاعين من الأرض سواءً كان يفصل قارتين أو قارة وجزيرة أو يفصل بين جزيرتين.
- أن يوصل بين جزئيين من البحار بغض النظر عن سعة تلك البحار^(٢).

١- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١١٢.

٢- عيد الله محمد علي نجاد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب، دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، اليمن، ط١، ٢٠٠٥ م، ص ٢٨.

٢. وصف العرف الدولي للمضيق البحري:

حدد العرف الدولي مواصفات المضائق البحرية من حيث الشكل وحيويته لمرور السفن والملاحة الدولية، وهو ما سنتطرحه بإختصار في النقاط الآتية:

- أ. قد يكون المضيق يربط بين جزئين من أعالي البحار واقعاً بين دولتين أو أكثر، بحيث يكون لكل دولة منها حق ممارسة حقوقها وإختصاصاتها على الجزء الذي يدخل في بحرها الإقليمي من مياه المضيق.
- ب. أوضح العرف الدولي على عدم تجاوز إتساع المضيق لنصف عرض البحر الإقليمي.
- ج. إذا كان المضيق واقعاً في إقليم دولة واحدة أو في أراضي دولتين أو أكثر، يكون مفتوحاً للمرور البحري للسفن الأجنبية، حفاظاً على مبدأ حرية الملاحة مثل مضيق البسفور والدرديل في تركيا، ومضيق ماجلان في قارة أمريكا الجنوبية، ومضيق جبل طارق^(١).

٣. الإطار الجغرافي لمضايق البحر الأحمر:

يوجد في البحر الأحمر ثلاثة مضايق طبيعية رئيسة فضلاً عن مضيق إصطناعي وتتمثل بالآتي:

- أ. مضيق باب المنذب منطقة جنوب البحر الأحمر.
- ب. مضيق جوبال*^(٢) مدخل قناة السويس شمال غرب البحر الأحمر.
- ج. مضيق تيران*^(٣) مدخل شمال شرق البحر الأحمر.
- د. مضيق قناة السويس الإصطناعي الذي يربط شمال البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط.

٤. الإطار الجغرافي لخلجان البحر الأحمر:

يوجد في البحر الأحمر ثلاثة خلجان رئيسة هي:

أ. خليج عدن.

ب. خليج السويس.

ج. خليج العقبة.

إتساقاً مع ما سبق - فإن وصف العرف الدولي، و محكمة العدل الدولية للمضائق يتطابق مع وصف المدخل الجنوبي لمنطقة البحر الأحمر (مضيق باب المنذب) الذي يمثل ممراً طبيعياً بامتياز، يفصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، ويصل بين الشرق والغرب مروراً بالبحر الأحمر الذي يصل بين المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن بالبحر الأبيض المتوسط^(٤).

١- عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المنذب ، مرجع سابق، ص٢٩.

٢ - * مضيق جوبال: يتحكم في مدخل خليج السويس الذي يعتبر الذراع الشمالي الغربي للبحر الأحمر، وتقع بداخله عدة جزر صغيرة، أهمها ام القمران وشدوان وجوبال، يبلغ طوله ٢٠٠ ميل ومتوسط اتساعه ٢٠ ميل، و متوسط عمقه ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ قدم، ويتميز المضيق بأهمية بالغة يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط عبر قناة السويس، كما يعد المدخل الشمالي للبحر الأحمر.

٣ - * مضيق تيران: يعد المدخل الوحيد لخليج العقبة من البحر الأحمر، ويعتبر ذراعاً الشمالي الشرقي، وتنتشر داخل هذا المضيق عدة جزر صغيرة أهمها صنافير وتيران، يبلغ طول خليج العقبة ١١٠ ميل، ويبلغ عرضه م ٨ - ١٧ ميل، وجزيرتا صنافير وتيران تقسم المضيق الى ثلاثة ممرات، من بينها ممر واحد فقط صالح للملاحة وهو أكبرها ويبلغ عرضه ٣,٧ ميل.

٤- عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المنذب، مرجع سابق، ص٢٩.

ثالثاً. الإطار الجغرافي للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر (مضيق باب المندب):

١. من حيث التكوين:

يعتبر مضيق باب المندب من حيث التكوين امتداداً للأخدود الأفريقي العظيم الذي تكون بين العصرين (الايوسيني) و (الاليجوسيني)* أي منذ حوالي (٤٠) مليون سنة، وخلال الفترة الجيولوجية الثالثة، وهي الفترة الثالثة من تاريخ الأرض التي تميزت بنشاط بركاني وحركات إلتوائية و إنكسارية في القشرة الأرضية، نجم عنها تكوين منخفض باب المندب، وبروز السلاسل الجبلية الإلتوائية على جانبيه، ويرى الجيولوجيون أنه في عصر (المايوسين) - منذ حوالي (٣٠) مليون سنة تقريباً - تعرضت المنطقة إلى حركة هبوط عامة، أدت إلى اتصال البحر الأحمر بالبحر المتوسط، لكن هذا الاتصال انقطع بعد مرور حوالي خمسة ملايين سنة خلت، كما إن الاتصال المائي حصل عن طريق عملية معقدة تسببت في حركة الأرض بمعدل (٣) سم كل سنة لشبه الجزيرة العربية، ومنها اليمن باتجاه شمال شرق، كما أدت النشاطات الباطنية إلى فصل الجزيرة العربية عن كتلة الصحراء الغربية، وقد تم الاتصال المائي بين البحر الأحمر والمحيط الهندي عن طريق باب المندب في العصر (البلايوسيني)، كما تم في العصر (المايوسيني) تقوس حواف البحر الأحمر، وكنتيجة للإنبعاثات البركانية نشأت الصخور الهشة لليمن وشرق أفريقيا، وتكونت سلاسل جبال البحر الأحمر^(١)، وهو ما يبرر تشكل مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر من جهة، ويبرر انتشار الجزر بكثافة كبيرة في منطقة جنوب البحر الأحمر من جهة أخرى، والتي تتصف بطبيعة جبلية وبركانية أغلبها غير مأهولة بالسكان في وقتنا الحاضر.

٢. من حيث الموقع الجغرافي:

يقع مضيق باب المندب بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية، وبين شرق أفريقيا، ويربط بين البحر الأحمر و خليج عدن جنوباً، مروراً ببحر العرب وصولاً للمحيط الهندي، وبحكم موقع المضيق المتميز فهو يشكل البوابة الرئيسية لطريق الملاحة الدولي، وهمزة الوصل الاستراتيجية للكثير من الطرق المائية، لاتصاله في الشمال بالبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، وفي الجنوب بالمحيط الهندي، وتطل عليه الجمهورية اليمنية من الشرق وجيبوتي وجزء من أريتريا من الغرب^(٢) خصوصاً بعد أن أحكمت أريتريا سيطرتها على شبه جزيرة (دوميرا) القريبة من مضيق باب المندب.

أدت كثير من الشطوط والشعاب المرجانية في البحر الأحمر إلى تحديد ممراته الملاحية الثلاث، فبيدأ بمضيق باب المندب ويعتبر نقطة الاختناق الرئيسية للبحر الأحمر عند مدخله الجنوبي، وتسيطر على هذا الممر المائي الجمهورية اليمنية، حيث تتحكم في مدخله جزيرة ميون (بريم) اليمنية، وتقسمه إلى ممرين أحدهما دولي، ويقع بين جزيرة ميون وساحل جيبوتي، وعرضه (٢١) كم، وعمقه (٩٩٠) قدماً، ويعرف باسم ممر ميون، والممر الآخر ويعرف بممر الإسكندر إلى الشرق من جزيرة ميون، وعرضه (٣،٨) كم، وعمقه (٨،٥) قدماً^(٣).

١- عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب ، مرجع سابق، ص - ص (١٥- ١٦) .

* اتفق الجيولوجيين على تقسيم العصور الجيولوجية إلى أربعة عصور هي (الايوسيني ، والاليجوسين والمايوسين والبلايوسين) حتى نهاية العصر الحجري .

٢- عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب ، مرجع سابق ، ص (١٦) .

٣- احمد محمد الاصبحي ، الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر والقرن الأفريقي ، مرجع سبق ذكره، ص ١٨ .

خريطة رقم (٣) توضح موقع مضيق باب المندب المدخل الجنوبي



و كل ما سبق يعطينا مؤشراً بأن مضيق باب المندب المدخل الجنوبي لمنطقة البحر الأحمر، من أهم الممرات الدولية التي يتطابق مع وصف العرف الدولي للمضايق، باعتباره ممراً دولياً يكتسب أهمية إقليمية ودولية، لمرور الملاحة الدولية عبر منطقة جنوب البحر الأحمر إلى العالم من شرقه وغربه، وملتقى قارتي آسيا و أفريقيا، إضافةً إلى وجود جزر تحكم رئيسة أعطت المنطقة ميزة جيواستراتيجية، وكذا موقع جزيرة سقطرى الاستراتيجية الذي يمثل درعاً متحكماً يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويعطي ميزة استراتيجية لليمن بالإشراف على الملاحة الدولية القادمة من عمق المحيط الهندي.

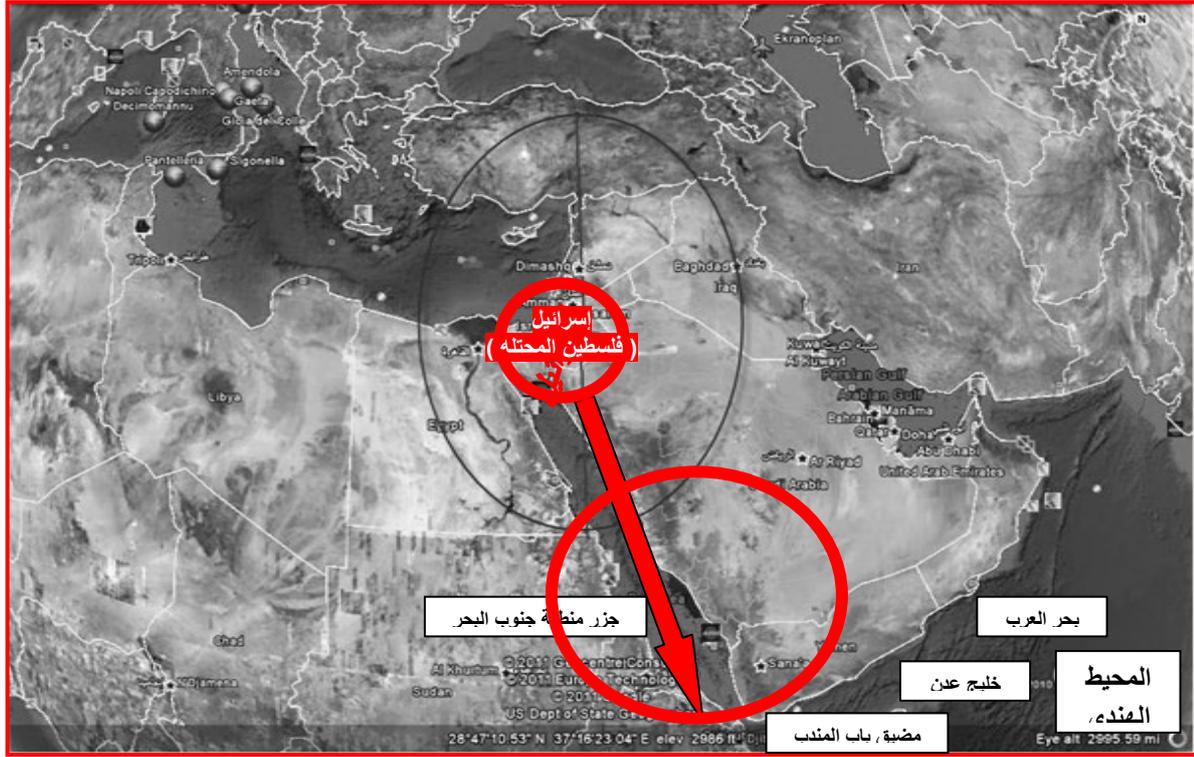
رابعاً. الإطار الجغرافي لخليج عدن منطقة جنوب البحر الأحمر:

يقع خليج عدن على جدار (صدع سبأ) المتكون في قاع المياه كإمتداد لحرف الصدع في المحيط الهندي، وهو أقرب إلى وصف البحر شبه المغلق حسب قانون البحار^(١)، ومن حيث الموقع يقع في الجزء الشمالي الغربي من المحيط الهندي، ويمتد من باب المندب غرباً حتى الخط الواصل بين (رأس جفاردوفوي) في الصومال و (رأس فرتك) في اليمن (محافظة المهرة)، وهو كذلك امتداد لبحر العرب، ويحتل أهمية جيواستراتيجية، كونه أحد حلقات الوصل لأقرب طريق بحري يربط الشرق بالغرب، خاصةً النفط القادم من جزيرة العرب والمتوجه نحو أوروبا وأمريكا^(٢)، ويحيط بخليج عدن كل من اليمن والصومال وجيبوتي، وتتمثل أهميته القصوى للملاحة الدولية في أن السفن التي تمر عبر مضيق باب المندب، لا بد لها من المرور عبر خليج عدن أو جزء منه، ومعظم أو كل مياهه تتكون من البحار الإقليمية أو المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الثلاث المتاخمة^(٣).

١- عادل عبد القوي حاتم هزير ، رسالة ماجستير ، قسم البحوث والدراسات السياسية ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م ، ص(٣٧) .

٢ - مراد محمد راح ، القرصنة البحرية في خليج عدن، مجلة الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد(٤) للسنة الرابعة، ٢٠٠٩م، ص٧٠.

٣- عادل عبد القوي حاتم هزير ، مرجع سابق ، ص(٣٧) .



خامساً: جزر البحر الأحمر:

ينتشر في البحر الأحمر عدد كبير من الجزر، يبلغ عددها حوالي (٣٨٥) جزيرة معظمها متناهية الصغر، وتبلغ الكثافة العددية للجزر في البحر الأحمر نحو (٢٠١) جزيرة في كل ميل مربع من المسطح المائي^(١)، وتكثر هذه الجزر في الجزء الجنوبي من منطقة البحر الأحمر وتقل تدريجياً في اتجاه الشمال، معظمها غير مأهولة بالسكان، وتتمتع بمزايا استراتيجية على ممر الملاحة الدولية، مما شكلت عامل جذبٍ للأطماع الإقليمية والدولية من خلال محاولة السيطرة على المنطقة.

١. الإطار الجغرافي للجزر في منطقة جنوب البحر الأحمر:

تنتشر الجزر في منطقة جنوب البحر الأحمر بصورة كثيفة، يصل عددها إلى (٣٣٠) جزيرة ومعظمها صغيرة، ويتركز أكثرها في القسم الشمالي من مضيق باب المندب (المدخل الجنوبي للبحر الأحمر)، حيث تبلغ كثافتها نحو (٢٠٣) جزيرة/كم من المسطح المائي. مما يترتب على ذلك تعقيد المجرى البحري الملاحي، وازدياد إحكام سيطرة اليابسة على المياه، وتعتبر بمثابة مفاتيح تحكم بمضيق باب المندب، وأهم هذه الجزر عند مدخله الجنوبي: (ميون، وجزر سبأ، وجزر خليج عصب، وجزيرة دوميرا)، أما جزر منطقة التحكم الرئيس، فهي الواقعة إلى الشمال من المضيق، وتحتل جزءاً من العتبة القارية لليمن، وأهمها: (أرخبيل حنيش، زفر، أبو علي)، وهي التي تشكل وحدة مترابطة، وتلي في الأهمية الجيوستراتيجية جزيرة ميون (بريم).

جزر منطقة التحكم الثانوي، وتنتشر على الجانبين الآسيوي والأفريقي وأهمها في الجانب الآسيوي (جزر الزبير، جبل الطير، كمران، أنتفوش، بكلان، الفشت)، وجميعها جزر يمنية وجزيرة (فرسان) جنوب السعودية المواجهة

١- عادل عبد القوي حاتم هزير، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

لجيزان، ومن الجانب الأفريقي ينتشر (أرخبيل دهلك) ويتكون من حوالي (٢٠٠) جزيرة، بينما توجد بعض الجزر في الوسط من البحر الأحمر على جانبيه الشرقي والغربي (١). ويمكن لنا تقسيم الجزر في منطقة جنوب البحر الأحمر إلى (مجموعة جزر التحكم الرئيس في منطقة جنوب البحر الأحمر)، والتي لها ميزة التحكم الرئيس على ممرات الملاحة الدولية والأكثر قرباً من مضيق باب المندب، و(مجموعة جزر التحكم الثانوي في منطقة جنوب البحر الأحمر)، التي تقع على ممر الملاحة الدولية.

٢. جزر التحكم الرئيسية في منطقة جنوب البحر الأحمر:

أ. مجموعة الجزر اليمنية:

نظمت السلطات اليمنية جزرها حسب الأهمية ووزعتها في تسعة قطاعات رئيسية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، لدعم البنى التحتية، وتسهيل الخدمات والتنمية^(٢)، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن التوزيع السكاني لليمن للمقيمين في الجزر يبلغ تعدادهم حوالي (١٣٠ ألف) نسمة موزعين على كالاتي:^(٣)

جدول رقم (١) يوضح التوزيع السكاني في الجزر اليمنية	
عدد السكان في الجزر اليمنية - منطقة البحر الأحمر	٣٥٠٠٠ نسمة
عدد السكان في الجزر اليمنية - خليج عدن	٥٠٠٠٠ نسمة
عدد السكان في الجزر اليمنية - الخليج العربي والمحيط الهندي	٩٠٠٠٠٠ نسمة

بذلك تمتلك اليمن النصيب الأكبر في عدد الجزر المنتشرة والمأهولة بالسكان في منطقة جنوب البحر الأحمر، والأكثر تميزاً بموقعها الاستراتيجي الهام في المنطقة، وهناك كثير من الجزر اليمنية التي تتمتع ببعد اقتصادي مثل جزر: (الدويمة، الفشت، بکلان، ذو حراب، بري، تكفاش، المورك، عقبان، زقر، كمران، حنيش الكبرى، جبل الطير، جبل الزبير، ميون، جبل عزيز، جزيرة سخا، أرخبيل سقطرى، وغيرها)^(٤) والتي تتمركز على ممر الملاحة الدولية، وتتمتع بمزايا طبيعية واقتصادية فريدة تجعلها محل أطماع لدول إقليمية ودولية.

(١) جزيرة بریم (ميون) تتوسط المدخل الجنوبي لمنطقة البحر الأحمر:

اسم ميون يعود أصله إلى اسم لقرية في الجزيرة أما اسم الجزيرة فهو بریم، وتقع في الجهة الغربية من منطقة مدخل مضيق باب المندب، وهي عبارة عن جزيرة هلالية الشكل تقسم باب المندب إلى نصفين، يقع الممر الدولي في جهتها الغربية، بينما يقع ممر اسكندر في جهتها الشرقية (جهة اليمن)، ويبلغ عمق الممر (٢٥ متراً) وعرضه (١٨) كم، ويصل طول جزيرة ميون (بريم) إلى (٤،٥) كم، ويصل عرضها إلى (٥،٣) كم، وتبلغ مساحتها حوالي (١٣) كم^٢، وهي من الجزر اليمنية المأهولة بالسكان يبلغ عدد سكانها حوالي (٦٠٠) نسمة^(٥).

١- احمد محمد الاصبحي، مرجع سابق، ص ١٨.

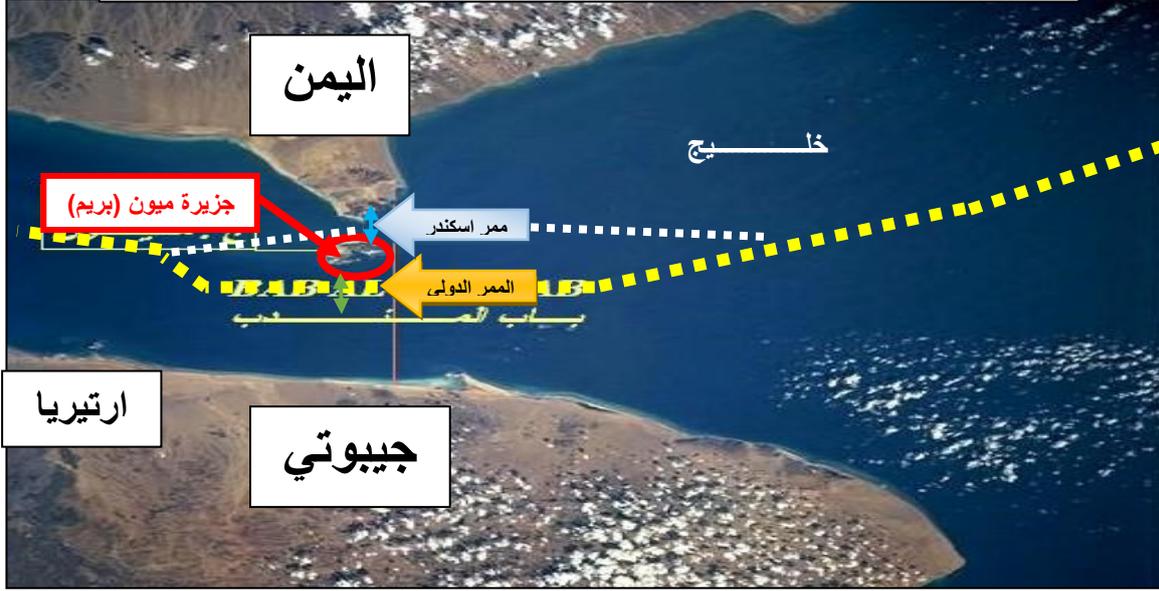
٢ - وثيقة رسمية غير منشورة، اضاء على الجزر اليمنية، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ١٩٩٩، ص ١.

٣ - وثيقة رسمية غير منشورة، المرجع نفسه ص ٤.

٤ - وثيقة رسمية غير منشورة، اضاء على الجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ١.

٥ - جزيرة ميون، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ٢٠٠٨م، ص ٩.

خريطة رقم (٥) توضح موقع جزيرة بريم (ميون) اليمنية



وتعتبر جزيرة بريم (ميون) ضمن قطاع جزر باب المندب، وخليج عدن، والذي تحتوي على (٢١) جزيرة يمنية^(١)، وهي الجزيرة الوحيدة التي تقع في وسط المدخل الجنوبي لمنطقة البحر الأحمر، ومن أهم الجزر في منطقة جنوب البحر الأحمر، نظراً لموقعها الاستراتيجي وقربها من الساحل اليمني، وأيضاً من الممر البحري الدولي، ولأهمية تحكمها في الممر الدولي ومضيق باب المندب الذي يمثل أهم المضائق الدولية البحرية، كونها تمثل حلقة وصل بين الشرق والغرب، كما تشكل أهمية بحكم موقعها العسكري للمراقبة والتحكم في مضيق باب المندب، ويتوفر فيها ميناء لرسو السفن بمختلف الأحجام عند الجزء الجنوبي، يبلغ اتساع مدخله حوالي (٧٠٠) متر، كما تتركز فيها البنى التحتية والخدمية، إضافةً إلى تضاريسها ذات الطبيعة الجبلية والهضاب التي تجعل منها مراسي آمنة لحماية السفن .

(٢) مجموعة جزر أرخبيل حنيش:

تقع مجموعة جزر أرخبيل حنيش ضمن قطاع الزبير، والطير، وزقر، و حنيش حسب تنظيم السلطات اليمنية لجزرها في المنطقة، ويحتوي القطاع حسب التقارير الرسمية (٣٢) جزيرةً يمنيةً تقع في منطقة جنوب البحر الأحمر^(٢)، ويتكون أرخبيل حنيش من عدة جزر تتصدر الأهمية فيها ثلاثة جزر رئيسية، وهي جزيرة حنيش الكبرى و جزيرة حنيش الصغرى، وجزيرة جبل زقر، بالإضافة إلى بعض الجزر الصغيرة مثل: جزيرة القمة، جزيرة الدار عيل، جزيرة المشاجرة، جزيرة ها يوكوك، جزيرة كوين، جزيرة المدورة الشمالية، جزيرة المدورة، جزيرة الصخر، جزيرة القمتين، جزيرة الوسطي، جزيرة سيول حنيش^(٣)، ويقع الأرخبيل في محور خط المنتصف الجنوبي من البحر الأحمر، وتقع أكبر جزيرة فيها جبل زقر على مسافة (٨٠) كم من ميناء الحديدة اليمني، وعلى بعد يزيد عن (١٠٠) كم من ميناء عصب الأريتري، كما إن أقرب الجزر شرقاً تبعد مسافة (٣٠) كم من الشاطئ الآسيوي و أقرب الجزر غرباً تبعد مسافة (٤٠) كم

١ - وثيقة رسمية غير منشورة، اضواء على الجزر اليمنية، مصدر سابق، ص ١

٢ - وثيقة رسمية غير منشورة، المرجع نفسه، ص ١

٣ - الانترنت، المركز الوطني للمعلومات، قسم السياحة، اليمن، https://www.yemen-nic.info/tourism_site/locations/island/honish.php

من الشاطئ الأفريقي، كما تمتاز بالمرتفعات الصخرية العالية، وتقارب مساحة اليابسة عليها (٢٠٠ كم^٢)^(١) تتمتع مجموعة جزر أرخبيل حنيش بقيمة استراتيجية عسكرية وأمنية عالية إلى حد كبير، رغم تدني قيمتها الاقتصادية، فهي قريبة جداً من خطوط الملاحة الدولية، ومن مسار السفن المتجهة من وإلى مضيق باب المندب، وتسيطر على الملاحة في هذه المنطقة، وبالتالي توفر هذه الجزر لمن يسيطر عليها إمكانية سيطرة وبسط نفوذه على البحر الأحمر.^(٢)

وبالعودة الى تاريخ الصراع في المنطقة، كانت ولا زالت جزر حنيش محط أطماع الغزاة لأهميتها الإستراتيجية، وبالسيطرة عليها تصبح قاعدة حشد، وانطلاقاً للقوات باتجاه مدن الساحل الغربي لليمن، خاصة الحديدية والخوخة وحتى ميناء المخاء التاريخي، وبحسب المصادر التاريخية، فقد قام البرتغاليون باحتلال جزيرة حنيش الكبرى عام ١٥١٣م، بعد أن فشلوا في احتلال مينائي عدن والمخاء، كما احتل الفرنسيون حنيش الكبرى عام ١٧٣٨م، وتعرضت للاحتلال من بريطانيا عام ١٧٩٩م، وتخلت عنها، ثم عادت وسيطرت عليها عام ١٨٥٧م، بعد أن سيطرت على عدن، ومدن جنوب اليمن لنحو (١٣٨) عاماً، وخلال الحرب العالمية الأولى لعبت حنيش الكبرى دوراً مهماً في محاصرة الأتراك خلال أعوام ١٩١٤ - ١٩١٨م، حيث تحولت الجزيرة إلى قاعدة بحرية لبريطانيا لتمويل سفنها بالفحم والوقود، وبعد استقلال عدن وجنوب اليمن عام ١٩٦٧م، عادت الجزيرة إلى السيادة الوطنية اليمنية فأصبحت تدار من قبل اليمنيين مباشرة، وفي سبعينيات القرن العشرين سمحت اليمن للثوار الإريتريين باتخاذ جزيرة حنيش الكبرى منطلقاً لعملياتهم ضد الاحتلال الإثيوبي لبلدهم وتخزين الأسلحة بها، حتى تمكنوا من نيل الاستقلال بقيادة أسياسي أفورقي، كما سمحت اليمن للمصريين خلال تحضيرات حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣م بالتواجد العسكري على الجزيرة، وفي ١٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥م هاجمت إريتريا الحامية العسكرية اليمنية على جزيرة حنيش وأحتلتها، مدعية تبعية الجزيرة لها، لكنها غادرتها بعد ثلاث سنوات بعد عملية تحكيم دولية، وأقرت أسمره بتبعية الجزيرة لليمن وسلمتها في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨م،^(٣) حيث لا بد من الحكومة اليمنية الاستغلال الأمثل واستثمار لهذه الجزر نظراً لأهميتها الاستراتيجية وذلك بعمل الدراسات والمسوحات الشاملة لهذه الجزر، حيث لا توجد أية مسوحات تفصيلية جيولوجية لمعظم هذه الجزر.^(٤)

(أ) جزيرة حنيش الكبرى:

تقع جزيرة حنيش الكبرى في البحر الأحمر بين خطي طول (٧٨ ، ٤٢ - ٦٦ ، ٤٢) ودائرتي عرض (٧٩ ، ١٣ - ٦٥ ، ١٣)^(٥)، وتبعد الجزيرة عن الساحل اليمني حوالي (٤٥) كم، حين تبعد عن الساحل الإريتري (٦٤) كم^(٦)، وتبلغ

١- نبيل علي محسن الشرجي، الدبلوماسية اليمنية وإدارة الأزمات - دراسة حالة النزاع اليمني الإريتري حول أرخبيل حنيش، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للترقية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٥١.

٢ - خديجة الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، دراسة تطبيقية على سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٧، ص ١٠٣.

٣- الانترنت، حنيش الكبرى جزر يمنية استراتيجية، موقع شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠١٩، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions>.

٤- الانترنت، المركز الوطني للمعلومات، قسم السياحة، اليمن، https://www.yemen-nic.info/tourism_site/locations/island/honish.php.

٥- نبيل علي محسن الشرجي، الدبلوماسية اليمنية وإدارة الأزمات - دراسة حالة النزاع اليمني الإريتري حول أرخبيل حنيش، مرجع سابق، ص ٥٢.

٦ - خديجة الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، دراسة تطبيقية على سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ١٠٣.

مساحتها (٧٧) كم^٢ (١)، وتمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بطول (١٨) كم وعرض (٦) كم (٢)، وهي جزيرة يمنية غير مأهولة بالسكان نظراً لتضاريسها القاسية ذات الطبيعة البركانية، تغطي سطحها سلسلة من الجبال على هيئة مخاريط بركانية معقده تعرضت للعدوان الاريترى عام ١٩٩٥م (٣).

(ب) جزيرة حنيش الصغرى:

خريطة رقم (٦) يوضح موقع جزر أرخبيل حنيش اليمنية



تبعد عن جزيرة حنيش الكبرى بحوالي (٢٠) كم، وتبعد عن

الشواطئ اليمنية بحوالي (٤٠) كم، وتبعد عن الشواطئ الاريترية (٧٠-٨٠) كم، وتوجد بالقرب منها مجموعة جزر أخرى يزيد عددها على خمسين جزيرة، ويبلغ ارتفاعها عن سطح البحر (٦٢٧) قدم، وتخضع هذه الجزر للسيادة اليمنية، رغم أن دولة الإحتلال البريطاني سلمتها إلى دولة إثيوبيا قبل إستقلال اليمن الجنوبي سابقاً، بحجة أنها جزر تابعة لإقليم أريتريا، وهي بدورها قامت بتأجيرها من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سلمتها بدورها إلى الكيان الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧م (٤). وهو ما يعطينا مؤشراً لأهمية الجزر اليمنية القريبة من باب المندب في توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية لإحكام السيطرة على منطقة جنوب البحر الأحمر منذ حقبة الإستعمار البريطاني لليمن.

(ج) جزيرة جبل زقر (زكور):

تعتبر الجزيرة من أهم جزر أرخبيل حنيش، وهي مأهولة بالسكان، و أكثر ارتفاعاً عن جزر الأرخبيل، الأمر الذي أعطاها أهمية متميزة عن غيرها من جزر الأرخبيل، وخاصةً متابعة التحركات البحرية في البحر الأحمر، حيث تقع على خط عرض (١٤) درجة شمالاً، وخط طول (٤٥، ٤٢) درجة شرقاً، وتبعد عن الساحل اليمني حوالي (١٨) ميلاً

١ - وثيقة رسمية غير منشورة، اضواء على الجزر اليمنية، مرجع سابق ١٩٩٩، ص ٣

٢- جزيرة حنيش الكبرى، إصدار الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ٢٠٠٨م، ص ١٠.

٣- نبيل علي محسن الشرجبي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

٤- قصي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دار الوسيم للخدمات الطلابية، دمشق، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٨

بحرياً، وتبعد عن الساحل الأريتري حوالي (٦٢) ميلاً بحرياً^(١)، وتبلغ مساحتها حوالي (٩٩) كم^٢^(٢)، وأقصى ارتفاع لقمة الجزيرة حوالي (٣١٤٧) قدم فوق سطح البحر^(٣).

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لجزيرة زقر في موقعها الحاكم والمسيطر على خطوط الملاحة الرئيسية في منطقة جنوب البحر الأحمر وقربها الشديد منه ، وكذلك لوجود مرسى بحري واسع يسمح باستخدام الوحدات البحرية والسفن بأنواعها، وشواطئها رملية منبسطة ويمكن ربط هذه الجزيرة بميناء الحديد لتموين وإمداد الصيادين بالمؤن، وفيها حامية عسكرية يمنية، و فنار تديرها الموانئ اليمنية خدمةً للملاحة الدولية^(٤).

(٣) أرخبيل جزر الزبير:

تقع مجموعة جزر (الزبير) جهة الشمال من جزر (زقر و حنيش)، وجنوب غرب جزر (كمران)، وعلى بعد (٥٤) كم منها، ويبلغ عددها (٩) جزر أكبرها مساحة جزيرة (جبل الزبير).^(٥)، ويسمىها اليمنيون الجزر السوابغ، ويبلغ طولها (٧) كم تقريباً^(٦)، وتبلغ مساحتها (١١,٨) كم^٢^(٧)، وتمتاز الجزيرة بأهمية استراتيجية نظراً لقربها من الممرات الملاحية الرئيسية وسط البحر الأحمر، ويمكن الإشراف على السفن من تلك المنطقة، كما يمكن تحقيق مراقبة جيدة من هذه الجزيرة لمختلف التحركات البحرية بمنطقة جنوب البحر الأحمر^(٨)، كما يوجد فيها مرسى للسفن الصغيرة، وبها فنار، وتعتبر الجزيرة صالحة للعيش ولها ساحل منبسط يمكن للصيادين استخدامه كمنطقة لعمليات الصيد، واستخدام الجزيرة للإمداد والتموين.^(٩)

(٤) مجموعة جزر أبو عيل وجبل الطير:

تقع جزر أبو عيل وجبل الطير قرب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويقترّب بعضها من ساحل اريتريا، وتبعد جزيرة أبو عيل (٣٠) كم عن الشاطئ اليمني^(١٠) وتتميز جزيرة جبل الطير، بشكلها شبه البيضوي الواقع في البحر الأحمر بين اليمن وإريتريا قرب مضيق باب المنذب، وتبعد الجزيرة حوالي (٨٠) كم عن السواحل اليمنية ويبلغ طول الجزيرة حوالي (٣) كيلومترات، والجزيرة غير مأهولة بالسكان و يوجد بها نقطة مراقبة للجيش اليمني منذ عام ١٩٩٦م. وفي الجزيرة بركاناً نشط ثار آخر مرة في عام ١٩٩٣م^(١١)

١- نبيل علي محسن الشرجبي ، الدبلوماسية اليمنية وإدارة الأزمات - دراسة حالة النزاع اليمني الاريتري حول ارخبيل حنيش ، مرجع سابق، ص ٥١.

٢ - وثيقة رسمية غير منشورة، اضاء على الجزر اليمنية، مرجع سابق، ص ٢

٣- نبيل علي محسن الشرجبي، مرجع سابق ، ص ٥١.

٤- عبدالله محمد نجاد ، الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الاحمر وخليج عدن ١٩٤٥-١٩٧٣م ، مرجع سبق ذكره، ص ٣١ .

٥ - موقع الانترنت، مرجع سابق http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahrAhm/sec03.doc_cvt.htm

٦ - قصي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المنذب في التاريخ الحديث والمعاصر ،مرجع سابق ١٩٩٤م ، ص ١٩.

٧ - وثيقة رسمية غير منشورة، اضاء على الجزر اليمنية، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ١٩٩٩، ص ٣.

٨ - عبدالله محمد علي نجاد، الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية وخليج عدن ١٩٤٥-١٩٧٣، مرجع سابق، ص ٣٥.

٩ - عبدالله علي بورجي ، الجزر اليمنية في البحر الاحمر وخليج عدن، ط٢، منشورات ٢٦ سبتمبر ومؤسسة الميثاق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

١٠ - قصي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المنذب في التاريخ الحديث والمعاصر ،مرجع سابق ، ص ٢٠.

١١- موقع الانترنت جزيره جبل الطير <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا.

(٥) أرخبيل جزر كمران:

تبلغ عدد جزر أرخبيل كمران في البحر الأحمر (١٧) جزيرة حسب الإحصائيات التي قامت بها الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية^(١)، وتقع جزيرة كمران على بعد (٣٧٠,٢) كيلومتر (٢٠٠) ميل بحري* شمال مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبُعد لا يتعدى (٥,٥) كيلومتر (٣) ميل بحري من الساحل اليمني، وهي أكبر الجزر من مجموعة الجزر الصغيرة والمرتفعات المتناثرة في تلك المساحة المائية^(٢)، ومساحتها حوالي (١٠٠) كيلو متر مربع تقريباً^(٣)، وهي محاذية لميناء الصليف، ويقع ميناؤها في شرقها، وترتفع (٧٩) قدماً نحو أقصى الطرف الجنوبي للجزيرة، وتتمتع بموقع استراتيجي مميز بالنسبة لمدخل البحر الأحمر ولسواحل الجزيرة العربية والساحل الشرقي الأفريقي، وكذلك للتجارة بين الشرق والغرب^(٤).

(٦) جزيرة الشيخ سعيد:

تقع منطقة جزيرة الشيخ سعيد على مضيق باب المندب القريبة من عدن أي جنوب غربي جزيرة العرب في اتجاه جزيرة ميون، وتبلغ مساحتها حوالي (١٦) كم^٢ وهي من الجزر اليمنية الهامة^(٥).

(٧) جزر أرخبيل سقطرى:

يتكون أرخبيل سقطرى من (٩) جزر عند نقطة التقاء المحيط الهندي بالبحر العربي، حيث تتناثر جزر هذا الأرخبيل على مستوى أفقي تقابل في امتدادها الساحل الجنوبي الشرقي لليمن عند محافظة المهرة وحضرموت، وتبعد مسافة تصل إلى (٣٠٠) كم طولي، وتبلغ مساحتها (٣٦٥٠) كيلو متر مربع، وهي من الجزر المأهولة حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من (١٢٠٠٠) نسمة^(٦). وتقع على مدخل خليج عدن وتبعد (٢٤٠) كيلو متراً عن (رأس جوادرفوي) على الساحل الأفريقي، ونحو (٨٠٠) كيلو متراً عن عدن، وطول سواحلها (٣٠٠) كيلو متراً، وتتوسطها جبال صغيرة هي: (عبد الكوري، سمحة، كراويل فرعون، صيال)، وإقتراب هذه الجزر من رأس فارتاك قد ضيق من إتساع مداخل خليج عدن (٣٥٠) كيلو متراً، وأصبحت أكثر قرباً من خطوط ومسارات الحركة الملاحية عبر خليج عدن، الذي يعد نقطة السيطرة للدخول إلى مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولذلك فإن البرتغاليين جعلوها قاعدة لسفنهم الحربية، التي كانت تنطلق لإغلاق البحر الأحمر، في وجه السفن المصرية والإيطالية، وفي الحرب العالمية الثانية اتخذ الحلفاء من هذه الجزيرة قاعدة لهم، تنطلق منها الطائرات لتتعقب السفن والغواصات الألمانية والإيطالية لمنعها من مزاولتها نشاطها في هذه البحار^(٧).

١- الخدمات الأساسية محفزات التنمية جزيرة كمران، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن .

*تم تحويل مسافة (١) الميل البحري بما يعادل (١,٨٥١) كيلومتر طولي، وتم تحويل المساحة (١) ميل مربع = (٢,٥٨٦) كيلو متر مربع.

٢- عبدالله محمد علي نجاد، الاهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، مرجع سابق، ص ١٧ .

٣- وثيقة رسمية غير منشورة، اضاء على الجزر اليمنية، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ١٩٩٩، ص ١.

٤- عبدالله محمد علي نجاد، الاهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، مرجع سابق، ص ١٧ .

٥- قصي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٨

٦- سقطرى لؤلؤة المحيط، اصدار الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن..

٧- عبدالله محمد علي نجاد، مرجع سابق، ص ٢٢.

إن موقع جزر أرخبيل سقطرى أعطاها ميزة وأهمية أمنية تشكل فيها عتبة الوصل بين القرن الأفريقي الذي يمثل الشاطئ الغربي لمنطقة جنوب البحر الأحمر من جهة، ومن جهة أخرى تصل الجانب الآسيوي للجزيرة العربية الذي يمثل الشاطئ الشرقي لمنطقة جنوب البحر الأحمر، كما اكتسبت أهميةً بإشرافها على بحر العرب وخليج عدن، الذي تزايدت فيها ظاهرة القرصنة المهددة للملاحة الدولية عبر المدخل الجنوبي لمنطقة البحر الأحمر، فضلاً عن الإختلالات الأمنية من تهريب، وتزايد لحالات اللاجئين، وهو ما أعطى الأرخبيل أهميةً دفاعية بالدرجة الأولى، وبحكم موقع جزر أرخبيل سقطرى كجناح فاصل بين ملتقى بحار و محيطات، تمثل واجهة أمنية واستراتيجية تشرف على مدخل جنوب البحر الأحمر (مضيق باب المندب) من جهة، ومن جهة أخرى تمثل السياج الجيوستراتيجي والأمني للمياه الإقليمية اليمنية وخليج عدن ومضيق باب المندب بإشرافها المباشر على السفن القادمة من عمق المحيط الهندي، مما يعطينا تصور باعتبار جزيرة سقطرى مجازاً (أم الجزر اليمنية / أم الجزر في منطقة جنوب البحر الأحمر).

ب. جزر سبأ (أرخبيل السوابع) الجيبوتية:

تتألف جزر سبأ من ست جزر صغيرة تقع على شرق شبه جزيرة رأس سيان، وتمتد بشكل اعتراضي عند مدخل المضيق الغربي الرئيس لباب المندب^(١)، وتسمى جزر السوابع أو الأشقاء السبعة، ويمتد الأرخبيل إلى حوالي عشرة كيلو متر، ويعتبر في الأساس تل بركاني يقع على الحافة الشمالية لشبه جزيرة سيان بمسافة تبعد حوالي (٤,٥) كم طولي، و(٦) كم طولي شمال شرق الساحل الجيبوتي^(٢)، وبحكم موقعها الاستراتيجي ضاعف من أهميتها الإشرافية على ممرات الملاحة الدولية بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

ج. مجموعة الجزر الأريتيرية:

(١) جزيرة حالب (هليب):

تقع على مسافة (٢٠) كم طولي شرق ميناء عصب، ومساحتها (٤٠) كم مربع، وهي خالية من السكان، وتسيطر عليها أريتريا حالياً^(٣) وبحكم إمكانات الجزيرة وتضاريسها تصلح لإقامة مطارات ومحطات رادار بحرية، وميناء بحري عسكري جيد^(٤).

(٢) جزر خليج عصب:

تعتبر جزر عصب من أهم الجزر الأريتيرية في منطقة جنوب البحر الأحمر، ويقدر عددها بـ(٢٥) جزيرة تقع بالقرب من الساحل الأريتيري، وأهمها جزيرتا (حالب، وفاطمة)، حيث تقع جزيرة حالب على بعد حوالي (٢٩,٦) كم طولي ما يعادل تقريباً (١٦) ميلاً شرقي عصب، ومساحتها حوالي (٦٢) كم^٢ ما يعادل (٢٤) ميلاً مربع، ونظراً لأهميتها استخدمتها إسرائيل بنشاطها البحري منذ عام ١٩٧١م، أما جزيرة فاطمة فتقع على بعد حوالي (١١) كم بما يعادل

١- عادل عبد القوي حاتم هزبر، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ٣٩.

٢- موقع الانترنت، جزر السوابع، موسوعة ويكيبيديا، <http://sar.m.wikipedia.org>

٣- قضي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

٤- عبدالله محمد علي نجاد، الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٦) أميال من الساحل الأريتري تجاه الشرق، وعلى بعد (٥٩) كم طولياً بما يعادل (٣٢) ميلاً شمال غرب جزيرة بريم (ميون)، وتبلغ مساحتها (١٠) كم^٢ ما يعادل (٤) أميال مربعة^(١).

(٣) أرخبيل جزر دهلك:

هي مجموعة كبيره من الجزر الأريتريه، يصل عددها الى (١٠٠) جزيرة، أكبرها وأهمها جزيرة دهلك الكبيرة، الواقعة شرق ميناء مصوع الأريتري على بعد (٤٠) ميل بحري، وتبعد كذلك (٣٠) ميل بحري من ميناء عصب، وهي مأهولة يسكنها قرابة (١٠) ألف نسمة كلهم عرب ومسلمين^(٢)، تؤجرها إريتريا لإسرائيل منذ ١٩٩٦م وعليها أكبر قاعدة عسكرية إسرائيلية خارج حدودها^(٣)، ونظراً إلى موقع الجزيرة الاستراتيجي القريب من باب المندب، ومن خطوط الملاحة الرئيسة في البحر الأحمر، فقد حاولت القوى العالمية الكبرى التمركز فيها، لإنشاء قواعد عسكرية، خاصةً أن في الجزيرة مطاراً ومهبطاً للطائرات العمودية، وأرصفت عائمة، ومحطات للاتصالات، ومنارات (فنارات) لإرشاد السفن، إلى جانب ثروات اقتصادية وطبيعية، كالزراعة ومصايد الأسماك واللؤلؤ^(٤).

(٤) جزر فاطمة:

تعتبر من أهم الجزر المتواجده في منطقة جنوب البحر الأحمر، نظراً لقربها من مضيق باب المندب، وإمكانية السيطرة على ممراته من خلالها^(٥).

د. رأس دميرة المتنازع عليها بين أريتريا وجيبوتي:

رأس دميرة هو تل صغير عبارة عن رأس صخري بطول كيلو متر وعرض (٥٠٠) متر تقريباً تقع بين الحدود الجيبوتية والأريتريه، وتقترب أكثر إلى جيبوتي، وتقع الجزيرة على بعد (٢٤) كم شمال غربي مضيق باب المندب، وتشرف على الممرات الملاحية، وتكمن أهميتها الإستراتيجية، كونها الأقرب بعد جزيرة ميون لمضيق باب المندب، وتشكل تهديداً مباشراً لجزيرة بريم (ميون) اليمنية^(٦)، ورغم أن الجزيرة تشهد نزاع بين جيبوتي وأريتريا على ملكيتها، إلا أنها تخضع للسيطرة الأريتريه واقعيّاً - الحليف الأبرز لإسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر.

مما سبق يتضح لنا أن جزر التحكم الرئيس في منطقة جنوب البحر الأحمر التي تصفها الدراسة: (هي مجموعة الجزر اليمنية والجيبوتية والأريتريه الواقعة جغرافياً على طريق الملاحة الدولية، والقريبة من مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والتي تتمتع بأهمية استراتيجية تمكنها من الإشراف والسيطرة والتحكم المباشر على المنطقة في حالات السلم والحرب)، وهي ما تضع المنطقة محط أطماع الدول المتنافسة.

١ - قصي كامل صالح شكيب، مرجع سابق، ص ٣٩ .

٢ - عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، مرجع سابق، ص ١١٦ .

٣ - موقع الأنتر نت ارخبيل دهلك <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا.

٤ - موقع الأنتر نت، الجزر الإريتريه، موسوعة المقاتل http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahrAhm/sec03.doc_cvt.htm

٥ - عبدالله محمد علي نجاد، مرجع سابق، ص ١١٦ .

٦ - موقع الأنتر نت، مرجع سابق http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahrAhm/sec03.doc_cvt.htm

٣. جزر التحكم الثانوي على منطقة جنوب البحر الأحمر:

هي مجموعة من الجزر في منطقة جنوب البحر الأحمر صنفها الباحث بجزر التحكم الثانوية لبعدها النسبي من مضيق باب المندب، وممر الملاحة الدولية.

أ. شبه جزيرة عدن:

تعتبر شبه جزيرة عدن هي إحدى المناطق التي تتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر والقريبة من مضيق باب المندب ، لذا يقتضي أن نتعرف على موقعها الجغرافي، وأهميتها التاريخية بالنسبة للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر^(١)، في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية .

ب. جزيرة الدويمه:

تقع جزيرة الدويمه في أقصى الشمال للمياه الإقليمية اليمنية بالقرب من مدينة ميدي، وهي من الجزر المأهولة بالسكان، وتكتسب أهمية اقتصادية ودفاعية، حيث يتردد عليها مجموعة من الصيادين، وتمثل الملتقى التجاري بين اليمن والمملكة العربية السعودية، والميناء الإقليمي للتبادل البيئي مع باقي دول البحر الأحمر، وتوجد في أقصى شمال الجزيرة حامية عسكرية يمنية^(٢)، ونظرا لما تكتسبه الجزيرة من أهمية دفاعية وأمنية وأهمية اقتصادية متميزة، تعتبر حامية متقدمة لمواجهة الأخطار القادمة من الشمال إلى منطقة جنوب البحر الأحمر، وتبعد عن الساحل اليمني نحو(٢٨)كيلو متر بما يعادل (١٥)ميلاً بحرياً، وتقع شمال شرق جزيرة زقر على بعد (٥ - ٦,٥)كيلو متر ما يعادل(٢,٥ - ٣,٥)ميلاً بحرياً، وأعلى قمة للجزيرة تبلغ (٣٤٨)قدماً من سطح البحر، ولها مرسى صغير للسفن، يميل لون صخور هذه الجزيرة إلى اللون البني الفاتح، مما يصعب رؤيتها وتمييزها ليلاً، وتأتي أهمية جزيرة أبو علي من موقعها الذي يشرف على المجرى الملاحي الواقع بين جزيرة الدويمه وبين جزيرة زقر، والذي يسمى قناة (أبوعلي)، وهي عميقة وخالية تقريباً من العقبات الملاحية، لذا فالجزيرة تعد نقطة ارتكاز هامة في مجال العمل التعارضي لخطوط المواصلات البحرية جنوب البحر الأحمر^(٣)، بما يكسبها أهمية حيوية في تنظيم سير خطوط الملاحة الدولية.

ج. جزيرة ذو حراب:

تبلغ مساحتها حوالي(١٣)كيلومتر ما يعادل (٥)أميال ، وتبعد عن ميدي بحوالي (١٠٢)كيلو متر ما يعادل (٥٥)ميلاً، وهي محطة للمئات من صيادي الأسماك اليمنيين، وعبارة عن سوق مركزي لتسويق الأسماك للبلدان المجاورة، ويوجد حولها عدد ضخم من الرخويات والصخور المرجانية التي لا مثيل لها في العالم^(٤)، وهو ما يعطي الجزيرة أهمية اقتصادية من الدرجة الأولى في منطقة جنوب البحر الأحمر .

١- قصي كامل صالح شقيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٢٣.

٢- جزيرة الدويمه، إصدار الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الإدارة المحلية، اليمن ٢٠٠٩م، ص - ص (٧-٨).

٣- عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، مرجع سابق، ص - ص (١٨ - ١٩).

٤ - عادل عبد القوي حاتم هزير، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص٣٩.

د. جزر فرسان وسجيد:

جزيرة فرسان هي إحدى جزر جنوب المملكة العربية السعودية، وتبعد هذه الجزيرة عن مدينة جيزان حوالي (٤٠) كيلو متراً تقريباً، وتقع بين خط العرض (١٦،٧ شمالاً) وخط الطول (٤١،٧ شرقاً)، وتتمركز الجزيرة في القسم الجنوبي الشرقي للبحر الأحمر، وتبلغ مساحتها حوالي (١٠٥٠) كم^٢، حيث تضم مجموعة كبيرة من الجزر الأخرى، ليصل عددها إلى (١٥٠) جزيرة تقريباً، ويصل طول شواطئها حوالي (٣٠٠) كيلومتراً، وتعد جزيرة (فرسان الكبرى) هي أكبرها من حيث المساحة والتواجد السكاني، حيث إن مساحتها تصل إلى حوالي (٣٦٩) كيلومتراً مربعاً تقريباً، ويبلغ طول الجزيرة من طرفها في الجنوب الشرقي إلى طرفها في الشمال الغربي حوالي (٧٠) كيلومتراً، وتأتي جزيرة السجيد (فرسان الصغرى) الثانية من حيث المساحة والتواجد السكاني أيضاً، حيث تبلغ مساحتها حوالي (١٠٩) كيلومتراً مربعاً تقريباً^(١).

وتمتاز الجزر جغرافياً بقربها من أرخبيل دهلك، ومن ميناء مصوع الأريتري القريب من الساحل الغربي لمنطقة جنوب البحر الأحمر، ونظراً لذلك فإن جزر فرسان تكتسب أهمية دفاعية أمنية، كونها في خط المواجهة مع جزر الشاطئ الأريتري، والذي تتواجد فيها قوات إسرائيلية، كما تكتسب جزر فرسان أهمية اقتصادية واجتماعية بحكم ما تمتاز به من مقومات اقتصادية واجتماعية عبر التاريخ.

لذلك قد تكون جزيرة فرسان وسجيد وجهة إسرائيل ومحور تفكيرها الاستراتيجي من جوانب الفتح الاستراتيجي والدفاع عن مصالحها وأمنها القومي في المنطقة، وتبرز أهمية الجزيرة في محاولة السيطرة عليها أو تحييدها وتهميش دورها عن أي مشهد مستقبلي قد يهدد التواجد العسكري الإسرائيلي على الجزر الأريتري والأقرب لجزيرة فرسان وسجيد، من احتمال أي تحرك سعودي مضاد للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر.

خريطة رقم (٧) توضح موقع جزر فرسان وسجيد وارخبيل جزر دهلك



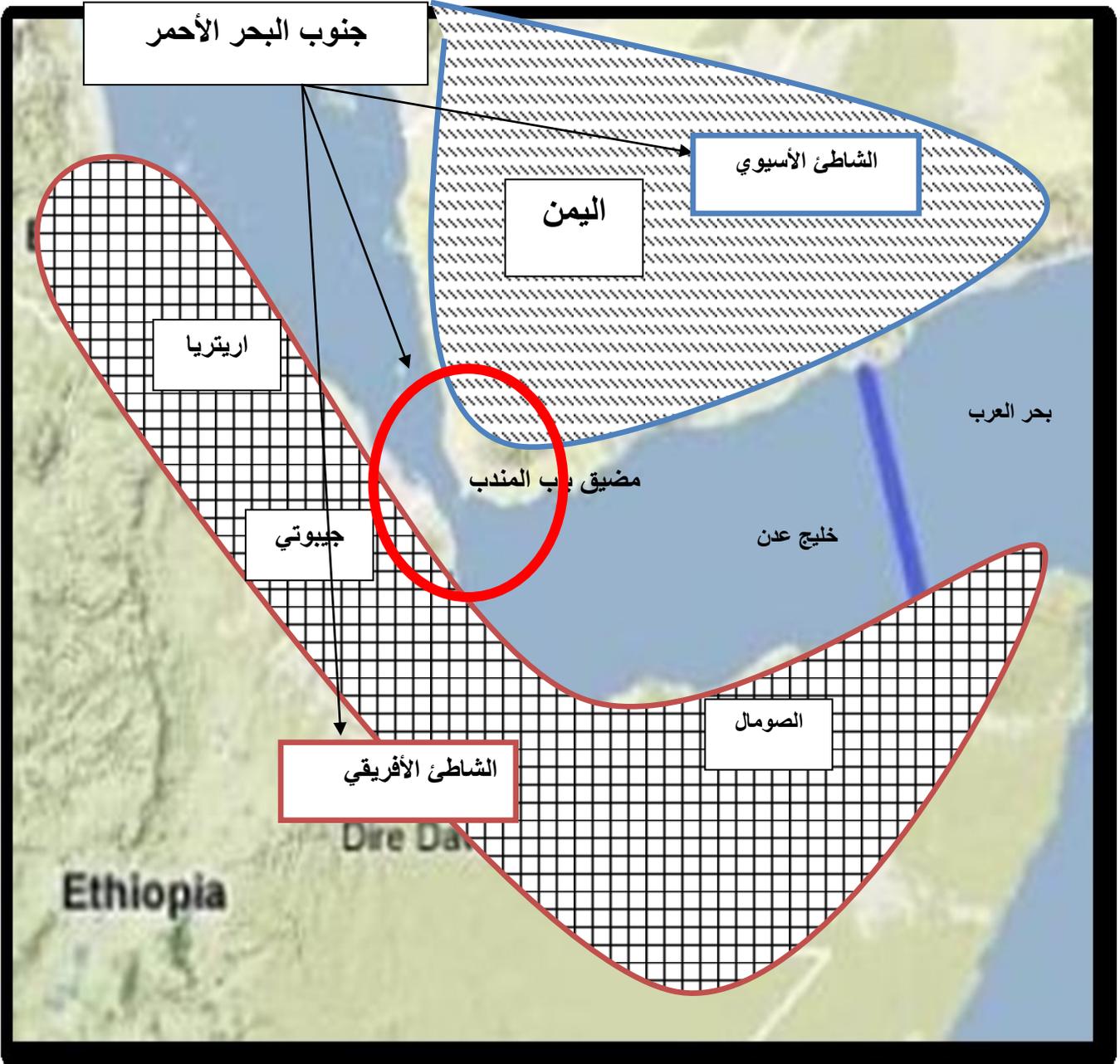
١- موقع الانترنت جزر فرسان <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا.

المطاب الثالث

الملاح الجيوسياسية لمنطقة جنوب البحر الأحمر

تحدد الملاح الجيوسياسية لمنطقة جنوب البحر الأحمر في مجموعة الدول المشاطئة لجنوب البحر الأحمر والقريبة منه، وتم تصنيفها بدول الشاطئ الآسيوي ودول الشاطئ الأفريقي والدول المساندة حسب الأهمية على النحو الآتي:

خريطة رقم (٨) منطقة جنوب البحر الأحمر الشاطئ الآسيوي والشاطئ الأفريقي



أولاً. دول منطقة جنوب البحر الأحمر (الشاطئ الآسيوي):

١. اليمن:

تقع الجمهورية اليمنية جنوب غرب الجزيرة العربية بين خطي عرض (١٩ - ١٢) درجة شمال خط الإستواء وبين خطي طول (٤١,٥ - ٥٥) درجة شرق خط جرينتش، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي والمحيط الهندي، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق سلطنة عمان، وتمثل الجمهورية اليمنية من حيث الموقع الجغرافي موقع مفتوح على مسطحات مائية واسعة من جهة الجنوب المحيط الهندي والبحر العربي وخليج عدن، ومن جهة الغرب البحر الأحمر^(١)، والمحتضنة لمضيق باب المندب في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر كأهم ممرات العالم ملاحياً.

أ. أهمية موقع اليمن استراتيجياً:

الجمهورية اليمنية دولة بحرية تتمتع بموقع استراتيجي هام، فهي حلقة اتصال بين قارتي أفريقيا وآسيا، وتطل على مسطحات مائية واسعة (البحر الأحمر، بحر العرب، خليج عدن، المحيط الهندي)، وتتحكم بمضيق باب المندب كأحد الممرات المائية الأكثر حيوية في العالم، وتمثل إمتداداً لدول شبه الجزيرة العربية (الخليج العربي)، التي تمتلك أكبر مخزون نفطي في العالم، مما جعل اليمن تمثل خطأً دفاعياً أمامياً لها، وملاذاً للمهاجرين من دول القرن الأفريقي بسبب النزاعات المسلحة والجماعات الإرهابية، كل ذلك جعل منها دولة منفتحة على العالم، وأضاف عليها أعباء سياسية إقليمية ودولية، مما جعل اليمن تضطلع بدور كبير من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم^(٢)، ويمثل موقع اليمن جغرافياً عاملاً أساسياً في ديناميكية الدول وتنظيمها وحيويتها ومسيرتها السياسية، فالمضايق والممرات تعد جسوراً استراتيجية بالنسبة للمصالح الدولية، وتأثير المضايق البحرية حقائق تفرض نفسها سياسياً واقتصادياً وأمنياً في إطارها الإقليمي والدولي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .



١ - مرجع دراسي، مرحلة اليمن، الجزء الأول، جغرافيا اليمن الطبيعية، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١٢ م، ص ٢ .

٢ - المرجع نفسه، ص ٢ .

ب. الأهمية الأمنية لموقع اليمن:

تكتسب اليمن من حيث الموقع أهمية استراتيجية رئيسية في الخريطة الأمنية لمنطقة الجزيرة العربية والخليج العربي والساحل الجنوبي الشرقي لأفريقيا، فهي تتحكم بمفاتيح المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتتحكم في لقائه الجغرافي بالمحيط الهندي (أهم مسارح العمليات في الاستراتيجية البحرية المعاصرة)، كما إنها مع خط التماس مع القرن الأفريقي، حيث يتداخل البحر الأحمر مع المحيط الهندي عبر منطقة خليج عدن، وترتبط ربطاً عضوياً بأمن الجزيرة العربية والخليج العربي في إطار منظومة متشابكة الوظيفة ابتداءً من قناة السويس أقصى شمال البحر الأحمر، وانتهاءً بشط العرب، أقصى شمال الخليج العربي، وتتحكم بطرق الملاحة البحرية الصاعدة إلى آسيا وأوروبا عبر بحر العرب مما يعني في منطقتي الجيوبولتيك، أن اليمن يمثل أهم مفاصل الربط الجغرافي الاستراتيجي للمشرق العربي برتمته، وما يمثله هذا المشرق من أهمية كبرى على صعيد المكامن النفطية الأغنى في العالم^(١)، وهي ما تعتبرها السياسة الخارجية الإسرائيلية محطة مهمة لتحقيق أمنها القومي.

ولا شك أن الاحتلال الأريتري غير متوقع لجزيرة حنيش اليمنية في ديسمبر عام ١٩٩٥م، ومن ثم نشوب مشاكل سياسية بين أريتريا وكل من أثيوبيا والسودان لا سيما الحدودية منها كل ذلك شكل حافزاً أسهم في جعل منطقة القرن الأفريقي ضمن أولويات السياسة الخارجية اليمنية^(٢)

بذلك فإن تامين الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب وخليج عدن ومنطقة جنوب البحر الأحمر يعتبر ضمان لاستقرار تدفق النفط، والذي يشكل عصب الاقتصاد العالمي، وتمثل منطقة الخليج العربي والقرن الأفريقي كتلة استراتيجية واحدة من الصعب الفصل بينها وبين أهمية موقع اليمن المطل والمشرقة على منطقة جنوب البحر الأحمر، فإذا كان الخليج العربي منبع النفط، فإن اليمن يمثل الدرع الأمني لخطوط نقله إلى العالم، والممر الإيجباري لدخول منطقة القرن الأفريقي.



٢. جنوب المملكة العربية السعودية:

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الأحمر، وشرقاً الخليج العربي، والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالاً الكويت والعراق والأردن، وجنوباً اليمن وسلطنة عمان، تشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية بمساحة تقدر بأكثر من (٢,٢٥٠,٠٠٠) كيلومتر مربع^(٣)، وتمتلك المملكة العربية السعودية مجموعة جزر فرسان ضمن جزر منطقة جنوب البحر الأحمر المهمة .

١ - مرجع دراسي، مرحلة اليمن، الجزء الأول، جغرافيا اليمن الطبيعية، مرجع سبق ذكره، ص - ص ٦-٧.

٢ - رئاسة الجمهورية، تقرير حول تجمع صنعاء، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، ٢٠٠٣م، ص-ص ١٦، ١٧.

٣ - موقع الانترنت جغرافيا السعودية <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا.

كما ترتبط المملكة العربية السعودية بحدود برية وبحرية مع الجمهورية اليمنية من جهة أقصى جنوب الجزيرة العربية والقريبة من منطقة جنوب البحر الأحمر. لذلك تكتسب بعض الجزر أهمية استراتيجية من حيث موقعها، مثل جزيرة فرسان السعودية، وتم تصنيفها في الدراسة ضمن جزر التحكم الثانوي في المنطقة حسب ما سبق طرحه.

ثانياً. دول الشاطئ الأفريقي لمنطقة جنوب البحر الأحمر:

١. أريتريا:

خريطة رقم (١١) توضح موقع دولة اريتريا الاستراتيجي



تقع أريتريا في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية على الشاطئ للبحر الأحمر بين خطي عرض (١٢،٥ : ١٨) درجة شمالاً وبين خطي طول (٣٦،٥ : ٤٣) درجة شرقاً، وتبلغ مساحتها حوالي (١٢٤٣٢٠) كم مربع، كما تمتد سواحلها على طول (١٠٠٠) كم على الشاطئ الغربي جنوب البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب (١)، ويعتبر موقعها الاستراتيجي عاملاً أضاف مزيداً من التعقيدات إلى الخصائص الجيوبولتيكية للبحر الأحمر، ولاسيما مدخله الجنوبي الذي يشكل عامل جذب للقوى المختلفة عبر التاريخ، كما يشكل حالياً عامل جذب

لإسرائيل في تحركاتها تجاه القرن الأفريقي (٢) عبر منطقة جنوب البحر الأحمر، وعلاقة إسرائيل بأريتريا علاقة تكتيكية تعزز من تمركزها في المنطقة لحماية مصالحها، رغم أن كثير من الباحثين يعتبرها إستراتيجية، وإسرائيل تنظر لأريتريا من أهمية موقعها على البحر الأحمر فقط (٣)، لاعتبار أريتريا دولة غير عربية، وتشكل مساحة كبيرة على امتداد الشريط الساحلي في منطقة جنوب البحر الأحمر، والتي أعطتها ميزة إستراتيجية هامة لتكون لاعباً مهماً ومساعداً رئيساً للتواجد الإسرائيلي في المنطقة.

أهمية موقع اريتريا في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي:

تري السياسة الخارجية الإسرائيلية دولة أريتريا من حيث الموقع بوابتهم للقارة الأفريقية، كونها تتمتع بأهمية جيواستراتيجية بالغة، تكمن في امتدادها على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، وتأخذ شكل مثلث يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي، وتتمركز كقاعدة على جنوب السودان في حين يمتد على حدود إثيوبيا حتى جيبوتي، بالتالي فإن موقع أريتريا عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وامتلاكها مجموعة من الجزر المواجهة لمضيق باب المندب يكسبها

١ - قائد محمد العنسي الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي وأثرها على اليمن، مكتبة الشريف الأكاديمية، ط١، ٢٠٠٠، ص ١٦.

٣ - عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

٣ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي-أريتريا نموذجاً، مقاله مجلة الراصد الأسبوعي تعني بالشأن الإسرائيلي، مجموعة الراصد للمعلومات والبحوث، السنة التاسعة العدد (٣٨٣) الثلاثاء ٢٨ اغسطس، ٢٠١٢، ص ٢.

أهمية بالغة تنبع من قيمة أهمية البحر الأحمر و قناة السويس وقربها من الجزيرة العربية والخليج العربي، أغنى مناطق العالم بالنفط^(١).

٢. جيبوتي:

تقع جيبوتي بين خطي عرض (١١-١٣) درجة في الشمال الشرقي، وخطي طول (٤٣-٤٠) درجة، ويحدها من

الجنوب الشرقي الصومال، ومن الجنوب والغرب أثيوبيا، ومن الشمال أريتريا، وتبلغ مساحتها (٢١٧٥٠) كم مربع^(٢)، وتتمتع جيبوتي بموقع استراتيجي هام بإطلالته على خليج عدن و مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، كأهم ممر مائي في العالم، وأقصر الطرق البحرية الذي يربط بين الشرق و الغرب، ومن الناحية الاقتصادية فإن جيبوتي أرض صحراوية تفتقر إلى الموارد الصناعية والمعدنية والزراعية، فهي تعتمد أساساً من الناحية الاقتصادية على مينائها، وعلى الخط الجديد الواصل بين (اديس أبابا) و(جيبوتي)، والذي يمر خلاله جزء كبير من تجارة أثيوبيا الخارجية^(٣).



٣. الصومال:

تطلق كلمة صومال على شبه جزيرة مثلثة الشكل في شرقي أفريقيا، ويمكن تحديد شبه جزيرة الصومال بخط يمتد من خليج تاجوره في جيبوتي متجهاً نحو الشرق بمحاذاة الساحل الجنوبي لخليج عدن إلى رأس (غردون) الذي يسميه العرب رأس عسير، ويسير بموازية ساحل المحيط الهندي حتى نهر (تانا) في شرق كينيا، ثم يتجه نحو الشمال ماراً بالمجاري العليا لنهري (شبيلي، وجوبا)، ويحد الصومال من الجنوب كينيا، ومن الغرب أثيوبيا، ومن الشمال جيبوتي، وتبلغ مساحة الصومال (٦٣٧٠٠٠) كم مربع



١- نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص١٦٧

٢- قائد محمد العنسي، الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي واثرها على اليمن، مرجع سابق، ص ١٧.

٣- عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢١٧.

(١)، بذلك تمتاز الصومال كدولة بحرية تمتلك شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي (٣٣٠٠) كم طولي، وموقعا متميزاً على خارطة السياسة في القرن الأفريقي و خليج عدن والمحيط الهندي، وإطلالتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب المندب)، والذي جعلها مطمعا للقوى الإقليمية والدولية، لما تمتاز به الصومال من أهمية واستراتيجية .

ثالثاً. الدول المتاخمة لمنطقة جنوب البحر الأحمر:

تمثل دول التخوم لمنطقة جنوب البحر الأحمر مجموعة الدول المحيطة للدول المشاطئة من الجانب الأفريقي في المنطقة والمتمثلة بدول القرن الأفريقي، ومن الجانب الآسيوي متمثلة في سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة في شبة الجزيرة العربية المطلة على بحر العرب، والمنفتحة على المحيط الهندي والخليج العربي.

ولاعتبارات أمنية تمثل منطقة جنوب البحر الأحمر ومدخلة الجنوبي ممراً استراتيجياً لقوى إقليمية ودولية تسعى للتغلغل في القرن الأفريقي كعامل مساند للسيطرة على ممرات الملاحة في باب المندب في جهة، والضغط على الدول المشاطئة للبحر الأحمر من جهة، وتشكل سيطرة أي دولة على منطقة جنوب البحر الأحمر هو فرض دبلوماسية القوة لسياسة أي دولة تتحكم بذلك الممر الملاحي في مضيق باب المندب، وهو ما تسعى إليه السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة بتعزيز نشاطها وتواجدها لحماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة العربية، و القرن الأفريقي، وتتضح لنا ملامح الدول المتاخمة لمنطقة جنوب البحر الأحمر، والتي قد تكون أداة أو هدف لدول متطلعة للسيطرة على المنطقة .

١. الخليج العربي كمنطقة تخوم:

يمتاز موقع دولة الإمارات وسلطنة عمان أنهما يطلان على بحر العرب و مضيق هرمز، والتي تتحكم فيها تلك الدول مع دولة إيران، بالتالي فإن التواجد الإيراني في منطقة جنوب البحر الأحمر عسكرياً وارتباطه بمصالح في المنطقة يعتبر عاملاً وقائياً من أي إجراء دولي وفق سيناريو محتمل بإغلاق مضيق هرمز بحجة البرنامج النووي الإيراني، قد يقابله إغلاق مضيق باب المندب، وهو ما يؤثر على الملاحة الدولية في منطقة جنوب البحر الأحمر، بالتالي فإن تلك الدول ترى أن أمن البحر الأحمر قضية إستراتيجية في سياستها الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى ترى أن أمن المنطقة مجالاً حيويًا لها في استغلال قدراتها الدبلوماسية والاقتصادية لرعاية مصالحها، وقد صنفَت الدراسة منطقة الخليج العربي تخوم لمنطقة جنوب البحر الأحمر، وهي الدول التي لها إرتباط من حيث المصالح، وتعتبر المنطقة عمقاً استراتيجياً لمصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتم تحديد دول منطقة الخليج العربي و بحر العرب الجانب الآسيوي ممثلة في سلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة وجنوب المملكة العربية السعودية مناطق تخوم .

٢. منطقة التخوم القرن الأفريقي:

القرن الأفريقي من الناحية الجغرافية هو أرض الصومال أو الأرض التي يسكنها الصوماليين^(٢)، وتعتبر الدراسة المنطقة من مناطق تخوم جنوب البحر الأحمر، يمكن فهم القرن الأفريقي بأنها ذلك البروز المثلث الشكل، الذي ينتهي برأس

١ - قائد محمد العنسي، الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي واثرها على اليمن، مرجع سابق، ص ١٥ .

٢ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي-أريتريا نموذجاً، مرجع سابق ٢٠١٢، ص ٢ .

(غوردوفوي) الواقع على الساحل الشرقي لأفريقيا، ويشرف على كل من المحيط الهندي وخليج عدن ، ويمتد شمالاً على ساحل البحر الأحمر لمسافة (٦٠٠) كم طولي. والاهتمام الإسرائيلي بمنطقة جنوب البحر الأحمر يعود سببه لكونه شريان حياة وبوابة دخول منطقة القرن الأفريقي، والذي يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها في المنطقة كضرب أي دولة عربية تهدد أمنها^(١)

يشمل القرن الأفريقي سياسياً الصومال، وأثيوبيا، وأرتيريا وجيبوتي، وأدرج البعض ضمنه كلاً من كينيا وأوغندا والسودان، وهو ما أعتمد الباحث عليه في دراسته البحثية كمسرح للصراع العربي الإسرائيلي، نتيجة توجهات الأخيرة في المنطقة^(٢)، كما نلاحظ توسع الأمريكان في تحديد نطاق منطقة القرن الأفريقي فأدرجوا ضمن المفهوم منطقة البحيرات العظمى، ورأى آخرون أن الدول المجاورة من الجانب الآسيوي للقرن الأفريقي، وعلى الأخص اليمن والسعودية وعمان لصلتهم السياسية بالقرن الأفريقي^(٣)، وتكمن أهمية القرن الأفريقي للعالم من أهمية موقعه بالنسبة لأوروبا (٦٠%) من تجارتها الخارجية تمر عبر (قناة السويس، وباب المندب)، فهو يسيطر على الممرات الحيوية في العالم^(٤).

وعدم الاتفاق حول مفهوم منطقة القرن الأفريقي، يؤكد بأن الدلالة السياسية للمنطقة والتخوم المحيطة بها، والتي تتعدى الدلالة الجغرافية، نظراً للأهمية التي يحتلها موقعها المتميز والمؤثر على التفاعلات الجارية في منطقة واسعة تحتوي على مساحة كبيرة من الأرض والبحار والممرات، الأمر الذي وسع من النطاق الجيوبولتيكي على الدول التي لها جبهات بحرية تطل مباشرةً على مياه المدخل، ليشمل كذلك الوحدات السياسية التي ترتبط سياسياً واقتصادياً أو عسكرياً أو استراتيجياً بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

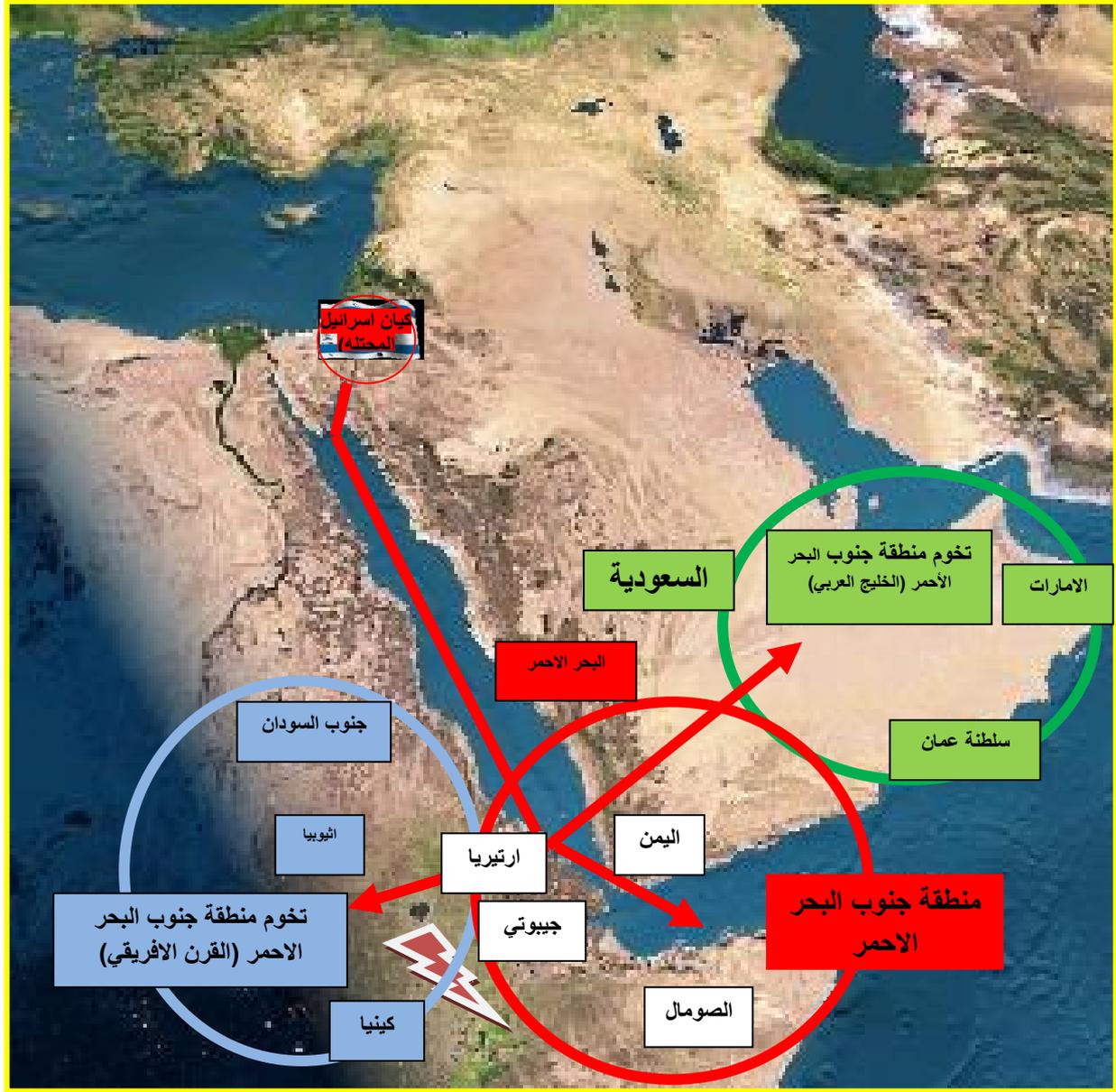
من خلال ما سبق يتضح أن منطقة جنوب البحر الأحمر هي مجموعة الدول بمقوماتها الجيوستراتيجية التي تتأثر بأي أحداث في المنطقة، والمتمثلة في دول الشاطئ الآسيوي منطقة جنوب البحر الأحمر مثل اليمن وجنوب المملكة العربية السعودية، ودول الشاطئ الأفريقي في المنطقة مثل أريتريا وجيبوتي والصومال، ودول التخوم لمنطقة جنوب البحر الأحمر ممثلة بدول القرن الأفريقي، ودول الخليج العربي المطلة على بحر العرب ممثلةً بسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

١ - المرجع نفسه، ص ٢.

٢ - وليد عبد الله المعافا، الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي وأثرها على الامن القومي اليمني والعربي، مرجع سابق، ص ١٠.

٣ - احمد محمد الاصبحي، الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأحمر والقرن الأفريقي، مرجع سابق، ص ١٨.

٤ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، الاهتمام الاسرائيلي بالقرن الافريقي-أريتريا نموذجاً، مرجع سابق، ص ٢.



المطلب الأول

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر

أولاً. مفهوم الجيوستراتيجية:

اختصاراً يعني الجيوستراتيجي (الجغرافيا الإستراتيجية)، وتعني مجموعة المكونات الأساسية لأهداف الدول على المستوى الوطني عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ولوجستياً، والمترجمة في صورة خطط ووسائل وتصرفات أو قرارات تعالج الوضع العام أو الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق تلك الأهداف، وهي بمعنى آخر تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو للوحدة السياسية، وتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشر: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، والسكان^(١)، وفي ما يتعلق بالأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر، فهي تشكل عامل جذب لدول إقليمية ودولية تسعى للسيطرة على هذه المنطقة، ولما تتمتع به هذه المنطقة المائية من أهمية سياسية واقتصادية وعسكرية

١- احمد محمد الاصبحي، الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الاحمر والقرن الافريقي، مرجع سابق، ص ١٦.

وأمنية للدول المطلة عليها بدرجة أساسية، ولسائر بلدان العالم المستفيدة منها والتي لها مصالح في إطار المنطقة تخدم أهدافهم القومية والإستراتيجية.

ثانياً. الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر:

إن المقومات الجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة البحر الأحمر من حيث الموقع والموارد والميزة الحيوية أكسبتها أهمية إستراتيجية عالمية، باعتبارها أقرب الممرات المائية التي تربط بين الشرق والغرب واقصرها، وتشرف على ممرين مائين في غاية الأهمية ممثلةً في قناة السويس في الشمال، و مضيق باب المندب في جنوب البحر الأحمر، كما تطل هذه المنطقة أيضاً على المحيط الهندي الذي تتحرك عبره أساطيل القوى الدولية الكبرى باستمرار، وهو ما أكسب المنطقة أهمية عسكرية أيضاً، كونها تمثل نقاط ارتكاز بحرية على هذه الممرات المهمة في الإستراتيجية العالمية^(١)، إضافةً إلى أن المنطقة تعتبر بوابة دخول رئيسة لمنطقة القرن الأفريقي، وعمق إستراتيجي لأمن الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، ودرع الأمن القومي العربي في مواجهة الخطر القادم من جنوب الجزيرة العربية.

وتظهر الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر لما تتمتع به من كثافة للجزر المتحكمة بمرور السفن، والتي زادت أهميتها الاقتصادية والعسكرية، وتمتع هذه الجزر بأهميتها الإستراتيجية من حيث موقعها وانتشارها ومقوماتها الطبيعية من جهة، ومن جهة تميز المنطقة بسيطرة اليابسة على المياه الإقليمية وقربها من ممر الملاحة البحرية شكلت عامل جذب إقليمي ودولي.

وشكلت منطقة جنوب البحر الأحمر عامل جذب للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وأخذت أبعاد أمنية وإستراتيجية واقتصادية وحيوية تجاه المنطقة وتخومها، وظهور عدة عوامل ساعدت في التحركات الإسرائيلية مثل وجود أريتريا الحليف الإستراتيجي لها كدولة غير عربية في منطقة جنوب البحر الأحمر لها مقوماتها الجيوستراتيجية، وهي بدورها تسهم كشريك إقليمي لإسرائيل، نظراً لامتلاكها جزر قريبة من المدخل الجنوبي ومدخل لمنطقة القرن الأفريقي، وهو ما يعني إهتمام السياسة الخارجية الإسرائيلية بتوطيد علاقتها في منطقة جنوب البحر الأحمر، فضلاً عما تتمتع به المنطقة من أهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية أمنية شكلت مجملها عامل جذب للقوى الإقليمية والدولية سيتم إيضاحها في النقاط الآتية:

١. الأهمية العسكرية والأمنية:

على الصعيد العسكري والأمني فإن البحر الأحمر يعد ممراً حيوياً إلى قارتي أفريقيا وآسيا، وهو المنفذ البحري الوحيد لكل من دول الحوض، و تندرج معها إسرائيل، وفضلاً عن ذلك، هو أحد بؤر التنافس والصراع الإستراتيجي العالمي، فأمن منطقة البحر الأحمر يرتبط بأمن المحيط الهندي من جهة، وبأمن الخليج العربي وأمن البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية، لأن القوى الدولية تعتبره طريقاً رئيساً لتحريك قواتها من قواعدا المختلفة والمنتشرة حول العالم، ونقلها إلى مناطق النزاع والتوتر عند الحاجة إلى ذلك^(٢).

١ - زكريا محمد عبد الله، أمن البحر الأحمر والأمن القومي، دائرة الشؤون العربية، جامعة الدول العربية الأمانة العامة، القاهرة، العدد (٨٨)، ديسمبر ١٩٩٦، ص ٢٦١.

٢ - عماد قدورة، دراسات إستراتيجية نحو أمن عربي للبحر الأحمر، مرجع سابق، ص ١٤.

ويتمتع مضيق باب المندب بأهمية استراتيجية كيوابة جنوبية للبحر الأحمر، وموقعه المتميز بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية و أفريقيا، وقد أظهرت حرب أكتوبر ١٩٧٣م بين مصر وإسرائيل أهمية المدخل الجنوبي (مضيق باب المندب) استراتيجياً حيث تم إغلاقه والسيطرة عليه، لذا فإن من يسيطر على باب المندب يمكنه السيطرة على الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس^(١).

٢. الأهمية الاقتصادية:

يعتبر البحر الأحمر أقصر الطرق الموصلة بين الدول الصناعية، وبين الدول النامية المصدرة للمواد الخام، وهو الشريان الرئيس لتدفق نفط الخليج إلى أوروبا، فالبحر الأحمر يحتفظ بأهمية حيوية منذ القدم كمنفذ بحري هام يختصر الطريق والمسافة بين الشرق والغرب^(٢)، فالمسافة بين مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب تقدر بـ (٦٥٠٠) كم طولي، بينما نفس المسافة بين المضيقين عن طريق رأس الرجاء الصالح تقدر بحوالي (١٩٠٠٠) كم طولي، أي حوالي ثلاثة إضعاف المسافة^(٣)، بزيادة في المسافة قدرها (٧٥%) تقريباً، فضلاً عن ثلاثة عشر يوماً من الإبحار الإضافي^(٤).

ومن جهة أخرى يتمتع البحر الأحمر بوفرة الثروات في قاع البحر حيث النحاس والرصاص والنيكل والزنك والذهب والفضة والكالسيوم والصوديوم، فضلاً عن النفط والغاز الطبيعي والثروة السمكية^(٥)، مما يمهد لإنشاء صناعات متعددة، تقام على الشواطئ المطلة على البحر الأحمر، فضلاً عن أن إجمالي الواردات النفطية التي تمر من مضيق باب المندب من النفط الخام يعادل (٣٦%) من الإنتاج العالمي، ويبلغ المخزون النفطي في المنطقة باستثناء إيران ما يقارب نصف الاحتياطي العالمي^(٦)، وهو ما شكل عامل جذب للدول الكبرى في المنطقة، ومحط أطماع إقليمية ودولية، لما تمتلكه منطقة جنوب البحر الأحمر من أهمية استراتيجية ومجال حيوي للاقتصاد العالمي بصفة عامة، ومجال حر للتحركات الإسرائيلية في المنطقة وتخومها.

٣. الأهمية السياسية:

تبرز الأهمية السياسية لمنطقة جنوب البحر الأحمر لما لها من ميزة جيواستراتيجية وأهمية جيوبوليتيكية، شكلت عامل جذب للقوى الإقليمية والدولية، ونتيجة لما تشهده المنطقة من صراعات تهدد مصالح تلك الدول، أعطت المنطقة نطاقاً أوسع في اهتمامات السياسة الدولية. خصوصاً أن إسرائيل سعت إلى ربط علاقات دبلوماسية مع دول غير عربية مطلة على منطقة جنوب البحر الأحمر ممثلة في أثيوبيا سابقاً قبل استقلال أريتريا كدولة، والتي تعتبر الدولة الأكثر ارتباطاً بالمصالح الإسرائيلية في المنطقة، والآن استطاعت توسيع نشاطها الدبلوماسي والسياسي مع دول القرن الأفريقي، ومع بعض الدول العربية سواءً من الدول المطلة على منطقة جنوب البحر الأحمر مثل أريتريا وجيبوتي والصومال وجنوب السودان والسعودية أو مع دول التخوم للمنطقة لحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية والعسكرية

١ - مرجع دراسي، مرحلة افريقيا، الجزء الاول، الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي، كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، ٢٠١٢ م، ص ٤.

٢ - عماد قدورة، دراسات استراتيجية نحو امن عربي للبحر الاحمر، مرجع سابق، ص ١٤.

٣ - رئاسة الجمهورية، تقرير حول تجمع صنعاء، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، ٢٠٠٣م، ص-ص (١٦، ١٧).

٤ - عماد قدورة، مرجع سابق، ص ١٤.

٥ - مرجع دراسي، مرحلة افريقيا، الجزء الاول، الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي، كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، ٢٠١٢ م، ص ٢.

٦ - ادم محمد احمد عبد الله، القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الاحمر، ورقة بحثية، ملتقى قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الامن، كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة

نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٢، ص ١٣.

(تحقيق أمن إسرائيل) وحرية الملاحة في البحر، وهو ما يؤكد (نتنياهو) رئيس وزراء إسرائيل عن وجود تحالفات استراتيجية مع دول عربية دون أن يسميها، قائلاً في مؤتمر ميونيخ للأمن: (لم أكن أتخيل في حياتي أن تصل العلاقة مع بعض الدول العربية إلى مثل هذا التقارب)^(١)، والتي تعطينا مؤشر بأن إسرائيل ستواصل عملية بناء علاقات مع دول عربية وخليجية خارج إطار العلاقات الرسمية المعلنة على مستوى التمثيل الدبلوماسي المتبادل، والاكتفاء بعلاقات تعتمد على احتمالات ردود أفعال الشارع المحلي في هذه الدول لتتراوح بين سرية مع دول، وشبه علنية مع أخرى، وعلنية مع دول ثالثة لتعزيز المجال الحيوي لإسرائيل في المنطقة لاخترق الشاطئ الآسيوي منطقة جنوب البحر الأحمر.

٤. الأهمية الاجتماعية والثقافية:

تبرز الأهمية الاجتماعية في منطقة جنوب البحر الأحمر نتيجة التنوع الاجتماعي، وتعدد القوميات وتداخل الأديان والأعراق، ويبرز ذلك جلياً في دول القرن الأفريقي (الشاطئ الأفريقي) لمنطقة جنوب البحر الأحمر، وهو ما يترك أثراً في صراع الحضارات، وتسييسها لصالح دول إقليمية ودولية في فرض هيمنتها على المجتمعات في القرن الأفريقي.

٥. الأهمية الجيوستراتيجية للتخوم - منطقة جنوب البحر الأحمر:

تظهر أهمية منطقة جنوب البحر الأحمر ككتلة استراتيجية تضم منطقتين ذات أهمية خاصة في مصالح القوى الدولية في منطقة الخليج العربي كمناطق تخوم (منابع البترول في الخليج العربي)، ومنطقة القرن الأفريقي كمناطق تخوم أيضاً (منابع لمياه النيل بالهضبة الإثيوبية)، والسيطرة على أهم طرق التجارة العالمية، وخطوط النقل البحري لمنطقة الخليج العربي، وأفريقيا والمحيط الهندي^(٢). وهنا تظهر أهمية الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة جنوب البحر الأحمر، والتخوم المحيطة بها في أجندة السياسة الخارجية الإسرائيلية.

من جانبٍ آخر، تعد منطقة القرن الأفريقي من المناطق الاستراتيجية والحيوية عالمياً والمتاخمة لمنطقة جنوب البحر الأحمر، كون العديد من دولها تطل على البحر الأحمر الذي ينفرد بأهمية استراتيجية من خلال موقعه الجغرافي، وما لذلك من تأثير على الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية لدول المنطقة عموماً وهذه الصفة المميزة للموقع تشترك فيها اليمن مع بعض دول منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الخليج العربي، مما يلقي العبء على عاتق اليمن ودول المنطقة لحفظ الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة^(٣) خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر.

١ - رسمياً وعلنياً دول عربية تهوّل للتطبيع مع إسرائيل، الانترنت، موقع وكالة الاناضول، إسطنبول.. <https://www.aa.com>.

٢ - عبد الله محمد الداء، الصراع في القرن الأفريقي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وأثره على الأمن القومي اليمني والعربي رسالة غير منشوره لنيل درجة مائة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مصر، القاهرة، مايو ٢٠٠٨م، ص٢.

٣ - رئاسة الجمهورية، تقرير حول تجمع صنعاء، مرجع سابق، ص-ص (١٦، ١٧)

المطلب الثاني

أهمية منطقة جنوب البحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي

أولاً. مفهوم التفكير الاستراتيجي:

تطور مفهوم الاستراتيجية الذي كان مقتصرًا في وقت من الأوقات على المجال العسكري، وأصبح مستخدماً على نطاق أوسع عسكرياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً على المستوى الاستراتيجي، وهي عملية ذهنية تتفاعل فيها الأفكار، والوصول إلى أفضل استنتاج من حقائق معينة، وهو نشاط يتعلق بالحاضر والمستقبل، من خلال دراسة وتحديد مصادر التهديد للدولة ومن ثم وضعها في دائرة التفكير الاستراتيجي، وترجمتها في سياسات تطبق على أرض الواقع، وتحقق قيمة مضافة للأمن القومي للدولة، وتحقق نهايات مخطط لها ومحسوبة النتائج.

١. التعريف بعملية التفكير الاستراتيجي:

تتفاعل عملية التفكير الاستراتيجي مع المراحل التفصيلية لخلق استراتيجية، وتضعها موضع التنفيذ لتحقيق الأهداف المنشودة، ويتكون الإطار العملي للتفكير الاستراتيجي عندما تتواجه المصالح الوطنية لدولة ما، حول منطقة أو موضوع ما، و تتحول إلى نزاع (صراع)، و تدعو الحاجة إلى التفكير والعمل على إزالة هذا النزاع أو التحكم فيه قبل وقوعه، أو منع حدوث أي خلل يهدد مصالح الدولة، وتتطلب منها رسم استراتيجية أمن قومي عن طريق عملية التفكير الاستراتيجي فهي (عملية ذهنية لحل مشكلة استراتيجية)، وتتم هذه العملية ضمن إطار البيئة الاستراتيجية السائدة للدول^(١).

وبالتالي فإن عملية التفكير الاستراتيجي هو البداية لاتخاذ الإجراءات التي ترتبط بتحقيق الأهداف والمصالح القومية لها، وهي تأخذ ثلاثة مستويات زمنية للتنفيذ، على المستوى (القصير، المتوسط، الطويل)، وهذا يعني أن كل دولة تحدد برامجها وأجندة مصالحها الحيوية على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والحضارية والبيئية، بما يحقق أمنها القومي، وتحديد آليات ووسائل حماية هذه المصالح من أي تهديد أو مخاطر داخلية وخارجية، ولا يمكن تحقيق تلك الحماية إلا من خلال رؤية استراتيجية قومية، يلتزم الجميع بتحقيقها مهما كان متفقاً أو مختلفاً معها، فهي لا ترتبط بأشخاص أو قيادات بل مرتبطة بالأمن القومي للدولة^(٢).

٢. دورة عملية التفكير الاستراتيجي:

إن عملية التفكير الاستراتيجي دائرية متجددة بطبيعتها، وتمر بأربع مراحل تدور حول المصالح الوطنية، وتعمل ضمن حدود البيئة الاستراتيجية السائدة، وهذه المراحل هي:

الأولى: تحديد الخلاف.

الثانية: تحديد هدف السياسة.

الثالثة: تحديد الاستراتيجية لتحقيق هدف السياسة.

١ - وثيقة، التفكير والتحليل الاستراتيجي، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ص ٤.

٢ - ابو بكر مرشد الزهيري، التحولات الديمقراطية وأثرها على استراتيجية الامن القومي، مجلة الاكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد (٧)، ٢٠١٣م، (ص-ص) (٤٢-٤٣).

الرابعة: وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ^(١).

ثانياً. أهمية البحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي:

تظهر أهمية البحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي من خلال تصريحاتهم، كما قال بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل: (إنني أحلم بأساطيل داوود تمخر عباب البحر الأحمر، ويقول إننا محاصرون برياً، والبحر هو طريق المرور الوحيد إلى العالم، والاتصال بالقارات وأن تطوير (إيلات) سيكون هدفاً رئيسياً نوجه إليه خطواتنا)^(٢)، يقول هوسهوفر: (إن الفرق بين الحدود القارية والحدود البحرية للدول هو أن الأولى تحد من نموها، أما الحدود البحرية فتفتح الطريق أمامها إلى مختلف البحار والسواحل)^(٣)، وهذا ما دعا صناع القرار الإسرائيلي إلى النظر والتفكير في البحر الأحمر، والذي يعكس لنا أطماع إسرائيل في البحر الأحمر من خلال أول تصريح مسجل لبن جوريون سنة ١٩٣٣، عندما قال: (إن العقبة وموقع إيلات التاريخي (أم الرشراش) سيسمح لنا بالتمركز في خليج العقبة والبحر الأحمر)، كما كتب في سنة ١٩٣٤ لزميله القاضي برانديز في المحكمة الأمريكية العليا: (سيكون لنا طريق مائي مفتوح إلى المحيط الهندي، وأكبر قارة في العالم من خلال خليج (إيلات) والبحر الأحمر)^(٤)، وهذه التصريحات كانت قبل احتلال إسرائيل مرفأ (أم الرشراش) على خليج العقبة عام ١٩٥٦، والذي أطلقت عليه اسم (إيلات) فيما بعد، مما يعكس أهمية منطقة البحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

وفي إطار خلفية الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة البحر الأحمر، كتب كاتسنلسون المحرر في (صحيفة حيروت) الإسرائيلية عام ١٩٤٥م: (نحن نمتلك أسطولاً بحرياً ضخماً، يعمل في مرفأ العالم كافة، وسيرتفع عدده عام ١٩٥٦م، ولذا فعلياً أن نعد العدة لمستقبل تستطيع فيه أساطيلنا البحرية، والحربية أن تحطم الحصار العربي المفروض علينا، وأن نفرض الحصار بدورنا على بعض الدول العربية، وبشكل أقوى مما فرضوه علينا أي باختصار مطلوب منا أن تكون لدينا خطة، نستطيع عن طريقها أن نحول البحر الأحمر إلى بحيرة يهودية)^(٥)، وهو ما يعكس آلة التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي بالهيمنة على البحر الأحمر.

ثالثاً. أهمية مضيق باب المندب (المدخل الجنوبي) في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي:

مضيق باب المندب أحد المضائق العالمية المهمة، باعتباره عنق الزجاجة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي يتحكم بطرق التجارة بين الشرق والغرب ويمر عبره (٤) مليون برميل نفط يومياً، مما يجعله يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد مضيق هرمز ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تمر عبر المضائق العالمية يومياً^(٦).

كما إن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي يفتح الطريق أمام إسرائيل إلى مختلف البحار والسواحل، ويقف وراء مساعيها الحثيثة للتغلغل في دول القرن الأفريقي، بهدف تعزيز وضعها الاستراتيجي في

١- وثيقته، التفكير والتحليل الاستراتيجي، مرجع سابق، ص ٥.

٢- وليد عبدالله ناصر المعافا، الفكر الإسرائيلي للإدارة بالأزمات، مقالة للباحث في مجلة الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد (٥) السنة الخامسة، يوليو ٢٠١٠، ص ٩٨.

٣- يحي احمد الوشلي، سياسة بناء قوة الدولة - دراسة جيوسراتيجية، الشرق للطباعة والتجارة، اليمن، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٠٧.

٤- أحمد شجاع، الأطماع الإسرائيلية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، اليمن، مقالة بحثية، الانترنت، <http://almoslim.net/node/85260>.

٥- مرجع دراسي، مرحلة افريقيا، مرجع سابق، ص ١٧.

٦- يحي احمد الوشلي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

البحر الأحمر، الذي يحتل أهمية خاصة لدى زعماء الحركة الصهيونية وقادتها، باعتباره جزءاً من دعاوي تاريخية واعتبارات أمنية كانت وراء إنشائهم ميناء إيلات، مثلما كانت لنشوب حربي ١٩٥٦م و ١٩٦٧م والذي أعطى أهمية استثنائية للبحر الأحمر بمدخله الشمالي والجنوبي، مما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على ميناء إيلات وتهديد الملاحة الإسرائيلية، في حين إغلاق خليج العقبة عام ١٩٦٧م، ونجاح الدول العربية خلال حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣م بإغلاق البحر الأحمر من المدخل الجنوبي في وجه الملاحة الإسرائيلية^(١)، وبعد هذا شعرت إسرائيل بحجم التهديد عليها، و أعطت أهمية كبيرة للبحر الأحمر بمدخله خصوصاً المدخل الجنوبي (مضيق باب المندب)، وهو ما أكده بن جور يون عندما قال: **(إن سيطرة إسرائيل على نقاط في البحر الأحمر ذات أهمية قصوى، لأن هذه النقاط ستساعد إسرائيل على الفكك من أي محاولات لمحاصرتها وتطويقها، كما ستشكل قاعدة انطلاق عسكري لمهاجمة أعدائنا في عقر دارهم، قبل أن يبادروا هم إلى مهاجمتنا)**^(٢).

إن الاهتمام بالبحر الأحمر كمر مائي حيوي يأخذ بُعد أمني لإسرائيل، ولذلك تحاول إسرائيل السيطرة على الجزر الجنوبية في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب، واستغلالها في عمليات الإرشاد والإنقاذ البحري المدني والعسكري، خصوصاً إن حجم بعض هذه الجزر وموقعها الجغرافي يمكن إسرائيل من إقامة قواعدها العسكرية في المنطقة، وإقامة تحالفاتها العسكرية لتمكّنها من تنفيذ أي عمليات عسكرية في منطقة جنوب البحر الأحمر، كما تمكّنها من التخزين المسبق للمعدات، أو استخدامها نقطة ارتكاز لقوات برية وبحرية محدودة، مما يتيح لإسرائيل الهيمنة على جنوب البحر الأحمر، والقدرة في توجيه أي ضربات إستباقية على الدول العربية مستقبلاً^(٣).

المطلب الثالث

الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر

ما يعكس التخوفات الأمنية لإسرائيل هو السيطرة العربية على البحر الأحمر ومدخله الجنوبي، وذلك من خلال تجاربها التي خاضتها في الصراع العربي الإسرائيلي، ومن عملية فدائية نفذتها جبهة التحرير الفلسطينية في البحر الأحمر وضرب السفينة الليبيرية المحملة بالنفط لإسرائيل، وحرب أكتوبر ١٩٧٣م في الصراع العربي الإسرائيلي، وإغلاق مضيق باب المندب أمام السفن الإسرائيلية، وأيضاً إغلاق جيوتي مينائها الحيوي بوجه الملاحة الإسرائيلية، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث من الدراسة.

أولاً. أهمية منطقة جنوب البحر الأحمر في الصراع العربي – الإسرائيلي:

ترتبط الأطماع الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي بمحورين، الأول: وقوعها على منطقة البحيرات مياه النيل، و الثاني: أن بعض دولها تطل على منطقة جنوب البحر الأحمر، وقريبة من مضيق باب المندب، وهو ما أتاح المجال لإسرائيل باستخدام دول القرن الإفريقي للضغط على مقدرات الأمن القومي العربي، لحماية أمن إسرائيل في المنطقة، وفي السياق ذاته أتضح الترابط والتداخل بين منطقة القرن الأفريقي والصراع العربي الإسرائيلي أثناء حرب

١- نادية سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ١٦٥.

٢- عماد قدوره، مرجع سابق، ص ٢٠.

٣- مرجع دراسي، مرحلة افريقيا، مرجع سابق، ص ١٧.

أكتوبر ١٩٧٣م، عندما قامت اليمن بالتعاون مع القوات المصرية بإغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية إلى إيلات، والتي على أثرها أصبحت منطقة القرن الأفريقي تحظى بأهمية كبرى من الطرفين وخاصة إسرائيل، كونها أصبحت مرتكزاً من المرتكزات الفاعلة في الصراع العربي الإسرائيلي، وميداناً جديداً للتنافس في المنطقة.

مما سبق يظهر التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي جلياً في محاولة الهيمنة على البحر الأحمر، وتكثيف تحركاتها مع الدول غير العربية في القرن الأفريقي و المشاطئة للبحر الأحمر سعياً إلى منع تحويله إلى بحيرة عربية بأي شكل من الأشكال، لأن إغلاق ذلك المنفذ الحيوي يهدد أمن إسرائيل و حلفائها، ويقوض تحركاتها الاقتصادية والأمنية في آسيا وأفريقيا، ويضيق الخناق على ميناء إيلات المنفذ الوحيد لإسرائيل في البحر الأحمر، وهذا ما لا يمكن للصهاينة تحمله أو السماح به، لذلك تتجه السياسة الخارجية الإسرائيلية متخذة جملة من الوسائل والأدوات لتحقيق أمنها وأهدافها في البحر الأحمر .

ثانياً. التوجهات السياسية لدول المنطقة تجاه قضايا جنوب البحر الأحمر:

إن أهمية منطقة البحر الأحمر الاستراتيجية رغم أنها عانت من ظاهرة المد والجزر في إطار التنافس الإقليمي والدولي تجاه المنطقة، إلا أنها لم تكن غائبة مطلقاً عن إدراك صانعي القرار في الدول المعنية بمنطقة جنوب البحر الأحمر، فالمبادرات العربية توجهت لتحقيق أمن البحر الأحمر، وحماية مصالحها في المنطقة والقارة الإفريقية، وفي هذا الخصوص تم رصد أبرز اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات العربية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي تجاه قضايا البحر الأحمر، منذ عام ١٩٥٥م كالاتي:

١. ميثاق جده عام ١٩٥٦م.
٢. القمة العربية عام ١٩٦٨م بالقاهرة.
٣. المؤتمر الأول في جدة ١٥ يوليو / عام ١٩٧٢م.
٤. الموقف العربي تجاه البحر الأحمر عقب حرب تشرين / أكتوبر ١٩٧٣م.
٥. مؤتمر تعز (الأول) عام ١٩٧٦م.
٦. قمة الخرطوم عام ١٩٧٧م.
٧. مؤتمر تعز (الثاني) ١٩٧٧م.
٨. القمة العربية عام ١٩٧٧م.
٩. مجلس التعاون العربي.

تعتبر الأحداث ومواقف الدول المطللة على منطقة البحر الأحمر من أبرز المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة في إطار التنافس على المصالح الاستراتيجية في منطقة جنوب البحر الأحمر. أنظر الجدول التالي الذي يوضح التوجهات السياسية لدول المنطقة تجاه قضايا جنوب البحر الأحمر.

جدول (٢) توضيحي - التوجهات السياسية لدول المنطقة في قضايا جنوب البحر الأحمر

الموقف العربي	التوجهات السياسية لدول المنطقة	القرارات والتوصيات السياسية	النتائج التنفيذية	تحليل الباحث
ميثاق جده عام ١٩٥٦ م	مصر والسعودية واليمن	صدر ميثاق جده (مصر والسعودية واليمن)، وتركز أساساً حول إقامة نظام أمن مشترك في البحر الأحمر بين هذه الدول	لا يوجد	وهو ما يعكس لنا مدى إدراك الدول العربية في ذلك الوقت حجم التهديد الإسرائيلي لأمن البحر الأحمر، خصوصاً بعد احتلال إسرائيل قرية أم الرشراش وإنشاء ميناء ايلات منفذاً لها شمال البحر الأحمر
القمة العربية عام ١٩٦٨ م بالقاهرة	ناقشت الدول العربية وضع البحر الأحمر في المؤتمر العربي الأول للثروات المائية وعلوم البحار الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٨ م	١. قيام تنسيق مشترك بين الدول المطلة على البحر الأحمر ٢. أن تتأى كل دول المنطقة بهذا البحر عن الصراع والتوتر. ٣. سد الذرائع على الدول التي تسعى إلى خلق المشكلات بين دول حوض البحر الأحمر، واتفقت على حل الخلافات الناشبة بين الدول المشاطئة عليه دون أي تدخل خارجي	لا يوجد	
المؤتمر الأول في جدة ١٥ يوليو /عام ١٩٧٢ م	تزعم التنسيق للمؤتمر المملكة العربية السعودية، لبحث السبل والوسائل اللازمة للمحافظة على حقوق الدول المطلة على البحر الأحمر في ثرواته الطبيعية، واشتركت في هذا المؤتمر كل من مصر وأثيوبيا (أثيوبيا كانت في	اتفقت الدول مجتمعةً على اتخاذ التدابير اللازمة بهدف حماية مصالحها الحيوية من تدخل الدول والهيئات الأجنبية	لا يوجد	وهو ما يوحى بالأهمية الاقتصادية لمنطقة البحر الأحمر ومدخله الجنوبي، خصوصاً بعد أن كانت إسرائيل في حينه تحتل شبه جزيرة سيناء، وتسيطر على ممر قناة السويس عسكرياً المدخل الشمالي لمنطقة البحر الأحمر إضافةً إلى سيطرتها على بعض الجزر في خليج العقبة منها التابعة للمملكة العربية السعودية، وهو ما أعطى تخوفاً عند الدول المطلة على البحر الأحمر ومحاولة السيطرة على المدخل الجنوبي لمنطقة

<p>البحر الأحمر، واحتلال إسرائيل بعض الجزر التي تحمل أهمية جيوسراتيجية.</p>			<p>حينها مسيطرة على إقليم أرتيريا قبل الاستقلال) والسودان واليمن الشمالي.</p>	
<p>يشكل هذا التعهد شراً في العلاقات العربية - العربية تجاه قضايا البحر الأحمر من جهة ، ومن جهة أخرى يخدم التوجهات الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر، ويحقق أمنها الملاحي ، باعتبار ان التعهد المصري كان حول الملاحة الإسرائيلية في مضيق باب المندب، و من الجهة القانونية يعتبر التعهد غير ملزم لليمن كون اليمن هي من تمتلك الحق بحكم موقعها الجغرافي المتحكم على مضيق باب المندب، وما يبرر ذلك التصرف بشكل انفرادي لمصر هو عدم امتلاك اليمن القوة الكافية لحماية مياهها الإقليمية، ومن جهه كانت إمكانيات القوات المسلحة اليمنية معتمد كلياً على الدعم المصري في تدريب وتأهيل وهيكله القوات المسلحة اليمنية ولفترة طويلة منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ضد الحكم الأممي الملكي في حينه.</p>	<p>وقد كان ذلك أول تنفيذ عملي يستهدف فرض سياسة عربية على البحر الأحمر من خلال إغلاقه أمام الملاحة الإسرائيلية ، إلا أن الأمور سرعان ما عادت إلى سابق عهدها في أعقاب توقيع مصر لاتفاقيتي فض الاشتباك الأولى والثانية عام ١٩٧٤م ، واللتين تعهدت مصر من خلالهما بضمان حرية الملاحة الإسرائيلية عبر مضيق باب المندب، وبذلك لم تشكل تلك الخطوة استراتيجية ثابتة تجاه البحر الأحمر.</p>	<p>صدر إعلان مشترك عن كل من مصر والمملكة العربية السعودية باعتبار البحر الأحمر بحراً إقليمياً عربياً مغلقاً.</p>	<p>مصر والسعودية.</p>	<p>الموقف العربي تجاه البحر الأحمر عقب حرب تشرين / أكتوبر ١٩٧٣م</p>
<p>وهو ما أعطى توجهاً استراتيجياً عربياً بأن تبقى منطقة البحر الأحمر منطقة عربية مغلقة بعيدة عن الصراعات من جهه، ومن جهة نلاحظ أنها تواجهه استراتيجية إسرائيلية تسعى بالأبداً يكون البحر الأحمر بحيرة عربية، وهو ما سننترق إليه في الفصول القادمة.</p>	<p>لا يوجد</p>	<p>وأعلن خلاله عن تشكيل لجنة وزارية بهدف التحضير لمؤتمر أوسع لمناقشة قضية الأمن في حوض البحر الأحمر، وقد اجتمع أعضاء المؤتمر على وجوب أن يظل البحر الأحمر بحراً عربياً، وأن يظل منطقة سلام بعيداً عن</p>	<p>كان مؤتمر تعز في ٢٢ آذار /مارس ١٩٧٦م بمثابة رد فعل للتعهد المصري لإسرائيل تجاه الملاحة في مضيق باب المندب ، حيث شارك في المؤتمر كل من المملكة العربية السعودية واليمن</p>	<p>مؤتمر تعز (الأول) عام ١٩٧٦م</p>

		الصراعات الدولية.	الشمالي واليمن الجنوبي والصومال والسودان ، وأطلق على هذا المؤتمر اسم " لقاء الإخوة " .	
كان ينأى عن مسار الصراع العربي الإسرائيلي، ويعزز اتفاقية مصر مع إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى كانت مصر وسوريا تمشي في خطى وحدة بين الدولتين ، وهو ما يوحي بأن ذلك كان انقساماً سياسياً تجاه قضايا البحر الأحمر، وجانب يدعو إلى الأمن والسلام، وجانب آخر يعزز الموقف على أن يبقى البحر الأحمر بحراً عربياً بعيداً عن الصراعات الإقليمية والدولية ، وهذا يعتبر الشرخ الآخر في تماسك الجبهة السياسية العربية تجاه الصراع الإسرائيلي ، وتخدم السياسة الخارجية الإسرائيلية ، و إطلاق مشروع السلام الذي لم يتحقق من حينه الى وقتنا الحاضر.	لا يوجد.	التأكيد على ضرورة توفير السلم والأمن في منطقة البحر الأحمر ، وان تكون منطقة سلام لا لصالح الشعوب وتناهى عن الصراعات الدولية.	عقد بالخرطوم مؤتمر ثلاثي من مصر والسودان وسوريا في ٢٧ شباط / فبراير ١٩٧٧ م ، وكان احد أهم موضوعاته الرئيسية أمن البحر الأحمر.	قمة الخرطوم عام ١٩٧٧م.
ظهرت توجهات لدول منطقة جنوب البحر الأحمر بخطى انفرادية لضمان دعم السلام في منطقة البحر الأحمر بعيدا عن الصراع العربي الإسرائيلي.	لا يوجد.	صدر عنه بيان دعا الى المحافظة على سلام منطقة البحر الأحمر وتنسيق الجهود العربية لاستثمار موارده، ودعا كذلك المؤتمر الى اجتماع آخر يضم الدول المطلية عليه كافة.	اجتمع رؤساء كل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان والصومال في النصف الثاني من آذار / مارس ١٩٧٧م.	مؤتمر تعز (الثاني) ١٩٧٧م.
لم تعقد قمة عربية لبحث موضوع الأمن في البحر الأحمر منذ عام ١٩٧٧م ، إلا أن تفاعل الأزمة في منطقة جنوب البحر الأحمر بين اليمن و أرتيريا حول جزر حنيش ، والتي تم حلها	تلا هذا التطورات الكبيرة على صعيد السياسة الغربية تجاه البحر الأحمر تدهور العلاقات العربية -	ودعت الخطة إلى تشكيل قوه مؤلفة من ستة آلاف ضابط وجندي يختارون من القوات المسلحة لجميع الدول الأعضاء	اجتماع مجلس وزراء الخارجية في جامعة الدول العربية في أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ م (ضمن جدول	القمة العربية عام ١٩٧٧

<p>بالجوء إلى التحكيم الدولي في ٩ تشرين / أكتوبر ١٩٩٨م (١٢٦)، فقد فعل مسألة البحر الأحمر في الأجندة العربية ، لكن ذلك التفعيل لم يترجم إلى خطوات مدروسة حتى الآن عربياً، حيث شكل ذلك الانحدار في الموقف العربي تجاه أمن البحر الأحمر ، وأحالت الركود في الموقف العربي ساعد إسرائيل في تحركاتها الحثيثة تجاه منطقة القرن الأفريقي والتمركز في الجزر الاريترية القريبة من مضيق باب المندب.</p>	<p>العربية ، بعد إبرام مصر لاتفاقية كامب ديفد مع إسرائيل.</p>	<p>في جامعة الدول العربية، وتكون تابعة مباشرة للأمانة العسكرية في الجامعة.</p>	<p>أعمال مشروع خطه تتعلق بقوة أمن البحر الأحمر).</p>	
<p>لم يكتب لها البقاء طويلاً بسبب العدوان الثلاثيني العسكري على العراق عام ١٩٩١م. ونتيجة للأحداث المتلاحقة في منطقة جنوب البحر الأحمر والصراع القائم بين دول المنطقة في الجانب الإفريقي، وانعكاساته على أمن منطقة جنوب البحر الأحمر، توجهت الجمهورية اليمنية منفردة بعد قيام الوحدة الاندماجية بين الشمال والجنوب إلى تعزيز علاقاتها في دائرة القرن الإفريقي منطقة جنوب البحر الأحمر، حيث اتخذت خطواتها الأولى في إنشاء تجمع صنعاء للتعاون بين دول منطقة جنوب البحر الأحمر عام ١٩٩٩م لمواجهة التحديات والتهديدات القائمة في حينه.</p>	<p>لا يوجد</p>		<p>قيام مجلس التعاون العربي (العراق، اليمن، مصر، الأردن) عام ١٩٨٩م وقد سماه البعض بـ (حلف المضائق).</p>	<p>مجلس التعاون العربي.</p>

الجدول اعداد الباحث بالاستفادة من مصادر للاطلاع وجمع البيانات والتحليل

ثالثاً. توجهات اليمن لإقامة مجلس التعاون العربي:

قبل توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل (اتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية، واتفاق وادي عربة مع الأردن)، سعت كل من اليمن و العراق ومصر والأردن لإقامة مجلس التعاون العربي شبيهه بمجلس التعاون الخليجي في المنطقة، والذي وصف بحلف المضائق، الذي يهدف الى تعزيز الأمن القومي العربي، وحماية الممرات الملاحية خصوصاً مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وكان ذلك الحدث الأبرز في توجهات الدول العربية تجاه الأمن القومي العربي منطقة المضائق، خصوصاً أن تلك الدول تمتلك أهمية استراتيجية في المنطقة من خلال موقع اليمن وإشرافها على مضيق باب المندب، وموقع مصر وإشرافها على قناة السويس، وموقع الأردن وقربها من ميناء إيلات الإسرائيلي ومضيق تيران في خليج العقبة، إضافةً إلى العراق القريبة من منابع نفط الخليج العربي، وكدولة لها ثقلها الاقتصادي والسياسي والعسكري الرافض للسياسات والتوجهات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة.

كان لتوجهات دول مجلس التعاون العربي أثره الكبير على تهديد الوجود الإسرائيلي إذا ما تم تفعيل المجلس، خصوصاً وأن العراق ومصر كانتا تمثلان الثقل السياسي والاقتصادي والعسكري الأكبر بين الدول العربية، فيما أن انضمام اليمن والأردن يعيد إلى ذاكرة إسرائيل أحداث إغلاق مضيق باب المندب ومضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وهو ما ترفض إسرائيل وحلفائها تكراره من جديد في ظل القدرات الهائلة التي تملكها دول المجلس، خصوصاً أن المصالح الأمريكية تنتشر بشكل كبير في الجزيرة العربية ممثلة في نفط الخليج. الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الإسرائيلية تنشط لتحقيق أمن إسرائيل وحلفائها في المنطقة، وضرب مراكز القوى في الوطن العربي، وتحقيق مبادرات سلام واتفاقات تضمن الوجود الإسرائيلي.

مما سبق نلاحظ تراجع في الموقف العربي تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي، وتوقيع مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات، ومساعي سلام مع إسرائيل، أوجد فرصة كبيرة للسياسة الخارجية الإسرائيلية بالتحرك في بناء قدرة دبلوماسية كبيرة، ومجال حيوي أفضل أسهم في تعزيز قدرتها الاقتصادية، وفتح أسواق جديدة في دول مختلفة، والتحرك بحرية في منطقة جنوب البحر الأحمر، خصوصاً بعد ضرب مراكز القوى العربية مثل الاحتلال الأمريكي للعراق، وتراجع القومية العربية بوفاة قاده عرب (رئيس العراق صدام حسين ، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ، والرئيس السوري حافظ الأسد، وملك الأردن حسين بن طلال) الذين كانوا مؤثرين في القومية العربية والصراع العربي الإسرائيلي، والهيمنة الأمريكية على المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وكثير من الأحداث المؤثرة على المشهد العربي.

بذلك نستطيع القول بأن مرحلة ما بعد ١٩٩٠م انتقلت إسرائيل بمحدداتها الأمني في سياستها الخارجية من مرحلة الصراع والبقاء والوجود الاسرائيلي في المنطقة، إلى مرحلة التطبيع وتعظيم حدودها من خلال توسيع مجالها الحيوي، أمنياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، لتحقيق أمنها القومي، وحماية كيان دولة إسرائيل من أي تهديد لمصالحها خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر محل الدراسة.

رابعاً. توجهات تجمع صنعاء للتعاون:

التاريخ السياسي في منطقة جنوب البحر الأحمر رصد أحداثاً سياسية وعسكرية هامة، رغم ذلك لم تكن ردود أفعال ومواقف الدول العربية ترتقي لمستوى الحدث في تعزيز الأمن القومي العربي، وبالتالي سعت اليمن بفكرة إنشاء تجمع يضم الدول المشاطئة لمنطقة جنوب البحر الأحمر إلى تعزيز مجالات التعاون فيما بينها لتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي العربي عامةً، وأمن الدول المشاطئة. لمواجهة أي تهديدات خارجية تهدد المنطقة من أي قوى خارجية إقليمية أو دولية.

ونتيجة التطورات والصراعات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي فقد ولدت القناعة بين هذه الدول بأهمية تأسيس تجمع صنعاء لاعتبارات كثيرة يأتي في مقدمتها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية^(١)، وتجمع صنعاء للتعاون هو تجمع ثلاثي بين كل من اليمن، والسودان، وإثيوبيا يهدف إلى حفظ السلام والأمن والاستقرار والتنمية في إقليم جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ولا يقتصر هذا التجمع في عضويته على الثلاث الدول السابقة فقط بل إنه يسمح بالانضمام إلى عضويته كل الدول التي تلتزم بمبادئه والأسس التي يقوم عليها^(٢)، وكان هناك حرص منقطع النظير على التأكيد بأن محاولة تأسيس تجمع إقليمي في المنطقة لا تعني إنشاء حلف ضد أحد بل إنشاء تجمع مفتوح العضوية أمام الجميع، بهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن هذا المنطلق بدأت الترتيبات لإنشاء تجمع صنعاء للتعاون^(٣) باعتبار أن هذا التجمع المنشأ بين الدول الثلاث (اليمن، السودان، إثيوبيا) لم ينشأ بغرض الضغط أو التهديد لأي جهة أو دولة أياً كانت، وإنما بغرض حفظ سلام وأمن منطقة القرن الإفريقي، والدول الثلاث المنشأة له^(٤)، وعلى وجه الخصوص المبادئ المتصلة باحترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل الدول وحل النزاعات بالطرق السلمية. وتبلورت ملامح إنشاء عضوية تجمع صنعاء للتعاون في المادة الثانية من الاتفاقية المنشأة له، والتي تنص على الآتي:

١. ينشأ تجمع صنعاء للتعاون وفقاً لهذه الاتفاقية.
٢. الأعضاء المؤسسون للتجمع هم جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية وجمهورية السودان والجمهورية اليمنية.
٣. العضوية مفتوحة لكل دول القرن الأفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر التي تعترف وتقر بأهداف هذه الاتفاقية.
٤. الأعضاء الجدد يتم قبول عضويتهم بإجماع الأعضاء المؤسسين للتجمع^(٥).

١ - رئاسة الجمهورية، تقرير تجمع صنعاء النشأة والتطور ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، فبراير ٢٠٠٧م، ص ١١.

٢ - المرجع نفسه، ص ١٨.

٣ - خديجة الهيصمي، تجمع صنعاء وفاق العلاقات العربية الإفريقية، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (١١٧٦)، الخميس ٢٤ فبراير ٢٠٠٥م.

٤ - رئاسة الجمهورية، تقرير حول تجمع صنعاء، مرجع سابق، ص ١٨.

٥ - علي عبد القوي الغفاري تجمع صنعاء للتعاون - البيانات والاتفاقيات من أكتوبر ٢٠٠٢م إلى مايو ٢٠٠٦م، وزارة الخارجية اليمنية، دائرة التوجيه المعنوي، الجمهورية اليمنية، صنعاء، ٢٠٠٦م، ص ١٤.

ويشكل هذا التوجه للدول العربية مع دول غير عربية في منطقة جنوب البحر الأحمر نقطة تحول في تطوير العلاقات السياسية تحقق من خلالها الحماية لمصالحها المشتركة في المنطقة، ومن جهة أخرى يفتح الباب تجاه باقي الدول التي لم تنضم لعضوية التجمع شريطة الإيمان بالأهداف المنشأة لتجمع صنعاء للتعاون، وهو ما لفت نظر بعض القوى الدولية والإقليمية المهتمة بمنطقة جنوب البحر الأحمر. كما تم تحديد أهداف التجمع من خلال المادة الثالثة من النظام الأساسي للتجمع وهو كالآتي:^(١)

- أ. تطوير التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق تطلعات شعوبها في التنمية والتقدم والاستقرار.
- ب. الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، ومنطقة جنوب البحر الأحمر.
- ج. تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الاستثمار المشتركة، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، ومكافحة كافة أنواع التهريب.
- د. تحقيق المزيد من تعزيز العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تربط شعوب القرن الأفريقي، وجنوب البحر الأحمر.
- هـ. منع النزاعات وحلها حلاً سلمياً وحل الصراعات بين دول المنطقة عن طريق الحوار وبالوسائل السلمية.
- و. دعم وتنسيق التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب الدولي.

خامساً. مسار السياسة الخارجية لدول تجمع صنعاء:

في إطار مسار السياسة الخارجية العربية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر كان هناك توجهات لليمن مع دول القرن الأفريقي بشأن أمن و إستقرار المنطقة، حيث توجهت كلٌّ من الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان بالتعاون مع جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية في عقد أربع دورات لدول تجمع صنعاء للتعاون، كانت مخرجاتها قوية، ترجمت إلى مجموعة من الاتفاقات، وإصدار بيانات تترجم أهداف التجمع على الواقع، وتم إعلان انضمام الصومال، حيث وافق قادة دول التجمع الثلاثة في قمته الثالثة التي انعقدت في الخرطوم عام ٢٠٠٤م على انضمام جمهورية الصومال رسمياً^(٢)، وعلى الرغم من أن جيبوتي لم تبدي ميلاً للانضمام للتجمع في البداية، إلا أنها انضمت كعضو مراقب في قمة الخرطوم ٢٠٠٨^(٣)، ونلاحظ استمرار اليمن في جهود تعزيز العلاقات والتعاون مع دول القرن الأفريقي، وبناء شراكة سياسية واقتصادية وأمنية قوية والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وضمان أمن البحر الأحمر^(٤) وإن من أبرز اللقاءات التي انعقدت للتجمع تمثلت في الآتي:

١- النص الكامل لاتفاقية انشاء تجمع صنعاء للتعاون ، شؤون دولية ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، اليمن ، العدد (١١٠٧) ، الثلاثاء الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٣م ، ص ١٤ .
٢- مقدم سمير سعد الخلفي، تجمع صنعاء لمحة موجزة، مجلة الجيش، العدد (٣١٣)، صنعاء ١ مارس ٢٠٠٧م، ص ٨٢.
٣- الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، تجمع صنعاء للتعاون واستراتيجيات السياسة اليمنية تجاه القرن الافريقي، لجنة السياسة والعلاقات الخارجية والمغتربين، صنعاء، اكتوبر ٢٠٠٧، (ص-ص) (٣٣-٣٤).
٤- رئاسة الجمهورية اليمنية، تقرير حول تجمع صنعاء، مرجع سابق، ص-ص (١٦، ١٧).
- ٥٢ -

١. قمة صنعاء في أكتوبر ٢٠٠٢م (القمة اليمنية - السودانية - الأثيوبية):

طرحت القمة في جدول أعمالها كثير من القضايا المختلفة إقليمياً ودولياً، وأبرز ما يخص منطقة جنوب البحر الأحمر، كما اهتمت ببحث علاقات التعاون بين الدول الثلاث، والاتفاقيات المبرمة فيما بينها، وذلك بهدف تفعيل التعاون بما يلبي أهداف وتطلعات الشعوب في التنمية والتطور والإستقرار، ومن جهة أخرى عبرت القمة عن حرصها على العلاقات التاريخية والاجتماعية التي تربط شعوبها بالشعب الأريتري، ودعا القادة حكومة أريتريا إلى التعامل المسئول مع دول الجوار، وعدم التدخل في شؤونها، وعدم تكرار الخطأ الماضي، والتمسك بمبادئ حسن الجوار، وأن تكون أريتريا عضواً فاعلاً في محيطها الإقليمي، وعاملاً أساسياً من عوامل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة^(١).

ومن هنا نجد أن بيان قمة صنعاء أكتوبر ٢٠٠٢م اهتم بأمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر، ووجهت القمة رسالة الى دولة أريتريا ودعوته إلى حسن الجوار، ونتيجة لإرتباط أريتريا بعلاقات دبلوماسية متميزة مع إسرائيل التي ترى أن المنطقة محور لأمنها القومي من جهة، وحرصها على تحجيم الدور العربي في القرن الأفريقي من جهة أخرى، فإن البيان قد أعطى مؤشراً يلفت نظر صانع قرار السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، كما زادت من سياسة الحيطة والحذر في حمايتها وحلفائها بالمنطقة.

٢. القمة الثانية لتجمع صنعاء للتعاون المنعقدة في أديس أبابا ٢٨ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣م:

إن أبرز ما صدر في بيان القمة هو بحث الأوضاع الدولية والإقليمية التي لها انعكاسات على تجمع صنعاء للتعاون، والالتزام التام لتحقيق السلام الدائم، والأمن في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وأكد البيان أن التجمع مفتوح لإنضمام دول المنطقة الأخرى لعضويته، والتي تؤمن بمراميه وأهدافه^(٢).

ونلاحظ أن أريتريا لم تكن ضمن عضوية تجمع صنعاء للتعاون رغم أنها تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً في الشاطئ الشرقي لمنطقة جنوب البحر الأحمر، والقريبة من باب المندب، كما أنها تمتلك جزر استراتيجية هامة يجعل من تجمع صنعاء للتعاون مطلباً حيوياً لها، لتحقيق أمنها الوطني في ظل شراكة دول الجوار الأريتري، وهو ما يعطينا عدة تساؤلات تفرض نفسها، ما هو المبرر المنطقي لعدم إنضمام دولة أريتريا لتجمع صنعاء للتعاون؟ هل تأخير انضمامه ناتج عن قرار ذاتي، أو ناتج عن اتفاقات وإملاءات لدول أخرى؟ وهل تتمتع أريتريا بقوة كافية تجعلها تستغني عن ربط علاقاتها مع دول الجوار؟ وهل القوة التي تمتلكها لتحقيق أمنها الوطني ذاتية أم أن أمنها مرتبط بأمن دول خارجية ليست من دول منطقة جنوب البحر الأحمر.

١- علي عبد القوي الغفاري، تجمع صنعاء للتعاون - البيانات والاتفاقيات من أكتوبر ٢٠٠٢م الى مايو ٢٠٠٦م، رجع سابق، ص ٢٠.

٢- المرجع نفسه، ص ٢٣

٣. القمة الثالثة لدول تجمع صنعاء للتعاون المنعقدة في الخرطوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤م:

إن أبرز ما شمله البيان موافقة القمة بالإجماع على طلب انضمام جمهورية الصومال الفيدرالية لعضوية تجمع صنعاء للتعاون، إضافةً إلى الرؤية التي قدمتها الجمهورية اليمنية حول تحقيق مصالحة شاملة بين دول المنطقة، على أن يكون الحوار هو أساس هذه المصالحة وحل الخلافات^(١).

وتشير الدراسات بأن منطقة القرن الأفريقي الشاطي الغربي لمنطقة جنوب البحر الأحمر كانت تتسم بالصراعات بين دول المنطقة، وبالأخص مع أريتريا الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، حيث كانت المنطقة مشبعة بالخلافات تدعمها دول إقليمية ودولية لها مصالح في عدم إستقرار المنطقة وخصوصاً إسرائيل، والتي صاغت استراتيجياتها بشد الدول العربية الأطراف في صراع مع دول غير عربية، وهو ما حدث لمصر بشأن مياه النيل، واليمن مع أريتريا، وكذلك نفسها أريتريا مع كل من جيبوتي والسودان، وهنا نجد أن السياسة المضادة لهذا التوجه عبر عنها بيان قمة تجمع صنعاء للتعاون السابق الذكر، أيضاً كما تمثل جهود التجمع في المصالحة الصومالية الكينية مما أفسح المجال في توسيع عضوية التجمع، وانضمام دولة الصومال من ناحية، والرؤية اليمنية لمصالحة شاملة بين دول المنطقة، وهو ما يقطع الطريق تجاه الدول التي تدير مصالحها في منطقة جنوب البحر الأحمر بالأزمات، وتحجيم إسرائيل في تهديد الأمن القومي العربي في المنطقة.

٤. القمة الرابعة لدول تجمع صنعاء المنعقدة في عدن ٢٨ - ٢٩ - ديسمبر ٢٠٠٥م:

ساد الحرص من أعضاء تجمع صنعاء للتعاون على الدفع نحو مزيد من التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يعزز من أمن واستقرار الدول الأعضاء ويقية دول الإقليم، ومن جانب آخر وقعت مجموعة من الاتفاقيات أبرزها: اتفاقية التعاون الزراعي، والبرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم حول تنمية الصادرات، واتفاقية التعاون الثقافي والرياضي، كما أوصوا في البيان إلى ضرورة استكمال، اتفاقية التجارة الحرة، واتفاقية التعاون بين المناطق الحرة في دول التجمع، ومشروع مركز الثروة الحيوانية، واتفاقية التعاون الجمركي بين الدول الأعضاء^(٢).

وأبرز ما ذكره البيان إلتزام أعضاء تجمع صنعاء للتعاون، بحماية حدودهم ومياهم الإقليمية وشواطئهم من أعمال التسلل والتخريب بكافة أنواعه، ومواجهة أعمال القرصنة، وتطوير آليات قانونية لهذا التعاون مع دول الإقليم، والالتزام بقرارات ورش العمل الإقليمية التي عقدت حول مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن، ومن جانب آخر أهتم اللقاء بالعمل نحو تحقيق الأمن والسلام الدائمين في دول المنطقة لتحقيق التنمية المستدامة في دولهم وكافة دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، والالتزام الدول الأعضاء وتمسكهم بالطرق والوسائل السلمية لحل كافة الخلافات والمنازعات بين دول المنطقة^(٣).

١ - علي عبد القوي الغفاري، تجمع صنعاء للتعاون - البيانات والاتفاقيات من أكتوبر ٢٠٠٢م إلى مايو ٢٠٠٦م، مرجع سابق، ص ٢٧.

٢ - المرجع نفسه، ص-ص(٣٠-٣١).

٣ - علي عبد القوي الغفاري، تجمع صنعاء للتعاون - البيانات والاتفاقيات من أكتوبر ٢٠٠٢م إلى مايو ٢٠٠٦م، مرجع سابق، ص-ص(٣٠-٣١).

ونلاحظ أن تجمع صنعاء للتعاون في قمته الرابعة بدأ يترجم نشاطاته في شكل اتفاقيات مبرمة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، والتي تسهم في تحقيق تنمية مستدامة لدول التجمع، وتعزز الأمن والسلم للمنطقة، وتشكل هذه السياسات حائط دفاع يصطدم مع سياسة إسرائيل التي تسعى إلى تثبيت جذورها في منطقة جنوب البحر الأحمر.

خلاصة الفصل الأول

الدلالات الإستراتيجية والجيوإلبيتيكية لمنطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطة بها، وما تتمتع به المنطقة من أهمية سياسية، واقتصادية، وعسكرية، تتجاوز الوصف الذي أشارت إليه الدراسات السابقة، فإن منطقة البحر الأحمر تمثل أقرب الطرق والممرات المائية التي تربط بين الشرق والغرب عبر مضيق باب المندب من الجنوب وقناة السويس من الشمال، وبأهميته يمثل العمود الفقري لجناحي قارة آسيا وأفريقيا.

وأضافت الدراسة إن منطقة جنوب البحر الأحمر بمقوماتها، وجزرها، تعتبر الممر الإيجباري للملاحة الدولية، والبوابة الرئيسية لدخول القرن الأفريقي، وبإطلالة المنطقة على البحار والمحيطات، وموقعها الحيوي تشكل بأهميته الأمنية الدرع الجنوبي للأمن القومي العربي وأمن الخليج بصفة خاصة، والتي تعتبرها الدراسة تخوم محيطة بمنطقة جنوب البحر الأحمر.

ولمنطقة جنوب البحر الأحمر أهمية بالغة بموقعها وما تحتويه من جزر، وخليجان، واحتضانها لبحر العرب، كما إنها منطقة تمتلك فضاءً واسعاً مع المحيط الهندي، وما تضيفه من أهمية حيوية بمرور سفن التجارة العالمية عبر مضيق باب المندب منطقة جنوب البحر الأحمر، ومن جانب آخر موقع جزيرة سقطرى اليمنية التي تعطيها أهمية جيوسراتيجية للإشراف على الملاحة الدولية من عمق المحيط، والمميز في منطقة جنوب البحر الأحمر من جهة بحر العرب و المحيط الهندي أن الملاحة الدولية تعبر مياه إقليمية يمنية لطبيعة ارتباط المياه الإقليمية لخليج عدن مع جزيرة سقطرى اليمنية، وهو ما يعطينا تداخلاً حيوياً بين المضيق والخليجان والبحار والجزر ومصالح الدول المشاطئة في منطقة جنوب البحر الأحمر.

وإشارة إلى ما سبق فإن ما تتمتع به المنطقة وتخومها من أهمية جيوسراتيجية، وسياسية، ومقومات اقتصادية، وطبيعية شكلت عامل جذب للأطماع الدولية والإقليمية، حيث حازت على اهتمام بالغ في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي كتنغذية إستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي في البحر الأحمر والهاجس الوجودي لإقامة دولة إسرائيل جعلها تنظر إلى منطقة جنوب البحر الأحمر بأنه طريق النفاذ للعالم الخارجي، وسعيها للتغلغل في القرن الأفريقي، وحماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي.

ورغم الجهود العربية المبذولة في تحقيق أمن البحر الأحمر لحماية مصالحها من التغلغل الإسرائيلي في المنطقة، ومجابهة استراتيجيات الدول الطامعة في المنطقة إلا أن الموقف العربي كان ولا زال ضعيفاً جداً، وتوجهاتهم في أمن البحر الأحمر غير مجدية، وكانت تنهاوى شيئاً فشيئاً، وتخف وتيرتها الصراعية مع إسرائيل حتى نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر مع بداية مشروع مجلس التعاون العربي (حلف

المضايق) بين اليمن والعراق والأردن ومصر، الذي كان الظهور الأقوى لإثارة قلق السياسة الخارجية الإسرائيلية من التحالفات العربية الصاعدة، ومدى تأثيرها على أمن إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر والمنطقة العربية ككل، إلا أنه توقف باحتلال العراق، وبداية حقبة جديدة لصياغة مشروع الشرق الأوسط الجديد بدعم أمريكي في المنطقة، ومنذ مطلع العام ١٩٩٠م وما شهده العالم من تغيرات دولية وإقليمية، نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع الدور العربي في الصراع مع إسرائيل، و تنامي الدور الإسرائيلي في نطاق مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يُعيد تشكيل المنطقة العربية وتجزئتها الى دول عربية بتمثيلها شمال أفريقيا، باعتبارها جزء من المنظومة القارية الأفريقية، ودول عربية شرقية أوسطية تضم دولاً عربية وغير عربية في تكوينها ومن ضمنها إسرائيل ككيان لها حق الوجود في المنطقة كدولة طبيعية حسب المخطط الصهيوني.

وتوجهات إسرائيل في مناطق التخوم أطلق عليها (حلف المحيط) او (حلف الدائرة) في منطقة جنوب البحر الأحمر، والتسلل إلى القرن الإفريقي، وربط علاقات قوية واستراتيجية أخذت طابعاً دبلوماسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وأيدلوجياً، وأمنياً، حيث أخذ منحناً كبيراً في تهديد الأمن القومي العربي، وتعزيز قدرات إسرائيل، وهيمنتها على المنطقة، مستغلةً عدم وجود استراتيجية عربية تثبت وجودها في الساحة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، لتحجيم السياسة الخارجية لإسرائيل، ومن جانب آخر فإن حاجة دول المنطقة للمساعدات الإسرائيلية والأمريكية، وما تعانيه تلك الدول من أزمات مركبة حادة تجعلها مكشوفة سياسياً وإستراتيجياً وسهلة الاختراق، وهذا ما مكن السياسة الخارجية الإسرائيلية من التغلغل في المنطقة، وفرض نوع من الهيمنة بصورة مختلفة.

الفصل الثاني

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية

المبحث الأول: المحددات الجغرافية لإسرائيل.

المبحث الثاني: السكان والمحددات الاجتماعية والثقافية.

المبحث الثالث: محددات وقدرات إسرائيل الاقتصادية.

المبحث الرابع: محددات النظام السياسي وتكوينه.

المبحث الأول

المحددات الجغرافية لإسرائيل

تتمثل الكتلة الحيوية لأي دولة في عاملين رئيسيين هما السكان والأرض، ولقياس ذلك نتعرف على مستوى التفاعل بين السكان والأرض وخصوصيتهما، والتي تحدد للدولة قدراً معيناً من الهيبة والنفوذ على المستويين الإقليمي والعالمي، و تمثل العوامل الجغرافية النواة الأولى لقيام الدولة والمعطيات الإستراتيجية، حيث تدور المحددات الرئيسية لسياسة الدولة القومية لما لها من سمات تميزها عن غيرها من قدرات نسبية من حيث الموقع، و المناخ، والمساحة، والشكل، والتضاريس، ومصادر المياه، والموارد الطبيعية، والحدود السياسية، والسمات الحيوية والإستراتيجية التي تميزها، والتي يتم قياسها لتحديد قوة الدولة، ومدى تأثيرها في محيطها الدولي^(١)، وهذا ما سوف نتطرق إليه للتعرف على جغرافية الكيان الإسرائيلي .

المطلب الأول

هوية وموقع ومناخ وتضاريس إسرائيل

أولاً. رمزية الكيان الإسرائيلي:

١. **إسرائيل المصطلح:** أطلقت عليها اسم (إسرائيل)، وهي تسمية استعارتها من التوراة للتدليل على الاسم العبري لفلسطين، وهو (إيرتس يسرائيل)، أي (أرض إسرائيل)، إلا أن هذه التسمية أثارت موجات احتجاجية ونقدية صاخبة، الأمر الذي دفع حكومة بن غور يون، وهي الحكومة الأولى في نشأة الكيان، إلى تغيير الاسم إلى (دولة إسرائيل)^(٢) حسب التصور الصهيوني .

أعلن قيام الكيان الإسرائيلي في ١٤/٥/١٩٤٨م، وأعلن قبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة نفس الشهر من عام ١٩٤٨م، وأول دولة اعترفت بها هي الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة (هاري ترومان)، والاتحاد السوفيتي (سابقاً) الدولة الثانية، ثم تتابع اعتراف باقي الدول الكبيرة والصغيرة باستثناء دول أخرى لم تعترف حينها^(٣). من ضمنها الدول العربية، ومن الملاحظ للأحداث أن الاعتراف بإسرائيل سبق مرحلة قبولها عضواً في الأمم المتحدة، رغم أنها مغتصبة لأرض عربية اسمها فلسطين، وهي جزء من بلاد الشام احتلتها عام ١٩٤٨م بتسهيل غربي من خلال (بريطانيا) عبر وعد بلفور المشؤوم.

٢. **شعار إسرائيل:** الشعار الرسمي للكيان الإسرائيلي هو (الشمعدان) الذي استوحى شكله من نبتة المريمية (Salvia)، وفي بعض أصناف هذه النبتة تتشعب أغصان الازهارار بشكل يشبه الشمعدان في

١ - مراد احمد راوح ، الامن القومي وقوة الدولة في الفكر الجيوبولتيكي، رجع سابق، ص ١٧ .

٢ - الدولة اليهودية: إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديموغرافيا ، مجلة الدفاع الوطني ، الموقع الرسمي للجيش اللبناني ، <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news> .

٣ - محمد محي الهيمص ، المتغير الجغرافي للنزاع العربي الإسرائيلي ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية قسم الجغرافيا ، <http://www.iasj.net/iasj2func> .

المعبد، والشمعدان الظاهر في شعار الدولة له شكل الشمعدان المحفور في بوابة (تيتوس) في روما، وهو مكلل بغصني زيتون يرمزان إلى حنين إسرائيل، وتلفها للسلام حسب قولهم^(١).

٣. علم إسرائيل: ألوان العلم هما الأزرق والأبيض، وقد استمد اللونان من ألوان الطليس (وشاح الصلاة عند اليهود)، أما نجمة داوود التي في وسط العلم فهي رمز يهودي منذ مئات السنين حسب ما أشارت إليه دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل^(٢).

خريطة رقم (١٥) توضح موقع الكيان الإسرائيلي (فلسطين المحتلة)



ثانياً. الموقع:

تقتضي الدراسة معرفة أين تقع إسرائيل، والتي تعتبر إحدى الأنظمة غير العربية المستوطنة على أرض فلسطين العربية المحتلة، والتي تطل على البحر الأحمر في أقصى الشمال على خليج العقبة، بمنفذ بحري صغير تسيطر عليه يسمى ميناء (إيلات)، وتقع إسرائيل جغرافياً في الطرف الشمالي الغربي من القارة الآسيوية، في الساحل الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي تمتد بين خطي العرض (٢٩ - ٣٣) درجة إلى الشمال من خط الاستواء^(٣)، ويمكن اعتبار موقعها استراتيجي متميز له دلالاته الثقافية والسياسية والاقتصادية

على المستوى الاستراتيجي، وتتمتع إسرائيل بموقع مركزي متوسط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، والمهم هنا بالنسبة للصراع العربي-الإسرائيلي، أنها تقع وسط البلاد العربية المحاذية لها^(٤)، ويحدها من الشرق سوريا و الأردن، ومن الغرب ساحل البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال لبنان وسوريا، ومن الجنوب

١ - إسرائيل بالأرقام، دائرة الإحصاء المركزية، إسرائيل، ٢٠٠٧م، ص ٤. http://www.cbs.gov.il/www/publications/isr_in07ar.pdf

٢ - المرجع نفسه، ص ٤.

٣ - إسرائيل بالأرقام، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

٤ - عبده مباشر، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية-الاستراتيجية-البناء- الإطار الفكري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص

ص (٧٤ - ٧٥).

خليج العقبة، ومن الجنوب الغربي مصر^(١)، ويبلغ مجمل حدودها البرية (٨٥٧) كم حسب دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل^(٢).

قال البروفيسور الصهيوني أرنوسوفير: (هناك أهمية كبيرة لموقع أرض إسرائيل على الجسر البري الذي يربط ثلاث قارات أفريقيا - آسيا - أوروبا)، ويضيف: (وعلى المستوى الإقليمي تمثل إسرائيل إسفيناً بين جزء من العالم العربي في قسمه الشمالي، وجزء آخر منه في قسمه الجنوبي)^(٣)، رغم أن إسرائيل تقع في أقصى الشمال الغربي على رأس خليج العقبة في البحر الأحمر، وتستحوذ على شريط ساحلي لا يتجاوز سبعة كيلو مترات، إلا أن السياسة الخارجية الإسرائيلية أعطت اهتماماً كبيراً بمنطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطة بها من دول القرن الأفريقي والخليج العربي، للنفوذ الى العالم الخارجي و تحقيق مصالحها.

ثالثاً. المناخ:

مناخ إسرائيل يتراوح بين معتدل واستوائي، ويتميز بشمس الدافئة، والفصلان البارزان هما: شتاء ممطر من تشرين الثاني نوفمبر وحتى أيار مايو، وصيفٌ جافٌ يمتد على الأشهر الستة التالية، وتتساقط الأمطار بغزارة نسبياً في شمالي البلاد وأواسطها، وتكاد تنعدم في المناطق الجنوبية، وتختلف الأحوال المناخية من منطقة إلى أخرى اختلافاً كبيراً، فالمناطق الساحلية تتميز بصيف مشبع بالرطوبة، وشتاء معتدل، أما المناطق الجبلية فيكون الشتاء فيها بارداً نسبياً والصيف جافاً، وفي غور الأردن يكون الصيف حاراً وجافاً، والشتاء معتدلاً، في حين تسود في النقب أحوال مناخية شبه صحراوية على مدار السنة. ويتراوح التغير المناخي بين ثلوج خفيفة تتساقط أحياناً في المناطق المرتفعة، ورياح موسمية حارة وجافة ترتفع معها درجات الحرارة ارتفاعاً حاداً، ولا سيما في الربيع والخريف^(٤).

رابعاً. التضاريس والموارد:

يمكن تقسيم إسرائيل إلى أربع مناطق جغرافية: ثلاثة قطاعات متوازية، تمتد من الشمال إلى الجنوب، ومنطقة كبيرة، معظمها قاحلة، في النصف الجنوبي من البلاد^(٥)، وهي كالاتي:

١. **السهل الساحلي:** يقع على البحر المتوسط ويمتد من الحدود اللبنانية في الشمال حتى قطاع غزة في الجنوب، وينتهي عند رأس الكرمل عند خليج حيفا، ويبلغ عرضه (٤٠) كيلو متراً تقريباً، ومن ثم يضيق في اتجاه الشمال ليوازي (٥) كيلومتر عند الحدود اللبنانية.

١ - مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، الجزء الثاني، القدرات الشاملة الإسرائيلية، كلية الدفاع الوطني - الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١١، ص ٢.

٢ - إسرائيل بالأرقام، مرجع سابق، ص ٥.

٣ - محمد محي الهميص، المتغير الجغرافي للنزاع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق <http://www.iasj.net/iasj2fun>

٤ - موقع الانترنت، وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheIsraeliSociety/Pages/minorities.asp>

٥ - المرجع نفسه، موقع الانترنت، وزارة الخارجية الإسرائيلية.

٢. **منطقة المرتفعات الوسطى:** تقع جبال وتلال الجليل الأعلى والجليل الأسفل عند شمالها، وفي جنوبها تقع هضبة المسامرة مع عدد من الوديان الصغيرة والخصبة، ونجد في جنوب القدس التلال الجرداء، وتبلغ المرتفعات الواقعة في وسط إسرائيل (٦١٠) أمتار، وتصل أعلى مستوى لها تبلغ (١٢٠٨) أمتار في جبل ميرون، في منطقة الجليل بالقرب من صفد، ويتوسط المرتفعات عدة أودية من الشرق إلى الغرب تقريباً، وأكبرها وادي جزريل (المعروف أيضاً باسم مرج بن عامر أو سهل اسدرالون).

٣. **أخدود وادي الأردن (وادي عربية):** وهو أخدود صغير يمتد من البحر الميت شمالاً حتى خليج العقبة على شاطئ قرية أم الرشراش (ميناء إيلات) جنوباً، وهو عبارة عن امتداد لحوض مجرى نهر الأردن ويتفاوت عرضه بين الضيق والانتساع، حيث يصل عرضه في بعض المناطق حوالي (٢٥) كم، وينفرع لوديان تتجه غرباً في منطقة النقب^(١).

٤. **صحراء النقب:** تمتد على مساحة (١٢٠٠٠) كيلو متر مربع تقريباً، أي أكثر من نصف مساحة إسرائيل جغرافياً، وتعتبر امتداداً لصحراء سيناء، فتشكل ما يشبه المثلث تقريباً، وتقع قاعدته في الشمال بالقرب من بئر السبع والبحر الميت وجنوب تلال اليهودة^(٢) في حافة النقب، قرب ميناء إيلات على ساحل البحر الأحمر، وتبرز نتوءات صوانية حادة ذات ألوان رمادية وحمراء، تتخللها وديان صخرية جافة، وصخور حادة ذات طبقات ملونة من الصخور الرملية المتألئة في ضوء الشمس^(٣).

خامساً. مصادر المياه في إسرائيل:

النهر الوحيد في إسرائيل هو نهر الأردن، أما مصادر المياه الرئيسية للمياه العذبة في إسرائيل فهي كالآتي:

١. **بحيرة طبرية (بحر الجليل):** وهي تفصل ما بين الجزأين العلوي والسفلي لنهر الأردن، وتعد البحيرة الطبيعية الوحيدة للمياه العذبة، وهي تلبى ثلث الاحتياجات المحلية والزراعية والصناعية من المياه في إسرائيل، وتبلغ منطقة تجمع المياه التابعة لبحيرة طبرية (٢٧٣٠) كيلومتر مربعاً، كما تبلغ مساحة سطح البحيرة (١٦٥) كيلو متراً مربعاً، وتقدر سعته التخزينية بمقدار (٧١٠) ملايين متر مكعب، وتعد بحيرة طبرية أدنى بحيرة للمياه العذبة في العالم^(٤).

٢. **طبقة المياه الجوفية الساحلية:** وهي عبارة عن طبقة من الحجر الرملي تمتد على طول (١٢٠) كيلومتراً على ساحل البحر المتوسط، وتعاد تغذيتها بالطرق الطبيعية عن طريق التسريب^(٥)، وبالطريقة الاصطناعية بفعل المياه التي يأتي بها الناقل الوطني للمياه*^(١).

١ - مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، الجزء الثاني، القدرات الشاملة الإسرائيلية، كلية الدفاع الوطني - الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١١، ص ٣.

٢ - إسرائيل، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، ص ١ http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/ISR/CP_ISR_ar.pdf

٣ - موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق.

٤ - إسرائيل، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، مرجع سابق، ص ٥

٥ - المرجع نفسه، ص ٥.

٣. طبقة المياه الجوفية الجبلية (باركون - تانينيم): وهي طبقة من الحجر الجيري تقبع تحت سطح التلال في وسط إسرائيل.

٤. طبقات أخرى للمياه الجوفية: توجد طبقات حاملة للمياه أصغر نسبياً من الجليل الغربي، والجليل الشرقي، وغور الأردن، ووادي عربة^(٢).

سادساً. السواحل الإسرائيلية:

يبلغ طول ساحل البحر الأبيض المتوسط لإسرائيل (١٩٤) كم^(٣)، منه (٣٩,٧) كم في مناطق غزة، إضافةً إلى (٥٦) كم على البحر الميت^(٤)، ويبلغ طول الساحل الإسرائيلي على البحر الأحمر حوالي (٧) كم^(٥).

المطلب الثاني

المساحة والشكل الجغرافي

أثارت حالة الأرض المحتلة من قبل إسرائيل مساحةً وشكلاً حفيظة الباحث، فكل الدراسات عن الدول تشير إلى أن الدول نشأت نشأة طبيعية، ولها حدود واضحة، ومساحة واضحة، وتكوين ديموغرافي متنسق، يمتد من التكوين التاريخي للدولة.. ألخ، وهذه من المزايا التي تميز الدولة كمتكون طبيعي في أي منطقة في العالم، وفي حالة إسرائيل قد تمتلك مقدرات دولة من حيث الاعتراف الدولي والنظام السياسي، والقدرات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية وغيرها، إلا أنها تفتقد للنشأة الطبيعية في مجتمع يدينها باحتلال أرضه، ومحيط عربي يختلف معها أيديولوجياً ولا يعترف بوجودها كدولة طبيعية، حيث كانت محتله قبل معركة يونيو ١٩٦٧م، مساحة (٢١) ألف كيلو متر مربع، وتشكل صحراء النقب وحدها (٤٥%) من هذه المساحة، والتي تعتبر بالنسبة للدول العربية افتقار الوجود الإسرائيلي عمق استراتيجي يسمح لقواتها بالمناوره والدفاع^(٦)، رغم ذلك فإن إسرائيل ليس لها مساحة محددة، لارتباطها بصراع تاريخي مع محيطها العربي، وهو ما أثار فضول الباحث هل إسرائيل دولة؟ أم أنها شكل يتصف بالكيان الإسرائيلي؟ لعدم اكتمال مقومات الدولة ذات الحدود والمساحة الواضحة المعالم.

لا شك أن مساحة وشكل أي دولة، لهما تأثير في القيمة السياسية والاقتصادية للدولة، ولا تؤثر مساحة الدولة كما قد يؤثر شكلها في تحديد ملامح أمنها القومي في محيطها السياسي، بقدر ما يعطيها عمقاً استراتيجياً لحماية مصالحها، وقبل التطرق إلى مساحة وشكل إسرائيل نجيب على مفهوم شكل الدولة جغرافياً.

١ - * الناقل الوطني للمياه في إسرائيل : وهو عبارة عن قناة معظمها تحت الأرض، عرضها يقارب ثلاثة أمتار وطولها حوالي ٢٢٠ كم، تنقل سنوياً حوالي ٤٠٠ مليون لتر من المياه التي تضح من بحيرة طبريا إلى الأراضي العطشى في شمال غرب النقب و يمكن القول بأن الناقل يشكل نهراً اصطناعياً هو في الواقع كبديل مغاير لنهر الأردن، إذ يتم إحضارها من حوضها الطبيعي إلى السهل الساحلي.

٢ - إسرائيل، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، مرجع سابق، ص ٦

٣ - إسرائيل بالأرقام، دائرة الإحصاء المركزية، مرجع سابق، ص ٥.

٤ - مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٢.

٥ - إسرائيل بالأرقام مرجع سابق، ص ٥.

٦ - عيده مباشر، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية- مرجع سابق، ص ص (٧٥ - ٧٦).

أولاً. الشكل الجغرافي للدولة:

مسألة شكل الدول هو التكامل المساحي لإقليم الدولة، وهي واحدة من المسائل الهامة التي تعني بها الجغرافيا السياسية، كما إن لها أهمية بالنسبة لقوة الدولة ومكانتها^(١)، وتشير الدراسات إلى أن شكل الدولة جغرافياً من حيث مساحتها وموقعها وتضاريسها يؤثر في تحديد العقيدة الدفاعية لمواجهة التهديدات الخارجية التي تمس أمنها القومي، ويقصد بشكل الدولة جغرافياً الصورة التي تتخذها بحدودها السياسية، أي الشكل الخارجي، والذي قد يشكل في الواقع أحد الأسس الهامة التي تقوم عليها جيوبوليتيكا الدولة لما لذلك من أثر كبير في توجيه سياستها الخارجية، وعقيدتها العسكرية، وكفاءة التقسيمات الإدارية، وترابط شبكة النقل الداخلي، ويمكن إجمال أشكال مساحة الدولة في أربع مجموعات كالآتي:

أ. الدول المندمجة.

ب. الدول المستطيلة أو المسحوبة.

ج. الدول المجزأة.

د. الشكل المنحرق - المغزلي (الفاتيكان ، جنوب أفريقيا)^(٢).

والشكل المثالي للدولة هو أن تكون مندمجة أو متماسكة متصلة الأجزاء، وذلك لما للاندماج والتماسك من فائدة وقت الحرب، فهو من العوامل التي تكسب الدولة قوة وتزيد لها أمناً ومنعة، فمن مميزات الاندماج قصر الحدود السياسية بالنسبة لجملة المساحة، وبالتالي يسهل الدفاع عنها، ويقلل تعرضها للغزو، ولو نسبياً، كما أنه يساعد الدولة على كسب سرعة الفتح الاستراتيجي للقوات المسلحة، ونقل أجزاء منها إلى أي مكان في الدولة التي تتعرض للغزو الخارجي.

كما إن الشكل المستطيل للدولة يخلق معه نطاقاً طويلاً للنقل وصعوبات دفاعية وإدارية، ويكون شكل الدولة مستطيلاً إذا بلغ طولها ستة أمثال عرضها في المتوسط، كما أن الاستطالة تؤدي إلى تنوع الهيئات الطبيعية الأمر الذي قد يضعف من قوة الدولة، مما يتطلب جهداً أكبر في حمايتها، ويعرضها لاحتمال الغزو لإفتقارها للعمق الجغرافي الاستراتيجي، أي أن الشكل المستطيل يعتبر من أسوأ أشكال الدول من حيث المهددات الأمنية^(٣)، وهذا ما ينطبق على دولة إسرائيل من ناحية، ومن ناحية أخرى أخذت الشكل المجزأ، مما شكل ذلك عبئاً أمنياً يهدد وجودها.

ومع ذلك فإن تطور الأسلحة الحديثة كالمطائرات والصواريخ الباليستية والمدفعية بعيدة المدى قد أحدثت تعديلات مهمة في مفهوم حجم المساحة، وحد من ميزة العمق الاستراتيجي، كما إنه اختزل المسافات، وقلص البعد الجغرافي والزمني إلى الحد الأدنى، ومع تطور أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها فائقة

١ - محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣١

٢ - يحي احمد الوشلي، سياسة بناء قوة الدولة - دراسة جيوسراتيجية، مرجع سابق، ص ١٢٠.

٣ - المرجع نفسه، ص ١٢١.

السرعة، أصبحت المساحة في الحرب النووية تعد فاقدة القيمة بما في ذلك العمق الدفاعي لأن الجيوش التقليدية لا تستطيع أن تتفادى التدمير^(١)، وهذه الميزة بامتلاك مقومات الردع النووي والأسلحة غير التقليدية، تعتبرها إسرائيل محددًا لسياستها الخارجية، وأداة هامة في صياغة أمن إسرائيل في المنطقة.

والملاحظ هنا أنه قد نجد دولاً صغيراً بمساحتها، ولكنها تتمتع بوزن قوي في الشؤون الدولية مثل هولندا، إسرائيل، سويسرا، وهي دول مركزها قوي من الناحية الاقتصادية، ومما سبق فإن إبراز الحالة الجغرافية لشكل ومساحة إسرائيل، كان لمعرفة نقاط القوة والضعف في الكتلة الحيوية، والتي تنعكس على تفاعلات السياسة الخارجية الإسرائيلية مع محيطها الإقليمي والدولي وموقعها الجغرافي، والذي يعتبر محددًا أصيلاً ومهماً في تحديد استراتيجيات المواجهة مع محيطها العدائي المحتمل، بما يحقق أمنها القومي.

ثانياً. مساحة وشكل إسرائيل:

شكل إسرائيل على الخريطة يبدو لأول وهلة أنه يميل الى الاستطالة^(٢)، وتصف بعض الدراسات أن حدود إسرائيل قبل يونيو ١٩٦٧م، طويلة ولا تتناسب مع مساحتها الضيقة، مما ضاعف من صعوبة دفاعها عن نفسها، فقد بلغ طول حدودها البرية في حينه مع لبنان وسوريا والأردن ومصر (٩٥١) كيلومتر^(٣)، وتبلغ المساحة المسيطر عليها الكيان طبقاً لخطوط الهدنة في عام ١٩٤٩م، تبلغ (٢٠٧٠٠) كلم^٢، ولكن الموجز الاحصائي الإسرائيلي الرسمي لعام ١٩٨٥م، يقدر إجمالي مساحة أرض إسرائيل بـ (٢١٥٠١) كم^٢، حيث يشمل ذلك التقدير القدس الشرقية، ومرتفعات الجولان، إضافةً الى (٤٤٥) كلم^٢، تمثل مساحة البحيرات^(٤).

كما تبلغ مساحة الجزء الذي تعترف الأمم المتحدة لإسرائيل بحق السيادة والسيطرة فيه بحدود (٢٠) ألف كيلومتر مربع، وهو ذو شكل مغزلي - منخرق ومجزأ^(٥)، ومجموع أطوال حدوده المائية على البحر المتوسط والبحر الميت وخليج العقبة (٢٤٤) كم، بينما يصل أطول حدوده البرية زهاء (٩٥١) كم، وتفصيلاً لذلك فإن حدود إسرائيل مع الأردن (٥٣١) كم، ومع لبنان (٧٩) كم، مع سورية (٧٦) كم، ومع مصر (٢٦٥) كم^(٦)، حيث إن أقصى امتداد بين الشمال والجنوب يبلغ نحو (٤١٧) كم (بشكل طولي إلى إيلات)، بينما يتراوح العرض بين (٦٠ - ٩٠) كم، ومن هنا نستنتج عدم التناسب بين المساحة وطول الحدود، إذ تبلغ هذه النسبة (٤٨) متراً لكل كيلومتر مربع، والقول هنا بالاستطالة شكل الكيان ينبغي أن يؤخذ بحذر وتحفظ، ويرجع ذلك إلى أن شكل إسرائيل غير واضح الاستطالة، نتيجة تعدد الأغوار المنقطعة في جسم الإقليم^(٧)، وأقل عرض لها (١٤) كم، في المنطقة المحصورة بين قليلية في الضفة الغربية، و تل

١ - يحي احمد الوشلي، سياسة بناء قوة الدولة - دراسة جيوسراتيجية، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٢ - محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣١.

٣ - عبده مباشر، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية - الاستراتيجية - مرجع سابق، ص ٧٦.

٤ - اسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٧، ص ٦٩.

٥ - بسمة خليل نامق الاوقاتى، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (إسرائيل)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠م، ص ١٢٦. <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=9277>.

٦ - يحي احمد الوشلي، مرجع سابق، ص ١٣٣.

٧ - محمود توفيق محمود، مرجع سابق، ص ١٣١.

أبيب، مما أعطى لها شكلاً غير طبيعي، فهي شريط طويل، يقل عرضه في بعض الأجزاء إلى حد كبير، الأمر الذي لا يؤمن لها العمق الكافي للدفاع عن نفسها، ويتيح الفرصة لشطرها إلى قسمين عند أي هجوم مفاجئ عليها^(١). ويضاعف من الخطورة هذا التعرج المغروس في قلب الكيان الإسرائيلي وضعه الطبوغرافي كإقليم جبلي، يشرف من مواقع متحكمة على الشريط السهلي الساحلي المنخفض الضيق^(٢).

وجود هذا التناقض، بين المساحة الإجمالية وطول الحدود، يؤدي إلى بعض المشاكل الاستراتيجية، وكان أشدها خطراً على أمنها القومي، الافتقار للعمق الإستراتيجي، الذي أثر بصورة مباشرة على عقيدة إسرائيل العسكرية، فدفعها إلى أن ترفض القتال على أرضها رفضاً تاماً، لقرب مراكزها الحساسة من الحدود، ولسهولة تمزيق أوصال الكيان الإسرائيلي بضربات منسقة، تشن ضدها على الاتجاهات التعبوية الكثيرة، التي تتجه كلها إلى عمقها، إضافةً إلى ذلك فقد خلق طول الحدود جبهات واسعة، تمثل عبئاً دفاعياً يواجهه الكيان في حالة اتبعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النمط التقليدي لحماية حدودها، ونظراً لطبيعة شكل ومساحة إسرائيل الصغيرة، يمكن الانتقال بين الجبال والسهول، وبين الحقول الخصبة والصحراء بدقائق معدودة، ويمكن قطع مساحة البلاد عرضاً من البحر المتوسط غرباً إلى البحر الميت شرقاً بالسيارة في حوالي (٩٠ دقيقة)، أما المسافة بين أقصى الشمال و إيلات في أقصى الجنوب ويمكن قطعها في (٩ ساعات)^(٣).

ثالثاً. الحدود السياسية لإسرائيل:

تعتبر الحدود السياسية لإسرائيل واحدة من أكثر الأمور المثيرة للجدل عالمياً فهي لم تعلن حدودها



الرسمية بالكامل منذ إنشائها عام ١٩٤٨م وأجزاء الحدود المتفق عليها بين إسرائيل والدول المجاورة لها، وهي الحدود مع مصر التي تمر بين منطقتي سيناء والنقب ومقطعين من الحدود مع الأردن في وادي عربة، وفي مرج بيسان، والتي تم تحديدها في أعقاب توقيع معاهدتي السلام عام ٢٠٠٠م، وطلبت إسرائيل من الأمم المتحدة تحديد الحدود بينها وبين لبنان، وانسحبت قواتها من الجنوب اللبناني حسب التعليمات الدولية ما يسمى (الخط الأزرق)، وفي شهر أغسطس عام ٢٠٠٥م أعلنت إسرائيل (الخط الأخضر) المحيط بقطاع غزة حدوداً لها^(٤).

١- محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١٣٣.

٢- المرجع نفسه ص ١٣٣.

٣- الانترنت، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق.

٤- موقع الانترنت، إسرائيل، <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة وكيبيد.

رابعاً. جيوبولتيك إسرائيل:

سعت إسرائيل إلى تنفيذ مخطط إنشاء الدولة على ثلاث مراحل تتضمن تحقيق ثلاثة إنجازات كبرى، هي بمنزلة حلقات متكاملة لإظهار الجغرافية السياسية لتحقيق أمن إسرائيل.

المرحلة الأولى: سعيها لإنجاز قيام الدولة - النواة أو الدولة - القلب، وهذا ما حصل فعلاً إبان حرب ١٩٤٨م عندما أعلنت إسرائيل على مساحة تزيد قليلاً عن (٢١٠٠٠) كم^٢، أي ما يقرب من حوالي (٧٨%) من جغرافية فلسطين التاريخية .

المرحلة الثانية: سعيها لإنجاز جغرافية الغلاف الضروري لدولة القلب، وهذا ما تحقق أيضاً إبان حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة (استكمال جغرافية فلسطين التاريخية)، إضافة إلى سيناء المصرية، والجولان السورية، وجزء من الأراضي اللبنانية المتاخمة لمرتفعات جبل حرمون (مزارع شبعا وتلال كفر شوبا).

المرحلة الثالثة: وتقضي بإنشاء المناطق العازلة (الحزام)، وهي مناطق منزوعة السلاح الهدف الأساسي منها حماية أمن إسرائيل عبر اتفاقيات أمنية يجري إبرامها مع دول الجوار الفلسطيني لهذه الغاية، وبالفعل تمكنت إسرائيل من توقيع اتفاقيتين من هذا القبيل، الأولى: اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام ١٩٧٩م، والثانية: اتفاقية وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤م، إلا أنها أخفقت في إخراج اتفاقية (١٧) أيار/ مايو ١٩٨٣م مع لبنان إلى حيّز التنفيذ، وكذلك لم تنجح في حمل سوريا على إبرام أي اتفاق يلتزم بتأمين الحدود معها^(١)، كما استطاعت إسرائيل انتزاع توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٣م، والتي كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العربية مع إسرائيل^(٢)، وإن كانت محدودة .

واليوم إسرائيل رغم أنها تعاني من عدم إنجاز جغرافيتها السياسية بما يحقق طموحها طبقاً للتصورات الصهيونية بإنشاء دولة إسرائيل الكبرى، إلا أنها تحاول تحقيق أكبر امتداد لنفوذها في قارتي آسيا وإفريقيا، لتعزيز مجالها الحيوي وتحقيق أمنها القومي، خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر، ومناطق النخوم القريبة منها للتغلغل في القرن الأفريقي، والإشراف على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وإحكام السيطرة على مضيق باب المندب الممر المائي الهام.

١- الدولة اليهودية: إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديموغرافيا ، مرجع سابق .

٢- مرجع دراسي ، مرحلة اسرائيل ، مرجع سابق ، ص٧.

المبحث الثاني

السكان والمحددات الاجتماعية والثقافية

إسرائيل ومنذ تأسيسها تعاني من مشكلة عدد السكان، فـسكان إسرائيل قليل مقارنة بالدول المجاورة لها، وهذه المشكلة مازالت تؤرق الإسرائيليين، لأن عدد السكان مهم في الحروب، ليس فقط في الجيش بل في الدولة ككل^(١)، ويعتبر السكان العنصر الرئيس لقوة الدولة من حيث الكثافة السكانية والمعتقدات الدينية، والتوزيع الجغرافي للسكان ومستوى التعليم والثقافة، والإرث الحضاري والثقافي، كل ذلك يشكل قاعدة أساسية في قدرة الدولة الإنتاجية لقدرتها على التنمية والبناء في حالة السلم، وقادر على العمل وحمل السلاح في حالة الحرب، ورغم اعتبار الكثافة السكانية وخصائصها مصدر قوة الدولة، إلا أنه في المقابل قد يشكل قيداً، ويمكن أن يضعف قوة الدولة، فالضغط السكاني مع التخلف الاقتصادي، وقلة المهارات، وتدني مستوى دخل الفرد، وتردي خدمات الصحة والتعليم، وانتشار الأمية يؤثر سلباً على قدرة الدولة في تماسكها الداخلي، وتأثرها في محيطها الإقليمي والدولي^(٢).

المطلب الأول

السكان

العامل البشري من أهم عناصر قياس قوة الدول، فهو العامل الفاعل في نموها أو تخلفها، ويشمل العامل البشري في الكتلة الحيوية للدولة، حجم السكان، الجنس، واللغة، والتركيبة السكانية، والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، واستعراض دور الدولة في تحقيق تماسك الجبهة الداخلية لها، وانعكاس ذلك على السياسة الخارجية، وهو ما سوف تعكسه الدراسة عن حالة الكيان الإسرائيلي.

أولاً. التعداد السكاني:

يبلغ تعداد السكان في إسرائيل حتى عام ٢٠٠٧م قرابة سبعة مليون ومائة ألف نسمة^(٣)، ويتألف مواطنو إسرائيل من المجموعات السكانية حسب الجدول الآتي:

الجدول (٣) التركيبة السكانية لإسرائيل وتوزيعها.

جدول رقم (٣) يوضح التوزيع السكاني لإسرائيل			
سكان عرب ١٩,٩%		سكان يهود وآخرون ٨١%	
نسبة التوزيع	التركيبة السكانية	نسبة التوزيع	التركيبة السكانية
٨٣%	المسلمون	٩٤,٦%	اليهود
٨,٣%	الدروز	٠,٥%	المسيحيون غير العرب
٨,٥%	المسيحيون العرب	٤,٩%	بدون انتماء ديني

المصدر: إعداد الباحث من خلال دائرة الإحصاء المركزية لإسرائيل لعام ٢٠٠٦م

١ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، استراتيجية إسرائيل العسكرية (الحرب الخاطفة)، مقالة، مرجع سابق.

٢ - مراد احمد الجيلاني، الأمن القومي وقوة الدولة في الفكر الجيوبولتيكي، مجلة الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد (٦) السنة الثالثة، ٢٠١٢م، ص ١٥.

٣ - إسرائيل بالأرقام، دائرة الإحصاء المركزية، مرجع سابق، ص ٥.

ثانياً. اللغة الرسمية والعملية النقدية لإسرائيل:

اللغة الرسمية في إسرائيل، العبرية والعربية^(١)، ويتكلم اللغة العبرية (٦٩%) من عدد السكان، ويتكلم اللغة العربية (١٨%) من عدد السكان^(٢)، والعملية النقدية لإسرائيل هو الشيكل الجديد(ش.ج) المكون من (١٠٠) أغور^(٣).

ثالثاً. التركيبة الرئيسية للمجتمع اليهودي:

يمكن تصنيف أعضاء الجماعات اليهودية على أساس عرقي وعلى أساس ديني كما يأتي:

١. اليهود على أساس عرقي:

أ. الإشكناز: هم يهود شرق أوروبا (روسيا وبولندا)، وأغلبهم يتحدثون البيديشية، وثمة عداة متأصل بين السفارد والاشكناز، فالسفارد كانوا أرسنقراطي اليهود، ولهم دور أساسي في تطوير الرأسمالية الغربية لا يتعبون مع الاشكناز، ولا يتزوجون منهم، ويحاولون الاحتفاظ بفارق فيما بينهم، ولكن هذا الوضع تغير بعد أن تحول السفارد إلى أقلية وحقق الاشكناز بروزاً في الحضارة الغربية، وبعد إعلان قيام الكيان الإسرائيلي.

ب. السفارديم (سفرد): وهم اليهود الذين استقروا في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكلمة (سفرد) تدل في الفكر اليهودي للعصور الوسطى على شبة جزيرة (إيبيريا)، التي تضم أسبانيا والبرتغال، وكانوا أيضاً قد فقدوا اللغة العبرية ويتكلمون اللغة اللاتينية ممزوجة ببعض المصطلحات الدينية العبرية، ونتيجة لدخول العرب الأندلس(أسبانيا) بقيادة طارق بن زياد، منح اليهود حرية دينية وثقافية واجتماعية، وتأثر اليهود السفارديم في عباداتهم وتلاواتهم وترتيلهم وإنشادهم بالذوق العربي^(٤).

ج. يهود الشرق: يهود العالم العربي هم بطبيعة الحال (سفرد)، إلا أن فروقاً محلية في النطق أصبحت تميز اليهودي العراقي من اليهودي اليمني أو المغربي أو المصري، ويهود إيران هم أيضاً من السفرد^(٥)، وينقسم يهود العالم الإسلامي إلى عدة أقسام، أهمها يهود البلاد العربية أو اليهود المستعربة، وهناك جماعات صغيرة أخرى مثل اليهود الأكراد، وبقايا السامريين، ويهود جبال الأطلس من البربر، ويهود إيران وغيرهم^(٦)، ويهود جبل الصابرا فصيل مستحدث يمثلوا جماعة اليهود الذي ولدوا على أرض دولة إسرائيل سواء قبل قيام الدولة أو بعدها^(٧)، (منذ الهجرة الأولى وبعدها).

د. يهود الفلاشا: هم طائفة صغيرة تتبع الشريعة الموسوية بصورة خاصة، وتعيش في الحبشة (أثيوبيا)، وهم نموذج حي لا يقبل الشك بخرافية الدعوى العنصرية اليهودية للصهيونية، فمن ناحية

١ - إسرائيل بالأرقام، دائرة الإحصاء المركزية، مرجع سابق، ص ٤.

٢ - مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، مرجع سابق، ص ٧.

٣ - إسرائيل بالأرقام، مرجع سابق، ص ٤.

٤ - حسن طنطا، الفكر الديني اليهودي - اطواره ومذاهبه، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، دار البشير - جدة، ط ٣، ١٩٩٥م، ص ص (٢٠٢-٢٠٣).

٥ - المرجع نفسه، ص ٢٠٥.

٦ - عبد الوهاب المسيري، مقدمه لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢، ص ص (١٢-١٩).

٧ - مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٠.

الانثروبولوجيا لا يمتون إلى الجنس اليهودي، ويشبهون غيرهم من الأحباش المسيحيين والمسلمين، بل إن معظمهم أشد سواداً من لون البشرة لدى الحيشي المتوسط، هم لا يعرفون اللغة العبرية، ولا يؤمنون بطبيعة الحال بالمشناة ولا التلمود، ولكنهم يؤمنون بالكتاب المقدس (التوراة)^(١)، إضافة إلى أن يهود الفلاشا مستواهم التعليمي متدنٍ، ومستواهم المعيشي سيء^(٢)، وتسعى الحركة الصهيونية بشكل مستمر إلى استقطاب بعض اليهود الفلاشا وتعليمهم في الأوساط الصهيونية، ليكونوا طليعة عملاء إسرائيل في إثيوبيا^(٣).

ورغم التنوع العرقي في الدين اليهودي فإن القبول بالآخر، ومبدأ التعايش والانسجام تجلى في خلق مجتمع واحد تحت مظلة القانون والنظام، ومن جانب آخر ثقافتهم التي تتركز في أسطورة المسيح المخلص الذي سيأتي آخر الزمان لجمع يهود العالم، ويخلصهم من الشتات، والتي تبنتها الحركة الصهيونية في إقامة دولتهم من خلال استغلال الأساطير الدينية، وتوظيفها سياسياً لتحقيق أهداف الصهيونية في المنطقة.

٢. اليهود على أساس ديني:

من الناحية الدينية يمكن تقسيم يهود العالم إلى قسمين أساسيين:

- أ. يهود اثنيون فقدوا كل علاقتهم بالعقيدة اليهودية، والموروث الديني، ويشار إليهم باليهود (العلمانيين).
- ب. يهود يؤمنون بصيغة ما من صيغ العقيدة اليهودية، وهم: (اليهودية الارثوذكسية، اليهودية الإصلاحية، اليهودية المحافظة، وهناك جماعات يهودية هامشية مثل السامريين والفلاشا)^(٤)، وأبرز ما تقتضيه الدراسة هو معرفة أكثر عن يهود الساحل الغربي لمنطقة جنوب البحر الأحمر (القرن الأفريقي)، وهم (يهود الفلاشا) وهي تطلق على اليهود الإثيوبيين (الحبشة تاريخياً)^(٥).

المطلب الثاني

المحددات الاجتماعية والثقافية

يعبر المحدد الاجتماعي والثقافي عن سمات الشخصية القومية التي تتمتع بها الدول، حيث تحدد درجة التماسك، والروابط الاجتماعية والثقافية فيما بينهم، وكلما كان المجتمع متجانساً ثقافياً واجتماعياً كان أكثر قوةً من المجتمعات غير المتجانسة، حيث تنفقر للحس الوطني، وإرادة التضحية الوطنية.

ويتم معرفة عناصر وصفات الشخصية القومية من خلال خصائص وصفات سلوكية يعبر عنها المواطن في تفاعله مع المجتمع والقضايا الوطنية، وإذا كان لعنصري السكان والاقتصاد قابلة للقياس الرياضي والإحصائي، فإن العنصر الاجتماعي والثقافي غير قابل للقياس لتحديد الشخصية القومية للدولة،

١ - حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي (اطواره ومذاهبه)، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

٢ - حمد الحسن عبد الرحمن، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم، الانترنت <http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/22/contents>

٣ - حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي (اطواره ومذاهبه)، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ٢٧١.

٤ - عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص ١٣-١٩.

٥ - حمد الحسن عبد الرحمن، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، مرجع سابق.

ومدى تماسك المجتمع، حيث أن الشخصية القومية وليدة عوامل أهمها الخبرة التاريخية للشعب، وخصائصه النفسية، ومعتقداته، وطبائعه القومية، والفكر الأيدلوجي الذي يرتبط بالمجتمع^(١).

أولاً. تحدي التغريب في المجتمع اليهودي:

يواجه الكيان الإسرائيلي وخصوصاً الحركة الصهيونية مشكلة التغريب كون اليهود الذين استجلبوا من أشتات الأرض إلى فلسطين من يهود شرقيين وأفارقة وغيرهم، ولكن مشكلة التغريب تبقى مشكلة تقنية أكثر منها مشكلة مبدئية، بمعنى أنها على الصعيد العملي قابلة للتطبيق، ويتوقف نجاحها أو فشلها على الاستراتيجية التي تتبعها الحركة الصهيونية، ومن ورائها السلطات الإسرائيلية تجاه الشباب والمجتمع اليهودي ككل، حيث تهتم السلطات الإسرائيلية بوجه عام بصقل إمكانيات الشباب باعتباره العماد الرئيس والقاعدة العريضة للقوة البشرية، التي تشكل الهيكل العام للجيش الإسرائيلي^(٢)، لذلك استخدمت استراتيجية لمواجهة التغريب، وتكوين مجتمع موحد، وبناء دولة عصرية من خلال الآتي:

١. **التأكيد على الريادة:** هو تصوير الرواد من مؤسسي الكيان الإسرائيلي، وواضعي أسس دولتهم كنموذج، ومثل يجب الاقتداء والاسترشاد به، وهنا يحرص الإسرائيليون على المقارنة باستمرار بين روادهم ورواد العالم الجديد (الغربي) خاصة رواد أمريكا في الأقسام الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية، وأما مبادئ الريادة فهي العمل، والتعاون، والاشتراكية، والعدالة، والشجاعة، والاكتشاف.

٢. **التعلق بالأرض:** الأرض ليست مكان للعمل أو شيئاً يُزرع ويُبنى فيه فحسب، وإنما هي الجامع الموحد، الحاضن الأم لليهود وأمالهم، وإن اليهود لم يكونوا في البلدان التي جاءوا منها ملاك أرضٍ أو مزارعين، بل كانت صلتهم بهذه البلدان قائمة على التجارة والمهن الحرة، أما في إسرائيل فلا بد لهم من التعلق بالأرض والعمل فيها، واحتضانها، ليتم توحيدهم عن طريق التصاقهم بها.

٣. **تنمية الروح العسكرية:** إسرائيل ترسم طريقها في بناء جيش قوي، ولكن الجيش عندها ليس آلة للحرب وحسب، وإنما هو بوتقة من التجارب والمشاعر المشتركة^(٣)، يضاف إلى ذلك إن المجتمع الإسرائيلي (نساءً ورجالاً) مجبر على المرور بصفوف التلقين العسكري، باعتباره محلاً لبوتقة الصهر، من خلال الخدمة الإلزامية التي يخضع لها الشباب من معظم الفئات داخل وحدات الجيش الإسرائيلي^(٤)، والعسكرية هنا عامل توحيد بين مختلف فئات المجتمع كرفاق سلاح، وتجعل منهم عصابة واحدة، ولهذا فإن مكانة (الجدناع)^(٥)* والتي تهدف إلى إعداد الشباب والشابات الذي تتراوح أعمارهم بين (١٤-١٨ عاماً) للقيام

١ - مراد احمد الجبلاني، الامن القومي وقوة الدولة في الفكر الجيوبولتيكي، رجع سابق، ص ١٧.

٢ - عبده مباشر، المؤسسة العسكرية الاسرائيلية- الاستراتيجية-البناء- الاطار الفكري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٣ - المرجع نفسه، ص ١٦٨.

٤ - يحي دبو، الراي العام الاسرائيلي في قراءة سوسيولوجية، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة عشرة، العدد(١١٢)، ٢٠٠٣م، ص١٤٢.

٥ - * الجدناع: كلمة عبرية تشكل الحروف الاولى للكلمتين (جودي نوعار) اي كتائب الشباب، هي حركة قومية ضمن حركات اخرى مختلفة للشباب والتي تشكل تراثاً قومياً عظيم القيمة في جميع رسالاته لخدمة اسرائيل كاحد الرسالات التي تتبناها الحركة الصهيونية والتي تجعل من الشباب عماد كل وطن وشريك في الدفاع عن وطنه وتحقيق مصيره، وتعد كتائب الشباب (الجدناع) كاحد المنظمات شبه العسكرية التي تشكل جزءاً في الاطار العام للتعليم القومي .

بواجبهم الوطني^(١)، وهو التدريب العسكري في المدرسة الثانوية، وطلائع الشبيبة المحاربة التي هي فرق (الناحال) في مستوطنات الحدود، ذات أهمية بالغة، حتى أن المدارس الإسرائيلية تبدو وكأنها شبه ثكنات عسكرية، ثم إن الروح العسكرية لا تتمثل في المدارس الثانوية فحسب أو في مستوطنات الحدود بل أنها تتصاعد وتتكيف أثناء الخدمة العسكرية الإلزامية التي تتلو فترة التخرج من المدرسة الثانوية مباشرةً، لهذا فإن طلبة الجامعات هم من ضباط الاحتياط الذين أتموا خدمتهم العسكرية فيما توجه بعضاً منهم للدخول في فروع العلوم فتؤجل فترة التدريب لهم.

٤. اللغة العبرية: تحتل اللغة العبرية مكاناً بارزاً في مناهج المدارس الإسرائيلية، وهي لغة التدريس في جميع الموضوعات ما عدا في المدارس العربية حيث تعطى كإحدى المواد المطلوبة، ولا تستخدم كلغة تدريس^(٢).

ثانياً. التعليم:

أدركت إسرائيل قبل وبعد قيامها أهمية العلم، ودوره كنشاط ضمن أنشطة التنمية الاجتماعية، وتحقيق توافق فكري وثقافي موحد، لمجتمع يتسم بالتعقيدات في تركيبته الاجتماعية كون المجتمع الإسرائيلي يتألف من يهود الشتات في العالم، والتي تسعى إلى توطينهم في إسرائيل لتحقيق أهدافها، ونستعرض فيما يلي بعضاً من المحددات الاجتماعية والثقافية لتناسق الجبهة الداخلية للكيان الإسرائيلي:

١. أهداف التعليم الأساسي:

الأهداف التربوية للمجتمع الإسرائيلي يرجع إلى طبيعة إسرائيل كدولة اصطناعية، تقوم على أساس استجلاب اليهود من مجتمعاتهم الأصلية، وصهرهم في بوتقة جديدة، وتبرز التربية كأحد الوسائل الهامة في عملية الصهر باعتبار أن إسرائيل ليست مجتمعاً عادياً من حيث عناصره وطريقة تكوينه، وعلاقته بالمحيط الذي يوجد فيه^(٣)

أ. أهداف التربية والتعليم في إسرائيل:

تحدد أهداف إسرائيل التربوية في الآتي:

- (١). تكوين مجتمع عضوي موحد من أشتات اليهود التي تجمعت في أرض فلسطين.
- (٢). بناء دولة عصرية تملك أسباب القوة المادية منها والروحية.
- (٣). المحافظة على التراث اليهودي ونشره وتعميقه بين اليهود الناشئة، وتحويل إسرائيل إلى مركز اتصال بين يهود العالم أينما وجدوا والممثلة الرئيسية لمنجزات الشعب اليهودي^(٤).

١ - عبده مباشر، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية- الاستراتيجية-البناء- الاطار الفكري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص ١٦٨.

٢ - منير بشور وخالد مصطفى الشيخ يوسف، التعليم في إسرائيل، رجع سابق، ص - ص (٤٤-٥٥) .

٣ - جمال عبد الجواد، اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه العرب و السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد(٢١٨)، ١٩٩٧، ص١٤٢.

٤ - منير بشور وخالد مصطفى الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص ٤٠ .

ب. مرتكزات التربية والتعليم في إسرائيل:

أما المصادر التي تستمد إسرائيل منها الأهداف وترتكز عليها في عملية التربية والتعليم هي كالاتي:

(١) الدين اليهودي كتجسيد لمعتقدات اليهود، وحاملاً لتراثهم عبر التاريخ.

(٢) الحضارة الغربية بمقدار ما هي حضارة عقلانية علمية.

(٣) الحركة الصهيونية كخلاصة تاريخية لتفاعل بين المصدر الأول:(الدين اليهودي)، والمصدر الثاني

(الحضارة الغربية) والنتائج منها قيم معينة تتلخص بالريادة، والعمل المنتج، والعدالة الاجتماعية^(١).

بالتالي فإن التركيبة الاجتماعية لإسرائيل يمكن وصفها بالمعقدة، وهي واحدة من أكبر المشاكل التي لا تزال

تعاني منها، حيث يتصدر مفهوم الصراع رأس القائمة في الحراك الاجتماعي للكيان، بدأ من الصراع الديني

العلماني، مروراً بالصراع الأثيني(السفاردي - الاشكنازي)، والقومي (العربي، اليهودي)، وصولاً الى

الصراع السياسي (اليساري اليميني)، وإلى غيرها من الصراعات المتعددة التي تدل على أن التركيبة

الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي تركيبة هشّة وضعيفة^(٢).

لذلك تسعى إسرائيل في تحقيق الهدف الأول إلى جمع يهود الشتات، وتكوين مجتمع موحد، وذلك

شروطاً أساسياً لتحقيق الهدفين الأخيرين، لأنه بدون تكوين مجتمع موحد من اليهود الذين هاجروا أو استجلبوا

إلى فلسطين لا يمكن لإسرائيل أن تصبح دولة عصرية تمتلك أسباب القوة، كما لا يمكنها أن تعمق التراث

اليهودي، وتصبح الممثلة له باعتبار أنه كلما نجحت في تحقيق انسجام وتجانس وتماسك داخلي للمجتمع

ثقافياً، وإيجاد هوية مشتركة كثابت وطني لإسرائيل، كلما زاد تماسك المجتمع مع سياسات إسرائيل

وتوجهاتها الداخلية والخارجية، وترسخت الصلة أكبر بين يهود الداخل الإسرائيلي والجاليات اليهودية في

دول العالم لإيجاد وطن قومي ليهود الشتات، وهنا تكمن العلاقة التبادلية بين أهمية التعليم، وبناء النشئ وفق

منهجية مدروسة تعزز من قوة وتماسك المجتمع، وتتجاوز فيها تحدي الاختلاف والشتات.

٢. التعليم الإلزامي:

يلزم قانون التعليم الإلزامي بالتعليم في المدرسة، ويمنح جميع الأطفال في إسرائيل حق تلقي التعليم

المجاني طوال (١١) عاماً، ابتداءً من روضة الأطفال، وحتى الصف العاشر^(٣)، وقد أعطت مجال التعليم

الإلزامي اهتماماً واسعاً في سياستها الداخلية لبناء جيل يتوافق مع توجهاتها، وتعزيز التماسك للجبهة الداخلية

من يهود الشتات لإسرائيل، حيث قسمت مراحل التعليم على النحو الآتي:

١ - منير بشور وخالد مصطفى الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص ٤١.

٢ - يحي ديق، الراي العام الاسرائيلي في قراءة سوسولوجية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

٣ - إسرائيل بالأرقام، دائرة الإحصاء المركزية، مرجع سابق، ص ١٤.

جدول (٤) مراحل التعليم الأساسي في إسرائيل

المرحلة التعليمية	المجالات	التوصيف
مرحلة ما قبل الابتدائية	دور الحضانة	تشمل هذه المرحلة نوعين من المعاهد التعليمية ينقسم رياض الأطفال إلى (مدني - ديني) من حيث نوع التعليم، و خمسة أنواع من الرياض (الرياض العامة - رياض الكمبيوتر - رياض اليوم الكامل - الرياض الداخلية - الرياض الخاصة) من حيث السلطة المشرفة، وفي فترة الرياض يربى الطفل على العادات السليمة في الأكل والحديث والمعاملة كما يقوم لسانه باستعمال اللغة العبرية الصحيحة، ويعطى الأناشيد والقصص اليهودية ^(١) . كما اهتمت في تأهيل الشبيبة مرحلة الابتدائية، وتنميتهم تنمية عسكرية، وتعليمهم اللغة المشتركة، تزيد من تمسكهم بالأرض، كما اهتمت إسرائيل بالتعليم الصناعي، والزراعي اهتماماً كبيراً واستخدموا شعار (العودة إلى الأرض) لترسيخ الشعور بالانتماء.
	رياض الأطفال	
مرحلة الابتدائية ^(٢)	المدرسة الابتدائية	
	مدرسة الشبيبة العاملة	
	مدارس المتخلفين و الإعاقة	
مرحلة التعليم الثانوي	مدرسة الثانوية الأكاديمية	
	مدرسة الثانوية الصناعية	
	مدرسة الثانوية الزراعية	
	المدرسة الثانوية الشاملة	

اهتمت دولة إسرائيل بالتعليم بشكل أساسي، ومن أساليبها التصويرية أن تسرد لطلابها في المناهج الدراسية القصص والأساطير عن اليهود منذ العهد القديم حتى الآن، وعلى سبيل الإشارة اهتموا بزرع تصور مشوه عن العرب والإسلام^(٣)، فالإسرائيليون مثل أغلب الجماعات البشرية، يميلوا إلى إضفاء صفات أخلاقية على أنفسهم، وعلى اختياراتهم، كما يميلون إلى تكوين تصورات سلبية عن الشعوب والجماعات الأخرى، خصوصاً تلك التي يغلب الطابع الصراعي على تفاعلاتهم معها^(٤)، حيث نفت فيها أن هناك فلسطين، ونفت شعب عربي فلسطيني كان ولا زال صاحب هذه الأرض، ونفت أن هناك مذابح صهيونية للإجلاء والاستيطان، ونفت حروبهم التوسعية ووصفت إسرائيل نفسها بأنها حضارة وتقدم وعمران، ويحيط ذلك كله توحيش عربي، وهمجية بدوية، كما يذكروا في مناهجهم حرقاً (أنهم) أي العرب يعيشون في حالة حرب دائمة، ويركبون الخيول الجميلة لتعقب القوافل وسلبها، ومن جانب تذكر المناهج أن العرب شنوا حرباً بمساعدة جامعة الدول العربية على أرض صهيون، أرض الميعاد، لكن اليهود تمكنوا من العودة إلى بلادهم بعد طردهم منها لمئات السنين، كما تروي مناهجهم حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧م، على أساس أن العرب هم الذين شنوها على اليهود المسالمين، وأن العرب يعادون التجربة الصهيونية لأنها تجربة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط^(٥).

٣. التعليم العالي في إسرائيل:

اعتمدت إسرائيل في نظام التعليم العالي على الإعداد النوعي، ذلك أن مهمة التعليم العالي في إسرائيل تهيئة النخب القيادية في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والتكنولوجية،

١- منير بشور وخالد مصطفى الشيخ يوسف، مرجع سابق، ص ٦٣.

٢- المرجع نفسه، ص ٩١.

٣- نصار غليمه، سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨١م، ص ١٧٢.

٤- جمال عبد الجواد، اتجاهات الراي العام الإسرائيلي تجاه العرب و السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد(٢١٨)، ١٩٩٧، ص ١٤٢.

٥- نصار غليمه، سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٧٧.

واهتمت بتطوير المؤسسات الجامعية، ومراكز البحث في إطار خطة لتكوين العلماء، وتنمية قدرات الأجيال الشابة والصاعدة، وينقسم التعليم العالي في إسرائيل إلى ثلاثة أنواع:

أ. التعليم العالي في الجامعات الإسرائيلية.

ب. التعليم العالي في معاهد تدريب المعلمين.

ج. التعليم العالي في المعاهد والكليات الفنية والمهنية^(١).

تشير الدراسات إلى أن الجامعات الإسرائيلية نشطت في اتجاهين. أولهما: باتجاه يهتم بالعلوم الطبيعية والاجتماعية والأدبية والمجالات المهنية المختلفة، وثانيهما: يقوم على خلق المنافسة العلمية في كل المجالات التخصصية ذات التقنية العالية^(٢)، ولا يجوز الالتحاق بالدراسة الجامعية إلا بعد أداء الخدمة العسكرية الإلزامية (ثلاث سنوات للرجال وستين للنساء)، ويستثنى هذا الشرط الطلاب المتفوقين، حيث يمنحون وثيقة تأجيل التجنيد لمدة الدراسة، ويتوجب عليهم أداء الخدمة العسكرية فور تخرجهم مباشرة^(٣).

مصادر تمويل الجامعات: تمول هذه الجامعات من عدة قنوات، تتمثل في المساعدات الحكومية، ومساعدات الوكالة اليهودية، والمساعدات الخارجية، التي تأتي من الجمعيات والمؤسسات الصهيونية في الخارج، وكذلك من المؤسسات المحلية مثل البلديات^(٤).

٤. عسكرة التعليم:

تتجسد عسكرة التعليم في إسرائيل في مظاهر أساسية ثلاثة هي:

أ. زرع مفاهيم العسكرة والقوة في نفوس الطلاب.

ب. تكليف العسكر بإدارة المؤسسات التعليمية، وممارسة التعليم بأنفسهم.

ج. ظهور المدارس الدينية العسكرية: والتي تعتبر أخطر مظاهر عسكرة التعليم الإسرائيلي، لأنه يتم تربية الطلاب على العسكرة وعلى التطرف الديني في صور أكثر سوداوية^(٥).

إن عسكرة العقل الجمعي الإسرائيلي، تجعله حساساً تجاه القضايا التي تمس أمنه الشخصي^(٦)، ولتحقيق التجانس نلاحظ أن التعليم اهتم في جميع مراحلها بإحياء اللغة العبرية، والثقافة اليهودية، باعتبارها دعامتين أساسيتين متصلتين بالفكر الصهيوني والموروث الثقافي لنشأة إسرائيل (أرض الميعاد)، ومن جهة أخرى فإن السلوك العسكري رافق الطالب الإسرائيلي منذ دخوله التعليم الأساسي والثانوي، كمادة أساسية وبصورة ممنهجة، حتى دخوله الجامعة، وذلك كمحدد اجتماعي وثقافي لتقليص الفجوة الاجتماعية في التركيب الديموغرافي لإسرائيل، لأن هناك علاقة بين تماسك الجبهة الداخلية للدولة، ونجاح سياستها الخارجية.

١- منير بشور وخالد مصطفى الشبخ يوسف ، التعليم في إسرائيل ، مرجع سابق، ص ١٢٥

٢- بسمة خليل نامق الاوقاتي،تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل) ، مرجع سابق، ص ٣٥.

٣- المرجع نفسه، ص ٣٥.

٤ - منير بشور وخالد مصطفى الشبخ يوسف مرجع سابق، ص ١٢٥.

٥- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، <http://www.wafainfo.ps / aprint.aspx?id=4023>

٦- يحي دبيق، الراي العام الاسرائيلي في قراءة سوسيولوجية،مرجع سابق،ص١٤٢.

٥. التنشئة السياسية في المجتمع الإسرائيلي:

يتوقف تماسك كل مجتمع إنساني على فهمه للمعارف والقيم والاتجاهات التي تتجمع لدى الفرد نتيجةً لعملية التنشئة المبكرة التي تسهم في تطوير استجابته لمختلف المؤثرات السياسية، وبالتالي تؤثر على مدى مشاركته في الحياة السياسية^(١)، لذلك تجد أن استراتيجية إسرائيل في تنشئة المجتمع السياسي تبدأ منذ مرحلة الطفولة، وتستمر إلى مراحل لاحقة، مستخدمةً كافة الوسائل لتنشئة المجتمع من خلال الأسرة والمدرسة ووسائل الاعلام، وذلك من خلال تطوير القدرات الإدراكية بالمخاطر والتهديدات المحيطة بإسرائيل، ونمو الإحساس بروح الجماعة لبناء دولتهم، وحماية أرض إسرائيل، وبلورة الفكر الصهيوني وربطه بالمعتقدات الدينية بأحقية اليهود في إقامة وطن قومي لهم، يجمع شتاتهم من العالم.

وخلاصة القول: أن إشكالية الهوية في الأساس تنطوي على عدة معانٍ رمزية وروحية وحضارية وجماعية، وتتعلق بعملية خلق وتكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد، وتوجيه ولآتهم أساساً نحو الوطن، وليس إلى وحداتهم الاجتماعية الفرعية والعرقية سواءً كانت دينية أو طائفية أو سياسية^(٢)، وهو ما تسعى إليه إسرائيل من خلال تجسيد سيادة الإحساس بالمواطنة والانتماء الى هوية الحركة الصهيونية مجسده في شكل الكيان الإسرائيلي، وتجاوز نقاط الضعف التي يعاني منها المجتمع.

ثالثاً. الموروث الثقافي للدين اليهودي:

يوصف المجتمع الإسرائيلي بأنه من أكثر المجتمعات المعاصرة ارتباطاً بالنواحي الأيدلوجية^(٣)، والمرجع الوحيد للتاريخ الإسرائيلي القديم حتى بداية القرن التاسع عشر هو كتاب اليهود المقدس المعروف باسم (العهد القديم)، وهو النص الأساسي الذي يقوم عليه الدين اليهودي، ويحتوي على ثلاثة أقسام، التوراة، الأنبياء، الكتب أو أسفار الحكمة^(٤)، وفيما يلي توضيح ذلك:

١. **التوراة والأنبياء** : وهما يسيران في نسق تاريخي متصل، ويحكيان قصة حياة العبرانيين منذ البداية إلى عودتهم من الأسر البابلي في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، وتتألف التوراة من خمسة كتب أو أسفار (سفر التكوين، سفر الخروج، سفر اللاويين، سفر العدد، سفر التثنية)^(٥).

٢. **الكتب**: تسمى أيضاً كتب الحكمة أو (هجيوجرافيا)، وهي أسفار يغلب عليها الطابع الأدبي، شعراً ونثراً، وبعضها يتضمن تراثاً من القصص والحكم التي توارثت عبر الأجيال، كما أن بعضها يتصل بالكيان السياسي والاجتماعي والديني لليهود، ويحتوي كثير منها على تمجيد بطولاتهم عن الاستقرار في فلسطين، أو الرجوع إليها بعد الأسر البابلي، وإلى جانب الكتاب المقدس اليهودي ظهرت بين اليهود على مدى

١ - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة- دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٢٥

٢ - المرجع نفسه، ص ١٨٨

٣ - حامد ربيع، من حكم في تل ابيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٧٢.

٤ - حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي - أطواره ومذاهبه، مرجع سابق، ص ١٢.

٥ - المرجع نفسه، ص ١٤.

عصورهم نصوص مقدسة أخرى أشهرها (المشناه) و (الجيما را) ويتألف الكتاب منهما المعروف في العالم باسم (التلمود)^(١).

٣. أصول العقيدة اليهودية: عاش اليهود فكرياً وروحياً في داخل هذه المجموعة من النصوص المقدسة، العهد القديم، والشريعة الشفوية أو المشناه، ثم التلمود، وكان تفكيرهم في الغيبيات بعد أن تعرضوا للأسر البابلي، ثم للثنتيت في الأرض على أيدي الرومان، واتخذوا اتجاهين محددين في أصولهم الفكرية هما:

أ. نهاية العالم.

ب. الخلاص على يد المسيح المنتظر.

والقارئ لأسفار الأنبياء في العهد القديم يلاحظ تركيزهم على مسألتين كبيرتين في فكرة نهاية العالم، كما يقول الأستاذ الفرنسي (شارل جينبيير) هما كالآتي:

(١) . (إن الدنيا تبدو بعيدة عن الكمال بالمقارنة بما كان الله قد طالبنا به، وهذا يقتضي أن يحدث تنسيق بقدر الإمكان بين نقص الدنيا ومتطلبات الرب، ولن يكون هذا إلا بأن ينزل الرب عقاباً صارماً على كل الذين تركوا سواء السبيل).

(٢) . (إن الله قد اختار إسرائيل شعباً له، ومع ذلك فإن هذا الشعب المختار لم يكن دائماً من حيث الاستقامة والهداية على مستوى المسؤولية التي يلقيها عليه هذا الاختيار)، وبالتالي فإنه لم يفلح في السيطرة على شعوب الأرض جميعاً كما كان متوقفاً، بل كثيراً ما حدث العكس فاضطهدته شعوب الأرض جميعاً، فكيف إذا يمكن أن يدوم هذا الوضع بالرغم من الوعود التي وعدها الرب لإبراهيم ويعقوب وموسى؟ وهل من المعقول تصور أن الله لا ينجز وعده؟ لا، فإن النبي ميخا (٢٠/٧) يقول مخاطباً الرب: (ستجعل الوفاء ليعقوب، والرحمة لإبراهيم، كما أقسمت لأبائنا من أيام قدم)^(٢).

كما تأتي فكرة المسيح المخلص وانتظار المخلص، أو المسيح، مقترنةً بفكرة العهد مع الرب، أو فكرة (العهد الجديد)، عندئذٍ تتجدد أمة الله، لتصبح جديدة بالله، وعندئذٍ تصير أورشليم مدينة لا مثيل لها بين المدائن، يقيم فيها الرب على جبل صهيون، ويجتمع فيها المشردون من بني إسرائيل، وتزول فيها الأحقاد، بل يموت منها الموت نفسه، وفي وسط هذه الآمال المركزة على إسرائيل، لا ينسى مروجوا تلك البشارات أن يجعلوا فيها نصيباً ما للإنسانية من غير بني إسرائيل^(٣).

ونلاحظ مما سبق أن الموروث الثقافي والديني اليهودي خلط بكثير من الحيلة والدهاء، وربط قضاياهم بقضية الله، فهم ينتظرون يوم الرب ليحمل لهم انتصار شعب الله المختار على الأمم الأخرى التي ستكون قد دانت لهم بالخضوع، وإذا ما قارنا ذلك بما يدرج في مناهجهم التربوية في المدارس، وتشويهم لصورة العرب والمسلمين نجد أن موروثهم الثقافي والديني يبرر لهم سياساتهم التوسعية الممنهجة في كافة المجالات

١ - حسن ظاظا ، الفكر الديني اليهودي - أطواره ومذاهبه، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

٢ - المرجع نفسه، ص ٩٥-٩٦).

٣ - المرجع نفسه، ص ٩٨ .

تجاه الغير، والتي تنطوي تحت الحركة الصهيونية المؤسسة لوطن قومي لليهود، ومن جانب شكل الموروث الديني اليهودي الذي هو محور حشد ليهود العالم في أرض الميعاد، وإقامة وطن قومي في فلسطين تحت منظومة الصهيونية، وتنعكس هذه الأيدلوجية التراكمية من موروث ثقافي وديني في المجتمع على السياسة الخارجية الإسرائيلية بمنهجها التوسعي والأمني مع محيطها الإقليمي والدولي، ومحاولة التوسع والانتشار والسيطرة من خلال اختراق الأنظمة، وتوجيهها بما يحقق أمن إسرائيل في المنطقة.

رابعاً. المنظمات اليهودية:

١. **الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية:** اعتباراً من العام ١٩٩٤م، تم توحيد المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية عملياً وإدارياً للمرة الأولى في عهد رئاسة (ابراهيم بورغ) للوكالة، والتي انتهت في صيف ١٩٩٥م^(١)، ومن المعروف أن الوكالة كانت الأداة الرئيسة لتنفيذ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بمساندة من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تشكيلها وانسجاماً مع صك الانتداب، لتكون ممثلةً للحركة الصهيونية بجميع تياراتها، إلا أن الوكالة لا تزال تعمل بالاشتراك مع المنظمة الصهيونية في الميادين الداخلية والخارجية بموجب اتفاق وعلاقة راسخة مع الحكومة الإسرائيلية، ومثلت الوكالة قناة حيوية بين المنظمة الصهيونية وإسرائيل ويهود العالم، ونجحت في ضخ موجات الهجرة المتعاقبة إلى إسرائيل، وتجند لهذه الغاية جهازاً كبيراً من المبعوثين المتخصصين في شؤون الطلائع والشباب، والدين، والمهن، والتعليم، ... الخ .

وتؤدي هذه المنظمات غير الحكومية دوراً بارزاً لدعم السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتنفيذ مهام الهجرة والاستيطان، حيث تعقد الوكالة محادثات مع العديد من الحكومات والمسؤولين في دول العالم، وترتبط باتفاقيات تمكنها من ممارسة نشاطها، وتبني الوكالة جسوراً مع المنظمات اليهودية والصهيونية العاملة في مجال مكافحة ما يسمى (التشهير والافتراء)، وفي مقدمتها المؤتمر اليهودي العالمي، والأهم في ذلك أن عمل الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية والمؤتمر اليهودي العالمي على مستوى الساحة الدولية يسهم إلى حد كبير في تهيئة الظروف للسياسة الخارجية لإسرائيل كي تحقق أغراضها، وهو ما يجعل هذه المؤسسات بمثابة أدوات رديفة للأجهزة الإسرائيلية العاملة في حقول السياسة والعلاقات الخارجية^(٢).

٢. **الهستدروت (النقابة العامة للعمال في أرض إسرائيل)**^(٣): يشكل الهستدروت الإتحاد المركزي للنقابات وهي قوة سياسية كبرى، وللسيطرة عليها تتصارع شتى الأحزاب والتجمعات السياسية، فالسيطرة على زعامة الهستدروت لا تقل أهميةً عن السيطرة على مقاليد السلطة في إسرائيل^(٤)، وقد طرحت الهستدروت نفسها منذ مؤتمرها الأول عام ١٩٢٠م كمنظمة تؤمن بتضامن العمال في العالم، وفي الممارسة ركزت على توسيع العلاقات مع دول العالم، وكانت هذه العلاقات تمهد الطريق في بعض الأحيان لإقامة

١- بسمه خليل نامق الاوقاتى، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل)، مرجع سابق، ص ٨٦.

٢- المرجع نفسه، ص ٨٦.

٣- المرجع نفسه، ص ٨٧.

٤- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، مرجع سابق.

علاقات دبلوماسية مع دولة إسرائيل، أو تعزز عمليات التعاون الاقتصادي القائمة، وترتبط الهستدروت بشبكة علاقات مماثلة لها مثل: إتحاد النقابات المهنية الحرة، ومنظمة العمل الدولية، والإتحاد الدولي للجمعيات، والإشترابية المهنية الدولية.

وحصيلة عمل الهستدروت المتعلقة بدعم السياسة الخارجية الإسرائيلية نجحت في التسلسل إلى الكثير من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن العوامل التي ساعدت الهستدروت على هذا الانتشار **أولها:** إعتبرات داخلية متمثلة بتركيز مهام الإشراف في أيدي أجهزة متخصصة معنية بالنشاط على المستوى الدولي في الهستدروت، (بالتعاون مع وزارة خارجية إسرائيل)، واستغلال التجربة الإسرائيلية في تقديم العمل الهستدروت كنموذج صالح للتطبيق في الدول النامية. **ثانيها:** إعتبرات خارجية متمثلة في حاجة البلدان النامية للمساعدات والخبرات الأجنبية، مع الرغبة في توجه هذه الدول إلى إسرائيل على خلفية الانسحاق وراء الدعاية الصهيونية والغربية حول إنجازات إسرائيل، وإمكاناتها في تقديم العون للآخرين، إضافةً إلى حرص الهستدروت على المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية الخاصة بشؤون العمل والاقتصاد، واستغلال هذه المشاركة في عقد الصفقات مع بعض الدول النامية^(١)، مما يعزز من السياسة الخارجية الإسرائيلية في التأييد الدولي، وتعزز القدرة الاقتصادية لها.

٣. اللوبي اليهودي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية: يعود تطابق مواقف الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل إلى اختراق جماعات يهودية للمجتمعات السياسية والنخب الحاكمة، وتكوين جماعات ضغط تؤثر في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية الداعمة للمصالح الإسرائيلية، ويعد اللوبي اليهودي الصهيوني أداة ضغط فعالة في يد من يمثلون مصالح إسرائيل، وتتخلص مصدر قوته لدعم سياستها الخارجية في الآتي:

أ. يستند اللوبي اليهودي والصهيوني إلى قاعدة واسعة من الناخبين من أعضاء الجماعات اليهودية، حيث يوجد بين هؤلاء الناخبين نسبة عالية من الأثرياء، حيث يقدر أنهم يتبرعون بأكثر من نصف مجموع الهبات الكبرى للحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي، فضلاً عن مبالغ ضخمة لحملة الحزب الجمهوري.

ب. من أسباب قوة اللوبي اليهودي الصهيوني ارتفاع المستوى التعليمي لأعضاء الجماعات اليهودية.

ج. يوجد عدد كبير من المثقفين الأمريكيين اليهود الذين أصبحوا جزءاً عضواً من النخب الحاكمة، فهم أبناء حقيقيون للمجتمع الأمريكي لا يعيشون في الهامش بل في صلب السلطة، وهو ما يجعلهم قادرين على ممارسة الضغط والتأثير بشكل مباشر على السياسة الخارجية الأمريكية.

د. الجماعة اليهودية جماعة منظمة لدرجة كبيرة، وهذا يجعلها قادرة على مضاعفة قوتها، وزيادة نفوذها لدرجة لا يتناسب مع أعداد أعضائها^(٢).

١ - بسمة خليل نامق الاوقاتى، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (إسرائيل)، مرجع سابق، ص ٨٦.

٢ - عيد الوهاب المسيري، البروتوكولات واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣، ص ١٦٦

هـ. ان الجماعات اليهودية يلعبون دوراً متميزاً داخل المؤسسات الأمريكية لصنع القرار، وفي تقرير كتب في السبعينات أشير فيه الى أن (٢١%) من كل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، و (٢٦%) من مجموع العاملين في الإعلام من اليهود، وهناك بين (٥٤٥) شخصية قيادية حوالى (١١%) من اليهود، وقد تزايد عدد اليهود في ادارة كلينتون الأخيرة ١٩٩٦م، خاصةً في المراكز الحساسة مثل وزارة الخارجية، ووزير الدفاع، وعضوية مجلس الأمن القومي، ويشار الى كل هذا باعتباره دليلاً على مدى سيطرة اليهود^(١).

وهذا الاختراق والتمركز في المجتمع السياسي الأمريكي لازال من أبرز المحددات الداعمة للسياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال فرض واقع يخدم مصالحها، وما نود تأكيده هنا هو أن صنع القرار الخارجي لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ناتج عن عملية مركبة تدخل فيها عناصر ذاتية وعقائدية ومادية وغير مادية لا تتضوي بالضرورة داخل إطار الرشد كما نتخيله، وإنما يأتي في تكوين الصورة الذهنية لصناع القرار في عالم الرموز والتراث المسيحي اليهودي و الذاكرة التاريخية في صناعة السياسة الخارجية، ومدى تأثير جماعات الضغط اليهودية الصهيونية فيها، وينطبق هذا التأثير على اللوبي اليهودي الصهيوني المتواجد في بعض الدول الفاعلة في أوروبا كأداة مهمة لدعم السياسة الخارجية الإسرائيلية.

١ - عبدالوهاب المسيري، البرتوكولات واليهودية و الصهيونية، مرجع سابق، ص ١٨٥

المبحث الثالث

المحددات والقدرات الاقتصادية

أثارت كثير من الدراسات مجموعة من التساؤلات عن القدرة الاقتصادية الإسرائيلية، هل يمكن اعتبارها جزءاً من جنوب العالم المستهلك أو الدول النامية، أم إنها تضاهي الدول الصناعية المتقدمة في قدراتها الاقتصادية؟ من هذا المنطلق أشار البنك الدولي في تقريره للتنمية البشرية أن إسرائيل ضمن الدول المتقدمة، كما أن الأمم المتحدة في تقاريرها الإحصائية تعتبرها من الدول المصنعة^(١)، وذلك حسب وصفهم، والمعطيات المتوفرة والتي سوف نتطرق إليها في الدراسة تعطينا نبذة عن الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتبر ضمن الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الأول

المحددات الاقتصادية لإسرائيل

هناك ارتباط عضوي بين السياسة الخارجية والقوة الاقتصادية للدولة، بذلك فإن المتغير الاقتصادي يمثل أهم المتغيرات المؤثرة على صنع القرار السياسي، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتحدد دور المتغير الاقتصادي بعاملين أساسيين هما: توفر الإمكانيات الاقتصادية الوطنية، والثاني كيفية استغلال هذه الإمكانيات وتوظيفها بأقصى فعالية ممكنة بهدف تحقيق المصلحة الوطنية^(٢)، الأمر الذي قد يوفر ظروف مناسبة لبناء اقتصاد سليم، ويمهد لإعداد جيش قوي من حيث الكم والنوع، وبالشكل الذي يتناسب مع حجم الأخطار والتحديات التي تواجهها الدولة^(٣).

أولاً. التعويضات الألمانية (محرقة الهولوكوست) *

استطاعت إسرائيل بمجرد الاعتراف بها في الأمم المتحدة، أن تنصب نفسها ممثلاً لكل يهود العالم، وكان أول نجاح لها التوصل إلى عدة اتفاقيات مع الحكومة الألمانية، تدفع بموجبها تعويضاً لليهود المتضررين من الحكم النازي وخاصة بما يسمى بضحايا محرقة (الهولوكوست)، وقد أشار وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل أمام المؤتمر اليهودي في عام ١٩٩٦م: (أن ألمانيا قدمت لإسرائيل نحو (٩٧) مليار مارك ألماني ما يوازي (٦٠) مليار دولار أمريكي منذ بدء تقديم التعويضات الألمانية لإسرائيل حتى

١ - طلال محمود كداوي، الانفاق العسكري الاسرائيلي ١٩٦٥-١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراة (٣١)، بيروت، ط١، ١٩٩٧ م، ص٩٧.

٢ - عبد السلام عبد الله قاسم العوجري، السياسة الخارجية اليمنية تجاه امن البحر الأحمر ١٩٩٥-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة والاقتصادي، جامعة صنعاء، اليمن، ٢٠١٤، ص٦١.

٣ - حمود عبد الله بن حمود الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان ١٩٧٠ - ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب - قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢م، ص٣٣.

٤ - * مصطلح (لهولوكوست) من اليونانية: حيث تعني (الكل) وتعني (محرورق) تُعرف أيضاً باسم (شواه) وتعني (الكارثة)، هي إبادة جماعية وقعت خلال الحرب العالمية الثانية قُتل فيها ما يقرب من ستة ملايين يهودي أوروبي على يد النظام النازي لأدولف هتلر والمتعاونين معه، جرت عمليات القتل في جميع أنحاء ألمانيا النازية والمناطق المحتلة من قبل ألمانيا في أوروبا.

منتصف ١٩٩٦م كما أشار: (أن ألمانيا سوف تستمر في تقديم التعويضات حتى عام ٢٠٣٠م وعندها يصل إجمالي ما سيكون ألمانيا قد دفعته لإسرائيل إلى نحو (١٢٤) مليار مارك ألماني، ما يوازي (٨٠) مليار دولار أمريكي)^(١).

وجد أن المساعدات الألمانية كانت نقطة تحول هامة في تطور الإقتصاد الإسرائيلي فمن جهة كان لها الفضل في بناء الإقتصاد وذلك لأنها استخدمت في إرساء قواعد الصناعة الإسرائيلية، ومن جهة أخرى شكلت المساعدات الألمانية الأساس الذي به تم بناء ترسانة إسرائيل العسكرية^(٢).

ثانياً. المساعدات والمعونات الخارجية:

تعتمد إسرائيل بشكل كبير على المعونات والمساعدات الأجنبية سواءً كان ذلك في شكل منح أو قروض أو تسهيلات تجارية، ويشكل ذلك محددًا ومرتكزاً أساسياً للاقتصاد الإسرائيلي، ومن هذه المساعدات ما يأتي:

١. **المساعدات الخارجية:** يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م، أن إسرائيل أول دولة في العالم تتلقى المساعدات الرسمية، وهناك عدة ضرورات فرضت على إسرائيل الحاجة للإعانات من الخارج وهي:

أ. الضرورات العسكرية

ب. الضرورات الاقتصادية

ج. الضرورات الديموغرافية.

٢. **مساعدات يهود العالم:** تشير بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٩٥م إلى أن التبرعات التي تلقتها إسرائيل من المؤسسات اليهودية في الخارج نحو ستة مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٤م، وعند بداية موجة الهجرة اليهودية الواسعة لإسرائيل بدءاً من عام ١٩٩٠م قدمت الوكالة اليهودية نحو (٣٥٠) مليون دولار أمريكي بهدف استيعاب المهاجرين ذلك العام، كما قامت الوكالة بجملة تبرعات عام ١٩٩١م، جمعت خلالها مليار و مائتين مليون دولار أمريكياً لتمويل استيعاب المهاجرين، وتقوم الوكالة اليهودية بتمويل (٥٠%) من نفقات استيعاب الهجرة لإسرائيل قبل موجة الهجرة الهائلة التي بدأت بالتدفق على إسرائيل منذ عام ١٩٩٠م^(٣).

٣. **مصادر مساعدات أخرى:** تتلقى إسرائيل الكثير من المساعدات من مؤسسات مالية وبنوك غربية في شكل قروض، علاوةً على الودائع الضخمة التي يودعها أجنبان في بنوك إسرائيلية، والتي تودعها البنوك الأجنبية في إسرائيل، إضافةً إلى القروض المقدمة لها من المؤسسات الدولية والأفراد.

١- بسمة خليل نامق الاوقاتي، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل) مرجع سابق، ص ١٤.

٢- المرجع نفسه، ص ١٥.

٣- المرجع نفسه، ص ٨٦.

ثالثاً. الصناعات الإستراتيجية التحويلية:^(١)

تعاني إسرائيل من فقر في مواردها الاقتصادية، ولتعويض هذا الفقر ويهدف التحول إلى مركز اقتصادي إقليمي سعت دائماً إلى تحقيق التفوق العلمي والتقني، ففي إسرائيل ما لا يقل عن (٤٥) عالماً لكل عشرة آلاف مواطن، وهي تنفق (٣%) من دخلها القومي على البحث العلمي والتطوير، ويعمل في مجال العلم والتقنية ما يقارب ثلث السكان من مجموع الطاقة البشرية الإسرائيلية^(٢)، أما الموارد الموجودة في إسرائيل فتتمثل فيما يوجد به البحر من بوتاس وفوسفات فقط^(٣)، وبسبب القيود الطبيعية الجيوبولتيكية والجغرافية وندرة المواد الخام فيها، وتوافر ذلك في خارج حدود الدولة، شكل ذلك عبأً عليهم في الحصول على المواد الخام من محيطها العربي، مما اضطرها للنظر إلى ما وراء الحزام العربي المحيط بدولة إسرائيل مثل أفريقيا وآسيا الوسطى وغيرها؛ لتعزيز قدرتها الاقتصادية في الصناعات التحويلية كأهم مرتكز للاقتصاد الإسرائيلي وأداة رئيسة محددة لسياستها الخارجية.

ومنذ عام ١٩٩٠م توسعت إسرائيل في مجال التكنولوجيا التقنية العالية، والصناعات القائمة على العلم، مثل الالكترونيات والبرمجيات، ونظم الكمبيوتر والاتصالات المتقدمة، والأسلحة، حيث استطاعت إسرائيل الحصول على أكبر حصة من ناتج الصناعة التحويلية بشكل عام في المنطقة، وتشمل المنتجات الرئيسية الأخرى للمواد الكيميائية، والبلاستيك، والمعادن، والغذاء، والمعدات الطبية والصناعية والماس، وتعد الصناعة الإسرائيلية مصدراً مهماً لتوفير النقد الأجنبي، ويمتلك القطاع الخاص الإسرائيلي النسبة الأكبر من قطاع الصناعة، باستثناء حالة واحدة هي التي تديرها الحكومة الإسرائيلية (صناعة الطائرات المحدودة)، وهي الشركة المصنعة للدفاع والطيران المدني، وتوسعت المصانع المنتجة للوآزم والمعدات العسكرية إلى حد كبير منذ عام ١٩٦٧م مستفيدةً من تجربتها في الحروب^(٤).

رابعاً. متطلبات الجيش والتصنيع العسكري:

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والجيش الإسرائيلي، وهذا أمر استثنائي بأن يوضع الاقتصاد في خدمة الجيش لدولة نشأت بالقوة العسكرية والاحتلال في منطقة غربية كلياً، منطقة غربية عن هويتها وثقافتها؛ لذلك فإسرائيل تعيش حالة حرب دائمة، وهذا يعني أنها تنفق كميات كبيرة من الأموال على ترسانتها العسكرية، فالميزانية العسكرية الإسرائيلية تمثل نحو ثلثي الناتج القومي الإجمالي، ونحو نصف الميزانية العامة للدولة في معظم السنوات^(٥).

١ - تعرف الصناعات التحويلية بأنها " عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، كما يمكن تعريفها بأنها: الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه ويعتمد الإنتاج فيها على التكنولوجيا التقنية العالية وبالبحوث والتطوير العلمي بشكل اساسي.

٢ - عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٣٤)، ط١، ١٩٩٩م، ص ٥٦

٣ - طلال محمود كداوي، الاتفاق العسكري الاسرائيلي ١٩٦٥-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٩٧.

٤ - موقع الانترنت <http://infosnap.org/SP1047232>

٥ - بسمة خليل نامق الاوقاتي، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل)، مرجع سابق، ص ٤٤.

أصبحت إسرائيل من الدول المنتجة للسلاح، وخاصة بعد عام ١٩٦٧م؛ إذ تنتج إسرائيل اليوم مقاتلات حربية، وصواريخ، ودبابات حديثة، وقنابل ذرية، وأقمار فضائية، فضلاً عن الذخيرة والأسلحة الكيماوية والأسلحة الخفيفة، وقد أدى نمو قطاع الصناعة العسكرية إلى نمو ما صار يعرف (بالمجتمع العسكري الصناعي)، وعدد كبير من المنشآت الصناعية في إسرائيل تعتمد اعتماداً رئيساً على العقود التي تحصل عليها من وزارة الدفاع، وعلى مستوى خارجي أصبحت إسرائيل تصدر أسلحتها حتى الهند والصين وتركيا^(١)، وبذلك يمكن اعتبارها وفقاً للمعطيات دولة متقدمة ومصنعة في مجالات عديدة منها التقنية العسكرية، والتي تشكل أهم أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في التصنيع على المستوى الاستراتيجي.

خامساً. سياسة المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل:

أدركت إسرائيل من وقت مبكر أضرار المقاطعة العربية لها، فعملت جاهدة على التغلب عليها ومقاومتها مستخدمة إمكانياتها الذاتية، و أوراق الضغط التي تمتلكها في أوروبا والولايات المتحدة، وسخرت إمكانياتها للخروج من ذلك عبر الاتصال ببعض الأنظمة، وخاصة الأفريقية، وإقامة علاقات معها، وإمدادها بالمساعدات التي أدركت إسرائيل أهميتها للخروج من حصار سياسة المقاطعة^(٢)، وهو ما دفع بإسرائيل إلى البحث عن أسواق خارجية بديلة، لتعزيز من قدراتها الاقتصادية في مواجهة العزلة الإقليمية التي فرضت عليها منذ عام ١٩٤٨م، كما أدت تلك المقاطعة أيضاً إلى توسيع علاقاتها مع أوروبا الغربية، والعديد من الدول المتقدمة للحصول على التكنولوجيا من جهة، وكذا توسيع علاقاتها مع الدول النامية والفقيرة للحصول على المواد الخام، مثل دول أفريقيا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من جهة أخرى^(٣)، والذي شكل محدداً رئيساً يؤخذ في الاعتبار من قبل صانع القرار الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية لتجاوز تحديات المقاطعة الاقتصادية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي.

سادساً. عمليات السلام العربية الإسرائيلية:

شكلت عمليات السلام العربية مع إسرائيل نقطة تحول لنموها اقتصادياً واختراق حاجز المقاطعة العربية معها، وقد سجل أول اختراق عربي رسمي لسياسة المقاطعة في أواخر السبعينات عندما تم توقيع أول اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل مع بقاء المقاطعة الشعبية دون أي تغيير، وشكل الحدث الآخر في خرق تلك السياسة توقيع لبنان الإتفاق مع إسرائيل عام ١٩٨٣م، وكذا موافقة أطراف العربية على حضور جلسات مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وما مفاوضات السلام اللاحقة إلا نوع من إنهاء المقاطعة^(٤)، ومنها توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٣م، والاتفاق الأردني الإسرائيلي في أكتوبر ١٩٩٤م، كما بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الاقتصادية مع دول عربية، وخاصة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بناءً على توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين البلدين في إبريل

١- بسمة خليل نامق الاوقاتى، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (إسرائيل) ، مرجع سابق ص ٤٥.

٢- نبيل على محسن الشرجبي، الصراعات العربية الإقليمية ١٩٨٠-٢٠٠٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧م، ص ٢٠٠.

٣- مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، القدرات الشاملة لإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٣.

٤- نبيل على محسن الشرجبي، مرجع سابق ، ص ٢٠٠.

١٩٩٤م، وذلك في الملحق الثالث والرابع لاتفاقية إعلان المبادئ الموقع بينهما، والذي نص على عدة مشاريع في مجالات مختلفة، كالمياه والصناعة والكهرباء وبرامج تشمل تطوير المراكز العلمية والبحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي الفلسطيني، ومشاريع لتنمية الموارد البشرية، وعلى إثر ذلك الاتفاق أقامت بعض الدول العربية علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وتم عقد عدة مؤتمرات اقتصادية، وطرح عدة مشروعات للتكامل الاقتصادي (السوق الشرق أوسطية)، وتسعى إسرائيل من خلاله إلى القيام بدور الشريك الفاعل والقائد في هذه المشاريع وتكوين كيان اقتصادي كبير يسيطر على الشرق الأوسط من خلال إقامة مشاريع إقليمية ضخمة؛ تكون فيها إسرائيل الطرف الرئيس وفتح الأسواق العربية لاستيعاب التكنولوجيا الإسرائيلية والاعتماد عليها^(١)، كما استطاعت إسرائيل أن تحقق نجاحاً آخر؛ وذلك عبر صدور أول بيان يدعو الدول العربية لإنهاء المقاطعة مع إسرائيل من قمة الدول السبع الصناعية التي عقدت في العاصمة اليابانية طوكيو ١٩٩٣م^(٢)، وأقامت كلٌّ من عمان، وقطر، والأردن، والمغرب، ومصر علاقات اقتصادية مع إسرائيل، كما أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي على إثر هذه التطورات إنهاء المقاطعة الخليجية مع إسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية معها^(٣)، على اعتبار أن عملية السلام كانت نقطة تحول في الصراع العربي - الإسرائيلي، ويمثل نهج جديد تراه سياسة بعض الدول العربية مع إسرائيل، وبالتالي فإن عمليات السلام الإسرائيلية الموقعة مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية أسست لمرحلة جديدة في إنهاء المقاطعة أو الحد منها، كما أنها ساهمت في توسع سياسة إسرائيل الخارجية وتحركاتها بمرونة أكبر في علاقاتها الاقتصادية على المستوى الدولي والإقليمي، والذي سيمكنها من ربط مصالح اقتصادية تعزز من مجالها الحيوي، خصوصاً مع دول القرن الأفريقي، ومع دول عربية تطل على منطقة جنوب البحر الأحمر؛ ومنها المملكة العربية السعودية من الشاطئ الآسيوي، وأريتريا كدولة غير العربية من الشاطئ الأفريقي في المنطقة.

سابعاً. اعتبارات الأمن الداخلي الإسرائيلي:

واقع الصراع من أجل البقاء هو منهج الحركة الصهيونية في بداياتها، وإقامة دولة إسرائيل يعتبر مطلباً قومياً وهدفاً مصيرياً، ولكن واقع الانتفاضة الفلسطينية، و أجواء الصراع، والنزاع وعدم الاستقرار، وسياسة المقاطعة التي عاشتها إسرائيل، كل ذلك يؤدي إلى عدم التفاؤل الاستثماري، وتقلص حجم التصدير الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة، وحرمان قطاعات الزراعة والبناء والتشييد والخدمات الإسرائيلية من اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة نسبياً، مما يضطر الكيان الى استدعاء جزء من الاحتياطي، ويترتب على ذلك تعطيل النشاط الاقتصادي للجنود الذين يتركوا أعمالهم المدنية متوجهين إلى الخدمة كمطلب حماية الأمن الداخلي الإسرائيلي، والذي بدوره يحد من نموها الاقتصادي، وقد أعلن مصرف إسرائيل المركزي أن خسائر الكيان الاقتصادية جراء انتفاضة الأقصى حتى عام ٢٠٠١م بلغ (١٢) مليار شيكل^(٤)، وبالتالي

١- مرجع دراسي، مرحلة اسرائيل، القدرات الشاملة لاسرائيل، مرجع سابق، ص ١٢.

٢- نبيل على محسن الشرجي، الصراعات العربية الاقليمية ١٩٨٠-٢٠٠٠م، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

٣- مرجع دراسي، مرحلة اسرائيل، القدرات الشاملة لاسرائيل، مرجع سابق، ص ١٣.

٤- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، مرجع سابق.

أصبح مطلب الأمن الداخلي لإسرائيل محوراً أساسياً، ومحددأ أصيلاً في تحقيق النمو الاقتصادي، وإيجاد حالة من الاستقرار، مما ينعكس على سياستها الخارجية في تحقيقها لأمنها الداخلي .

ثامناً. اقتصاد الشرق الأوسط في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي:

الشرق أوسطية، تمثل طرماً شاملاً لنقل المنطقة العربية وإسرائيل من عصر الجغرافيا السياسية الى الجغرافيا الاقتصادية بعد الحرب الباردة، والتحالف الدولي الذي شكل ضد العراق بهدف تحرير الكويت؛ كان هدفه الرئيس غير المعلن، يتمثل في دمج إسرائيل بالمنطقة العربية باعتبارها الوكيل الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة^(١)، وتشير تصريحات بعض الإسرائيليين الى: (أن إسرائيل هي وسيلة انتقال المنطقة الى التقدم)، كما صرح شمعون بيريز على هامش مؤتمر عمان الاقتصادي: (إذا لم ينضم العرب إلى العربة الاقتصادية الإسرائيلية التي تسير بسرعة كبيرة وجيدة في الأسواق العالمية، فإنهم سيقفون متخلفين، وإذا لم يعملوا على حوسبة مدارسهم، فسيقفون على هامش الاقتصاد العالمي الذي يقفز للأمام)^(٢).

ويدرك صانع القرار الإسرائيلي أن ربط المصالح مع دول المنطقة في إطار مشروع الشرق الأوسط هو السبيل الأمثل إلى تحقيق أمن إسرائيل، وتعزز قدرتهم الاقتصادية كقوة إقليمية، وإعادة صياغة مفهوم شرق أوسط بدلاً عن المفهوم القومي للمنطقة العربية هو محور التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي ، حيث صاغوا هدفهم النهائي من خلال خلق أسرة إقليمية من الأمم يكون لها سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبية، وان الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية هي^(٣):

١. تحقيق الاستقرار السياسي: كون الأصولية تشق طريقها سريعاً وعميقاً في كل بلد عربي في الشرق الأوسط، مهددةً بذلك السلام الإقليمي، ويتوفر للمتطرفين شبكة اتصالات فوق القومية مستثمرين بذلك التكنولوجيا ووسائل الإعلام بما يخدم مصالحهم
٢. نشر الديمقراطية: يرون أن الشرق الأوسط يحتاج إلى الديمقراطية حاجة الكائن البشري للأوكسجين؛ كونها عملية رقابة تحرس السلام، وتحد من الأصولية المتطرفة
٣. الاقتصاد الإقليمي: يرى الإسرائيليون أن الشرق الأوسط يواجه عدواً مشتركاً هو الفقر؛ كونه أبو الأصولية وأن مفهوم الاقتصاد الإقليمي ينطوي على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعات الأوروبية، وقد كان بين الأمم الأوروبية الغربية عداً تاريخياً مكين، وفي بعض الحالات قروناً من النزاع أكثر مما هو بين البلدان العربية وإسرائيل، غير أن هذه الأمم الأوروبية التي كانت تتصارع لم تنف حق جيرانها في الوجود، وبالتالي فإن إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية أصبح أمراً مطلوباً لقيام اقتصاد إقليمي مشترك في الشرق الأوسط من وجهة نظر إسرائيلية؛ لإقامة كتل اقتصادي

١ - رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والادوات والمقومات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط العليا، كلية العلوم الانسانية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١٥٥.

٢ - ابراهيم خالد عبد الكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ص ٦٨.

٣ - شمعون بيريز، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الشرق الأوسط الجديد، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ١٩٩٤م، ص ص (٢٢ - ٧٣).

شرق أوسطي تربط دول المنطقة بمصالح اقتصادية، والذي تتناسى فيه حقوق فلسطين المحتلة التي لازالت قضيتها قائمه في رفض الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة.

٤. **الأمن الإقليمي:** تفتقر إسرائيل للعمق الاستراتيجي، وتحاط بعداء تاريخي مع دول الجوار؛ مما جعلها تفكر بالأمن الإقليمي لتحقيق أمنها القومي، وإدراكاً منها أن مفهوم العمق الاستراتيجي للدول لم يعد له معنى لأن الصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية، وأن التحالف الإقليمي سوف يساعد على منع طرف ما من الضغط على الزر المهلك، وأن الواجبات التي يفرضها نظام الأمن الإقليمي ستساعده على فرض السلام، و هو وحده الذي يسمح بتفكيك هياكل القوة، ويعمل باتجاه نزع السلاح، وفرض الرقابة على الأصابع الشغوفة بالضغط على الزناد.

وفي نطاق دولي فإن السياسة الخارجية الأمريكية تنصدر مشروع الشرق الأوسط باعتبارها الحليف الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة، حيث سعت الى إعادة تشكيل المنطقة لتحقيق غايتين هما:

- أ. ضمان أمن وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية عامةً، وتوفير الأمن الكامل في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة، بما يؤكد استمرار تدفق النفط الذي يمثل ثلثي الاحتياطي العالمي^(١).
- ب. ضمان أمن إسرائيل وتفوقها عسكرياً وتكنولوجياً على الدول العربية، بما يمكنها من القيام بدورها الحيوي في إطار الاستراتيجية الأمريكية على الصعيدين الإقليمي والعالمي باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي^(٢).

المطلب الثاني

القدرة الاقتصادية لإسرائيل

يشكل الاقتصاد الإسرائيلي العمود الفقري لكيان الدولة، سواءً لتوجهاتها في بناء سياساتها الداخلية والخارجية، أو بناء قدراتها العسكرية والتكنولوجية التي تعطيها تميز عن باقي دول المنطقة من حيث القدرات الشاملة، وبالأخص الدول العربية، ودول القرن الأفريقي الواقعة في منطقة جنوب البحر الأحمر.

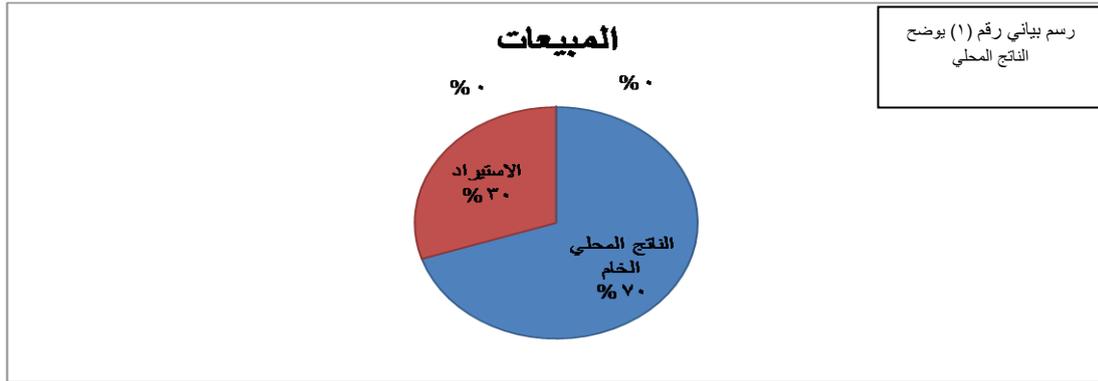
وتشير الدراسات المستندة بالأرقام عن النشاط الاقتصادي الإسرائيلي بأنها تمتلك قدرات كبيرة للمنافسة على مستوى عالمي؛ بما يحقق الرفاه للمجتمع الإسرائيلي، خصوصاً بأن الاقتصاد يعتبر ضمن الأدوات الأساسية والفاعلة؛ التي تركز عليها السياسة الخارجية الإسرائيلية في تحديد مجال نفوذها الحيوي؛ وتعزيز قدرتها الدبلوماسية.

١ - رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الاهداف والادوات والمقومات)، مرجع سابق، ص٥

٢ - المرجع نفسه، ص٥

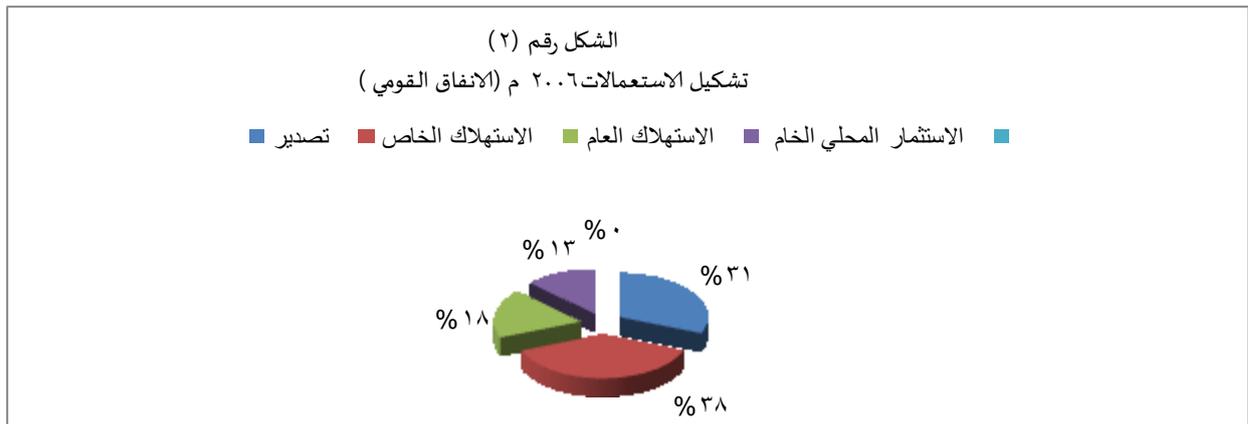
أولاً. الناتج المحلي الخام:

أهم مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي حسب ما توضحه دائرة الإحصاء المركزية هو الناتج المحلي الخام للفرد، الذي يشكل القيمة الصافية للبضائع، والخدمات التي أنتجتها الوحدات الاقتصادية العاملة في إسرائيل، وتساوي هذه القيمة مجمل الإنفاق على الاستهلاك الخاص والعام، والاستثمار المحلي الخام (الخاص والعام)، والتصدير الصافي للبضائع (بعد شطب الاستيراد منه)^(١)، والرسوم البيانية توضح مستوى الدخل القومي والإنفاق؛ والذي يعكس ارتفاع الدخل القومي الإسرائيلي عن كافة مستويات الدخل في المنطقة العربية .



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

يساهم القطاع الخاص الإسرائيلي بنسبة ثلثي الناتج القومي، بينما يساهم القطاع العام بالثلث الباقي، ويعد قطاع الخدمات أضخم القطاعات على الإطلاق^(٢)، ويعد الدخل القومي لإسرائيل أكبر من دخل دول المواجهة العربية مع إسرائيل مجتمعة^(٣).

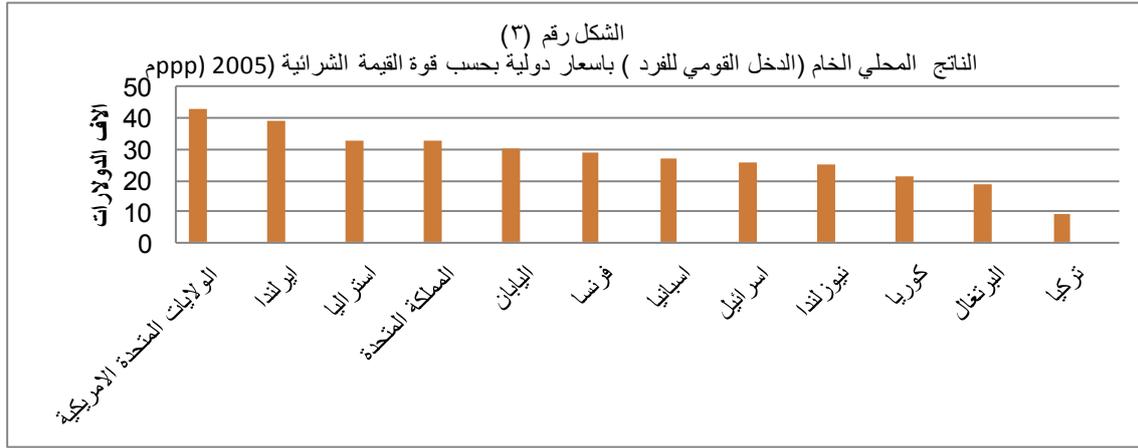


المصدر: الرسم البياني إعادة تصميم الباحث، ومصدر المعلومة من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

١- إسرائيل بالأرقام، مرجع سابق، ص ١٨.

٢- بسمة خليل نامق الاوقاتي، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل)، مرجع سابق، ص ٤٦.

٣- يحي احمد الوشلي، سياسة بناء قوة الدولة - دراسة جيوسراتيجية، مرجع سابق، ص ١٣٣.



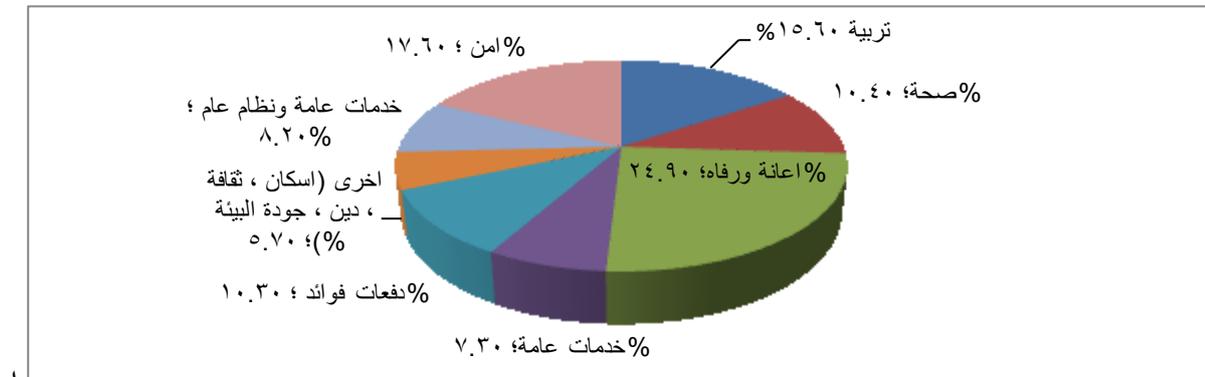
المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٢٠٠٧م

الرسوم البيانية تشير إلى أن الدخل القومي الإسرائيلي مرتفع، وأن معدل الادخار لدى الفرد مرتفعاً مقارنةً بالإنتاج الحكومي والخاص من جهة، ومن جهة أخرى يتقارب دخل الفرد الإسرائيلي مع دخل الفرد في أسبانيا وفرنسا، ويفوق دخل الفرد في تركيا بما يتجاوز ثلاثة أضعاف بمعدل شهري يفوق (٢٠٠٠) دولار.

ثانياً. الإنفاق الحكومي في إسرائيل:

الإنفاق الحكومي يعني كافة النفقات التشغيلية على الحكومة، ومؤسسات التأمين الوطني، من السلطات المحلية والمؤسسات الوطنية مثل (الوكالة اليهودية، والهستدروت الصهيونية، الكيرن كيمت لإسرائيل، كيرن هيسود)، كما تشمل مؤسسات عامة غير ربحية تمول الحكومة كل مصروفاتها^(١)، من خدمات صحة، تعليم، أمن، إعانة، ورفاه، وخدمات عامة، ونظام عام، وتربية وتعليم، وغيرها، والرسم البياني التالي يشير إلى حجم الإنفاق الحكومي للخدمات وتكفل الحكومة الإسرائيلية بالرعاية الكاملة بالمستوطنين و المهاجرين الى إسرائيل، و ما يعكس تلك النسبة الكبيرة المخصصة في الإعانة للمستوطنين، و الحرص على رفاههم بمعدل (٢٤,٩%) من إجمالي الإنفاق الحكومي في إسرائيل، فضلاً عن المخصصات الأخرى من أمن وتربية وخدمات عامة وغيرها.

الشكل (٤) الإنفاق الحكومي لإسرائيل ٢٠٠٦م.

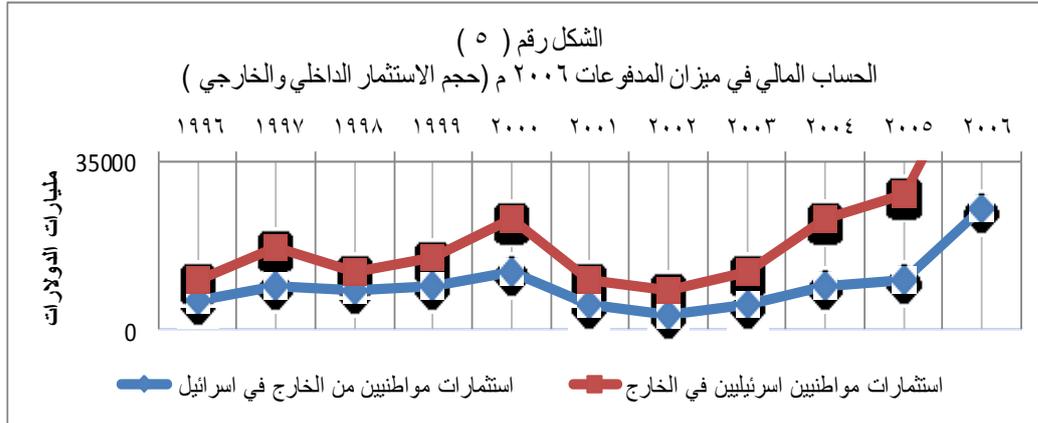


لمصدر: الرسم البياني إعادة تصميم الباحث، ومصدر المعلومة من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٢٠٠٧م.

١- إسرائيل بالارقام، مرجع سابق، ص ١٩.

ثالثاً. ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:

يعرض ميزان المدفوعات الإسرائيلي الصفقات التجارية بين إسرائيل والخارج، ويعرض الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وحجم التبادل التجاري، والخدمات، والتحويلات الجارية من العمل والأموال، ويعرض الحساب المالي استثمارات المواطنين الإسرائيليين في الخارج، واستثمارات مواطنين من الخارج في إسرائيل.



المصدر: الرسم البياني إعداد وتصميم الباحث، ومصدر المعلومة من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلي ٢٠٠٧ م.

رابعاً. التجارة الخارجية الإسرائيلية:

نشطت التجارة الخارجية الإسرائيلية في الخارج من عدة محاور بما يعزز اقتصادها الوطني، والجدول التالي يوضح حجم الصادرات والواردات للتجارة الخارجية الإسرائيلية لعام ٢٠٠٦ م بدون احتساب تصدير المنتجات العسكرية والبرمجيات وباستثناء احتياجات إسرائيل من استيراد للمواد الخام الداخلة في التصنيع الاستراتيجي مجال التسليح، وكذلك بدون احتساب حركة الاستيراد أو التصدير للسلطة الفلسطينية.

الجدول (٥)
التجارة الخارجية الإسرائيلية من عدة محاور

مجملة التصدير	مجملة الاستيراد
الماس ٣٤,٥%	الماس خام ١٨,٩%
أدوية ٦,١٠%	وقود خام ١٠,٠%
أجهزة كهربائية خاصة بقطاع الهواتف ٥,٦٠%	زيوت نفطية ٣,٧٠%
حوامض دهنية للصناعة ٣,٢٠%	مركبات مسافرين ٣,٦٠%
دوائر إلكترونية مدمجة ٢,٧٠%	أجهزة كمبيوتر ٢,٣٠%
قطع لوسائل طيران ٢,٠٠%	دوائر كهربائية مدمجة ٢,٠٠%
أجهزة وأدوات وآلات للقياس أو الفحص ١,٩٠%	أدوية ١,٧٠%
أجهزة وأدوات مستخدمة في العلوم الطبية ١,٦٠%	فحم ١,٦٠%
أجهزة أشعة X ١,٣٠%	أجهزة للبث الإذاعي ١,٤٠%
أسمدة معدنية أو كيميائية ١,٢٠%	قطع الماكينات ١,١٠%

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٢٠٠٧ م.

نتيجة لنقص الموارد الطبيعية في إسرائيل نشط اقتصادها في التجارة الخارجية باستيراد المواد الخام، وإعادة تصنيعها وخصوصاً استيراد الماس الخام من قارة أفريقيا، ونلاحظ أن ذلك يشكل النسبة الأكبر في

النشاط التجاري الخارجي، والذي يعزز من قدرات إسرائيل الاقتصادية تعويضاً عن ضعف مواردها الطبيعية، وكتلها الحيوية.

خامساً. الصناعة:

اتجهت إسرائيل إلى بناء صناعة متقدمة بحكم مواجهتها قيوداً رئيساً، يتمثل في افتقارها للمواد الأولية المنتجة محلياً، وعدم تناسب عناصر الإنتاج الأساسية من رأس المال والعامل، فقد ركزت على الصناعات غير التقليدية التي تتوافر مقوماتها في الداخل، ولذلك تبنت الصناعات المكثفة بالمهارة والعلم، كالصناعات الكيميائية، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والآلات الدقيقة، وتمكنت من إقامة قطاع صناعي اقتصادي، ذي ثقل نسبياً ملحوظ، ساهم في تعزيز الناتج المحلي، والتشغيل، وجلب العملات الصعبة لإسرائيل^(١).

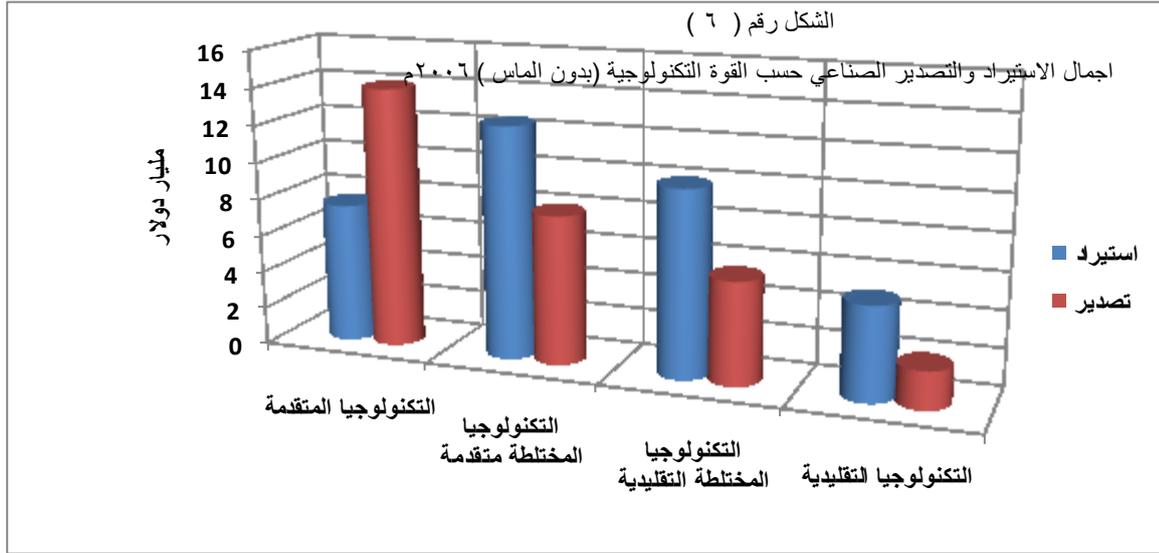
تطور الاقتصاد الإسرائيلي في فترة وجيزة من اقتصاد محدود مغلق إلى اقتصاد كبير مفتوح، ينتج بطرق وأساليب عصرية، وبتكنولوجيا متطورة، ويعود ذلك إلى التطور الصناعي في إسرائيل من مصانع صغيرة عملت في مجال المنتجات الزراعية والملابس إلى صناعات دقيقة، تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، حيث بلغ الناتج المحلي الخام (بدون الماس) في قطاع الصناعة عام ٢٠٠٦م إلى (٨٤) مليار شيكل، وبلغ التصدير الصناعي (١٣٥) مليار شيكل، وهو يشكل (٤٣%) من مجمل العائدات في مجال الصناعة، ويعتمد بالأساس على منتجات التكنولوجيا العالية (الهايتك)^(٢)، وسيتم استعراض جداول ورسوم بيانية لمعرفة القدرة الصناعية لدى الكيان الإسرائيلي كما يأتي:

الجدول رقم (٦) المصانع والقوى البشرية والعائدات في قطاع الصناعة حسب القوة التكنولوجية ٢٠٠٦ م.			
عائدات الصناعة بالمليارات	القوة البشرية	مصانع	القوة التكنولوجية
٣١٧	٣٤٧٩٢٣	١١٨٠٦	المجموع العام بالأرقام
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	المجموع العام بالنسبة المئوية
%٢٩,٩	%٢٥,٤	%٤,٤	تكنولوجيا متقدمة (فروع الكترونيات - وسائل طيران - الأدوية)
%٢٥,٣	%١٣,٦	%٩,٤	تكنولوجيا مختلطة - متقدمة (فروع الكيمياء بدون الأدوية - ماكينات - معدات كهربائية ووسائل نقل بدون وسائل الطيران)
%١٩,٦	%٢٤,٦	%٣٤,٤	تكنولوجيا مختلطة - تقليدية (فروع المناجم والكسارات ، المطاط والبلاستيك ، المعادن الأساسية ومنتجات المعادن)
%٢٥,٣	%٣٦,٤	%٥١,٧	تكنولوجيا تقليدية (فروع صناعة الغذاء ، المشروبات ، النسيج ، الملابس ، المنتجات الجلدية ، الورق ، الطباعة والخشب ومنتجاته)

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٢٠٠٧م

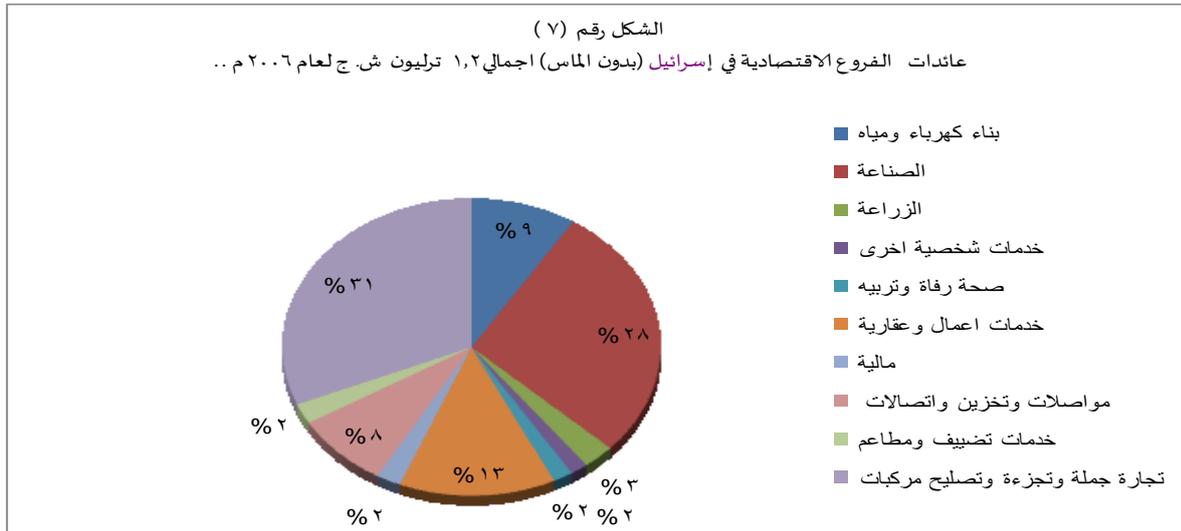
١- طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٩٦٥-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٩٨ .

٢- إسرائيل بالأرقام، مرجع سابق، ص ٢٢ .



المصدر: الرسم البياني إعداد وتصميم الباحث، ومصدر المعلومة من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلي ٢٠٠٧م.

يشير الرسم البياني إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد تطوراً ملحوظاً في الصناعة التكنولوجية، وأن نسبة تصدير التكنولوجيا المتقدمة من الصناعات الإسرائيلية قد تصل إلى نهاية عام ٢٠٠٦م (١٤) مليار دولار؛ مما يعزز من القدرة الاقتصادية الإسرائيلية في مجال الصناعة، وارتباطاً بما سبق فإن الرسم البياني التالي يوضح مستوى عائدات الاقتصاد الإسرائيلي في كافة فروعها بشكل أشمل باستثناء استيراد وتصدير الماس، والذي يعكس لنا مدى التطور الاقتصادي التي تشهده إسرائيل رغم أنها تواجه ندرة في الموارد وشحة المياه، وصغر المساحات الزراعية، وكثير من المعوقات الطبيعية التي تواجهها .



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٢٠٠٧م، ص ٢٢

سادساً. الزراعة:

الاهتمام الإسرائيلي بقطاع الزراعة لم يكن ناجماً عن اعتبارات اقتصادية فقط، وإنما يرجع إلى اعتبارات استراتيجية وسياسية وأيدلوجية، فهو من جهة يهدف إلى متطلبات استراتيجية في تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالسلع الغذائية الاستراتيجية، ومن جهة ثانية يهدف إلى المساعدة في استيعاب المهاجرين، وإنشاء المستوطنات الزراعية، وربط هؤلاء المهاجرين بالأرض، ومن ناحية ثالثة فقد استهدف عبر هذا القطاع تكوين أشكال معينة من التنظيم الاجتماعي لخدمة أهداف الدفاع الإقليمي^(١)، وكون النشاط الزراعي يحقق الترابط والانتماء للمجتمع اليهودي بالأرض كثقافة توراتية متجذرة وموثقة في كتبهم بشكل أساسي،

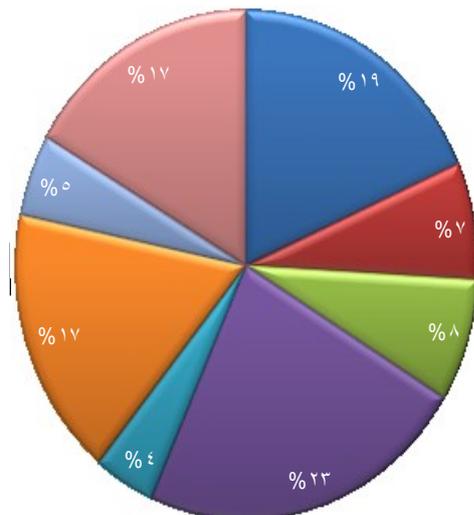
الشكل رقم (٨)
المصروفات على القطاع الزراعي (استيراد) مجمل المصروفات ١.١٣ مليار ش. ج.



وهو ما يعطي أهمية لقطاع الزراعة ضمن المقدرات الاقتصادية لإسرائيل.

تبلغ المساحات الزراعية في إسرائيل (٣٩٥١) ألف دونم، منها (١٥٦١) ألف دونم مزروعات حقلية

الشكل رقم (٩)
انتاج القطاع الزراعي (المحاصيل المتنوعة) مجمل المحاصيل ٢١ مليار ش. ج.



١- طلال محمود كداوي، الانفاق العسكري الاسرائيلي ١٩٦٥-١٩٩٠م، مرجع سابق، ص ٩٨.

وخضار، ومساحة (٦٤٩) ألف دونم بطاطا وشمام، ومساحة (٥٣٤) ألف دونم مزروعات أخرى، كما تزرع إسرائيل الحمضيات في مساحة (١٦١) ألف دونم، اشتمل فرع الزراعة على المحاصيل النباتية، وزراعة الحدائق وتربية الحيوانات ومنتجاتها، كما شهدت فرع الزراعة تحولات عديدة في فترة وجيزة سواء من حيث كمية الإنتاج وجودته، أو من حيث تنوع المحاصيل الزراعية، بتحسين أساليب الري والدفينات البلاستيكية، وفي المعدات وأجهزة معالجة المحاصيل وجمعها^(١)، والرسم البياني التالي يوضح حجم الإنتاج والمصروفات من القطاع الزراعي، الذي يشير الى أن الإنتاج الزراعي يفوق مصروفات الاستيراد للمتطلبات الزراعية؛ مما يعزز الاكتفاء الذاتي من احتياجات السوق .

سابعاً. السياحة:

تلعب السياحة الخارجية والداخلية دوراً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً كبيراً، وتتمثل السياحة الإسرائيلية في السياحة الوافدة، والإسرائيليون الذين يسافرون إلى الخارج، والسياحة الداخلية، وتوزع السياحة حسب هدف زيارتهم الأساسية (سياحة، أهداف دينية، زيارة أفراد، أعمال واجتماعات عمل، أخرى)^(٢).

ثامناً. المواصلات والاتصالات:

يشمل فرع المواصلات والتخزين والاتصالات على النقل البري، والنقل البحري، والنقل الجوي، والخدمات للمواصلات، والتخزين، وساحات التوقف والشحن، والبريد والتوزيع والاتصالات، ويوجد في إسرائيل عام ٢٠٠٦م حوالي (١٧٧٠٠٠) كم من الطرق المعبدة، وغير المعبدة، والشوارع الفرعية^(٣).

تاسعاً. القطاع الخدمي:

تمكنت إسرائيل من إيجاد قطاع خدمات كبير متجاوزاً بمعيار وزنه في الناتج المحلي حصة كل من قطاع الصناعة وقطاع الزراعة، واستحوذت على هيكل للخدمات مشابه لما هو موجود في الدول المتقدمة، الذي تتعاطم فيه الخدمات الارتكازية والمالية والتجارية، وبشكل مخالف لما هو مألوف عادة في الدول النامية، والمتمثل في اختلال هيكل الخدمات لصالح الخدمات الشخصية، وفي غير صالح الخدمات ذات العلاقة بالإنتاج^(٤).

وقد تمكنت إسرائيل من إقامة جهاز مصرفي وتمويلي متقدم^(٥)، وقطاع تأمين متطور، وتشكل السياحة فيها نشاطاً ذا أهمية ومصدراً مهماً للصراف الأجنبي، وبذلك أصبح قطاع الخدمات يشكل سناً للاقتصاد من حيث الناتج المحلي وفي الحصول على الصراف الأجنبي، واستطاعت أن تجد لها قدرة اقتصادية كبيرة، وتجاوزت قيد الموارد الطبيعية وشكلت اقتصاداً في ضوء إشكاليات معقدة، يضم تشكيلة من الطلب والإنتاج

١- إسرائيل بالارقام، مرجع سابق، ص ٢٦ .

١- المرجع نفسه، ص ٢٥ .

٣- المرجع نفسه، ص ٢٤ .

٤- طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي ١٩٦٥-١٩٩٠ مرجع سابق، ص ٩٨ .

٥- القطاع المصرفي في إسرائيل مملوك للدولة بنسبة ٨٥% وللهستدورت (اتحاد العمال) والذي له نشاطات عملاقة في القرن الافريقي يمتلك نسبة ١٥% .

المتغير، وقد لعبت القوى الخارجية دوراً حاسماً في هذا الخصوص، ومن جهة عززت إسرائيل من قدرتها الاقتصادية عبر قنوات السياسة الخارجية إلى منطقة جنوب البحر الأحمر للدول الباحثة عن التكنولوجيا .

المبحث الرابع

محددات النظام السياسي وتكويناته

يطلق تعبير النظام السياسي بصفة عامة على مجموعة المؤسسات المتعلقة بتنظيم السلطة السياسية وأهدافها ووسائل ممارستها وانتقالها وبالحدود المقيدة لسلطانها على الأفراد^(١)؛ بمعنى أن النظام السياسي العنصر التنظيمي والإداري للدولة، و يمكن قياس قوة الدولة من حيث مدى تماسك النظام، وكفاءة في إدارة وتنظيم وتوظيف إمكانياتها المتاحة، بدايةً من التفكير الاستراتيجي، وصياغة الأهداف، ورسم السياسات وصولاً إلى تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع في فترة زمنية محددة محسوبة النتائج، وفي حال كانت السلطة ضعيفة فاقدة الكفاءة والقدرة على التخطيط، فإنها لا تستطيع تسخير إمكانياتها، وبالتالي تصبح قدراتها مهددة ومعطلة^(٢)، وتعجز عن تحقيق أمنها القومي.

اعتادوا أن يباشروا نشاطهم الديني دون معارضة من السلطات التركية الحاكمة، ولكن بعد ظهور الحركة الصهيونية، كحركة سياسية تستهدف بناء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو الشعار الذي رفعته الصهيونية منذ البداية، والذي كان يختفي تحت جناحه نوايا بناء نظام سياسي يهودي في فلسطين، فقد حدث منعطفاً هاماً في تاريخ اليهود (اليشوف)^(٣)* في فلسطين، حيث ذكرت الحركة الصهيونية، أن أي تفسير لصك الانتداب يجب أن يتفق مع الهدف من إصدار هذا الصك وهو (ضمان إنشاء وطن قومي يهودي، ومؤسسات للحكم الذاتي)^(٤)، وعلى طريق بناء وطن قومي، فقد أنشئت المنظمة الصهيونية في عام ١٩٠٨م لتحقيق بناء وطن قومي لليهود ، شتاتهم من أصقاع الأرض .

١ - محمد عرب صاصيلا، انظمة الحكم المعاصرة، ط١، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٨م، ص ٣

٢ - مراد احمد الجبلاني، الامن القومي وقوة الدولة في الفكر الجيوبولتيكي، رجع سابق، ص ١٧

٣ - سعيد تيم، النظام السياسي الاسرائيلي، الاهلية للنش والتوزيع، الاردن ، ص ١٧

* **اليشوف**، كلمة عبرية معناها (الاستيطان) وتطلق في كتابات الصهيونية على التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني تاريخ اليشوف الى مرحلتين:

- اليشوف القديم قبل عام ١٨٨٢ وكان يتكون من يهود متدينين لا يزيد عددهم عن ٢٤ الف نسمة موزعين بين المدن الاربع المقدسة بالنسبة لليهود في فلسطين، وهي القدس و الخليل وطبريا وصفد، وغالبيتهم تعيش على المساعدات التي تأتيهم من يهود اوروبا والمعروف باسم (هالوكا) اي الصدقات، كان اليشوف القديم يتكون من فئتين منفصلتين هما السفارديم (اليهود الشرقيون) والاشكنازيم (اليهود الغربيون) ولكل من هاتين الفئتين مؤسساتها الدينية الخاصة.

- اليشوف الجديد في المرحلة ما بين ١٨٨٢ - ١٩٤٨ ويطلق على التجمع الاستيطاني، الذي نشأ من الهجرات الصهيونية المتتالية، التي جاءت الى فلسطين او هاجرت اليها، بهدف تنفيذ المشروع الصهيوني، واتجهت بشراء الاراضي واقامة المستوطنات والعمل على تنظيم المستوطنين، على اساس انهم اقلية قومية، وباعتبارهم نواة لإقامة دولة صهيونية في فلسطين.

٤ - محمد اسماعيل على السيد، مدى مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين- دراسة في الإطار القانون الدولي العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٥،

المطلب الأول

محددات النظام السياسي

عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي للدولة، حيث يستمد النظام السياسي الإسرائيلي تشريعاته من عدة مصادر متنوعة، العثمانية، البريطانية، الصهيونية، واليهودية، ليستجيب لاحتياجات شعب متعدد القوميات والأعراق والثقافات والجنسيات، وتشير القراءات الأولية إلى أن نظام الحكم في إسرائيل نظام برلماني، وقد اختارت المنظمة الصهيونية العالمية أسلوب التمثيل النسبي وهو الذي استعارته إسرائيل لكن هذا الخيار أدى إلى وجود نظام سياسي صعب القيادة^(١)، وهو ما سوف نتطرق إليه في دراستنا للاقترب أكثر لمعرفة شكل النظام السياسي الإسرائيلي، من حيث الدستور والسلطات التنفيذية والتشريعية ومكوناتها، والتعرف على أبرز الأحزاب الإسرائيلية والمبادئ التي نشأت عليها، ومدى تأثيرها في صناعة السياسة الخارجية إقليمياً ودولياً .

أولاً. الدستور:

تقوم الدولة بوظائفها بمقتضى قانون أساسي وضعته سلطات تأسيسية يطلق عليها لفظ دستور، يعد الدستور عادة أسمى القواعد القانونية في المجتمع ، ويتجلى هذا سمو بصفة عامة، من الناحيتين الموضوعية والشكلية؛ فمن الناحية الموضوعية يعد الدستور القانون الأسمى للدولة؛ لأنه يحدد الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي، ويبين الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون، ويتضمن القواعد الناظمة لطرق انبثاق السلطات العامة في الدولة ولصلاحياتها وعلاقاتها المتبادلة، أما من الناحية الشكلية، فإن الدستور يتمتع بالسمو لكونه النص الصادر عن السلطة التأسيسية التي تجسد السيادة في الدولة؛ ولكونه يخضع لإجراءات وضعه وتعديله لأصول شكلية صارمة، وأكثر صعوبة من الإجراءات المطلوبة عادةً لوضع مختلف القواعد القانونية الأخرى وتعديلها^(٢)؛ حيث قسم الفقهاء الدساتير إلى دساتير عرفية، ودساتير مكتوبة أو خطية^(٣)، وبالتالي فكل مجتمع سياسي لا بد أن يملك إطاراً دستورياً، وعدم وجود دستور مكتوب لدولة إسرائيل لا يعني عدم وجود قواعد تنظيمية تنظم أسس ومبادئ ممارسة السلطة.

١. مصادر التشريعات الدستورية:

المصادر الدستورية لإسرائيل تتكون من ثلاث مجموعات من النصوص^(٤) هي كالاتي:

المجموعة الأولى القوانين الأساسية: وهي أربعة قوانين صدرت في فترة ما بين عام ١٩٥٨م وعام ١٩٦٨م، وهي تمثل الأساس الأول للهيكل الدستوري للنظام السياسي الإسرائيلي، وفقاً للتصور الصهيوني، وهذه القوانين هي:

١- جوليان بوير من جامعة مونترال - كندا، عرض جواد بشارة، النظام السياسي الإسرائيلي، المنشورات الجامعية الفرنسية، نوفمبر ٢٠٠٠، العدد (٢٣١) ،

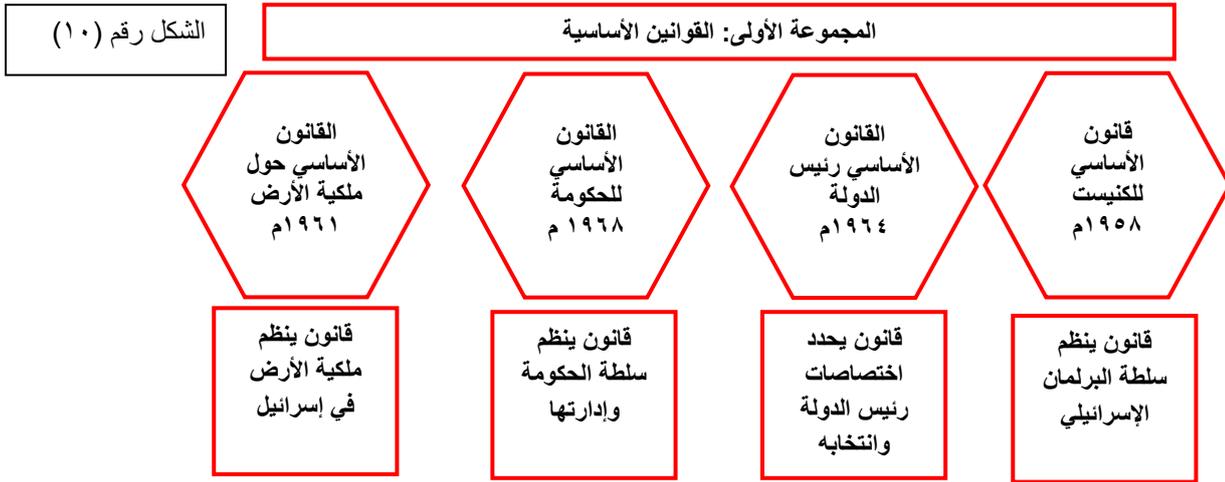
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2703>

٢- محمد عرب صاصيلا، أنظمة الحكم المعاصرة، ط١، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٨م، ص ٢٠

٣- احمد محمد الكبسي واخرون، مبادئ العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ١٤١.

٤- سعيد تيم، النظام السياسي الاسرائيلي، رجع سابق، ص - ص ٧٥ - ٧٧.

- أ. القانون الأساسي للكنيست الذي صدر عام ١٩٥٨م، ويتناول تنظيم سلطات البرلمان الإسرائيلي.
- ب. القانون الأساسي لرئيس الدولة والصادر في عام ١٩٦٤م، ويحدد اختصاصات رئيس الدولة، وعملية انتخابه.
- ج. القانون الأساسي للحكومة الذي صدر عام ١٩٦٨م، والذي يتولى تنظيم الإدارة الحكومية.
- د. القانون الأساسي حول ملكية الأرض في إسرائيل، وقد اصدر في عام ١٩٦١م، رغم أنه محدود الأهمية السياسية، إلا أنه يعكس الاهتمام الخاص بتنظيم ملكية الأراضي في الدولة الجديدة.



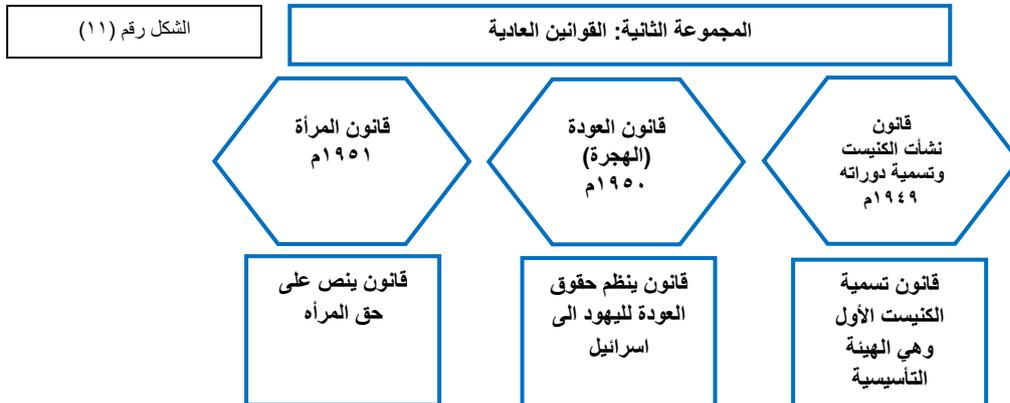
الشكل: تصميم الباحث، ومصدر المعلومة اقتباس من المتن

المجموعة الثانية: القوانين العادية: رغم أنها تحمل هذه التسمية (القوانين العادية) إلا أنها في طبيعتها ذات صفات دستورية، ومن أهم هذه القوانين على سبيل المثال:

أ. قانون نشأة الكنيست وتسمية دوراته: القانون الانتقالي الصادر في ١٤ فبراير ١٩٤٩م، الذي ينص في مادته الأولى على أن الهيئة التشريعية للدولة الإسرائيلية، يطلق عليها اسم (الكنيست)، وأن الهيئة التأسيسية سوف يطلق عليها اسم الكنيست الأول.

ب. قانون العودة (الهجرة): القانون الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥٠م باسم قانون العودة، الذي ينص في المادة الأولى، على حق كل يهودي أن يعود إلى الأرض الإسرائيلية بوصفه مهاجر.

ج. قانون المرأة: القانون الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥١م، والذي ينص على حق المرأة في جميع الحقوق^(١)



الشكل: تصميم الباحث، ومصدر المعلومة اقتباس من المتن

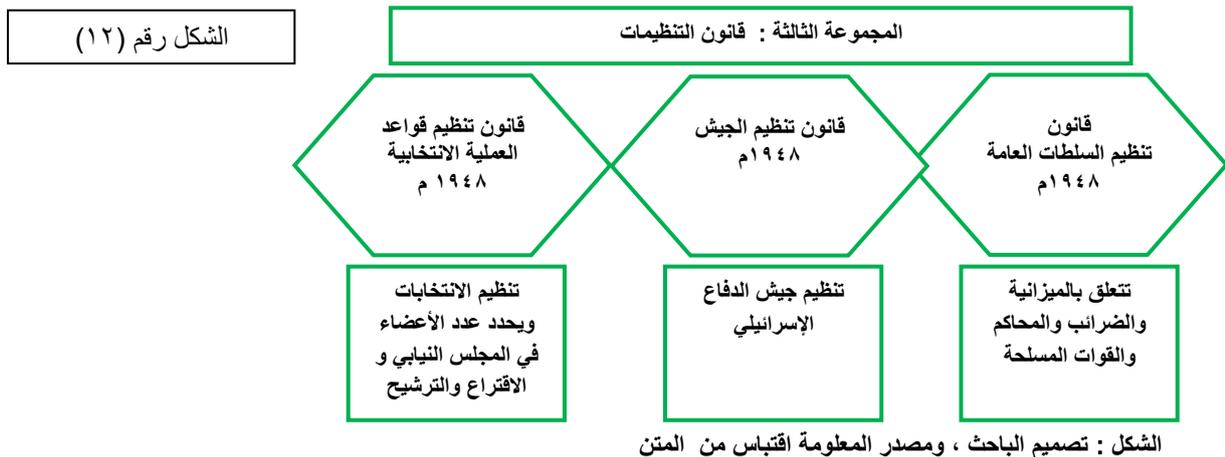
١- سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، رجع سابق، ص ٧٧.

المجموعة الثالثة. قانون التنظيمات: وهي المجموعة التي صدرت في جانب المجلس القومي، الذي منح استناداً إلى إعلان الاستقلال، والسلطة التشريعية خلال الفترة التي تمتد من ١٤ مايو ١٩٤٨م، وهو تاريخ إعلان قيام الدولة، وحتى ١٤ فبراير ١٩٤٩م تاريخ دعوة أول هيئة تشريعية، والتي يطلق عليها اسم (التنظيمات) ونذكر منها:

أ. تنظيم السلطات العامة والصادرة بتاريخ ٢١ مايو ١٩٤٨م، ويتكون من خمسة فصول تتعلق بالإدارة، والميزانية، والضرائب، والمحاكم، والقوات المسلحة.

ب. التنظيم الخاص بجيش الدفاع الإسرائيلي، والصادر بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٨م، وهذا التنظيم يتناول الفصل الأخير من التنظيم السابق بالتفصيل والتحديد.

ج. تنظيم قواعد العملية الانتخابية الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٤٨م، ونص هذا التنظيم في مادته الثالثة، على استخدام أسلوب الاقتراع العام المباشر السري، وفي مادته الخامسة ينص على شروط الترشيح، وفي مادته الثامنة ينص على عدد أعضاء المجلس النيابي^(١).



إذا كانت الأهمية في قيم المجتمع السياسي هي التي تعطي للقانون مكانته الدستورية، فمن الصعب تقييم وضع إسرائيل في هذا الصدد، وقد كان السبب الأساسي في عجز إسرائيل عن وضع دستور رسمي مكتوب هو إدراك حقيقة أن إجماع الرأي حول بعض المسائل البالغة الأهمية، ومن أبرزها علاقة الدين بالدولة لم يكن كافياً لذلك، فإن نفس المشكلات التي تتسبب في تأجيل موضوع الدستور خلال المناقشات الأصلية في عام ١٩٤٩م، مازالت قائمة إلى اليوم^(٢)، ومع ذلك تعتبر هذه المجموعات تمثل المصادر الرئيسية من القوانين الأساسية والقوانين العادية والتنظيمات الدستورية، في تكوين الإطار العام للنظام السياسي الإسرائيلي بصفة عامة، وتعتبر المجموعات الثلاث هي المحددة الرسمية للنظام السياسي الإسرائيلي والقواعد الأساسية لنصوص دستور ضمني غير مكتوب، يؤسس الإطار القانوني لمكون النظام السياسي السائد بتنظيماته وإدارته.

١- سعيد تيم ، النظام السياسي الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

٢ - محمد نصر مهنا ، الاتجاهات المعاصرة في تنظيم السياسة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، مصر ، ٢٠٠٨، ص٢٨٨

ثانياً. السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية تلعب الدور الرئيس في الحياة السياسية، وقد حدث هذا التطور تدريجياً نتيجة ازدياد دور الأحزاب السياسية في الدول المعاصرة، وانبثاق السلطتين التنفيذية والتشريعية عملياً عن الهيئات القيادية للأحزاب الحاكمة^(١)، وتعتبر السلطة التنفيذية هي المحرك الأساسي للحياة السياسية في إسرائيل، وتمارس السلطة التنفيذية الحكم بناءً على موافقة السلطة التشريعية (الكنيست)، ويرأس السلطة التنفيذية فيها رئيس الدولة من الناحية الشكلية، وأما من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء، ومعه مجلس الوزراء، هم أصحاب السلطة الحقيقية في الدولة، فرئيس إسرائيل لا يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال ممارسة السلطة، إذ تتركز السلطة في يد الحكومة التي تمارسها بشكل حقيقي وفعلي وتتمثل السلطة التنفيذية في النقاط الآتية:

الأولى. الرئيس الإسرائيلي:

يشغل رئيس إسرائيل أعلى منصب في النظام السياسي، وهو شخصية غير حزبية يمثل كافة قطاعات الشعب، ويستمد صلاحيته من القانون، ويعتبر منصبه فوق النقاشات السياسية؛ لذلك يعتبر أصحاب الوظائف والمناصب الذي يعينهم رئيس الدولة غير خاضعين للجهاز السياسي في إسرائيل^(٢).

١. انتخابه:

ينتخب رئيس الدولة بالاقتراع السري في اللجنة المخصصة للانتخابات، ويحق لعشرة نواب في الكنيست أو أكثر، أن يقدموا اسم مرشح، على أن يكون ذلك في كتاب ترفق به موافقة المرشح وخلال فترة لا تقل عن عشرة أيام قبل الانتخاب عن كل مرشح، ويجري انتخاب الرئيس في فترة لا تسبق فترة الانتهاء الرئاسية بسبعين يوماً ولا تقل عن (٣٠) يوماً^(٣)، ويحدد القانون الإسرائيلي فترة ولاية رئيس إسرائيل مدة خمس سنوات؛ تحسب المدة الرئاسية حسب التقويم العبري، فترة انتخابية واحدة فقط، ويحق لكل مواطن في النظام الإسرائيلي أن يرشح نفسه لمنصب الرئيس^(٤).

٢. صلاحياته:

إن سلطات رئيس الدولة الإسرائيلي محدودة؛ إذ ليس له سلطات تنفيذية وتشريعية، وتتسم علاقته بالحكومة والكنيست في علاقات محدودة وشكلية على النحو الآتي:

أ. علاقة الرئيس الإسرائيلي بالكنيست:

تتسم علاقة رئيس الدولة بالكنيست بصفة فخرية، فهو يقوم بإفتتاح دوراته، كما يقوم بتوقيع القوانين التي يصدرها دون أن يكون له الحق في الاعتراض على هذه القوانين، وردها إلى الكنيست لإعادة النظر فيها^(٥).

١ - محمد عرب صاصيلا، أنظمة الحكم المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٠

٢ - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفاق، مرجع سابق

٣ - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٨٥ .

٤ - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفاق، مرجع سابق

٥ - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

وهو ما يعكس حجم دائرة الشراكة للمكونات السياسية في صناعة قرار السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال سلطة الكنيست، التي تعطي صبغة نظام برلماني للنظام السياسي الإسرائيلي ممثلة لجميع المكونات السياسية المتنافسة.

ب. علاقة الكنيست برئيس إسرائيل:

- (١) الإعلان عن بداية عمل الرئيس رسمياً.
- (٢) الإعلان عن كون وظيفة رئيس إسرائيل شاغرة سواءً بانتهاء الولاية أو الوفاة أو الاستقالة أو سحب الثقة.
- (٣) الإعلان عن استلام رئيس الكنيست مهمة رئيس إسرائيل، وعن إنهاء المدة وذلك حسب القانون^(١).
- (٤) يحق للكنيست عزل الرئيس عن منصبه، وذلك بعد تقديم شكوى حول قيام الرئيس بتصرف غير لائق، مرفق بطلب عزله من منصبه من قبل (٢٠) عضواً من أعضاء الكنيست على الأقل، ويحتم أن يتخذ القرار داخل لجنة الكنيست بأغلبية ثلاثة أرباع اللجنة، ويعزل الرئيس عن منصبه بعد تصويت ثلاثة أرباع أعضاء الكنيست على الأقل أي (٩٠) عضو في الكنيست.
- (٥) يحق للكنيست وقف عمل الرئيس لأسباب صحية بغالبية عدد أصوات أعضاء الكنيست.
- (٦) تتولى الكنيست تحديد نسبة وحجم راتب الرئيس من قبل لجنة الكنيست ولجنة المالية، وتنتشر أجره ومصروفاته في الصحف الرسمية.
- (٧) لا يتولي رئيس الدولة أي منصب آخر غير وظيفته، ولا يشغل أي مهام براتب إضافي على عمله كرئيس للدولة إلا بموافقة لجنة الكنيست.
- (٨) يحق للرئيس تقديم استقالته عن منصبه، وبعد تقديم كتاب الاستقالة إلى رئيس الكنيست، ولا يشترط كتاب الاستقالة توقيع الحكومة، وتدخل الاستقالة حيز التنفيذ بعد (٤٨) ساعة من تسليم رئيس الكنيست كتاب الاستقالة^(٢).

ج. علاقة الرئيس بالحكومة:

تقتصر علاقة رئيس إسرائيل بالحكومة على النحو الآتي:

- (١) صلاحية اختيار رئيس الحكومة من أعضاء الكنيست لتشكيل الحكومة.
- (٢) تسلم استقالة رئيس الحكومة والوزراء.
- (٣) التوقيع على الأوراق الرسمية الخاصة بالحكومة.
- (٤) الاطلاع على التقارير الرسمية عن أعمال الحكومة المقدمة إليه من أمين سر الحكومة^(٣).

١- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفاق، مرجع سابق

٢- مرجع سابق، <http://www.wafainfo.ps / aprint.aspx?id=5021>

٢- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفاق، مرجع سابق

٣- المرجع نفسه

(٥) يقوم الرئيس الإسرائيلي بتعيين الهيئات الدبلوماسية والقنصلية الإسرائيلية في الخارج بناءً على توصيات وزارة الخارجية، كما يتسلم أوراق الهيئات المماثلة الأجنبية في إسرائيل.

(٦) من جانب آخر هناك محظورات تحد من حركة الرئيس كحالة رمزية لإسرائيل، وذلك من خلال الآتي:

- لا يحضر الرئيس الإسرائيلي اجتماعات الحكومة إلا بناءً على دعوة خاصة^(١).
- لا يمكن أن يغادر الرئيس حدود إسرائيل إلا بموافقة الحكومة^(٢).

د. صلاحيات التعيينات عند الرئيس:

تتمثل صلاحيات رئيس إسرائيل إضافة إلى التمثيل الرمزي للكيان، القيام بتعيينات إدارية على النحو الآتي:

- (١) تعيين قضاة المحاكم بكافة أنواعها.
- (٢) تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي.
- (٣) تعيين رئيس الأكاديمية الإسرائيلية القومية للعلوم.
- (٤) تعيين أعضاء سلطة البث.
- (٥) يعين سلطة تأهيل السجين حسب قانون سلطة السجين ١٩٨٣م.
- (٦) يعين أعضاء مجلس الحاخامات الأعلى.
- (٧) يعين أعضاء مجلس صندوق وولف حسب صندوق وولف ١٩٧٥م.
- (٨) يعين عميد بنك إسرائيل حسب قانون بنك إسرائيل ١٩٥٤م.
- (٩) تعيين رئيس نجمة داوود الحمراء^(٣).

والأبرز في ذلك يعين الرئيس (مراقب الدولة)، حسب توصيفهم، ومهمة مراقب الدولة الإشراف على أحوال إسرائيل وإدارتها، وكذلك الحفاظ على شركاتها وممتلكاتها، وتم إحداث هذا المنصب بقرار من الكنيست صدر في التاسع عشر من أيار مايو ١٩٤٩م^(٤).

هـ. دور رئيس الدولة في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية:

حددت القوانين الأساسية للكنيست بنية نظام الحكم الإسرائيلي، بأن يكون فيها منصب الرئيس تمثيلاً رمزياً؛ أي لا يملك سلطات وصلاحيات كبيرة، ويتلخص دور الرئيس في السياسة والعلاقات الخارجية لإسرائيل بما يأتي:

(١) التوقيع على المعاهدات مع الدول الأجنبية بعد الموافقة عليها من قبل الكنيست، وليس له الحق في رفض التوقيع على هذه المعاهدة.

٤- سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، رجع سابق، ص ٨٧.

٥- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفاق، مرجع سابق

٣- مرجع سابق، <http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=5021>

٤- سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٢) تعيين الممثلين الدبلوماسيين لإسرائيل في دول العالم بناءً على عرض وزير الخارجية، ويتقبل أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين من هذه الدول في إسرائيل^(١) .

خارج هاتين المهمتين ليس للرئيس رسمياً ما يقدمه في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، ولكن بإمكانه القيام بأنشطة اجتماعية وثقافية قد تكون نافذة سياسية، مثل استضافة الوفود والزوار الرسميين، وإقامة حفلات تعارف، وغير ذلك من الأعمال التي تسهم في توثيق الصلات بين إسرائيل والعالم.

الثانية. الحكومة:

تشكل الحكومة الركيزة الأساسية في النظام السياسي الإسرائيلي ، وهي المحرك الأساس للحياة السياسية داخلياً وخارجياً، وتمارس السلطة التنفيذية الحكم بناءً على موافقة السلطة التشريعية، ويرأس السلطة التنفيذية في إسرائيل رئيس الكيان من الناحية الشكلية، أما من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء هم أصحاب السلطة الحقيقية في إسرائيل^(٢) .

أ. تشكيل الحكومة:

يكلف الرئيس الإسرائيلي في العادة زعيم الحزب الذي احتل أكبر عدد من المقاعد في الكنيست بتشكيل الحكومة، ويجب أن يكون رئيس الحكومة المكلف عضو كنيست بعكس الوزراء الذين يمكن أن يكونوا من خارج البرلمان، ويتم تشكيل الحكومة بعد مشاورات يجريها رئيس الحكومة المكلف مع زعماء الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان، ويمنح الرئيس المكلف مهلة قانونية مدتها (٢١) يوماً قابلةً للتجديد لمرة واحدة، لإنهاء مشاوراته وتشكيل الحكومة، فإذا لم يستطع النجاح في مهمته فإن الرئيس الإسرائيلي يكلف شخصاً آخر بذلك^(٣) .

ب. آلية عمل الحكومة:

تجتمع الحكومة مرة أسبوعياً في يوم الأحد في مقر ديوان رئاسة الوزراء مدينة القدس، ويكرس اجتماعات الحكومة لمناقشة القضايا السياسية العامة، وإقرار بعض التشريعات وتقديمها للكنيست، رغم أن قرارات الحكومة يمكن أن تكون بالأغلبية، ومسؤولية الحكومة أمام الكنيست تكون جماعية، ويعتبر صوت رئيس الوزراء مساوي لصوت أي وزير آخر عند التصويت، وتكون في الاجتماعات مداولات الحكومة حول مواضيع أمن إسرائيل والعلاقات الخارجية الدولية في اجتماعاتها سرية، كما يمكن اعتبار أي مواضيع أخرى تريد الحكومة إبقائها سرية^(٤)، كما يوجد سكرتارية تساعد رئاسة الحكومة في مهامها الإدارية

١- بسمة خليل نامق الاوقات، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل) ، مرجع سابق، ص ٨٤.

٢- سعيد تيم ، النظام السياسي الاسرائيلي ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

٣- المرجع نفسه ، ص ١٠٧ .

٤- سعيد تيم ، النظام السياسي الاسرائيلي ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

والتنسيق وهي المسؤولية عن التحضير لجلسات مجلس الوزراء ومواكبتها بموجب توجيهات رئيس الحكومة (رئيس الوزراء)، وطبقاً لما يرد تفصيلاً في النظام الداخلي لأداء الحكومة^(١).

ج. صلاحيات رئيس الحكومة (رئيس الوزراء):

يعتبر رئيس الحكومة الشخصية المحورية في الحكومة، وله دور كبير في التأثير على السياسة الإسرائيلية، وله سيطرة كلية تقريباً على الوزراء من حزبه، ويملك حق الاعتراض على الوزراء من أحزاب الائتلاف الحكومي، ويدير رئيس الوزراء اجتماعات الحكومة، ويمثلها وينسق نشاطاتها، ونشاطات الوزارات المختلفة ويصوغ سياستها، ويتولى رئيس الوزراء ما لم تقرر الحكومة عكس ذلك مهام أي وزير يتغيب أو يستقيل، ويمكن أن يكون رئيس الحكومة مسئولاً دائماً عن إحدى الوزارات، كما يحق له بعد موافقة الكنيست ضم وزراء جدد إلى الحكومة، أو إعادة توزيع الحقائق الوزارية في الحكومة، كما يحق له أيضاً تسمية نائب له أو أكثر من نائب، وتنعكس استقالة رئيس الحكومة عن منصبه أو وفاته على الحكومة ككل قانونياً، حيث تستوجب استقالة الحكومة بكاملها^(٢).

د. اختصاصات الحكومة:

تعتبر الحكومة القوة التنفيذية لإسرائيل، وهي بهذه الصفة تحتفظ بحقها في إدارة البلاد، وممارسة السلطة العامة فيها، بمعنى آخر فإن الحكومة تمارس عملية صنع السياسة العامة في إسرائيل من خلال الآتي:

- (١) سن القوانين التي يوافق عليها الكنيست.
- (٢) يحدد صلاحيات كل وزير وتوزيع السلطات بينهم.
- (٣) تمنح رئيس الوزراء أو أي وزير آخر المزيد من السلطات بما لا يتعارض مع قوانين الدولة.
- (٤) تحديد الإجراءات الخاصة بممارسة عملها.
- (٥) تمارس الحكومة سلطه واسعة في التشريع خاصة في حالة الطوارئ.

هـ. المناصب الوزارية في الحكومة:

تتمثل المناصب الوزارية في الحكومة الإسرائيلية من خلال رئاسة الحكومة (رئيس الوزراء)، ووزارة الدفاع، الشرطة، الصحة، التربية والتعليم، الاقتصاد، الاستيعاب (الهجرة)، الطاقة والبنى التحتية، الزراعة، الخارجية، البناء والإسكان، الصناعة والتجارة، العمل و الرفاه، العدل، العلوم التطويرية، السياحة، المواصلات، المالية، الشؤون الدينية، الداخلية، الاتصالات^(٣).

١- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا ، مرجع سابق

٢- سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٠٩ .

٣- سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص- ص (١٠٩-١١٠).

الثالثة. اللجان الوزارية:

دعت الحاجة الحكومة الإسرائيلية لتكوين لجان داخل مجلس الوزراء لتساعد في انجاز الأعمال ذات الصبغة المشتركة، وكان ذلك نتيجةً لتعدد الوزارات، وكبير حجمها، وصعوبة التنسيق فيما بينها ظهر الاتجاه نحو المجموعات الصغيرة في اتخاذ القرارات، باعتبارها الأكثر قدرة على الإنجاز، وقدرتها على تخفيف الأعباء عن مجلس الوزراء ككل، وساعد اعتماد اللجان الوزارية الدائمة ظروف الحرب والظروف الاستثنائية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي، خاصةً في مجال السياسة الخارجية والأمن، والتي تستطيع تخليص مجلس الوزراء من بعض المسؤوليات، وتكليف جماعات متخصصة بدراسة الموضوعات ذات الأهمية، والقريبة من تخصصاتهم^(١).

أ. آلية تشكيل اللجان الوزارية:

يشرف رئيس الوزراء على تعيين رؤساء اللجان المهمة وأعضائها، وذلك بموجب جولة مساومات ومشاورات بين القيادات والأحزاب الحاكمة، ويعتمد اختيار رؤساء اللجان بشكل عام على مدى أهميتهم في الوزارة، ومدى علاقاتهم مع الوزراء الآخرين الذين سيشاركون معهم فيها، كما تحتاج إمكانية تحقيق التنسيق بين أعضائها للعمل بروح الفريق، ولنجاح عمل اللجنة يشترط أن تكون العلاقات واضحة بين أعضائها، وأن يحد من نطاق المنافسة داخل اللجنة؛ كي لا يسمح للأعضاء بنشر خلافاتهم داخلها.

ب. تشكيل اللجان الوزارية الدائمة:

تشكل الحكومة الإسرائيلية سبع لجان وزارية دائمة من داخلها وهذه اللجان هي:

- (١) لجنة الخارجية والأمن.
- (٢) لجنة الاستيطان.
- (٣) لجنة الميزانية.
- (٤) لجنة القوانين.
- (٥) لجنة الخدمات الاجتماعية.
- (٦) لجنة الشؤون الاقتصادية.
- (٧) لجنة تحضير الموضوعات لجلسات الحكومة^(٢).

الرابعة. دور الحكومة في صناعة السياسة الخارجية:

تتركز المسؤولية الأولى لصناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية في رئيس الوزراء بحكم قوته المستمدة من واقع صلاحياته، وتتجلى المظاهر الرئيسية لدور رئيس الحكومة في نظام الحكم الإسرائيلي في النقاط الآتية:

١- المرجع نفسه، ص ١١١.

٢- سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١١٢.

- أ. إنه يعتبر الناطق الأول باسم الحكومة، وقد ازدادت أهمية هذا الأمر في عصر وسائل الاتصال السريعة.
- ب. إنه يؤثر على استنتاجات الحكومة وقراراتها وسياستها وصورها.
- ج. إنه يمثل الحكومة في المفاوضات مع الدول الأجنبية في قضايا أساسية.
- د. إنه العنصر المركزي في تحديد توجهات السياسة الخارجية^(١).

أما دور الحكومة مجتمعة في السياسة الخارجية الإسرائيلية فتتمثل بإجراء النقاشات واتخاذ القرارات سواءً في اللجان الوزارية، أو في اجتماع الحكومة بكامل هيئاتها، وتعتبر المداولات الحكومية سرية يحظر الكشف عنها في مجال أمن الدولة وعلاقتها الخارجية، وتتحمل الحكومة بكاملها المسؤولية عن أعمال كل وزير، كما إن كل وزير يتحمل المسؤولية عن أعمال الحكومة، مع إن وزارة الخارجية تستحوذ على القسط الأكبر من عملية صنع القرار السياسي الخارجي، إلا أن مركزية الأمن في إسرائيل وضعت وزارة الدفاع في مرتبة الشريك الأول ضمن هذه العملية^(٢)، خاصةً بشأن جميع الموضوعات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، والآثار المترتبة على هذا الموضوع.

جدول رقم (٧) يوضح مستوى السلطات في النظام السياسي الإسرائيلي		
المنصب	مستوى القرار	السلطة الرسمية
رئيس إسرائيل	تمثيل برتوكولي	منصب فخري
الكنيست	صانع قرار فاعل	سلطة تشريعية
الحكومة	متخذ القرار فعلي	سلطة تنفيذية
الجدول : تصميم الباحث ، ومصدر المعلومة اقتباس من المتن		

ثالثاً. السلطة التشريعية (الكنيست)^(٣).

تعد السلطة التشريعية إحدى أهم السلطات العامة في النظام السياسي للدولة، وتتولى بالأصل وظيفة تشريع القوانين، وتسن الدساتير، وتختلف أنماطها ومسمياتها ويطلق عليها اسم البرلمان، أو الكونجرس، أو مجلس النواب، أو مجلس الشعب^(٤)، وفي إسرائيل تسمى السلطة التشريعية بالكنيست، وهي هيئة تشريعية ذات مجلس واحد يتكون من (١٢٠) عضواً منتخباً^(٥)، حسب التمثيل النسبي لقوائم الأحزاب، وكما هو الحال في جميع البرلمانات، لا يمكن حل الكنيست إلا بقرار من الكنيست نفسه، أو بانتهاء مدة السنوات الأربع المقررة فيها ولايته، وهو الذي ينتخب رئيس الكيان، ويمنح السلطة للحكومات، ويرغمها على

١- بسمة خليل نامق الاوقاتي، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل)، مرجع سابق، ص ٨١.

٢- بسمة خليل نامق الاوقاتي، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل)، ص ٨١.

٣- الكنيست: هي التسمية التي تطلق على المجلس النيابي او البرلماني الاسرائيلي، وكلمة كنيست معناها بالعبرية "الجمعية" وتعود الجذور التاريخية لهذه التسمية الى عهد (عزراء ونحميا) في القرن الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث كانت تطلق كلمة كنيست على الجمعية الكبرى التي كانت عبارة عن سلطة تشريعية في تلك الفترة.

٤ - محمد عرب صاصيلا، أنظمة الحكم المعاصرة، مرجع سابق، ص ٥٢

٥- العدد (١٢٠) عضواً هو تقليد يهودي قديم استناداً إلى ما جاء في التلمود: (ان المجلس اليهودي في العهد الفارسي كان يضم ١٢٠ عضواً).

الاستقالة باتخاذ قرار بسحب الثقة منها، وهو الذي يمكنه استجواب الوزراء أمام المجلس، والتحقق في أي مجالات أو مسائل يقع اختيارها، كما يقوم بتحديد ميزانية الدولة، ونظرياً فهو الذي يضع الدستور^(١).

يُراس المجلس بأغلبية الأصوات، ويتمتع رئيس الكنيست بسلطات واسعة تعادل سلطات رئيس الكيان بل تفوقها، كما يتولى الكنيست رئاسة الكيان في حالة غياب أو مرض أو عزل أو استقالة الرئيس^(٢).

١. اللجان الدائمة:

يشكل الكنيست من بين أعضائه عدداً من اللجان، ويكون التمثيل بداخل هذه اللجان على أساس حزبي وفقاً لقوانين الكنيست، ويعاد ترتيب اللجان عند بداية كل كنيست، ويعد اختيار أعضاء اللجان الدائمة في طليعة أعمال الكنيست تحت إشراف لجنة تنظيمية، تقوم بتوزيع مقاعد اللجان حسب قوة الأحزاب في المجلس الجديد، وتخضع عملية توزيع التمثيل داخل اللجان للمساومات الحزبية، وما يلحقها من مفاوضات، يسعى كل الأحزاب للحصول على تمثيل في كافة اللجان، ولو عضواً واحداً في كل لجنة كحد أدنى، وهناك ثلاثة ظواهر خارجة عن النواحي الإجرائية لها أهمية أكبر بالنسبة لطريق عمل الكنيست من خلال اللجان وتأثيره:

أ. تكوين الكنيست من عدة أحزاب.

ب. حقيقة أن أعضاء الكنيست لا يمثلون دوائر انتخابية جغرافية التوزيع.

ج. علاقة الكنيست بالوزراء^(٣).

وهو ما يعطي لعمل اللجان قوة في التأثير واتخاذ القرارات المصيرية لإسرائيل، لظواهر التكوين الخارجة عن الجوانب الإجرائية التي يمكن وصفها بأنها إجراءات شاملة و مؤثرة، تعتمد على التوجه العام للإيدولوجية الصهيونية لفرض سياسة الدولة.

٢. قانون العدد لتشكيل اللجان في الكنيست:

وضع الكنيست (قانون العدد) لحرمان الأعضاء غير المأمونين من عضوية بعض اللجان الهامة مثل اللجنة المالية أو لجنة الشؤون الخارجية والأمن، وخاصةً العرب والشيوعيين، وبمقتضى هذا القانون فإنه أعطى الحق للجنة الكنيست وضع الأسس التي بموجبها اختيار الأعضاء، وكانت هذه اللجان تحصل على موافقة الكنيست على مبدأ أن الأحزاب التي لا يبلغ عدد أعضائها عدداً معيناً لا يحق لها التمثيل في اللجان، ويبقى العدد مفتوحاً بحيث يتم تقريره عند كل جلسة برلمان جديد قبل بدء انتخابات اللجان، وذلك لكي تحتفظ هذه اللجان بحقها في رفع الرقم وتخفيضه حسب الحاجة لاستيعاب النواب غير المرغوبين وفقاً لنسبة تمثيلهم في الكنيست^(٤)، و نلاحظ أن الكنيست يتحكم من الجانب التشريعي بعضوية اللجان، وتمثيلها من حيث معايير

١-محمد نصر مهنا ، الاتجاهات المعاصرة في تنظيم السياسة ، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

٢ - سعيد تيم ، النظام السياسي الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣.

٣-محمد نصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظيم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

٤ - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

التمثيل، ونصاب كل لجنة من العضوية، والسيطرة على اللجان الهامة، وتهميش الأعضاء غير المرغوب فيهم للمشاركة في اللجان الهامة، والتي تمثل جوهر العملية السياسية لإسرائيل.

هناك اتفاق يقضي بأنه لا يحق للوزراء الانضمام كأعضاء إلى اللجان الدائمة في الكنيست، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، مع عدم وجود نص قانوني يشير إلى منع تولي الوزراء المناصب في هذه اللجان، إلا أن ذلك قد فهم ضمناً من تحريم عضوية اللجان على نواب الوزراء؛ وهو ما يعطينا تصور بأن هناك قواعد عائمة لا يوجد لها نص قانوني يحكمها في شروط العضوية في اللجان، وأن هناك اتفاقات وتحالفات تكون فيها السيطرة على اللجان بصفة شخصية؛ مما ينعكس ذلك على صنع قرار السياسة الداخلية والخارجية لإسرائيل.

٣. آلية عمل اللجان في تشريع القوانين:

تلعب اللجان الدائمة دوراً هاماً في عملية التشريع، حيث على الكنيست إحالة مشروعات القوانين بعد توضيحها من الجهة المقدمة لها فيما يسمى بالقراءة الأولى إلى اللجنة المختصة، وبعد وصول المشروع إلى هذه اللجنة فإنها تقوم بدراسة المشروع، وإجراء التعديلات اللازمة عليه، وتعيده إلى الكنيست فيما يسمى بالقراءة الثانية، وبعد التصويت عليه من قبل الكنيست يتم إعادته للجنة لوضعه في الصيغة القانونية حيث يعاد للكنيست للتصويت عليه نهائياً فيما يسمى بالقراءة الثالثة^(١).

٤. عدد اللجان الدائمة في الكنيست:

كان الكنيست يضم تسع لجان دائمة، ولكن بعد دورة الكنيست الثامنة، أضيف إلى هذه اللجان لجنة مراقب الدولة، فأصبح عددها عشر لجان هي:

أ. لجنة الشؤون الخارجية والأمن:

تتكون لجنة الخارجية والأمن من (٢٦) عضواً، وهي تشكل خمس أعضاء الكنيست تقريباً، وهناك ترتيبات خاصة بالعضوية في هذه اللجنة، حيث يجب على الأعضاء أن يوقعوا على إعلان بتمسكهم بسرية اللجنة، وعندما يتغيب أحد أعضائها فإن حزبه لا يستطيع إرسال من يحل محله إلى اجتماعات اللجنة، خلافاً لما يحصل في اللجان الأخرى.

ويتفرع عن لجنة الخارجية والأمن عدد كبير من اللجان التي تتشكل من أجل دراسة القضايا بمزيد من التفاصيل، ومن هذه اللجان، لجنة المشتريات، والوكالات و المخابراتية، والخدمات الخارجية، والاستعداد العسكري، والمناطق المحتلة والتشريع الأمني، وهناك لجان مشتركة بين لجنتي الخارجية ولجنة المالية تدرس الموازنة العسكرية، واللجنة المشتركة مع لجنة التعليم من أجل دراسة برامج التعليم لدى الجيش ومشاركته^(٢).

١ - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

٢ - المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

ب. اللجنة المالية:

تعتبر هذه اللجنة أهم اللجان بعد لجنة الشؤون الخارجية والأمن، وتختص بمسألة وضع ومناقشة ميزانية إسرائيل.

ج. لجنة الدستور:

تختص هذه اللجنة ببحث القوانين الأساسية للدولة، كما تختص بوضع القوانين التي تنظم عمل المحاكم في إسرائيل.

د. لجنة الشؤون القانونية:

تشمل صلاحيات هذه اللجنة صياغة قوانين الكنيست الأساسية، وكذا صياغة قوانين أصول المحاكمات، وخولت هذه اللجنة صلاحية وضع صيغة جديدة للقوانين التي كان معمولاً بها أيام الانتداب البريطاني.

هـ. لجنة التعليم والثقافة:

تشمل هذه اللجنة كافة مشاكل التعليم والثقافة والعلوم والفنون والإذاعة والسينما والتربية البدنية.

و. اللجنة الاقتصادية:

تشمل صلاحيات هذه اللجنة كافة مجالات التجارة، والصناعة، والتمويل، والزراعة، وصيد الأسماك، والمواصلات بكافة فروعها، والاتحادات التعاونية، والتخطيط، والتنسيق الاقتصادي، وشؤون الإعمار، والإماتيازات الحكومية، والوصايا على أملاك إسرائيل.

ز. لجنة الشؤون الداخلية:

تختص هذه اللجنة بمعالجة أعمال السلطة المحلية، والهجرة، والأديان، والتجنيس، والصحافة، والطوائف، وإقامة المدن، وقضايا الشرطة، والسجون.

ح. لجنة الخدمات العامة والعمل:

تشمل صلاحياتها شؤون العمل، والأشغال العامة، والتأهيل والإسكان، وإعداد القوانين التي تعالج هذه الشؤون، كما تعالج الخدمات الصحية، والتمريض، والمستشفيات، والخدمات الاجتماعية، وحماية البيئة.

ط. لجنة المجلس:

تعمل على تنفيذ قانون حصانة أعضاء الكنيست، وتوصي هذه اللجنة في العادة بتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة داخل المجلس.

ي. لجنة مراقبة الكيان:

أنشئت هذه اللجنة في الكنيست الثامن، مهمتها مساعدة مراقبة الدولة في القيام بمهامها^(١).

١ - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص-ص (٢٤٢ - ٢٤٣).

٥. دور الكنيست في صناعة السياسة الخارجية:

تشير الدراسة إلى أن الكنيست والحكومة يلعبان دوراً واضحاً في عملية صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تمر عملية التشريعات بعدة مراحل تبدأ بتقديم الحكومة مشروع قانون للكنيست لإدراجه على جدول الأعمال، وعرضه للقراءة التمهيديّة، ثم تجري له ثلاث قراءات تنتهي بالمصادقة عليه في نهاية طور البرلمان، ثم يحول إلى رئيس الدولة ورئيس الوزراء للتوقيع عليه دون أي إعتراض أو ممانعة، أما بخصوص المعاهدات التي توقعها الحكومة مع أطراف خارجية فيتم عرضها على الكنيست، وتقترح الحكومة إجراء تغييرات التشريع اللازم للتصديق على المعاهدة، وغالباً يقرر الكنيست إحالة المعاهدة إلى اللجنة المختصة التي تناقشها أو تجري تعديلات عليها، ولا تصبح المعاهدة ملزمة إلا بعد تصديقها بقرار صادر عن جلسة كاملة للكنيست، ويجري قسم كبير من أعمال الكنيست الخاصة بالسياسة الخارجية ضمن (لجنة الخارجية والأمن)، حيث يعتبر دور هذه اللجنة جزءاً لا يتجزأ من أعمال الكنيست في مجال السياسة الخارجية^(١).

وتشمل مهام لجنة الخارجية والأمن مناقشة السياسة الخارجية، وقضايا الأمن والجيش، وتتطلب بعض القوانين الحكومية موافقة لجنة الخارجية والأمن، مثل صدور أمر تحريك الجيوش خلال عشرة أيام، كما تشترط موافقتها على الدعوة لإعلان التعبئة العامة خلال شهرين، وإلا يعتبر هذا الإعلان لاغياً، كما يحق لأي عضو في اللجنة أو اللجنة بكاملها اقتراح موضوعات للمناقشة، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة قد تحيل إليها المسائل لمناقشتها وإصدار قوانين بها، وتشترك اللجنة هذه مع اللجنة المالية في مناقشة لجنة وزارة الدفاع، وتجتمع لجنة الشؤون الخارجية والأمن أسبوعياً أثناء دورة الكنيست، وتعد جلسات خاصة أثناء العطلة، كما تجتمع مرة في الشهر مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ومرة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع مع وزير الخارجية، وهي اجتماعات تجري فيها مناقشة السياسة العامة، بالإضافة إلى اجتماعات مستمرة مع الجهاز الإداري لتلقي المعلومات تشمل رئيس الأركان، ورئيس الاستخبارات، ومستشار وزير الدفاع لشؤون المناطق المحتلة، والمدير العام لوزارة الخارجية^(٢).

وتُصنع السياسة الخارجية الإسرائيلية في الكنيست من خلال لجنة الشؤون الخارجية والأمن، وهي تشمل رئيس الأركان بالجيش الإسرائيلي، ورئيس الاستخبارات (الموساد)، ومستشار وزير الدفاع لشؤون المناطق المحتلة، والمدير العام لوزارة الخارجية، وتبرز أهمية اللجان الدائمة بأنها تتركز حول محور أمن إسرائيل وسياستها الخارجية، ونجد أيضاً أن اختصاصات اللجنة وطريقة عملها واجتماعاتها المنعقدة، تُقام كورشة عمل مستمرة لا تنقطع حتى في العطل الرسمية لإسرائيل، وهو ما يعكس أن إسرائيل تعيش حالة طوارئ مستمرة لتفادي أي احتمالات تهدد أمن إسرائيل.

١- بسمة خليل نامق الاوقاتي، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل)، مرجع سابق، ص ٨٠.

٢- سعيد تيم، النظام السياسي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٤١.

المطلب الثاني

الأحزاب السياسية في إسرائيل

يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صناعة السياسة الخارجية، ويتوقف دور الحزب السياسي في عملية صناعة القرار للسياسة الخارجية بناء على طبيعة النظام السياسي الذي تعيش فيه الأحزاب، وبالتالي فإن للأحزاب السياسية في إسرائيل خصوصية، حيث إن قسماً منها تم تأسيسه قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وجاء تأسيس القسم الآخر بعد ذلك، ومنذ البداية تم الاعتماد على التعددية الحزبية، وذلك لأن ظاهرة التعددية الحزبية أصبحت من المقومات الرئيسية للحياة السياسية في الأنظمة المعاصرة^(١)، وفي نفس السياق يتصف النظام السياسي الإسرائيلي بالهيمنة الحزبية.

وفي تشكيل الحكومات السابقة، نجد أن حزباً واحداً ممثلاً بحزب العمال (الماباي) قد سيطر على السلطة مدة (٢٩) عاماً، ومن ثم انتقلت السلطة إلى حزب الليكود، الذي فاز في انتخابات الكنيست التاسع الذي أجري عام ١٩٧٧م، وحصل على (٤٣) مقعداً مقابل (٣٢) مقعداً للتجمع^(٢)، حيث أن انتقال السلطة من حزب إلى حزب لا يغير من طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، الذي يعتمد على سيطرة الحزب الواحد، بالرغم من أن هذا الحزب لا يستطيع بمفرده أن يشكل حكومة، حيث جاءت كل الحكومات الإسرائيلية السابقة كحكومات إئتلاف، إلا أن الحزب الكبير، هو الذي يسيطر على مقاليد السلطة ويتحكم بمقاليد الأمور، وتبقى الأحزاب الصغيرة المؤتلفة مع الحزب الكبير في نطاق الحكومة، تعمل في نطاق هامشي محدود^(٣).

أولاً. خصائص النظام الحزبي الإسرائيلي:

الجذور التاريخية للأحزاب تشير إلى أنها نشأت في ظل الحركة الصهيونية، وتحت لواءها، وقد كانت في مجملها تدعو للمبادئ الصهيونية العامة، والتي تتلخص في العودة إلى أرض الميعاد لإقامة دولتهم، باستثناء بعض الأحزاب مثل الأحزاب العربية والحزب الشيوعي (راكاخ)، وهو ما يوحي بتوحد الهدف والإجماع على إقامة وطن قومي لليهود، وتتميز خصائص هذه الأحزاب في الآتي:

١. ظاهرة التعددية الحزبية : يرى بعض المحللين أن تعددية الأحزاب مظهر من مظاهر ممارسة الديمقراطية في إسرائيل، ولكن البريفسور (لييوفيتش) يرد على ذلك بقوله: **(لا يوجد في البلاد أحزاب، توجد مجموعات من المصلحين تتخاصم فيما بينها على اقتسام المنافع والسلطة، ليس هناك أي حزب يناضل ضد حزب آخر من أجل تغيير السلطة وشكلها، يمكن يأتلف أي حزب مع حزب آخر إذا وجد مفتاحاً لاقتسام المنافع)**^(٤).

١- محمد جمال الدين علوي، الأحزاب واثرها في رسم سياسة الاسرائيلية، مركز الدراسات الإقليمية، ٥ (١٤)، الانترنت

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=29016>

٢- سعيد تيم، النظام السياسي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

٣- المرجع نفسه، ص ٣٤٩.

٤- سعيد تيم، النظام السياسي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

٢. ظاهرة التكتل والانشقاق إما بالاندماج أو الانقسام داخل هذه الأحزاب كنتيجة لطريقة الانتخابات.
٣. معظم الأحزاب الإسرائيلية خاصةً القوية النفوذ نشأت في الدول الأوروبية، ونستنتج من هذه الخاصية، إن بعضها نشأ في مجتمع غير المجتمع التي تمارس نشاطها فيه (١).
٤. معظم الأحزاب الإسرائيلية تتلقى مساعدات مالية من منظمات يهودية في الخارج، خاصةً منظمة النداء اليهودي الموحد، والوكالة اليهودية هي الأخرى تمنح مساعدات مالية للأحزاب، رغم أن الدولة في العادة تقوم بعملية تمويلها (٢).
٥. تقوم بعض الأحزاب الإسرائيلية إلى جانب نشاطها السياسي، بتقديم أنشطة ميدانية اجتماعية واقتصادية لخدمة المجتمع؛ تعزز فيه التنافس والتعددية الحزبية كنظام متبع يظهر نشاط الحزب، ومدى خدمة المجتمع.
٦. تتميز الأحزاب الإسرائيلية بالسيطرة على أعضائها وبخاصة ممثليها في الكنيست (٣).

ثانياً. أنواع الأحزاب الإسرائيلية:

للنظام الحزبي الإسرائيلي علاقة في انتخاب البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، حيث تتنافس الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة، والعمل على رسم وإدارة السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية، والتعامل مع معطيات الصراع العربي الإسرائيلي، ويتضح ذلك من خلال البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية فترة انتخاب الكنيست، وتصنف الأحزاب الإسرائيلية على أساس مبادئها (اتجاهاتها السياسية) كما يأتي:

١. أحزاب العمال.
٢. أحزاب المحافظين.
٣. الأحزاب الدينية.
٤. الأحزاب الماركسية.
٥. الأحزاب العربية (٤).

ثالثاً. أبرز الأحزاب الإسرائيلية:

يوضح الجدول التالي أبرز الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وتوجهاتها المختلفة لأخذ نبذة تعريفية عنها

جدول رقم (٨) يوضح أبرز الأحزاب الإسرائيلية وتوجهاتها		
اسم الحزب	الأيدولوجية	تفاصيل
حزب العمل	علماني	هو أحد الأحزاب الرئيسية في إسرائيل، وأكثرها وصولاً للسلطة، وهو حزب علماني، تأسس عام (١٩٣٠م) من مجموعة من الاتحادات ذات الطابع الاشتراكي، باسم (ماباي)، سيطر منذ بداياته على الهستدروت والحركة الصهيونية العالمية، ونشأت تحت مظلته منظمتا (هاغاناه) و(بالماخ) اللتان كانتا نواة الجيش الإسرائيلي بعد قيام إسرائيل
حزب الليكود	ليبرالي	تعود جذور الحزب الفكرية إلى ما قبل تاريخ تأسيسه، ويستمددها من الحركة القومية الليبرالية (بيتار) بزعامة

١- محمد جمال الدين علوي ، الأحزاب وأثرها في رسم سياسة الإسرائيلية ، مرجع سابق 29016 <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=29016>

٢- سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

٣- محمد جمال الدين علوي ، الأحزاب وأثرها في رسم سياسة الإسرائيلية ، مرجع سابق 29016 <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=29016>

٤- المرجع نفسه.

		(زئيف جابوتينسكي)، والتي شكلت المعارضة الرئيسية لحزب (ماباي) إبان زعامة ديفيد بن غوريون .
حزب كاديما	شعبي	تأسس حزب كاديما في تشرين الثاني عام (٢٠٠٥م) على يد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون، الذي انشق عن حزب الليكود، بسبب تمسكه بخطة فك الارتباط، والمضي قدماً في إخلاء المستوطنات الإسرائيلية بقطاع غزة، وانضم إليه مجموعة من أعضاء الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت، بالإضافة إلى عدد من أعضاء الكنيست، معظمهم من حزبي الليكود والعمل يطرح حزب كاديما نفسه باعتباره حركة شعبية تعمل من أجل ضمان مستقبل إسرائيل بوصفها دولة يهودية ديمقراطية.
حزب شاس	ديني	يمثل حزب شاس الشريحة المتدينة اليهودية من أصول شرقية في إسرائيل. (حزب الشرقيين المحافظين على التوراة)، وقد جاء تأسيسه رداً على التمييز الذي يحسه اليهود الشرقيون (السفارديم) منذ قيام إسرائيل على يد نخبة اليهود الغربيين (الأشكناز).
الحزب الديني القومي (مفدال)	قومي ديني متطرف	هو حزب قومي ديني يميني متطرف، تكون من اندماج حزبين هما (همزراحي) و(هيوعل همزراحي)
حزب يهوديت هتوراة	ديني متشدد	هو حزب ديني يميني، متشدد تأسس قبيل انتخابات الكنيست عام (١٩٨٨م) باندماج ثلاثة أحزاب دينية، وهو حزب محسوب على طائفة من اليهود المتدينين الأصوليين (الحريديم) من الإشكناز (الطوائف الغربية).
الحركة الجديدة (مرتيس)	قومي	يمثل مرتيس الطبقة المثقفة، والطبقة الوسطى، وقسماً لا بأس به من أعضاء الكيبوتسات.
اعداد الباحث، مصدر المعلومات ^(١)		

يتركز المدلول الأيدلوجي للنظام السياسي من خلال الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الأحزاب^(٢) وذلك بشكل طبيعي، وفيما يخص إسرائيل يتركز المدلول الأيدلوجي للنظام السياسي من خلال أهداف الحركة الصهيونية التوسعية وإقامة وطن قومي لليهود، لذلك تشبعت أغلب الأحزاب الإسرائيلية بأهداف وقيم ومبادئ الصهيونية، والتي هي أساس ومرتكز تأسيس وجود ليهود الشتات، مستنيرين في ذلك الإرث الثقافي والديني في كتاب التوراة والمشناة والتلمود.

رابعاً. النظام الانتخابي في إسرائيل:

لكل دولة من دول العالم نظامها وقانونها الانتخابي الخاص بها، ويمكن تحديد ملامح النظام الانتخابي الإسرائيلي في الآتي:

١. طريقة الانتخابات الإسرائيلية تقوم على أساس التمثيل النسبي، والتي عززت الاعتماد على نظام التعددية الحزبية.
٢. تجري الانتخابات حسب النظام الانتخابي كل أربعة سنوات ويجوز إجراءها قبل ذلك في حالة موافقة رئيس الدولة على حل الكنيست بناء على طلب الحكومة.
٣. تكون الانتخابات عامة ومباشرة وسرية.
٤. يبلغ عدد أعضاء الكنيست (١٢٠) عضواً.
٥. تعد إسرائيل كلها دائرة انتخابية واحدة يشارك في العملية الانتخابية كل إسرائيلي يبلغ من العمر الثامنة عشر.

١- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا ، مرجع سابق

٢- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة- دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٤م،ص

٦. تنشر نتائج الانتخابات بعد ثمانية أيام من تاريخ إجرائها.

٧. تعقد أول جلسة للكنيست بعد نحو أسبوعين من نشر نتائج الانتخابات، ومن ثم يتم اختيار رئيس الكنيست ونوابه.

٨. يكلف رئيس إسرائيل أحد أعضاء الكنيست الفائزين بالانتخابات لتشكيل الحكومة^(١).

المطلب الثالث

المحدد الأمني للنظام السياسي الإسرائيلي

يشكل الأمن القومي محور التفكير الاستراتيجي في السياسة الداخلية والخارجية لإسرائيل، وذلك يعود للنشأة غير الطبيعية التي قام عليها الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين؛ كونها محاطة بكثير من التحديات والتهديدات التي شكلت لهم دافعاً في جعل الأمن محور تفكيرهم الاستراتيجي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وتبرز كثير من المحددات الأمنية في إطار المحددات العسكرية ومحددات السياسة الخارجية، وهو ما سوف تستعرضه الدراسة في الفصل الثالث، بالإضافة إلى ما تستعرضه الدراسة في هذه الفقرة .

أولاً. محور الأمن في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي:

خصائص الموقع الجغرافي والتركيبية الديموغرافية لإسرائيل، وعوامل عديدة شكلت نقاط ضعف للوجود الإسرائيلي في أرض فلسطين المحتلة من سكانها الأصليين، والتي لازالت قضيتها قائمة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي حتى الآن، حيث أدت إلى تحرر فكرة أمن إسرائيل كألوية النظام السياسي الإسرائيلي، وهي كذلك من أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تنطلق من موقعها الجيوسياسي^(٢)، ويعبر عن ذلك دافد بن غوريون بقوله: **(الأمن يجب أن يكون النقطة المحورية التي تتحرك حولها السياسة الخارجية الإسرائيلية)**، ويؤكد على ذلك إيكال ألون بقوله: **(إن الأمن هو المشكلة الأساسية لوجودنا القومي)**، كذلك يقول موشي ديان: **(إن ما يقرر سياستنا هو الأمن)**، ويتابع مناحيم بيغن فيقول: **(إن الأمن يتصدر أهميتنا)**، وتتالى التصريحات والخطط لقادة ورموز الكيان الصهيوني، لتؤكد جميعها على أهمية تقديم الهدف الأمني في حركة السياسة الخارجية الإسرائيلية بمختلف صورها ومراحلها^(٣)، لكافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية .

ثانياً. محددات أمن إسرائيل:

تتكامل المهام في نشاط إسرائيل من عدة مجالات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً وبيئياً بما يحقق أمن إسرائيل، حتى السياسة الخارجية الإسرائيلية جميعها تدور في توجهاتها حول محور الأمن (أمن

١ - محمد جمال الدين العلوي، الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، مرجع سابق

٢ - عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص ٥٠

٣ - محمد جمال الدين علوي، الأحزاب وأثرها في رسم سياسة الإسرائيلية، مرجع سابق

إسرائيل)؛ لذلك تنطلق المحددات الأمنية لإسرائيل من مجموعة عوامل تشكلت على أثرها السياسة الداخلية والخارجية الإسرائيلية، وأبرز تلك العوامل هي:

١. العامل الجغرافي:

صغر مساحة إسرائيل، وعدم توفر عمق استراتيجي لها، إضافةً إلى موقعها الجيوسياسي ذات النشأة غير الطبيعية في منطقة جغرافية محاطة بالعداءات، جعل منها دولة تعيش حالة استنفار، ويقظة دائمة لتحقيق أمنها القومي، لذلك أوجدت اتفاقات السلام لإسرائيل حدوداً آمنةً مع مصر والأردن، وهي الحدود الأطول والأخطر^(١) على أمن إسرائيل .

٢. عامل ندرة الموارد:

يوجد فارق كبير بين حجم الموارد العربية، والموارد التي تمتلكها إسرائيل^(٢)، وتعتبر بذلك فقيرة بمواردها الطبيعية، فأراضيها لا تحتوي على أي خامات أو ثروات اقتصادية على قسط معين من الأهمية، وكذلك فإن الأراضي الزراعية والمياه والمعادن محدودة، لا تتوفر بكمية ذات قيمة اقتصادية، والأيدي العاملة في النشاط الاقتصادي محدودة وموزعة بين متطلبات الحرب الدائمة ومتطلبات الإنتاج^(٣) .

٣. الخطر الديمغرافي في إسرائيل:

يمثل الخطر الديمغرافي الخطر الأكبر التي يواجه إسرائيل، حيث التكاثر عند الفلسطينيين يفوق كثيراً التكاثر الطبيعي لدى اليهود^(٤). وتعتبر إسرائيل ضعيفة سكانياً، ومن ناحية تعاني من خلل ديمغرافي خاصة إذا ما قورنت بجيرانها العرب، ومن ناحية ثانية فإن سكانها غير متجانسين من حيث التركيبة السكانية لإسرائيل، إضافةً إلى أن هناك خلل في التوزيع السكاني غير المتناسق بحكم الطبيعة الجغرافية للأرض، حيث أن التمرکز السكاني مكثف في مناطق دون أخرى، إذ ما يقارب ثلاثة أرباع سكان إسرائيل يسكنون الساحل الممتد من حيفا إلى جنوب تل أبيب^(٥) .

وأشار مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل إلى أن هناك هبوطاً متواصلاً وبطيئاً في عدد اليهود من إجمالي سكانها، وحسب إحصاء صادر عن المكتب فإن اليهود يمثلون حالياً (٧٦%) من مجموع السكان، مقابل (٧٦,٢%) في العام ٢٠٠٥م، وفي المقابل إزداد المسلمون من (١٦,١%) إلى (١٦,٣%) من عدد السكان، ويتوقع المكتب أن يشكل فلسطينيو (٤٨) ما نسبته (٣٠%) من مجموع السكان بحلول عام ٢٠٢٥م^(٦).

١ - خالد وليد محمود، الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٣٤، ٢٠١٠م، ص ٨٦ .

٢ - المرجع نفسه، ص ٨٦ .

٣ - عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص ٥٠ .

٤ - خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص ٣٩ .

٥ - عصام فاهم العامري، مرجع سابق، ص ٥٠ .

٦ - خالد وليد محمود، الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة، مرجع سابق، ص ٤٠ .

ونتيجة إدراك إسرائيل الخطر الديمغرافي كقنبلة موقوتة، وبسبب العنف الفلسطيني المتمثل بالمقاومة الفلسطينية المشروعة تأسست فكرة الجدار العازل، والحل الأحادي الإسرائيلي، واستبعاد قطاع غزة عن حسابات الاحتلال الصهيوني؛ لاعتبارات الكثافة السكانية في قطاع غزة، والذي يجعل عدد الفلسطينيين في المستقبل يفوق الإسرائيليين، ما يهدد هوية الدولة اليهودية، وأخيراً فإن الحل الأحادي من جانب الإسرائيليين ضمان للجانب الأمني، والذي يدفع الإسرائيليين إلى الاهتمام والتركيز على الشأن الاقتصادي والاجتماعي الداخلي^(١).

ثالثاً. مقتضيات الصراع العربي الإسرائيلي:

نشأت إسرائيل في منطقة عربية ترفض وجودها^(٢)، وتعتبر إسرائيل أن حربها مع العرب حرب وجود، وأن العرب لن يتوانوا عن إزالتها إن استطاعوا؛ لذلك عليها ضمان التفوق الدائم بقواها الذاتية، والاعتماد على قوى كبرى لنجدتها في حال تهديد أمنها، وفوق ذلك امتلاك السلاح النووي كضمان أخير^(٣)، وفي نفس السياق حصد اتفاقيات سلام عربية، وخصوصاً مع دول الطوق، والعمل من جهة على كسر العزلة المفروضة عليها، وكسب التأييد الدولي لتعزيز أمنها الوجودي.

رابعاً. نظرية الأمن والاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية:

اتسمت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بعدة ملامح عامة، يرجع بعضها للطبيعة الجغرافية الضيقة لإسرائيل (صغر المساحة)، وعدم وجود العمق الاستراتيجي وضعف الديمغرافيا، وقلة الموارد الطبيعية، فضلاً عن إحاطته بطوق من الأعداء حسب تصوره، والبعض الآخر لمجمل الأهداف السياسية والاستراتيجية للحروب التي شنتها والتأثر الواضح بنتائج ودروس الحروب الماضية مع الدول العربية، وساعد في إبراز مزايا الحرب الخاطفة، اقترانها بأسلوب الاقتراب غير المباشر، الذي وصفه الاستراتيجي البريطاني ليدل هارت بأنه: (يأخذ أبعاداً أوسع وأشمل، إذا ما تضمن المناورات على المؤخرات وتدمير العدو، وإذا تعذر ذلك، فأقله إفقاده الرغبة على مواصلة القتال)^(٤)، حيث تأثرت نظرية الأمن الإسرائيلي والعقيدة العسكرية، بشكل ومساحة الأرض التي يقيم عليها الكيان الإسرائيلي ونشأته غير الطبيعية في أرض فلسطين المحتلة، دفعها إلى التوسع بالعدوان نحو حدود أكثر أمناً لتثبيت وجودها في المنطقة العربية، فكانت الجولة الثانية ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م، ثم الثالثة صيف ٥ يونيو ١٩٦٧م^(٥)، من احتلال مساحات جديدة لتمرکز الكيان الإسرائيلي على الأرض وإقامة المستوطنات.

١- خالد وليد محمود ، الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

٢- عصام فاهم العامري ، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد ، مرجع سابق، ص ١٩

٣- وليد سكرية ، اتفاقيات التسوية العربية والأمن الإسرائيلي ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٣٤) ، ٢٠١٠م ، ص ٨٠ .

٤- محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، استراتيجية إسرائيل العسكرية (الحرب الخاطفة)، مقالة، مجموعة الراصد للعلوم والبحوث، السنة العاشرة، العدد (٤١٤) الثلاثاء ٧ مايو

٢٠١٣م

٥- يحي احمد الوشلي، سياسة بناء قوة الدولة - دراسة جيوسياسية، مرجع سابق، ص ١٣٣

وإضافة على ذلك، فإن افتقار إسرائيل إلى العمق الاستراتيجي، الذي حرّمها من حرية المناورة الواسعة، أتاح تبني الكيان الصهيوني لاستراتيجية الحرب الخاطفة، معالجة نقاط الضعف الجيوبوليتكية والديمغرافية، والتعويض عنها ببناء جيش مبادر ومتحرك، قادر على نقل المعركة خلال وقت وجيز إلى أرض الخصم^(١)؛ للخروج من هذا الاختناق الجغرافي، حيث تستطيع قواتها المسلحة أن تمارس الهجوم دون قيود، بالاقتراب غير المباشر، والاندفاع السريع إلى الأعماق، للإخلال بالاتزان الاستراتيجي للأعداء، والسيطرة على محاور التحرك في العمق^(٢).

تأثرت نظرية الأمن الإسرائيلي بالعامل الجغرافي؛ ليس فقط في مساحتها وشكل حدودها، بل وفي مناطقها الداخلية أيضاً، فهذا المثلث الحيوي المحصور، بين تل أبيب وحيفا والقدس، يحوي أعلى كثافة سكانية، وأهم المراكز الاقتصادية، حيث تتركز به الصناعات الحربية، والقواعد الجوية، والموانئ الرئيسية، والأراضي الزراعية، ويوجد به الممران اللذان يشكلان عنق الزجاجة، وتمر من خلالهما جميع الطرق التي تربط بين شطري إسرائيل الشمالي والجنوبي، وإزاء كل ذلك ركزت العقيدة العسكرية على حماية هذا المثلث الحيوي بالدرجة الأولى، بإبعاد خطر الحرب عنه؛ بدفع جبهة القتال بعيداً داخل الأراضي العربية ومن ثم انعكست الأوضاع الجغرافية على فكر الدفاع الإسرائيلي ليكون دفاعاً تعرضياً^(٣).

١ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، إستراتيجية إسرائيل العسكرية (الحرب الخاطفة)، مقالة، مجموعة الراصد للعلوم والبحوث، السنة العاشرة، العدد (٤١٤) الثلاثاء ٧ مايو

٢٠١٣م

٢ - يحي احمد الوشلي، سياسة بناء قوة الدولة - دراسة جيوسراتيجية، مرجع سابق، ص١٣٣

٣ - لمرجع نفسه، ص١٣٣

خلاصة الفصل الثاني

تشير دراسة المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية، بأن إسرائيل تعاني من نقاط ضعف كبيرة في تكوين الكيان الإسرائيلي (ارضاً و إنساناً)، تشكل من خلالها هاجس أمني محوري من أجل الحفاظ على الديمومة والبقاء كدولة طبيعية تتمتع بسيادة، وأبرز ما تم التوصل إليه كنقاط ضعف تم تحويلها الى نقاط قوة تمثلت في الموقع الجغرافي، وطبيعة وشكل ومساحة الأرض المسيطر عليها، ونقص الموارد الطبيعية، والجيوسياسية الراضة للوجود الإسرائيلي وتحدي التغريب، وغيرها شكلت نقاط ضعف.

نتيجةً للنشأة غير الطبيعية كونها احتلت أرض فلسطين، جعل من إسرائيل محاطةً بعدائيات، وكانت بداية للصراع العربي الإسرائيلي، والمقاطعة لكيانٍ مغتصب لأرضٍ عربية شكل هاجس أمني لإسرائيل، وهو الصراع من أجل البقاء وإقامة دولتهم، ومن جانب آخر فإن صغر المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل وطبيعتها الجغرافية، وشكل الكيان المخروطي غير منتظم، وغياب المساحات الكبيرة في الأراضي مع محيطها والتي تشكل عمقاً استراتيجياً للدفاع عن إسرائيل، كلها عوامل ساعدت في صياغة استراتيجية أمنية وسياسية لإسرائيل، خصوصاً أن مرحلة الصراع العربي شكل طوق من العزلة العربية لإسرائيل .

ومن جانب ثقافي وسكاني، فمن المعروف أن العنصر اليهودي مكون ديني ينتشر في جميع أنحاء العالم؛ لذلك أطلق عليهم وصف(يهود الشتات)، إلا أن الحركة الصهيونية سعت لإقامة كيان لهم، وجمع شتات اليهود في العالم، وإقامة دولة لهم في فلسطين اسمها إسرائيل، رغم ذلك بعد قيام إسرائيل، كان ولا زال العامل السكاني والاجتماعي يشكل تحدياً كبيراً لدمج المجتمع؛ نظراً لقلّة عدد السكان اليهود مقارنةً بالجوار العربي، لا سيما في حال توظيفهم لمواجهة أي عدائيات أو طوارئ، إضافةً إلى أن هناك تنوع في المجتمع الإسرائيلي؛ كونهم أتوا من جميع أنحاء العالم بعادات مختلفة، ولغات متعددة، وأيدلوجيات وطوائف متعددة، وإضافةً الى إنهم أعراق مختلفة متنوعة كلها شكلت تحدياً كبيراً في دمج المجتمع سياسياً، رغم ذلك العامل السكاني والاجتماعي والثقافي فقد استطاعت إسرائيل تنفيذ برامج تعليمية وثقافية وأمنية؛ زرعت في تصور السكان مسألة التعلق بالأرض، وانتظار المسيح المخلص، الذي سيظهر آخر الزمان لجمع شتات اليهود، واستطاعت الحركة الصهيونية دمج مسألة الثقافة الدينية بسياسة للنظام الإسرائيلي أفراداً وأحزاباً وجماعات، ومن حيث أنهم شعب الله المختار، وأن إقامة دولة إسرائيل إرضاء للرب، كما سعت إسرائيل الى عسكرة المجتمع، والتعليم، وتكثيف خدمة الدفاع الوطني لعدة مراحل، وتحويل المجتمع نساءً ورجالاً إلى جيش احتياط متعلق بالأرض، لا سيما وأنهم ينمون في مدارسهم روح عدائية وكرهية للعرب، وزرع تصور بأن اليهودي شعب اختاروا الله فاخترهم، ليكونوا شعب الله المختار.

وفي نفس السياق فإن المحدد الاقتصادي لإسرائيل أخذ مستويين(داخلي و خارجي) على المستوى الداخلي: فإن إسرائيل تعاني من ندرة الموارد الطبيعية، وشحه المياه، وصغر المساحات الزراعية، والتي تشكل عائقاً جزئياً في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنمية قدرات إسرائيل الاقتصادية، وعلى المستوى الخارجي:

توجهت إسرائيل في تغطية نقاط الضعف، واستطاعت تحويلها الى نقاط قوة من خلال التوجه إلى التكنولوجيا، والتصنيع، وتطوير البحوث والدراسات، والتحول إلى التجارة الخارجية للحصول على المواد الخام، وإعادة تدويرها إلى منتجات نهائية، إضافة إلى أنها استطاعت دمج الاقتصاد بنوع من التعامل بين القطاع الخاص، والعام وتسخير السياسة الخارجية الإسرائيلية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي، رغم أن إسرائيل محور ارتكازها في الاقتصاد تعتمد على التعويضات الألمانية نتيجة محرقة الهلوكوست و المساعدات الخارجية من الحلفاء و الولايات المتحدة الأمريكية، و الجاليات اليهودية في العالم .

وهي الآن تغطي نقاط الضعف من خلال توجيهها في منطقة جنوب البحر الأحمر، والتغلغل في التخوم مع دول القرن الأفريقي لفتح أسواق جديدة، وإقامة المشاريع الاستراتيجية، والمستعمرات الزراعية، والهيمنة على اقتصاديات الدول النامية، لا سيما الثروات ذات الطابع الاستراتيجي من نפט وغاز ومعادن وذهب وماس وفضة وغيرها.

ومن جانب سياسي فإن النظام السياسي الداخلي يتركز فيه القرار في الكنيست والحكومة، وتشكل الحكومة بإشراف أكبر الأحزاب الإسرائيلية؛ حيث لا يمكن أن يفرد الحزب بتشكيل الحكومة لذلك تعتمد في تشكيل حكومة ائتلاف تضم كافة الأحزاب الإسرائيلية، ومع تعدد الأيدولوجيات والأعراق المكونة للمجتمع والأحزاب، فإن الهدف في حال إدارة السياسة الداخلية يتصف بالثابت، حول أهداف ومبادئ الحركة الصهيونية، وبالتالي فإن المسير للسياسة الداخلية والخارجية هو مبادئ وأهداف الحركة الصهيونية التوسعية لإسرائيل.

الفصل الثالث

المحددات الخارجية للسياسة الإسرائيلية

المبحث الأول: ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: المحددات الدولية والإقليمية للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر

الأحمر.

المبحث الأول

الإطار العام للسياسة الخارجية الإسرائيلية

تتولى وزارة الخارجية المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية لإسرائيل من خلال ديوان عام الوزارة في القدس وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج، حيث تقوم ببلورة السياسة الخارجية وتمثيلها لدى الحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية، وتقوم بشرح المواقف والمشاكل الإسرائيلية على المستوى الدولي، كما تعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية، وتطوير التعاون بجوانبه المختلفة مع الدول المتقدمة، والاهتمام بتنمية العلاقات مع التجمعات اليهودية في المهجر، والمحافظة على حقوق المواطن الإسرائيلي في الخارج .

المطلب الأول

ملامح وسمات السياسة الخارجية الإسرائيلية

أولاً. سمات السياسة الخارجية الإسرائيلية:

١. التركيز على بناء قدرات وإمكانيات عسكرية كبيرة وفاعلة، واعتماد عقيدة عسكرية هجومية، تركز على تنفيذ عمليات عسكرية أو مخبرانية وقائية^(١)؛ حيث تبني الكيان الصهيوني استراتيجية الحرب الخاطفة، معالجة لنقاط الضعف الجيوبوليتيكية والديمغرافية، والتعويض عنها ببناء جيش مبادر ومتحرك؛ قادر على نقل المعركة خلال وقت وجيز إلى أرض الخصم^(٢).
٢. اتباع منهج دبلوماسي متميز بحضور فاعل وبارز يتصف بالاستمرارية، واتباع عقيدة هجومية (دبلوماسية القوة)، والتركيز على الهدف والتمسك بجوهره، وإبداء المرونة والإبداع في المراوغة والمناورة، وطرح البدائل المتعددة التي تخدم الأهداف والغايات الإسرائيلية.
٣. استخدام وسائل الحرب النفسية والإعلامية بمختلف صورها وأدواتها الحديثة؛ التي تشمل الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي، وشركات التسويق الإعلامي والعلاقات العامة، بما فيها الجاليات اليهودية وجماعات الضغط (اللوبي) في الخارج؛ لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية^(٣).
٤. اتباع أسلوب الإدارة بالأزمات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية، عبر ترويج ثقافات التفكك الاجتماعي والأسري، وإثارة الأزمات داخل النسيج الاجتماعي لدول المنطقة، ومحاولة التدخل في

١- محمد جمال الدين علوي، الأحزاب وأثرها في رسم سياسة الإسرائيلية، مركز الدراسات الإقليمية، ٥ (١٤)، الانترنت <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=29016>

٢ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي-إريتريا نموذجاً، مرجع سابق، ص ٣

٣- محمد جمال الدين علوي، الأحزاب وأثرها في رسم سياسة الإسرائيلية، مرجع سابق

أغلب التفاعلات الرئيسية التي تجري في المنطقة، وعدم ترك مجرياتها للصدفة دون أن تكون خاضعة لحسابات دقيقة.

٥. استخدم أسلوب ربط المصالح الاقتصادية مع دول عربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر دول صديقة لها علاقة مع إسرائيل؛ وذلك لتحقيق التصالح والسلام، بما يعزز من الأمن الإسرائيلي اقتصادياً، والتخفيف من حدة الصراع العربي والإسرائيلي، كما ذكر شمعون بيريس في كتابه شرق أوسط جديد (أن تكلفة السلام أقل بكثير من تكلفة الحروب).

٦. أولوية الأمن القومي الإسرائيلي: يعتبر أمن إسرائيل هو المحرك الرئيس للسياسة الخارجية الإسرائيلية؛ ونتيجةً لارتباط الأمن القومي بمصالحها الاستراتيجية، وفي نفس الإطار يمكن الاقتراب من مفهومنا للأمن القومي^(١) في الحالة الإسرائيلية على أنها كالاتي:

- أ. التعريف بأنها: (الحق في البقاء)؛ أي أن مسألة الأمن القومي لإسرائيل مسألة بقاء.
- ب. التعريف بأنها (عملية التنمية الشاملة بكل مجالاتها) وهو ما تشهده إسرائيل من تطور لمجالها الحيوي وسياستها الخارجية باتجاه يفوق حدودها إلى العالم الخارجي بما ينمي قدراتها وأدواتها للانتقال من مرحلة بقاء ووجود، إلى مرحلة نفوذ وتوسع وتغلغل بما يحقق مصالحها القومية.
- ج. التعريف بأنها قدرة الدولة على حماية نفسها وقيمها الخاصة بها من كل الأخطار الداخلية والخارجية، وهي ما تسعى إليه إسرائيل من تعزيز قدراتها النوعية في التصنيع العسكري والسيطرة الاقتصادية إقليمياً كشرطي يمثل الغرب في منطقة الوطن العربي.

ثانياً. العامل الأمني في السياسة الخارجية الإسرائيلية:

صاغت إسرائيل سياستها الخارجية على مقياسها الأمني، بتأثير واضح لأفكار بن غوريون (رئيس حكومتها الأولى) الذي كان يشدد على أن أهم عامل يقرر هذه السياسة هو أمن إسرائيل الناجم عن الصراع العربي الإسرائيلي، وهكذا سيطر بن غوريون في الخمسينات على سياسة إسرائيل الخارجية كرئيس للوزراء، وعلى سياستها الحربية كوزير للدفاع، وشكل إرتباط بين هاتين السياستين وسيلة لتحقيق الأهداف الكبرى للدولة^(٢). لذلك نجد أن السياسة الخارجية الإسرائيلية موجهة لخدمة أمنها القومي، لذلك نستطيع القول أن سياسة إسرائيل الخارجية محكومة بحالة من التبعية التامة لسياستها الأمنية ووجودها في المنطقة.

ثالثاً. خصائص السياسة الخارجية الإسرائيلية:

بصفة عامة يلاحظ وجود مجموعة من الخصائص الأساسية المحيطة بالسياسة الخارجية الإسرائيلية خاصة ما يأتي:

١ - عارف عبد القادر عبده سعيد سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الأفريقي ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م، ص ١٧

٢- بسمة خليل نامق الاوقاتي، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (إسرائيل)، مرجع سابق، ص ٧٩

١. **تأثر السياسة الخارجية الإسرائيلية بنظامها السياسي الداخلي:** فإن هذه العلاقات المتداخلة تتضح بشكل أعمق ارتباطاً بالعديد من الظروف والاعتبارات، تتمثل في توجهات الأحزاب الإسرائيلية المتعددة في الائتلافات الحاكمة، وانعكاسات الجغرافيا السياسية على توجهات إسرائيل الخارجية، والتركيز الإسرائيلي على دعم قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والبحث والتطوير في العلاقات الدولية.

٢. **تتاثر قنوات رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية بنقاط الضعف والقوة المحيطة بركائز أمنها القومي:** والمتمثلة في ندرة مواردها الطبيعية واحتياجات التنمية الاقتصادية، وتعويض أوجه القصور في القوى البشرية من خلال الهجرة اليهودية، وكسر طوق العزلة السياسية، وفتح محاور جديدة للحركة الإسرائيلية في الساحة الأفريقية، والهند، والصين، وتركيا، وأريتريا^(١).

٣. **التركيز على مجموعة من المفاهيم التقليدية لكسب تعاطف وتأييد دولي بدعم الوجود الإسرائيلي:** والمتمثلة في معاداة السامية، والتوجهات العربية المضادة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة، وأن الدولة اليهودية تعتبر نفسها نموذجاً وحيداً على المستوى العالمي؛ والتي تضم يهود العالم مقارنة بالدول الإسلامية والمسيحية، واستعراضها النموذج الديمقراطي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وتلويحها بمخاطر الإرهاب على المصالح الإسرائيلية والغربية في المنطقة؛ كون إسرائيل الذراع المتقدم للغرب في حماية مصالحهم.

٤. **التركيز على محور الأمن في توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية:** وارتباط ذلك بالشق العسكري و الاقتصادي بما يؤمن كيان إسرائيل بصفة تكاملية، من خلال الآتي:^(٢)

أ. السياسة الخارجية الإسرائيلية تخدم الاقتصاد الوطني بجذب الاستثمارات وفتح أسواقاً جديدة.

ب. تركّز السياسة الخارجية الإسرائيلية على قضايا إسرائيل الأمنية / الاقتصادية مثل تأمين الملاحة في ميناء إيلات إلى القرن الأفريقي والعكس.

ج. تهتم السياسة الخارجية الإسرائيلية بقضايا المياه بما يعزز أمنها ووجودها.

د. تهتم السياسة الخارجية بدعم المستعمرات التجارية والزراعية للجاليات اليهودية في الخارج خصوصاً في منطقة القرن الأفريقي.

٥. **تتميز السياسة الخارجية بالمرونة والتركيز على الهدف الاستراتيجي للحكومة،** رغم أن بعض جوانب الحركة للسياسة الخارجية الإسرائيلية تتسم أحياناً بالغموض، وأحياناً أخرى بالتباين (في حالة تداخلها مع مصالح المؤسسة العسكرية الإسرائيلية – وفي حالة وجود خلافات بين وزير الخارجية ورئيس الوزراء)، إلا أنها تتيح في الوقت نفسه نوعاً من المرونة في الحركة تسمح بتعدد التأويلات والبدائل، وفي جميع الأحوال فيتم الالتزام بسياسة الحكومة والاستراتيجية العليا، مع انحصار أوجه الاختلاف في أسلوب التنفيذ^(٣).

١- مرجع دراسي، القدرات الإسرائيلية في مجال السياسة الخارجية، القدرات الشاملة لإسرائيل، الجزء الثاني، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١١م، ص ١١

٢ - المرجع نفسه، ص ١٢

٣ - المرجع نفسه ص ١٣

٦. تعدد التحالفات الإقليمية والدولية، حيث تتعدد محاور حركة وأنشطة السياسة الخارجية الإسرائيلية على المستويين الإقليمي والدولي، مع التركيز بشكل خاص على محاور الثقل مثل:

- دولياً (الولايات المتحدة الأمريكية، غرب أوروبا، روسيا الاتحادية، الصين، الهند)
- إقليمياً (تركيا، أفريقيا الوسطى، اريتريا جنوب البحر الأحمر، دول منابع نهر النيل، جنوب أفريقيا، آسيا الوسطى).
- المنظمات الدولية و أبرزها الأمم المتحدة، ويكون التركيز على تلك المحاور، في الإطار الذي يتيح الفرص لتحقيق عوائد ايجابية، وتعويض نقاط الضعف المحيطة بالأمن القومي الإسرائيلي^(١).

رابعاً. أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية:

١. الأدوات الدبلوماسية:

يوجد لإسرائيل العديد من مستويات التمثيل الدبلوماسي على مستوى العالم حيث بلغ التمثيل الدبلوماسي لها نهاية السبعينات بعد توقيع اتفاقات السلام مع إسرائيل كما هو موضح في الجدول (٩) الآتي:

جدول رقم (٩) حجم التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في العالم							النطاق الجغرافي للتمثيل الدبلوماسي
إجمالي التمثيل في النطاق الجغرافي	مكتب تمثيل	وفود (مفوضية)	قنصلية فخرية	سفارة غير مقيمة	قنصلية رسمية	سفارة مقيمة	
٤					١	٣	الشرق الأوسط
٤٠		٤	٧	٧	٣	١٩	أوروبا الغربية
١٤		١			١١	٢	أمريكا الشمالية
٢٧			١٣		١٤		أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية
٤٤		٣	٣٠			١١	إفريقيا
٣٧	١		٥	١٥	٤	١٢	آسيا والباسيفيك
٥٠			١٦	١٦	٢	١٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢١٦	١	٨	٧١	٣٨	٣٥	٦٣	إجمالي مستوى التمثيل الدبلوماسي

المصدر: الجدول إعداد الباحث ومصدر المعلومة، كلية الدفاع الوطني - الأكاديمية العسكرية العليا - اليمن

كان لاتفاقات السلام في إطار الصراع العربي الإسرائيلي أثرها في توسع العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية في جميع أنحاء العالم، حيث تزامن تطبيق اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م مع بداية انهيار تدريجي للمقاطعة السياسية والاقتصادية العربية لإسرائيل، وفي عام ١٩٩٤م وقع الأردن اتفاقية سلام مع إسرائيل وتبادلت بعض الدول العربية التمثيل الدبلوماسي منخفض المستوى مع دولة إسرائيل، كالمغرب وعمان وقطر وتونس، كذلك تبادلت (٢١) دولة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل خلال الفترة الممتدة بين انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م وتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م، ثم قامت (٣٦) دولة بنفس الخطوة عقب توقيع اتفاق أوسلو، ولم يقتصر الأمر على وقف وإلغاء عزلة إسرائيل بل تطور إلى تمدد وتوسع العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية والدول الأفريقية، ودول أوروبا الشرقية، بل تعدى ذلك إلى إقامة علاقات مع الدول المهمة

١- مرجع دراسي، القدرات الإسرائيلية في مجال السياسة الخارجية، القدرات الشاملة لإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٢٢ -

والفاعلة في آسيا كالصين والهند؛ التي استفادت من نهاية الحرب الباردة للتخلي عن عدائها لإسرائيل، وتقيم علاقات طبيعية وودية معها^(١).

٢. الاقتصاد والتجارة الخارجية:

اهتمت إسرائيل بإقامة المستعمرات التجارية والزراعية في الدول النامية خصوصاً في قارة أفريقيا، وإقامة الملحقات التجارية والمكاتب في كثير من الدول؛ لتحسين أداء عمل سياستها الخارجية في توطيد العلاقة بطرق غير تقليدية من خلال ربط المصالح الاقتصادية البينية للدول والبينية بين الجاليات والشركات مع الكيان الإسرائيلي، حيث تم استخدامها كأهم أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية لتحقيق أهدافها^(٢)؛ لذلك اتسم الاقتصاد الإسرائيلي بجملة من السمات تجعل منه اقتصاداً فريداً من نوعه من خلال سيطرة الحكومة على التجارة الخارجية الإسرائيلية، وتأتي هذه السيطرة من خلال ثلاثة جهات هي:

- أ. مؤسسات الكيان: تقوم بمهمة الإشراف والتخطيط في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية من خلال سياستها المالية والنقدية والتجارية.
- ب. الوكالة اليهودية: تقوم بدور رئيس في كل ما يتعلق بالهجرة اليهودية بعد قيام الوكالة، وبتنسيق تام مع الأجهزة الرسمية للحكومة.
- ج. الهستدورت: تعتبر النقابة العامة للعمال اليهود في إسرائيل، و أكبر رب عمل في البلاد^(٣).

وهو ما يمثل ميزة تكاملية للاقتصاد الإسرائيلي في دمج الملكية العامة والخاصة في خدمة السياسة الخارجية الإسرائيلية، كما يشير تنسيق الأدوار بين مؤسسات الكيان الإسرائيلي الرسمية، والوكالة اليهودية والهستدورت، ومع الجاليات اليهودية المنتشرة في العالم انه أسلوب تنشط فيه السياسة الخارجية الإسرائيلية لتعظيم نشاطها التجاري في الخارج ، والذي ينعكس إيجاباً في تعزيز قدراتها الاقتصادية، حيث أن الدراسة أشارت إلى أن إسرائيل تعاني من ندرة مواردها الاقتصادية في المساحة الجرداء التي تحتلها، واهتمامها بالتجارة الخارجية كان توجه لتغطية نقاط الضعف التي يعاني منها الكيان الإسرائيلي اقتصادياً .

٣. التصنيع العسكري والقدرة النووية:

ذاع صيت إسرائيل في التصنيع العسكري والإنتاج النووي، كدولة تمتلك التكنولوجيا المتطورة والحديثة، حيث اتصفت قدرتها في ذلك المجال واستخدامه كأداة مساندة في تحقيق عناصر استراتيجية للمصلحة الإسرائيلية العليا على مستوى الترويج الإعلامي في حربها النفسية مع العرب؛ فهو من جانب يستخدم سلاح نفسي ضد العرب لزرع اليأس والإحباط، وترسيخ القناعة لديهم بضرورة القبول بتسوية إقليمية دون الحاجة إلى تقليص حدود إسرائيل، ومن جانبٍ ثانٍ لجوء إسرائيل إلى الردع النووي الذي يحقق

1 -Middle East Quartly , 2006 At What Cost Israel-China Ties? , P.R.Kumarasway

مقالة، ب.ار . كومارا سومي، ماهي كلفة العلاقات الاسرائيلية الصينية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، سلسلة ترجمات الزيتونة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢

٢- عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة اسرائيل النووية وبناء الشرق الاوسط الجديد، ص٥٧

٣ - فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، دار الوحدة، ط١ ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٠١

الشعور بالاستقرار النفسي لدى المجتمع الإسرائيلي، ويعمق الإحساس بالأمن، ومن جانب ثالث يوفر لإسرائيل قدرة ردع فعالة، ومن جانب رابع يقلص الخيار النووي من عناصر الضعف الاستراتيجي الإسرائيلي، فهو يخفف العبء الاقتصادي للحفاظ على الأمن الإسرائيلي ويضمن التفوق المطلق على الجانب العربي، خاصة في ظل احتكار إسرائيل للأسلحة النووية، ومن جانب خامس يشكل امتلاك إسرائيل السلاح النووي أداة ضغط ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربية أخرى لضمان استمرار تزويد إسرائيل بالسلاح التقليدي، والدعم السياسي^(١)

بدأت إسرائيل أول تعاون مع فرنسا في العام ١٩٤٩م، عندما زار مسؤول في الوكالة الفرنسية للطاقة الذرية إسرائيل لبحث سبل التعاون المشترك، واستمر التعاون الفرنسي الإسرائيلي في هذا المجال وتوج في العام ١٩٥٣م، بتوقيع اتفاقية تعاون بين الجانبين لاستخراج اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل، ولم يعلن عنه حتى عام ١٩٦٠م، عندما تم الكشف عن بناء المفاعل النووي الثاني في (ديمونا)، وادعي بأنه مخصص للأغراض السلمية، فضلاً عن مساعدة أطراف دولية غربية عدة في عبور شحنة كاملة من نحو (٢٠٠) طن من اليورانيوم إلى إسرائيل وضعت بين مواد عدة أخرى. وتشير التقارير الدولية المتخصصة في هذا المجال إلى تضخم ترسانة إسرائيل النووية وامتلاكها نحو (٢٠٠) قنبلة نووية، وذكر أحد المصادر الأمريكية أن احتياطي (البلوتونيوم) الإسرائيلي الذي يستخدم في صنع السلاح النووي، يقدر بنحو (٣٠٠-٥٠٠) كيلو جرام، أي ما يكفي لصنع أكثر من (١٠٠) قنبلة نووية أخرى. كما كشف تقرير مخابراتي سوفيتي (سابق) قام بتوزيعه (جون غليم) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٩٩ عن تخزين إسرائيل في ترسانتها النووية ما يصل إلى نحو (٢٠٠) قنبلة نووية، في حين يرفع العدد مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شيكاغو ما بين ٤٠٠-٦٠٠ سلاح نووي إسرائيلي^(٢).

جدول رقم (١٠) توضيح خارطة إسرائيل النووية	
الموقع و النشاط	الكيان
يقع في مدينة (رحوفوت) حوالي ٣٥ كم جنوباً لمدينة تل أبيب، أقيم في عام ١٩٣٤م، باسم (دانيال زيف للبحوث)، وتم توسيعه في عام ١٩٤٩م، وأصبح رسمياً منذ ذلك التاريخ يعرف بمعهد وايزمان للعلوم، نسبة إلى حاييم وايزمان أول رئيس للدولة العبرية.	معهد وايزمان للعلوم
يهتم المعهد بمجال النووية وأبحاث النظائر المشعة، والإلكترونيات، والرياضيات التطبيقية، والكيمياء العضوية، والفيزياء الحيوية، والأحياء الدقيقة، ويضم خمس كليات، تقسم إلى ١٨ عدد من التخصصات المختلفة.	
(وقد عمل معهد وايزمان منذ البداية على دعم البحوث النووية والذرية في إسرائيل حيث ابتكر العلماء والباحثون تقنيات خاصة بفصل اليورانيوم وتخصيبه وإنتاج الماء الثقيل - ضروري لتشغيل وتهدئة المفاعلات النووية - فضلاً عن ابتعاثه كوكبة من الطلبة المتميزين عام ١٩٤٩م، إلى دول أوروبا وأمريكا لدراسة الهندسة النووية والفيزياء على نفقة الحكومة الإسرائيلية، وعندما أسست إسرائيل وكالتها للطاقة النووية عام ١٩٥٢م، والتي وضعت تحت إمرة وزارة الدفاع والتي كان يتولاها بن غوريون، باشرت إسرائيل على تطوير برنامجها النووي بشكل مستقل وعاد الباحثون ليطوروا أبحاثهم ويجرون عدة محاولات لإيجاد طرائق جديدة لإنتاج الماء الثقيل، واستخلاص اليورانيوم من مناجم الفوسفات في صحراء النقب الواقعة جنوبي فلسطين المحتلة)	
يقع المركز غرب مدينة (ناحال سوريك) على شاطئ البحر المتوسط، وهو عبارة عن: مشروع مفاعل ماء خفيف حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة بموجب اتفاقية وقعت بينهما في ١٩ مارس ١٩٥٨م، وبدأت عملية إنشائه في	مفاعل ناخال سوريك

١- عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، ص٥٧

٢ - شريف شعبان مبروك، القدرات النووية الإسرائيلية، موقع اراء حول الخليج، الانترنت. <http://araa.sa>

نوفمبر ١٩٥٨م، وانتهت في مايو ١٩٦٠م، وتبلغ طاقته (٥ ميجاوات)، ويخضع للضمانات والرقابة بالصورة التي نصت عليها الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية، ويعتمد على اليورانيوم المخصب بدرجة عالية - (٢٠%) - ومركز (ناحال سوريك) النووي تابع لجامعة تل أبيب، ويعد مركز أبحاث مدني.	
أنشئ سنة ١٩٥٧م، وبدأ تشغيله في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣م، بطاقة (٢٦ ميجاوات)، ويعمل فيه نحو (٢٧٠٠) عالم وتقني، وهو مكون من ثمانية طوابق تحت الأرض يعالج فيها الوقود النووي المحترق، وهي المرحلة الأولى لإنتاج القنبلة الذرية التي تنقل إلى مكان آخر لتخزن أو تحمل على صواريخ.	مفاعل ديمونا
ولهذا المفاعل قدرة كبيرة على إنتاج البلوتونيوم بمقدار تسعة كيلو غرامات سنوياً، بحيث تكفي لإنتاج قنبلة ذرية بقوة تفجيرية قدرها (٢٠ طن)، وهي نفس القوة التفجيرية للقنبلة النووية التي ألقتها الولايات المتحدة على مدينة ناجازاكي اليابانية إبان الحرب العالمية الثانية.	
في جنوب مدينة حيفا المحتلة، تبلغ طاقته (٥,٢٥ ميجا وات)، يستخدم لأبحاث الكيمياء.	مفاعل الكيشون
في غرب مدينة الرملة المحتلة، تبلغ طاقته (٢٠٥ كيلووات)، يستخدم لإنتاج الكهرباء	مفاعل النبي روبيين
صنع صواريخ باليستية بعيدة المدى المسماة (أريحا ١)	موقع بئر يعقوب
في الشمال الغربي لمدينة الخليل في الضفة الغربية، ويعتبر مخزناً للصواريخ المصنعة في بئر يعقوب، كما يوجد به مخازن القنابل النووية.	موقع كفار زحاريا
في مدينة سخنين المحتلة، ويشتمل على جناح هام يسمى (جناح ٢٠) ويختص بالصناعات النووية مثل تجهيز وتركيب الرؤوس النووية على الصواريخ.	معمل رافائيل
في شرق قرية عيلبون المحتلة، وتحت الأرض، ويعتبر أحد المستودعات الهامة لتخزين الأسلحة النووية التكتيكية.	موقع عيلبون
عتبر أهم موقع عسكري إسرائيلي وهو عبارة عن منطقة في وسط تل أبيب فيها وزارة الدفاع الإسرائيلية ومكاتب ودوائر حكومية أخرى، ويقع إلى شمال المنطقة قاعدة هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي التي تحمل اسم اسحق رابين.	موقع هكرايه أو البئر
وموقع البئر مخصص لحماية القيادة العسكرية والسياسية في أوقات الحرب حتى من خطر الصواريخ الموجهة ودقيقة الإصابة وتلك التي تحمل رؤوساً نووية. بدأت إسرائيل نقل أول مبنى حكومي لهذا المجمع في العام ١٩٤٩م، ويتواجد في المجمع ممثلين عن كافة الأذرع والفروع التابعة للجيش الإسرائيلي والاستخبارات العسكرية (أمان) وسلاح الجو والبحرية والقيادات اللوائية والشاباك والشرطة وغيرها من فروع الأمن، حيث تدار من هذا الموقع الحروب والعمليات العسكرية، وفي العام ٢٠١٤م، بدأت إسرائيل تنفيذ خطة (تستغرق عدة سنوات) بهدف نقل المجمع من وسط تل أبيب وتوزيعه على عدة قواعد عسكرية متفرقة.	
شمال مدينة أسدود، يتم فيها إجراء تجارب لإطلاق الصواريخ، ويطلق منها صاروخ شافيت، وتحوي أيضاً منظومة لإطلاق صواريخ حيثس الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية. ونقلت (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية بتاريخ ١٣-٩-٢٠١٦م، عن مصادر بوزارة الجيش الإسرائيلي عن إطلاق القمر التجسسي الإسرائيلي (أفق ١١) من هذه القاعدة. (١)	قاعدة بلماحيم الجوية

تعتمد إسرائيل في مجال انفرادها بالسلح النووي في المنطقة، إلى خلط الأوراق وإيهام العالم بأن مصدر الخطر على الأمن الإسرائيلي لا ينحصر بجيرانها العرب فحسب، بل ومن دول أبعد جغرافياً عنها مثل إيران وباكستان لتصل حتى إلى كوريا الشمالية، وتعتبر سادس دولة في العالم تقوم بتطوير هذا النوع من الأسلحة، وهي واحدة من أربع دول نووية غير مُعرّفة في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) كدول تمتلك السلح النووي، الدول الثلاثة الأخرى هي الهند وباكستان وكوريا الشمالية.

١ - فايز أبو رزق، القدرات النووية الإسرائيلية: "البارانويا" الصهيونية والأمن الوهمي المتبدد، موقع آراء حول الخليج، الانترنت. <http://araa.sa>

وترى إسرائيل بأن احتكارها للسلح النووي هو الكفيل بتحقيق ما سمته الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، والأساس لضمان استمرار التسويات (السلمية) للصراع العربي-الإسرائيلي.

٤. الإعلام:

يعتبر الإعلام من أبرز أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تمكنت الحركة الصهيونية بما تملكه من إمكانات مادية ضخمة وتقنية حديثة، وما لها من امتدادات في عالم الغرب بتصوير نفسها على أنها حركة تحرر عالمية، بينما صورت العرب المحتلة أراضيهم على أنهم أمة عدوانية، تسعى إلى القتل وتدمير الحضارة، وإبراز المواطن العربي على أنه بدائي، متخلف إرهابي، معادٍ للحضارة والتقدم.

واستخدم الإعلام الإسرائيلي أسلوب الدعاية في نشر أفكار الصهيونية العالمية منذ قيام إسرائيل، حيث ركزت الدعاية على تكبير الدور الحضاري لليهود في المنطقة العربية على وجه الخصوص، وفي العالم بوجه عام، والتأكيد على أن إسرائيل حقيقة تاريخية، وحجتها في ذلك أنها دولة قائمة، ولها حق البقاء، وترتكز الدعاية الإسرائيلية الخارجية على خمسة مرتكزات أساسية هي:

المرتكز الأول: ادعاء إسرائيل أن الصهيونية ليست سوى تعبير عن إيمانها بالعالمية.

المرتكز الثاني: إظهار إسرائيل بمظهر الدولة المحبة للسلام والراغبة في التعايش مع العرب، وفي مقابل إظهار العرب بأنهم يرفضونها كياناً وحضارةً وشعباً، الأمر الذي يعطيها تأييد الرأي العام الغربي ودعمه.

المرتكز الثالث: ادعاء إسرائيل بأنها امتداد لحضارة الغرب المتمدن ممزوجة بحضارة يهودية أصيلة، الأمر الذي يعطيها صورة فريدة تجعل الغرب راغباً في دعمها ومساعدتها في حقها التاريخي المزعوم في الوجود.

المرتكز الرابع: تظهر الدعاية الصهيونية إسرائيل كدولة تؤمن بالمساواة بين الشعوب، وبين أبناء الشعب الواحد، لذا تطرح إسرائيل نفسها معيناً ومؤيداً للشعوب والأقليات مثل الأكراد - الأقباط.

المرتكز الخامس: إظهار العرب بصورة رديئة وسيئة سواءً على صعيد الأفراد أو المجتمعات، فهي مثلاً تصور الإنسان العربي بمظهر المتأمر، الجبان، الغبي، الإرهابي، المتخلف، وغير ذلك تصف الدعاية الصهيونية النظم السياسية العربية بالديكتاتورية والتسلطية.. إلخ، كما تتهم الدول العربية بالعنصرية والتفرقة الدينية، وتعطي مثلاً على ذلك وضع الأقباط في مصر حيث تصفهم بأنهم مواطنون درجة ثانية بالمقابل تبرز الدعاية الصهيونية الشعب الإسرائيلي بصورة مثالية، فالمواطن الإسرائيلي هو دائماً ذكي، شجاع، محب للسلام، ذو أخلاق عالية، وأن إسرائيل هي واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط^(١).

كما تشير الدراسات أن إسرائيل تسيطر على وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر المهيمنة على الإعلام الدولي، مما نجد أن هناك تحيزاً مسانداً لدولة إسرائيل، وانحيازاً وعداءً واضحاً ضد العرب، وما ذاك إلا لسيطرة الجماعات اليهودية على وسائل الإعلام بأشكال متعددة، كامتلاك الصحف، والإذاعات، والمحطات المرئية والمسموعة من قبل اليهود، أو تعيين عناصر موالية للصهيونية، وكذلك

١- تقي الدين التتير ومحمد عطوي، الإعلام الإسرائيلي وسبل مواجهته، مجلة العربي، العدد ٥١٠، وزارة الإعلام - دولة الكويت، ٢٠٠١م، موقع الانترنت

<http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=5003&ID=162>

سيطرة اليهود على العمل الإعلامي، واستقطاب كبار الكتاب والمحللين لتأييد الممارسات الإسرائيلية، وإغراق وسائل الإعلام بالمعلومات الصادرة من قبل الإعلام الإسرائيلي الممنهج^(١)، مما يجعل الإعلام الدولي في خدمة السياسة الخارجية الإسرائيلية.

٥. الجاليات اليهودية والمنظمات ونقابات العمال الصهيونية:

أهم أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية، هو التنسيق والتكامل مع جماعات المصلحة (الضغط) سواءً اليهودية أو غير اليهودية المتعاطفة مع إسرائيل، لتحقيق الأهداف الإسرائيلية^(٢) بالتعاون مع المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية والنقابات العمالية مثل الهستدروت، والتي تقوم بتهيئة الظروف للسياسة الخارجية الإسرائيلية كي تحقق أغراضها، وهو ما يجعل هذه المؤسسات بمثابة أدوات رديفة للأجهزة الإسرائيلية العاملة في حقول السياسة والعلاقات الخارجية^(٣)، وبما يعكس تشابك العوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً، والتي تسهم في صياغة قرارات السياسة الخارجية .

٦. المخابرات:

تستخدم السياسة الخارجية الإسرائيلية شبكة الموساد الإسرائيلي، لإيجاد علاقات مصالح مشتركة مع الدول خصوصاً مع الجانب العربي، إما بشكل مباشر، أو غير مباشر ارتباطاً بتوقيت وظروف المتغيرات الإقليمية والدولية^(٤)، حيث أشارت الصحف الإسرائيلية إلى أن الموساد تعدى على صلاحيات وزارة الخارجية، فضلاً عن أن (أمان) تعمل في وزارة الدفاع كدائرة كبيرة وقوية للعلاقات الخارجية، وهي تسيطر على إدارة عدة لجان تعمل في مجال علاقات إسرائيل الخارجية^(٥). وكشفت نشرة المعلومات العسكرية البريطانية في يونيو ١٩٩٨م، أن إسرائيل تقيم علاقات استخبارية مع أثيوبيا، مضيفاً أن جهاز الموساد يدير كادر كبير لجمع المعلومات والاستخبارات في العاصمة أديس بابا، إلى جانب قيامه بنشاطات في جزيرة دهلك الأرتيرية، مكنته من إدارة مركز مراقبة وجمع معلومات عن اليمن والسعودية منطقة جنوب البحر الأحمر^(٦)، وهو ما يعني أن الموساد وأمان والشابال من أهم أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في الحصول على المعلومات، وتنفيذ مهام نوعية تخدم أمن إسرائيل .

٧. التحالفات الدولية:

تعتمد إسرائيل في تنفيذ سياستها الخارجية على التحالفات الدولية كأداة رئيسية، لتعزيز مكانتها الدولية في مواجهه التحديات، وتتخذ إسرائيل سياسة الانتشار السياسي في إطار التعامل الدولي، والتي تقوم على خمسة مبادئ:

١- أمين وافي ، الاعلام الدولي ، كلية الاداب ،الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠١٢، ص ١٤١ .
٢- مرجع دراسي ، القدرات الإسرائيلية في مجال السياسة الخارجية ، القدرات الشاملة لاسرائيل ، مرجع سابق ،ص ١٣
٣- بسمة خليل نامق الاوقات،مرجع سابق، ص ٨٧،<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=9277>.
٤- مرجع دراسي ، القدرات الإسرائيلية في مجال السياسة الخارجية ، القدرات الشاملة لاسرائيل ، مرجع سابق ،ص ١٣
٥- بسمة خليل نامق الاوقات،مرجع سابق ، ص ٨٧.
٦ - جاسم يونس محمد،السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة-دراسة حالة اثيوبيا،مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، ص١٥٦ - ١٢٧ -

- أ. تتحرك إسرائيل في الإطار الدولي، وتعلن إنها قادرة أن تقدم خدماتها لكل النظم السياسية المعاصرة.
- ب. التحالف مع جميع القوى الكبرى، وإن كان ذلك على درجات متفاوتة.
- ج. التحكم في التوازن الإقليمي وصولاً إلى التأثير بدرجة أو بأخرى في التوازن الدولي.
- د. اعتماد مبدأ توزيع الأدوار، وقد طبقت السياسة الخارجية الإسرائيلية على نطاق أوسع.
- هـ. جعل الوظيفة الدبلوماسية والتعامل الدبلوماسي ينطلق من مفهوم كفاحي^(١).

المطلب الثاني

دوائر اهتمام السياسة الخارجية الإسرائيلية

تتمثل دوائر الاهتمام الرئيسية في مجال توظيف السياسة الخارجية الإسرائيلية، لتحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية في خمس دوائر تدعم علاقاتها بالعديد من دول العالم أبرزها:

أولاً. الدائرة العربية / الإقليمية:

١. تعتبر إسرائيل الدول العربية والحزام المحيط بها من دول إسلامية وغير عربية في آسيا وأفريقيا مجالها الحيوي أمنياً واقتصادياً.
٢. توظف إسرائيل قدرة سياستها الخارجية، لتبرير إجراءاتها ومواقفها في المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية - قطاع غزة)، خاصة مع تزايد المواقف المتعاطفة مع الجانب الفلسطيني، ومع سعي إسرائيل المستمر لتقويض أي فرصة من شأنها الإسهام في تكوين الدولة الفلسطينية المستقلة للعديد من الاعتبارات الحاكمة للمنظور الإسرائيلي الخاص.
٣. تأتي دولة مصر في مقدمة اهتمامات السياسة الخارجية الإسرائيلية بالمنطقة العربية، للعديد من الاعتبارات الموضوعية ترتبط بتاريخ وجغرافية مصر، ومقوماتها كدولة، فضلاً عن الثقل المصري على المستوى العربي في سياستها تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.
٤. الاهتمام بباقي دول الجوار العربي (سوريا، لبنان، الأردن) في إطار كونها مع مصر تشكل حلقة الحصار المباشر على إسرائيل، ولا اعتبارات ومنطلقات أخرى متعددة أبرزها يعود لعدم إبرام اتفاقيات سلام حتى الآن مع الجانبين السوري واللبناني من جهة، والدور الأردني الخاص بإزاء تسوية القضية الفلسطينية من جهة أخرى، فضلاً عن قضايا المياه في المنطقة مع إسرائيل (سوريا، نهر بانياس وبحيرة طبريا) لبنان (نهر الحصباني والوزاني، حزب الله بالجنوب اللبناني).
٥. إبداء اهتمام متزايد بالعمق الاستراتيجي العربي، خاصة دول الخليج العربي، وعلى رأسها كل من (السعودية، قطر، الكويت، وسلطنة عمان) بطريقة تحد من تفعيل قدرات هذه الدول لصالح دعم دول الجوار العربي، وباعتبار دول الخليج منفذاً لتحقيق العديد من أوجه المصالح الإسرائيلية (تطبيع، غاز، استثمارات، مشاريع مشتركة)

١- عصام فاهم العامري، مرجع سابق، ص ٥٧

٦. التركيز الإسرائيلي على العراق باعتباره يمثل أكبر ثقل سكاني شرق إسرائيل، إضافةً لما يملكه من مقومات مادية وبشرية ومعنوية تهدد الوجود الإسرائيلي.
٧. السعي المستمر لمواجهة النفوذ والتحرك العربي والإسلامي المؤثر في المنطقة الأفريقية (مصر، ليبيا، السعودية، إيران....).
٨. العمل على تشجيع إقامة أنظمة أفريقية محافظة وموالية لها، ودعم الروابط مع عناصر الصف الثاني المحتمل تبوؤها للسلطة، على المستوى الإقليمي^(١).

ثانياً. دائرة الولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية دائرة الاهتمام الأكبر والحليف الاستراتيجي لإسرائيل في تنفيذ سياستها الخارجية خصوصاً في محيطها الإقليمي، ويعود ذلك للاعتبارات الآتية:

١. تعتبر الولايات المتحدة أبرز الفاعلين المعاصرين لدعم وتأمين دولة إسرائيل، وحماية مصالحها الحيوية (عسكرياً - اقتصادياً - سياسياً).
٢. تمثل الساحة الأمريكية الداخلية أبرز محاور التحرك السياسي الخارجي لإسرائيل من خلال (زيارات مسؤولين إسرائيليين - لقاءات سياسية - جماعات المصالح اليهودية - إبراز القيمة الاستراتيجية الإسرائيلية للمصالح الأمريكية - العمل المستمر على اكتساب دعم أوساط الرأي العام الأمريكي).
٣. التركيز المستمر على تطوير علاقات التعاون الاستراتيجي الأمريكي في كافة جوانبها، وبشكل خاص في المجال العسكري، مع تطويع جوانب هذه العلاقات بالشكل الذي يتوافق مع منظور إسرائيل تجاه القضايا المحورية في منطقة الشرق الأوسط (المسارين الفلسطيني السوري، ومكافحة الإرهاب، المقاطعة العربية، مواجهة التهديدات الإقليمية)^(٢).
٤. ارتباط مشروع الشرق الأوسط الكبير بالوجود الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الذي أصبح يشكل هدفاً رئيساً للضغط على المنطقة بالوجود العسكري الكثيف في العراق، ودول الخليج العربي، وقدرتها على التأثير في المنطقة، حيث أصبحت تشكل عاملاً مهماً في عملية التغيير على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية^(٣).

ثالثاً. الدائرة الأوروبية:

تهتم السياسة الخارجية الإسرائيلية بالدائرة الأوروبية باعتبارها منفذاً اقتصادياً لها، وحليف استراتيجي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وأبرز تلك التوجهات الإسرائيلية تجاه الدائرة الأوروبية يتمثل في الآتي:

١. توظيف قدرات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه تطوير العلاقات مع الدول الأوروبية، والتركيز على كلٍ من ألمانيا وبريطانيا (الأولى لاعتبارات تتعلق بعقدة الذنب الألمانية تجاه اليهود خلال فترة النازية -

١- مرجع دراسي، القدرات الشاملة لإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٣

٢- المرجع نفسه، ص ١٣

٣- رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الاهداف والادوات والمعوقات)، مرجع سابق، ص ٥

والثانية لاعتبارات تتعلق بالعلاقات البريطانية الأمريكية الخاصة)، والمحاولة المستمرة للتأثير على الموقف الفرنسي السياسي المتعاطف مع الجانب العربي (استثمار جماعات المصالح اليهودية على الساحة الفرنسية - استثمار الضغط الأمريكي على الجانب الفرنسي).

٢. الحرص بشكل عام على عدم توتر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والعمل على تطويرها، والتأثير على مواقفها السياسية، مع سرعة المبادرة بفتح قنوات علاقات جديدة مع أوروبا الشرقية ودول البلقان بتشكيلاتها السياسية الجديدة على إثر انهيار الإتحاد السوفيتي سابقاً^(١).

رابعاً. الدائرة الإفريقية:

تهتم السياسة الخارجية الإسرائيلية بالدائرة الإفريقية لعدة اعتبارات أبرزها:

١. كسر حاجز العزلة المفروض عليها.
٢. كسب تأييد الدول الإفريقية فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومن خلال نظرة إسرائيل إلى الدول الإفريقية باعتبارها بعيدة عن أي انحيازٍ سياسيٍ مسبقةٍ لصالح أي من الطرفين، وهو ما قد يجعلها وسيطاً مقبولاً يدفع نحو إيجاد حل سلمي للصراع.
٣. العمل على تحقيق بعد أيديولوجي من خلال تقديم إسرائيل بالساحة الإفريقية على أنها دولة نموذج لشعب الله المختار، ومصداقيتها في تقديم المساعدات الفنية والتنمية للدول الإفريقية.
٤. السعي لتحقيق متطلبات أمن إسرائيل من حيث ضمان هجرة اليهود الأفارقة إلى إسرائيل (الفلان)، والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية، فضلاً عن التوسع بالساحة الإفريقية على حساب متطلبات الأمن القومي العربي.
٥. بناء قاعدة استراتيجية على الساحة الإفريقية، لتحقيق الهيمنة الإسرائيلية إقليمياً من خلال ما يمكن تسميته بشد الأطراف، والمركز على تنفيذها دول المنبع، ومجرى نهر النيل باعتبار ما يشكله بعد المياه من أهمية خاصة للتأثير، والضغط الاستراتيجي على بعض الدول العربية، فضلاً عن التركيز على دول أفريقية معينة (السنغال - أثيوبيا - الكونغو الديمقراطية - النيجر - جنوب أفريقيا - تشاد - أريتريا)، لاعتبارات ومصالح متعددة الأبعاد.
٦. السعي المستمر لمواجهة النفوذ، والتحرك العربي والإسلامي المؤثر في المنطقة الإفريقية (مصر - ليبيا - السعودية - الإمارات - اليمن - إيران).
٧. العمل على تشجيع إقامة أنظمة أفريقية محافظة وموالية لها، ودعم الروابط مع عناصر الصف الثاني المحتمل تبوؤها للسلطة^(٢).

١- مرجع دراسي، القدرات الشاملة لإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٣

٢- المرجع نفسه، ص ١٣

خامساً. الدائرة الآسيوية:

انطلقت إسرائيل في سياستها الخارجية إلى نطاق شرق آسيا بإقامة علاقات تعزز من مكانتها الدولية، وتعود تلك العلاقات للاعتبارات الآتية:

١. النجاح الإسرائيلي في البدء باختراق اليابان (تكوين جمعيات أهلية مشتركة، دعم اليابان لإسرائيل بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في إطار مؤسسة بيريز للسلام، وتطوير العلاقات المتبادلة في مجال التكنولوجيا باعتبار اليابان أحد الدول المانحة الرئيسة للجانب الفلسطيني).
٢. تركيز إسرائيل في محاورها الخارجية على تكثيف العلاقات مع الصين الشعبية (عسكرياً وتكنولوجياً)، والهند (تكنولوجياً، استخباراتياً، زراعياً، نووياً)، وكننتاج لمرحلة طويلة من التهميد الإسرائيلي لتطوير العلاقات مع هاتين الدولتين^(١).

المطلب الثالث

المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية الإسرائيلية

أولاً. المتغيرات الدولية:

شهد العالم عام ١٩٩٠م متغيراً أصيلاً في النظام العالمي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ممثلة في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وهيمنة النظام الرأسمالي متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أثر ذلك على كثير من الأنظمة، وأحدثت فيها تحولات جذرية في سياساتها وتوجهاتها الدبلوماسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، وإسرائيل من تلك الدول التي أثرت عليها تلك المتغيرات، والتي نسردها أهمها على المستوى الإقليمي والدولي كما يأتي:

١. انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ القوة العظمى الوحيدة في العالم، وهذا ما أعطى مجالاً أوسع للسياسة الخارجية الإسرائيلية بالتحرك إقليمياً ودولياً تحت مظلة الهيمنة الأمريكية.
٢. تفكك القوات المسلحة السوفيتية، وظهور قوى نووية جديدة أخرى غير الصين وبريطانيا وفرنسا، وهي (أوكرانيا - كازاخستان - روسيا الاتحادية)^(٢)، والذي أعطى مجالاً للسياسة الخارجية الإسرائيلية الانفراد بعلاقات متميزة مع تلك الدول، وتقديم تكنولوجيتها المتطورة باعتبار تلك المنطقة ضمن دوائر اهتماماتها.
٣. اختفاء الأسطول السوفيتي وظهور أساطيل متعددة أقل تأثيراً وقدرة على تحدي الأسطول الأمريكي، مما أعطى حرية أكبر لحركة الملاحة الإسرائيلية الدولية خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر.
٤. انهيار أوروبا الشرقية، وتحولها للفكر الرأسمالي، وتفكك يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.
٥. ظهور دول كبرى في الساحة العالمية مثل ألمانيا الموحدة وفرنسا والصين واليابان كقوى اقتصادية.

١- مرجع دراسي، القدرات الشاملة لإسرائيل، مرجع سابق، ص ٩

٢- محمد علي الحوت، مضيق باب المندب - أهميته الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، ص ١٠٨

٦. انحسار دول عدم الانحياز وفقدان ثقلها العالمي^(١).

ثانياً. المتغيرات الإقليمية:

انعكست مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً على التحالفات الإقليمية والدولية، حيث ساد العالم سياسياً واقتصادياً توجه أحادي القطبية، مما أثر بشكل مباشر على تحالفات ما قبل عام ١٩٩٠م، وبرزت هذه المتغيرات في أجندة السياسة الخارجية الإسرائيلية لصياغة فلسفتها في المنطقة، وتوجهاتها الإقليمية والدولية خصوصاً في المناطق الحيوية والهيمنة على منطقة جنوب البحر الأحمر، والتغلغل في القرن الأفريقي من جهة، ومن جهة أخرى قيامها بدور الحليف الاستراتيجي لحماية مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي، حيث كان أبرز المتغيرات في هذه المرحلة ما يأتي:

١. ظهور دول نووية مثل إسرائيل والهند وباكستان، واحتمال نجاح بعض الدول مثل تركيا وإيران في الحصول على أسلحة نووية، وأسرار تكنولوجية عسكرية وأسلحة سوفيتية تقليدية متطورة، مما يؤثر على التوازن العسكري إقليمياً.
٢. تعاظم الثقل الدولي لتركيا وإيران نتيجة التنسيق العسكري والسياسي والاقتصادي مع الجمهوريات الإسلامية الست الجديدة في الكومنولث الروسي، واستغلال تركيا علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، لتلعب دور الوسيط، كونها ممثلة للعالم الإسلامي والشرق الأوسط لدى الغرب^(٢). والذي شكل عاملاً تنافسياً لإسرائيل في المنطقة لتعزيز علاقاتها مع الدول حديثة الاستقلال.
٣. تعاظم القدرة العسكرية والتكتيكية لحزب الله في لبنان.
٤. تداعيات حرب الخليج، واحتلال العراق من قبل قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
٥. انقسام المقاومة الفلسطينية، وتدابير عملية السلام.
٦. مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي صرحت به الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس، كون الشرق الأوسط والتبعية لإسرائيل والعولمة هي البدائل للوحدة العربية والحرية والاستقلال والتنمية الاقتصادية، وهي بدائل تنتمسك بها إسرائيل كشرط لابد منها في مفاوضات السلام الجارية^(٣).
٧. إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م بين شطري البلاد الشمالي والجنوبي.
٨. استقلال أريتريا في عام ١٩٩٠م.
٩. تداعيات القرصنة الصومالية، وانهيار الدولة.

١- محمد علي الحوت، مضيق باب المندب - أهميته الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ١٠٨

٢- المرجع نفسه، ص ١٠٨

٣- هاني الخصاصنة، مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١٨، ٤/١٩٩٧، ص ١١٦.

١٠. التحول الديمقراطي، وتطبيق أسس الليبرالية في الأنظمة العربية، فضلاً عن الاهتمام الغربي بقضايا الأقليات، وحقوق الإنسان في الدول النامية.
١١. انتشار ظاهرة الإرهاب.

مما سبق نجد أن المتغيرات الدولية بعد عام ١٩٩٠م وتداعيات الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد أوجدت فرصة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، ومجالاً أوسع للتحرك في جميع المجالات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية مع الدول الصاعدة والحديثة الاستقلال، خصوصاً التي تمتلك تكنولوجيا نووية منها، كما انعكست المتغيرات الإقليمية خصوصاً في اتفاقات السلام الثنائية بين كلٍ من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية مع إسرائيل، وأوجدت فرص كبيرة لإسرائيل للتحرك بحرية في نطاقها الإقليمي، بما يحقق أهدافها الإستراتيجية خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي في ظل مناخ دولي مساند للتوجهات الإسرائيلية في المنطقة .

ومن جهة أخرى تعاضم القدرات الإيرانية إقليمياً خصوصاً في المجال النووي والأيدلوجي من خلال تصدير الثورات في المنطقة وتوجهاتها إلى منطقة جنوب البحر الأحمر على الساحل الآسيوي المقابل لأريتريا الحليف الاستراتيجي لإسرائيل في الساحل الأفريقي، مما يشكل تهديداً كبيراً من وجهة نظر السياسة الخارجية الإسرائيلية، وأمنها في منطقة جنوب البحر الأحمر.

المبحث الثاني

المحددات الدولية والإقليمية للسياسة الخارجية الإسرائيلية

يمكن توضيح أهم محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية الحالية تجاه المنطقة العربية، في محورين أساسيين هما المحددات الإقليمية والدولية، للاقتراب من اهتمامات السياسة الخارجية الإسرائيلية في علاقاتها الدولية.

المطلب الأول

المحددات الدولية للسياسة الخارجية الإسرائيلية

تشير الدراسات إلى أهمية موقع إسرائيل في إستراتيجية التعاون الدولي تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال محورين هما:

(١) **الطبيعة الدولية للوجود الإسرائيلي:** نشأة إسرائيل كدولة على الأراضي الفلسطينية، جاء نتيجة لتوافق إرادات الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية مع مصالح الصهيونية العالمية في المنطقة العربية آنذاك، وهو ما تستند إليه إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م إلى شرعيتها الدولية، حيث استطاعت الصهيونية انتزاعها لاعتراف الأمم المتحدة بمساندة الدول الكبرى، وقد كانت بداية الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

(٢) **الوظيفة الدولية لدولة إسرائيل:** إسرائيل تمثل أداة متقدمة للنفوذ الغربي في المنطقة، وتمثل هذه الرؤية لعدة اعتبارات كونها دولة أقرب إلى الغرب المتقدم في منطقة نامية من جهه، ومن جهة أخرى تنتشر فيها المصالح الغربية خصوصاً في مناطق الثروة النفطية^(١)، ونتيجة المتغيرات الدولية في تشكيل النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً، تنفرع السياسة الخارجية الإسرائيلية في محيطها الدولي بعد عام ١٩٩٠م وفق المحاور الآتية:

أولاً. التحالف الأمريكي الإسرائيلي:

لا تزال العلاقة الخاصة بين إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية مسألة يختلف الباحثون في تفسير أسسها وأسبابها، والافتراض الكامن في كثير من الأدبيات العربية أن اللوبي اليهودي الصهيوني (بالمعنى الشائع) هو الذي يؤثر في صناعة القرار الأمريكي، بل ويرى البعض أنه يسيطر سيطرةً تامةً على مراكز صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وأنه يدفع هذه السياسة في اتجاه التناقض مع المصالح القومية الأمريكية الحقيقية، بما يخدم مصلحة الصهيونية^(٢)، وتظهر هذه العلاقة في أشكال عدة هي:

١ - عصام فاهم العامري، مرجع سابق، ص ٨٩
٢ - عبد الوهاب المسيري، البروتوكولات واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط٣، مايو ٢٠٠٣، ص ١٦٧

١. التعاطي المكثف على المستويين الحكومي والشعبي بين إسرائيل والولايات المتحدة.
٢. التعاون الحميم بين البلدين، ولا سيما التعاون الاستراتيجي.
٣. الدعم الأمريكي لإسرائيل في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية.
٤. الانحياز الأمريكي التام لإسرائيل في قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي: ويمكن تلخيص التفسيرات المختلفة للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية بما يأتي:
 - أ. إسرائيل هي دخر استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة العربية.
 - ب. إسرائيل هي قاعدة امبريالية أمريكية في المنطقة العربية.
 - ج. توافق المصالح الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة.
 - د. الولايات المتحدة تشعر بالتزام ديني – أخلاقي تجاه الدولة اليهودية.
 - هـ. اللوبي اليهودي الأمريكي قوي جداً إلى درجة تجعله يملّي السياسة الأمريكية الشرق أوسطية^(١).
٥. طبيعة التعاون الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي.

تمثل إسرائيل رصيد استراتيجي، وقاعدة عسكرية متقدمة لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، حيث تقوم بالإعداد المسبق، وصياغة سيناريوهات المواجهة مع أي عدائيات محتملة (خدمات ومزايا تمتلكها إسرائيل، يمكن أن تستفيد منها الولايات المتحدة) هي كالاتي:

أ. الميزة الإستراتيجية للموقع:

تعتبر إسرائيل قاعدة استراتيجية يمكن لقوات التدخل السريع الأمريكية الانطلاق منها، لتنفيذ أي عمل عسكري في المنطقة العربية خصوصاً مصالحها في المنطقة العربية، فضلاً عن القواعد العسكرية الأمريكية المنشأة في الخليج العربي، وقاعدة الظهران في السعودية، والقواعد العسكرية الإسرائيلية المنشأة في الجزر الأريترية، والتي كانت عاملاً مساعداً لحماية المصالح المشتركة بين أمريكا وإسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر، وتخومها منطقة الخليج العربي.

ب. البنية التحتية المجهزة للتعبة العسكرية:

تمتلك إسرائيل أفضل المنشآت العسكرية في المنطقة، وموانئها قادرة على استقبال أضخم السفن وأكثرها تقدماً، ومطاراتها مجهزة لهبوط وإقلاع مختلف أنواع الطائرات، فضلاً عن منشآت الصيانة الملائمة للسلاح الأمريكي.

ج. القدرات الدفاعية:

لإسرائيل قدرة على حماية القوات الأمريكية، التي تستخدم منشأتها من أي هجوم جوي أو بري واسع النطاق.

١ - هيثم تزام، نحو تفسير لاسس العلاقات الأمريكية –الإسرائيلية ، شؤون الشرق الاوسط،مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، العدد، ٢٠٠٣، ص ١١١ .
- ١٣٥ -

د. التجارب، الأبحاث والتطوير، الاستخبارات:

لدى الإسرائيليين تجربة حقيقية في ظل ظروف قتالية مشابهة للظروف التي يمكن أن تتعرض لها قوات التدخل السريع الأمريكية في المنطقة، وإسرائيل هي التي عرفت الأمريكيين على طبيعة التكتيكات الحربية المستخدمة مع الجيوش العربية من خلال الحروب التي خاضها الجيش الإسرائيلي مع الجيوش العربية، خصوصاً في حرب أكتوبر ١٩٧٣م مع مصر^(١)، وتمكن مراكز الأبحاث والتطوير الأمريكية أن تستفيد - إلى حد بعيد - من اختبار الجيش الإسرائيلي للأسلحة التي يحصل عليها من الولايات المتحدة، وأن يسهم اختبار الإسرائيليين لها في إقناع البلدان الأخرى بجدوى امتلاك هذا السلاح، كما أن المعلومات الاستخباراتية التي تنزود بها واشنطن من إسرائيل عن العقليات والمفاهيم والأنظمة السياسية لبلدان المنطقة العربية لا تقدر بثمن.

هـ. القدرة على التدخل السريع:

الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه تبنى إستراتيجية الحرب الخاطفة، وأسلوب الاقتراب غير المباشر، كضرورة واجبة فرضتها خصائص الكيان الصهيوني^(٢)، وتمتلك إسرائيل القدرة على ردع الهجمات غير النووية، وقدرات عملياته كبيرة تمكنها من التفاعل الإيجابي مع دول حلف الأطلسي، وعامل استقرارها في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت عدداً من الأحداث والتطورات، التي كان يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، لولا وجود القوة العسكرية الإسرائيلية بمواصفاتها وقدراتها العالية وبعض الأعمال مثل (حماية السعودية من عبد الناصر، حماية الأردن من تدخل سوري محتمل)^(٣)، فضلاً عن دعم السعودية لحكم الإمامة من خلال الطيران لإخماد الثورة اليمنية في الستينات، ومحاولة السيطرة على الجزر الاستراتيجية المشرفة على ممرات الملاحة الدولية في منطقة جنوب البحر الأحمر بصورة مباشرة أو غير مباشر.

٦. أوجه الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل، وبعض الدول العربية، وبناء المشاريع الاقتصادية المشتركة، وفتح الحدود والبلاد للسياحة وغيرها، وكسر العداء لدى العرب مع دولة إسرائيل، وكانت لتلك الاتفاقات الأمنية أثرها على الأمن القومي الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت المجتمعات العربية مكشوفة لعمل المخابرات الإسرائيلية، وأبرز تلك الاتفاقات التي تشكل محدداً للأمن الإسرائيلي هي^(٤):

١ - هيثم تزامح، نحو تفسير لاسس العلاقات الامريكية -الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١١١.

٢ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، استراتيجيات اسرائيل العسكرية - الحرب الخاطفه مرجع سابق

٣ - هيثم تزامح، مرجع سابق، ص - ص (١٢٠ - ١٢١).

٤ - خالد وليد محمود، الامن الاسرائيلي في بيئة استراتيجية متغيرة، مرجع سابق، ص ٨٨.

أ. تعاون كل من مصر والأردن مع إسرائيل لمكافحة الإرهاب، وعدم السماح لمصر والأردن بالعمل ضد إسرائيل بل وتسخيرهما، لمحاصر الشعب الفلسطيني من إمدادات السلاح، وحاصر الانتفاضة غذائياً في غزة باعتبارها قوى تهدد أمن إسرائيل.

ب. تعاون مصر والأردن أمنياً مع إسرائيل وبرعاية أمريكية، لمنع اختراق القوى المعادية لها، وتعزيز أمن إسرائيل من خلال منع الأردن لأي عمل مقاوم لإسرائيل، أو داعم للمقاومة عبر أراضيها.

ج. إشراف الولايات المتحدة الأمريكية على بناء الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، كما أنها عام ٢٠٠٥م أعلنت استعدادها لإرسال لواء جيش إلى الضفة الغربية لدعم السلطة بفرض النظام.

د. نص اتفاق إسرائيل وأمريكا على تعاون أمريكا وحلف الأطلسي ودول عربية لمنع تهريب السلاح إلى إسرائيل، ومصر والأردن تنفيذان هذا الاتفاق، استناداً إلى ما تفرضه اتفاقيات السلام بينهما وبين إسرائيل، وانسجاماً منها مع السياسة الأمريكية.

هـ. إن تعاون إسرائيل مع مصر والأردن لمكافحة الإرهاب وفق اتفاقيتهما يدعوها إلى تقديم العون لإسرائيل ضد المقاومة في لبنان وغيرها، وما جمع وزيرة خارجية أمريكا السابقة (كوندوليزا رايس) لرؤساء استخبارات مصر والأردن ودول عربية أخرى في شرم الشيخ بعد حرب يوليو ٢٠٠٦م إلا ترجمة عملية لهذا التعاون.

و. تعاون أمريكي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لمكافحة الإرهاب، بما يخدم إسرائيل، وهذا مكنها من تحقيق أمنها في أرض فلسطين، وأنقذها من حرب استنزاف في جبهتها الداخلية الأخطر على أمنها واقتصادها^(١).

ومن خلال ما سبق فإن الولايات المتحدة الأمريكية سعت لتمهيد الطريق أمام السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية بشكل عام، ومنطقة جنوب البحر الأحمر بوجه الخصوص، ومجريات الأحداث منذ عام ١٩٥٢م استطاعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترجمة استراتيجياتها في منطقة جنوب البحر الأحمر باعتماد سياسات داعمة ومالية لإسرائيل، وتشبيد محطة اتصالات في أسمره عاصمة أريتريا، واستخدام موانئها المنتشرة في منطقة جنوب البحر الأحمر، وإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في ظهران جنوب السعودية لحماية مصالحها في المنطقة، كما سعت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، مثل السعودية والأردن ولاحقاً مع مصر والسودان، إلا أن مساعداتها لهذه الدول لا تضاهي ما كانت تقدمه من دعم لإسرائيل^(٢).

ثانياً. علاقة إسرائيل مع روسيا الاتحادية:

شهدت العلاقات الروسية الإسرائيلية تنام ملحوظ منذ عام ١٩٩١م خصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، مستفيدةً من حركة هجرة اليهود الروس لإسرائيل، والتي أصبحت تمثل قوة سياسية مؤثرة يمكن

١ - خالد وليد محمود، الامن الاسرائيلي في بيئة استراتيجية متغيرة، مرجع سابق، ص ٨٩.

٢ - محمد صبحي الحجار، الصراع على البحر الاحمر - حقبة ما قبل ١٩٨٠، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني ، ٢٠١٢/٧/١، الانترنت، Share on

لطرفي المعادلة السياسية استثمارها في تطوير العلاقات البيئية، حيث استثمرت إسرائيل ذلك للتغلغل في المجتمع الروسي من جانب، وتعزيز التعاون العلمي التكنولوجي والالكتروني والزراعي والمعدات الطبية وأبحاث الفضاء من جانب آخر^(١).

ثالثاً. علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي:

إسرائيل دولة مجاورة ومرتبطة بالاتحاد الأوروبي يتم تأطير العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي في (سياسة الجوار الأوروبية، و الشراكة الأوروبية المتوسطية، والاتحاد من أجل المتوسط)، وقد تأسست العلاقات القانونية الرئيسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة عام ١٩٩٥م، واتفاقية أخرى تغطي عدة قضايا محددة، ودخلت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، الموقعة في بروكسل في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٥م، حيز النفاذ في حزيران/يونيو ٢٠٠٠م، وتعتبر الأساس القانوني الذي يحكم العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي^(٢).

والاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لإسرائيل، وتعتبر الاتفاقيات بين الطرفين خطوة هامة في التنمية الاقتصادية والازدهار عام ٢٠١١م، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (٤٠،٣) مليار دولار (٢٩،٤) مليار يورو - والصادرات من الإتحاد الأوروبي إلى إسرائيل (٢٣) مليار دولار (١٦،٨) مليار يورو والواردات (١٧،٣) مليار دولار (١٢،٦) مليار يورو. وفي عام ٢٠١٠م، وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في إسرائيل (٥،٢) مليار دولار (٣،٨) مليار يورو، بنسبة نمو (٢٢،١%)، ومقارنة بالعام السابق بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي (٣٩٤%) في نفس الفترة، وقد منح الاتحاد الأوروبي إسرائيل علاقات متميزة من خلال التفاوضي عن فشل إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الاتحاد الأوروبي.

وأشارت المادة (٢) من اتفاقية الشراكة صراحةً إلى التزامات إسرائيل تجاه حقوق الإنسان بموجب الاتفاقية والتي تنص على: (يجب أن تقوم العلاقات بين الأطراف، كما جميع أحكام الاتفاق ذاته، على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية التي توجه السياسة الداخلية والدولية للأطراف ويشكل عنصراً أساسياً من عناصر هذا الاتفاق).

فقد أشار الاتحاد الأوروبي في مناسبات عديدة إلى الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل، وينبغي على الاتحاد الأوروبي تفعيل المادة (٢) من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والتي تنص على أن كلا الجانبين يجب أن يحترم حقوق الإنسان باعتبارها شرطاً مسبقاً للتعاون بين الطرفين^(٣)، وهو ما أخفق فيه الاتحاد الأوروبي في الحد من الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

١ - مرجع دراسي، المرحلة الدولية، الجزء الأول، القوى الشاملة لروسيا الاتحادية ودورها كقوة فاعلة في النظام العالمي، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن ٢٠١١م، ص ٢

٢- موقع الانترنت، اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، فاناك كوم وقائع وأحداث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا <http://fanack.com/ar/countries/israel/economy/eu-israel-association-agreement>

٣- موقع الانترنت، المرجع نفسه.

رابعاً. علاقة إسرائيل مع الصين:

أعلنت كل من الصين وإسرائيل رسمياً في ١٩٩٢/١/٢٤م عن إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، شاملة لكافة المجالات العسكرية والاقتصادية بين البلدين، إضافةً إلى السعي الإسرائيلي لإقناع الصين بخفض مبيعاتها العسكرية للدول العربية^(١)، وفي المقابل تصدر إسرائيل إلى الصين بضائع، وخبرات تصل قيمتها إلى (٢,٧) مليار دولار في السنة، وتستورد منها بضائع بقيمة (٥,٧) مليار دولار، تريد رفع الصادرات الإسرائيلية إلى (٤) مليارات خلال (٣) سنوات، وتحاول الصين بالمقابل الحصول على خبرات وتقنيات إسرائيلية متطورة في المجال العسكري، لكن الولايات المتحدة تضع قيوداً مشددةً على الاتجار العسكري الإسرائيلي مع الصين، باعتبار ذلك يمس بالمصالح الأميركية. وقال مصدر إسرائيلي لصحيفة (هآرتس)، أن اتصالات إسرائيلية - أميركية على أعلى المستويات، حيث أسفرت الأحداث بشأن مضمون زيارة نتنياهو للصين عن تطور كبير، إلا أن المسؤولين الأميركيين منعوا إسرائيل من طرح أي صفقة لنقل خبرات تكنولوجية عسكرية عالية إلى الصين^(٢)، وهو ما يكشف مدى التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

ورغم ذلك هناك تعاون كبير بين الصين وإسرائيل، حيث وقعت الدولتان عدة اتفاقيات في مجالات التجارة، والطيران، والإنشاءات، والطاقة، والاستثمارات، والاتصالات، والزراعة، كما أعلن عن إقامة شركة صينية أمريكية إسرائيلية لصناعة المحركات الجوية، وريش التحكم الغازي، وقطع الغيار الخاصة بالمحركات التربينوية، علاوة على إقامة إسرائيل لمزرعة نموذجية على مشارف العاصمة بكين^(٣).

خامساً. علاقة إسرائيل مع الهند:

هناك توافق بالأهداف بين الهند وإسرائيل، وتعددت الأهداف والغايات الهندية من وراء تعاونها مع إسرائيل وتوزعت على أهداف إستراتيجية وأمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية يمكن اختصارها بالنقاط الآتية:

أ. رغبة الهند في تطوير وتحديث قدراتها العسكرية ببعديها التقليدي وفوق التقليدي، بما يدعم نفوذها ودورها الإقليميين في مواجهة باكستان خاصةً في ظل سباق التسلح القائم بينهما، والذي يمتد إلى السلاح النووي^(٤).

ب. الأحداث الطائفية التي شهدتها، وما تزال تشهدها الهند وباكستان في السنوات الأخيرة، وهي التي جعلت الهند تشعر بأنها ليست بمنأى عن خطر الحركات الأصولية الإسلامية الموسومة بالإرهاب، والتي تحولت إلى أحد أهم الموضوعات، والتي يوسع إسرائيل أن تستغلها في اتجاهات متعددة تحت عنوان

١- مرجع دراسي، القدرات الشاملة لإسرائيل، مرجع سابق، ص ٩

٢ - مقاله، صحيفة الشرق الأوسط لندن، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم، السنة العاشرة، العدد (٤١٤)، الثلاثاء، ٧ مايو ٢٠١٣

٣- مرجع دراسي، المرحلة الدولية، الجزء الأول، القوى الشاملة لجمهورية الصين الشعبية ودورها كقوة فاعلة في النظام العالمي، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١١م، ص ٩

٤ - الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، ٢٠٠٢م،

مكافحة ما يسمى (الإرهاب الإسلامي)^(١)، حيث قدمت إسرائيل من خلال زيارة شمعون بيريز الى الهند عام ١٩٩٢م كوزير للخارجية النصيحة في شأن حل أزمة كشمير عن طريق اتباع سياسة التغيير الديموغرافي والتطهير العرقي، كما فعلت إسرائيل في فلسطين^(٢).

ج. تنظر الهند إلى إسرائيل على أنها بوابة العريضة إلى الولايات المتحدة، وهي تسعى من خلالها لتوثيق وتطوير علاقاتها بهذه الأخيرة في شتى المجالات.

د. تعتبر الهند أن تعاونها مع إسرائيل يصب في رصيدها الاستراتيجي العام في صراعها الدائر مع باكستان بشأن قضية كشمير، وكما في ميزان القوى من صراع الزعامة بينها وبين الصين من أجل السيطرة على آسيا.

وهنا يقوم الإسرائيليون بدور مزدوج في هذا الصراع مستفيدين من الطرفين، حيث نجد الحاجة الصينية الماسة - أيضاً - لولوج المنافذ الإسرائيلية للوصول إلى التكنولوجيا الغربية، كما أنهم يلعبون - أيضاً - على سباق التسلح النووي الهندي الباكستاني، الذي وضعته الهند وباكستان معاً تحت الرقابة المشددة، وقد أعلن وزير الداخلية الهندي أل. كي. أوفاني عن التعاون الإسرائيلي الهندي عندما استطاعت الهند أن تجري في صيف عام ١٩٩٨م خمس تجارب نووية دفعة واحدة، حتى أن هناك من أشار إلى أن إحدى هذه التجارب حصلت لحساب إسرائيل بالذات، وهنا تدخل خشية الولايات المتحدة الأميركية من قيام إسرائيل ببيع تكنولوجيا أميركية لكل من الصين و الهند، الأمر الذي يظهر في صفقة بيع إسرائيل للصين طائرة التجسس أو اكس بقيمة (٢٥٠) مليون دولار، في حين أن العرب فقدوا أي مبرر لانتقاد الهند في علاقاتها المشبوهة مع إسرائيل، إثر انشغالهم بصراعاتهم وخلافاتهم الجانبية، وإثر تورطهم في علاقات مباشرة وغير مباشرة معها^(٣).

المطلب الثاني

المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الإسرائيلية

هناك تداخل في المحددات الإقليمية والدولية لتنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتقتضي الدراسة إيضاح المحددات الإقليمية والمسار العام للسياسة الخارجية الإسرائيلية لتحقيق مصالحها الإقليمية بدعم دولي، خصوصاً بعد أحداث حرب الخليج ١٩٩٠م.

أولاً. المسار العام للسياسة الخارجية الإسرائيلية وتتمثل بالآتي:

- ١ استثمار الحملة الدولية على الإرهاب لتبرير سياساتها وإجرائاتها بالمنطقة الفلسطينية في مواجهة الانتقادات الدولية لها في هذا المجال.
- ٢ القيام بحملة موسعة بشأن الحكومة الفلسطينية، وتوجهاتها لإرساء السلام مع إسرائيل.

١- الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، مرجع سابق.

٢- احسان مرتضى، مظاهرات إسرائيل الامنية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، شؤون الاوسط، العدد ١٣٤، ٢٠١٠م، ص ١٠٨.

٣- الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، ٢٠٠٢م.

٣. محاولة الحفاظ على العلاقات مع بعض الدول العربية (الأردن، قطر، موريتانيا) رغم الإجراءات المدانة الإسرائيلية بالمناطق المحتلة.

٤. السعي للحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات مع مصر (زيارات عدد من المسؤولين الإسرائيليين للقاهرة).

٥. محاولة زيادة الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان لوقف أنشطة المقاومة سواءً بجنوب لبنان أو بالساحة الفلسطينية.

٦. السعي لاستغلال كافة الأوراق المتاحة لها (اللوبي اليهودي الأمريكي - العلاقات المتميزة مع العناصر المؤثرة بالإدارة الأمريكية...) لصالح توجيه ضربة أمريكية لإيران في ظل ما يترتب على ذلك من إعادة ترتيب للمنطقة بما يخدم مصالحها^(١).

ثانياً. التهديدات الإقليمية المحددة للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

تسعى الدراسة إلى إيضاح المهددات والتحديات الإقليمية التي تحظى باهتمام السياسة الخارجية الإسرائيلية لوضع محددات أمنها القومي بدرجة أساسية، وتؤثر في توجهات السياسة الخارجية في المنطقة، وتتمثل بالآتي:

١. البرنامج النووي الإيراني:

البرنامج النووي الإيراني يحتل المرتبة الأولى في قائمة التهديدات الخارجية التي تواجه إسرائيل، وكذلك سعي إيران للهيمنة إقليمياً، وسعيها الحثيث لإملاك قدرة نووية عسكرية، رغم القلق المتزايد لدى المجتمع الدولي، فإن معهد دراسات الأمن القومي يشكك في إمكان أن يتم تطبيق عقوبات فعّالة ضد إيران^(٢).

ومن الاعتبارات التي تدفع الإسرائيليين إلى منح إيران المكانة الأولى في سلم التهديدات:

أ. نهج إيران الإسلامي الراديكالي الذي يدعو إلى إزالة إسرائيل عن الوجود، وكذا دعمها لحزب الله والمقاومة الفلسطينية لمواجهة إسرائيل.

ب. تعاضم القدرة العسكرية ل سلاح الجو الإيراني، وامتلاكها قدرة هجومية بعيدة المدى لقاذفات حربية من نوع (سوخوي)، يمكن تزويدها بالوقود جواً.

ج. امتلاك إيران ذراع بحري بعيد المدى ذات قدرة على إغلاق طريق تصدير النفط من الخليج العربي، وقدرة على إنزال قوات برمائية.

د. امتلاك إيران أسلحة إستراتيجية لصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى، ويمكن لها أن تضرب بها عمق إسرائيل، إضافةً إلى العمل بنشاط لامتلاك سلاح نووي^(٣).

هـ. التواجد الإيراني العسكري على الجزر الأريتيرية رسمياً، وهو ما سيتم إيضاحه لاحقاً.

١- مرجع دراسي، القدرات الشاملة لإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٩

٢- خالد وليد محمود، الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٣٤، ٢٠١٠م، ص٤٣.

٣- المرجع نفسه، ص٤٤.

٢. التطور في تكنولوجيا الصواريخ الباليستية:

تشكل الصواريخ الباليستية تهديداً على الأمن الإسرائيلي، إذ تمتلك بعض دول منطقة الشرق الأوسط عدداً منها مثل إيران، سوريا، العراق (سابقاً)، المملكة العربية السعودية، اليمن، مصر، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، إضافةً إلى باكستان، وترى إسرائيل نفسها عرضة لخطر الصواريخ الباليستية من قبل ما يسمى دول الطوق الثاني، التي لا تمتلك حدوداً جغرافية معها، وبالتحديد إيران، وليبيا، كما تعتبر نفسها مهددةً صاروخياً من سوريا، لكنها لا تعتبر نفسها مهددةً بصورة جدية من قبل بعض دول عربية تملك صواريخ بالستية، لإعتبارات جيوسياسية مرتبطة بعملية السلام مثل مصر والأردن أو لبعدها المسافة مثل اليمن، وما أثار الاحتمال الثاني في ذاكرة أمن إسرائيل هو الهجوم بصواريخ (إسكود) العراقية أثناء حرب الخليج الثانية^(١).

٣. الأصولية الإسلامية:

تصاعد عمليات المقاومة للجماعات الإسلامية ضد أهداف إسرائيلية، سواءً على الأراضي الفلسطينية مثل المنظمات الإسلامية (حركة حماس)، (الجهاد الإسلامي) وغيرها، أو في الجنوب اللبناني (نشاط حزب الله)، وهي التهديدات التي بدأت تثير هواجس أمنية مقلقة لقادة إسرائيل، شكلت مسالة ازدياد قوة نفوذ الإسلام السياسي في المنطقة العربية إحدى التحديات الرئيسية التي كانت على قائمة المواضيع التي بحثت في مؤتمر (هرتسليا)^(٢) ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م، هذا المؤتمر السنوي الذي حمل عنوان: (مؤشرات ميزان المناعة وتقييم الأمن القومي لإسرائيل) حيث خلصت النتائج: (إن الخطر المتحرك الكبير الذي تواجهه إسرائيل اليوم تصاعد مد التيار الإسلامي عالمياً وخصوصاً إقليمياً)^(٣)، حيث حاولت إسرائيل أن تشوه الحقائق، وربط الفصائل الفلسطينية المسلحة وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي، بحركة الإرهاب العالمي إلا أن هذه الجهود فشلت، ولم تؤخذ بعين الاعتبار.

٤. مهددات الجبهة الشمالية والشرقية:

تشكل الجبهة الشمالية مع سوريا وحزب الله تهديداً للأمن الإسرائيلي، بسبب عدم تحقيق أي تقدم على طاولة المفاوضات السورية الإسرائيلية، كما حدث في اتفاقيات السلام مع مصر والأردن.

أ. سوريا:

تشكل سوريا مصدر قلق القيادة الإسرائيلية من تغير جذري في سياسة دمشق بعيداً عن السلام كخيار استراتيجي، ويخشى الإسرائيليون شن القوات السورية هجوماً برياً مباحثاً لاستعادة مرتفعات الجولان،

١- خالد وليد محمود، الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة، مرجع سابق، ص٤٧.

٢ * مؤتمر هرتسليا: بالإنجليزية (Herzliya Conference) - هو مؤتمر يعقد بشكل دوري منذ عام ٢٠٠٠ في مدينة هرتسليا الواقعة في ما تسمى إسرائيل حالياً، أسس بمبادرة من عوزي أراد وهو ضابط سابق في الموساد وشغل منصب المستشار السياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، يتم فيه مناقشة مستقبل كيان إسرائيل ووضعها اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً ورصد الأخطار المحيطة بها من الداخل والخارج في دول الجوار وفي الإقليم وفي العالم تحت هدف استراتيجي هو الأمن القومي لإسرائيل.

٣- خالد وليد محمود، الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة، مرجع سابق، ص٥٢.

وتشكل الترسانة الكبيرة من الصواريخ الباليستية السورية تحدياً كبيراً لإسرائيل إذ يصعب عليها شن هجمات وقائية ضد منصات الصواريخ النقالة، وحسب كورد سمان تملك سورية أكثر من ألف صاروخ باليستي و(٨٠) منصة إطلاق غالبيتها نقاله، وتحدثت الدراسة عن خشية إسرائيلية من الترسانة السورية المتنامية من الأسلحة الكيماوية والجرثومية التي يجري إنتاجها محلياً^(١).

ب. حزب الله:

شكل انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني في عام ٢٠٠٠م، هاجساً أمنياً لدى السياسة الخارجية الإسرائيلية، وعودة حزب الله شبه الرسمي على الحدود اللبنانية كقوة لها حساب، و يمثل تهديداً متواصلاً لإسرائيل، ومؤشراً على إن حزب الله سيلعب دوراً ملموساً في تحريك المقاومة الفلسطينية لتحذوا حذوه في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي^(٢)، بذلك لا تزال حدود إسرائيل الشمالية مع لبنان تشكل عبئاً أمنياً ومحدداً أصيلاً ضمن المحددات الإقليمية التي تهدد أمن إسرائيل، بذلك تسعى إسرائيل من الناحية العسكرية إلى الحد بشكل كبير من قدرة حزب الله العملية في جنوب لبنان، ومن الناحية السياسية تسعى إلى إيجاد الظروف المناسبة لتتولى الحكومة اللبنانية زمام الأمور فتبسط سلطتها على المنطقة بمساعدة قوة دولية، وقد يكون لإسرائيل أهداف أوسع من ذلك، مثل الحد من قدرة إيران على ضرب إسرائيل من خلال حزب الله، والحد من قدرة حزب الله على مؤازرة حركتي حماس والجهاد الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر^(٣).

٥. المقاومة الفلسطينية:

تشكل المقاومة الفلسطينية المسلحة عنصراً مهماً في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، و التهديد الأبرز في معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك نتيجةً لتطور أساليب القتال لدى المقاومة الفلسطينية، خصوصاً عند إندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، وذلك إثر قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (ارئييل شارون) بزيارة حرم المسجد الأقصى، وتحولت الانتفاضة إلى مواجهات مسلحة بين عناصر المقاومة الفلسطينية ورجال الشرطة من جهة، والقوات الإسرائيلية من جهة أخرى، ووجد الإسرائيليون أنفسهم أمام وضع جديد، يختلف كلياً في أساليب المقاومة في انتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٣م)، إذ بدأ الفلسطينيون مهاجمة المستعمرات الإسرائيلية، ومواقع الجيش الإسرائيلي، مسجلين عمليات نوعية، واستطاعوا اقتحام مواقع حصينة، ومستعمرات محمية جداً، وتكبد الإسرائيليون خسائر كبيرة، حينها أدركت إسرائيل عدم جدوى الحل العسكري الإسرائيلي لتحقيق أمن إسرائيل^(٤).

١- عبد الناصر، دراسة تحليلية لميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط، منتدى الجيش الوطني الشعبي (الجزائر)، نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، واشنطن،

٢٠١٠م، <http://www.anp-dz.com/t8637-topic>

٢- رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الامريكية(الاهداف و الادوات و المقومات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط العليا، كلية العلوم الانسانية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص١٢٣

١- Jeffrey White (14) ، The Potential of Escalation in the Hizballah Israel Conflict , Policy Watch no. 1132

دراسة، جيفري وايت، إمكانيات التصعيد في الصراع بين حزب الله وإسرائيل؟، مؤسسة واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٦م.

http://www.palestine-info.com/arabic/books/2006/16_8_06/zaytona.htm#m06

٤ - خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص٣١.

ما يثير قلق إسرائيل - أيضاً - هو تطور أساليب القتال لدى المقاومة الفلسطينية التي تهدد أمن إسرائيل من الداخل، من خلال تنفيذ المقاومة لعمليات فدائية داخل العمق الإسرائيلي من خلال تفجير الجسد، امتلاك فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة صواريخ محلية الصنع، شكلت تهديداً حقيقياً للإسرائيليين، وإلحاق الضرر بالمجال الحيوي الإسرائيلي، وتهديد هذا المجال بهجمات مؤثرة، غيرت في المعادلة الأمنية الإسرائيلية، خصوصاً أن ثمة استراتيجية جديدة سعت المقاومة لاتباعها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي تطوير هذه الصواريخ التي أخذت أسماء مثل (قسام ١، قسام ٢، البيطار، وقدمس ١، وقدمس ٢)، والتي وضعت الحكومة الإسرائيلية في مأزق كبير، وقدرتها على تطور أساليب المقاومة في القتال عن طريق دراسة نقاط الضعف والقوة وضرب العدو في أضعف نقاط وأقواها في آن واحد، وتمثل ذلك من خلال قدرة المقاومة على تدمير دبابة الميركافا التي يصفها الإسرائيليون (الأم التي لا تقهر)^(١).

ثالثاً. محددات السلام العربي الإسرائيلي:

تطورت عملية التسوية والسلام بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في المنطقة العربية في أكتوبر من العام ١٩٩١م، بعدها سارت المفاوضات بين الأطراف العربية وبين إسرائيل على مختلف المسارات، ومنها مسارات دول الطوق^(٢)، حيث كان للاتفاقيات الإسرائيلية مع الدول العربية بعداً أمنياً هياً للعمل الاستخباراتي لإسرائيل مجالاً أوسع للحركة في المنطقة^(٣)، وهي محدد إقليمي لإسرائيل، وأبرز اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين هي :

١. اتفاقيات كامب دافيد مع مصر:

أ. أبرمت عام ١٩٧٨م بين مصر وإسرائيل وتقتضي بالآتي:

(١) انسحاب إسرائيل كالياً من سيناء وإعادتها لمصر.

(٢) إقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، دبلوماسية وتجارية وغيرها.

(٣) حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية في قناة السويس ومضايق تيران.

ب. أما الترتيبات العسكرية فتقتضي بالآتي:

(١) حرية مرور السفن الحربية الإسرائيلية في قناة السويس كباقي الدول.

(٢) يسمح لمصر بإدخال فرقة عسكرية واحدة إلى سيناء، حتى عمق (٤٠) كم فقط شرقي القناة.

(٣) بعمق (٤٠) كم من حدود فلسطين داخل سيناء تتواجد قوات دولية، وعدداً محدداً من الشرطة

المصرية بأسلحة خفيفة.

١ - خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص ٣٧.

٢ - احمد الحضرمي والخزون، مسار ووثائق عملية السلام والصراع العربي - الاسرائيلي، مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية سبأ، اليمن، ط١، ٢٠٠٣، ص ١٥.

٣ - خالد وليد محمود، الامن الاسرائيلي في بيئة استراتيجية متغيرة، رجع سابق، ص ٨٨.

(٤) في وسط سيناء وهو الجزء الأكبر يسمح بوجود شرطة مصرية، ويضع كتائب جيش بأسلحة محددة لحفظ الأمن.

(٥) يمنع استعمال مطارات سيناء للطيران الحربي، بل يسمح للطيران التجاري فقط.

(٦) على الجانب الإسرائيلي أن ينشأ حزاماً بعمق (٣) كم فقط به عدد محدود من القوات الإسرائيلية مع مراقبين دوليين.

(٧) تحمي كل من مصر و إسرائيل حدود الأخرى من إي اعتداء، و تتلقى كلاً منهما مساعدات مالية سنوية من أمريكا يذهب قسم من المساعدات لمصر لتسليح وتطوير الجيش بإشراف أمريكي^(١).

ب. الأهمية الإستراتيجية من تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل وتتمثل بالآتي:

(١) السلام مع مصر يمكن إسرائيل من تطبيع علاقاتها مع بقية الدول العربية لتنتزع بذلك شرعية وجودها.

(٢) السلام مع مصر ضمان لحماية أمن إسرائيل من أي تهديد أو عدوان مصري ، كما يمكن إسرائيل من تحقيق مخطط الصهيونية التوسعية في المنطقة^(٢).

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في صياغة وتنفيذ اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩م، والتي لها أبعاد استراتيجية نابعة من إدراك الحركة الصهيونية التوسعية، بأن عزل مصر عن الوطن العربي بسبب ثقلها البشري، والاقتصادي، ودورها السياسي العسكري، سوف يكون له دور كبير في تحقيق مخططاتها بنجاح، وهي الآن تنعكس في التقسيم الوارد في مشروع شرق أوسط للمنطقة العربية، كما انعكس لتوجهات إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر، واختراق القرن الإفريقي والخليج العربي.

٢. اتفاقية وادي عربة ١٩٩٤م (الأردن، إسرائيل):

سعت إسرائيل جاهدة من أجل تطبيع علاقاتها وإبرام معاهدة سلام مع الأردن، والتي تمت فيما بعد مفاوضات عملية السلام لمؤتمر مدريد في نهاية أكتوبر ١٩٩١م، والتي شاركت فيه الأردن بوفد مشترك في إطار الوفد الفلسطيني، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فاعلاً في تحقيق، وإبرام معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، حيث جرت اللقاءات والمفاوضات الثنائية بين الجانبين الأردني والإسرائيلي، في معظمها بشكل غير معلن (سري)، أفضت في نهايتها إلى إبرام معاهدة سلام بينهما في أبريل ١٩٩٤م في ممر عربة الحدودي، والتي مثلت تحصيل لما كان حاصل من امتداد العلاقات والتواصل بين الجانبين، وقد عبر عن ذلك بنيامين بن اليعازر وزير الإسكان الإسرائيلي عند التوقيع على جدول أعمال المفاوضات بقوله: (إن السلام بين إسرائيل والأردن واقعاً عملياً وحقيقياً منذ عدة سنوات)^(٣)، وأضيفت إليها عام ١٩٩٦م معاهدة تجارية تحدد مجالات التعاون، والتطبيع الاقتصادي، واعتمدت نهر الأردن حدوداً فاصلة باستثناء الحدود مع

١- وليد سكرية ، اتفاقية التسوية العربية والأمن الإسرائيلي ، شؤون الأوساط ، مراكز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، العدد (١٣٤)، ٢٠١٠، ص ٨٣-٨٤

٢ - احمد الحضرمي والخزون، مسار ووثائق عملية السلام والصراع العربي - الاسرائيلي، مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية سبأ، اليمن ، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٨١

٣ - المرجع نفسه، ص ٨٥

الصفة الغربية التي لم تتقرر حتى اكتمال الحل الفلسطيني لمشاركة الفلسطينيين في القرار، و تطبيق كامل للعلاقات الدبلوماسية والتجارية و السياحية وغيرها^(١).

وتمثل الاتفاقية على المستوى العسكري:

- (١) احترام كل فريق حدود وأرض الآخر.
- (٢) التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب.
- (٣) عدم السماح لأي طرف ثالث يعمل من أراضيه ضد الفريق الآخر.
- (٤) عدم الدخول في اتفاقات عسكرية مع دول أخرى ضد أي طرف منهما.

كشفت كتاب صادر عن الكنيست الصهيوني يبحث في الترتيبات الأمنية الواجب اعتمادها في الضفة الغربية، أن اتفاق السلام مع الأردن يسمح للجيش الإسرائيلي دخول الأردن لقتال أي جيش معادي يدخل الأردن لقتال إسرائيل^(٢)، وهذه الخطوة أعطت إسرائيل عمقاً استراتيجياً للدفاع عن وجودها من الجانب الأردني، وضمان عدم دخول أي قوات معادية لإسرائيل عبر الأردن، خصوصاً أن إسرائيل و الأردن كلاهما مشاطئ لخليج العقبة شمال البحر الأحمر، منفذ إسرائيل الوحيد إلى منطقة جنوب البحر الأحمر.

وأسهمت معاهدات السلام الموقعة بين الأردن وإسرائيل، في تحديد مسار جديد للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة، وكسر طوق العزلة مع الأردن، وتحديد الأهداف الإستراتيجية الآتية:

- (١) تنطلق السياسة الخارجية الإسرائيلية إقليمياً فيما يسمى بسياسة الجسور المفتوحة، والتي انتهجتها في علاقتها مع الأردن، من رغبة إسرائيل تسهيل مغادرة أبناء الضفة الغربية، وتشجيع الهجرة منها، ورغبة في تخفيف الضغط عليها ككيان محتل لفلسطين، والظهور أمام العالم بأن إسرائيل لا تمنع زيارة الأماكن المقدسة، وإزالة الحواجز النفسية بين العرب والإسرائيليين، وذلك في إظهار أهمية الجسور في تعزيز المصالح الاقتصادية للأردن بهدف تطبيع العلاقات بينهما.
- (٢) تطبيع العلاقات، وتحقيق السلام بإبرام معاهدة مع الأردن يحقق لإسرائيل الاعتراف بشرعيتها وبسيادتها وبعيادتها وبعيادتها.
- (٣) تسعى إسرائيل في إطار التطبيع مع الأردن، إلى جعل الأردن الوطن البديل للاجئين الفلسطينيين والدولة الفلسطينية، وذلك بهدف تدوير القضية الفلسطينية.
- (٤) لإسرائيل توجه وأطماع في محاولة الاستيلاء على منابع نهر الأردن، وتأمين حدودها الشرقية^(٣).

بذلك استطاعت إسرائيل تأمين حدودها السياسية من جانب الأردن، كما سبق لها تأمين حدودها مع مصر، وتشير الدراسة إلى أن إبرام مثل هذه الاتفاقيات عززت من الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وأكسبه شرعية إقامة الدولة، ومن جانب آخر تعتبر هذه الاتفاقيات تدوير للقضية الفلسطينية وداعمة لمشروع

١- وليد سكزية، اتفاقية التسوية العربية والأمن الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤)

٢- المرجع نفسه، ص ٨٣-٨٤)

٣- احمد الحضرمي وآخرون، مسار ووثائق عملية السلام والصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ٨٤

الشرق الأوسط الكبير بجعل الأردن وطن بديل للمخططات الصهيونية التوسعية في المنطقة العربية هذا من جانب، ومن جانب آخر تعتبر الاتفاقية تأمين للملاحة الدولية في خليج العقبة، وضمان حماية ميناء إيلات من أي خطر يأتي من الجانب الأردني، والذي يشكل ميناءً استراتيجياً ومنتجاً حيوي إسرائيلياً للانطلاق نحو منطقة جنوب البحر الأحمر، والتخوم المحيطة بها في القرن الأفريقي و الخليج العربي.

٣. اتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية:

وقعت عام ١٩٩٣م بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتقضي بتقسيم الأرض المحتلة عام ١٩٦٧م إلى ثلاث مناطق: الأولى: تحت السلطة الفلسطينية الكاملة، وتشمل بعض المدن، الثانية: تخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية وأمنياً للسلطة الإسرائيلية، الثالثة: تحت السلطة الإسرائيلية كاملة، وتشمل المستوطنات والقدس على أن يتم تحديد المسائل النهائية كالحدود واللاجئين والقدس خلال خمس سنوات.

كما تنص الاتفاقية على العيش بسلام، ورفض العنف و العمل المسلح، والتعاون لنبذ الإرهاب، واعتراف منظمة التحرير بدولة إسرائيل، مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني، فألغت منظمة التحرير ميثاقها الوطني، واعترفت بإسرائيل، وأسقطت شرعية الكفاح المسلح لاستعادة الحقوق، كما تبعتها اتفاقيات عدة لإنشاء قوى أمنية فلسطينية، وللتجارة والمياه وغيرها، ولا تسمح الاتفاقية للفلسطينيين بالتسلح، إلا بما يحدده الاتفاق مع إسرائيل، كما تبقي سماء فلسطين كاملة حرة للطيران الإسرائيلي^(١).

٤. مبادرة السلام العربية في قمة بيروت ٢٠٠٢م وقرارات قمة الرياض ٢٠٠٧م:

أن المبادرة العربية للسلام (التي أقرت في قمة بيروت ٢٠٠٢م والتي أعيد تفعيلها لاحقاً في قمة الرياض ٢٠٠٧م) تشكل خلفية جيدة لإسرائيل، كي تمهد لدورٍ ريادي في المنطقة يأتي من زاوية الاستغلال الإسرائيلي لها، وليس بافتراض الرغبة العربية في ذلك انطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام، أو الأمن لأي من الأطراف وفقاً لما يأتي:

أ. يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنةً أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً، كما يطالبها القيام بما يأتي:

(١) الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط

الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

(٢) التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة رقم (١٩٤).

(٣) قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من

يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

١- وليد سكرية، اتفاقية التسوية العربية والأمن الإسرائيلي، مرجع سابق، ص (٨٣-٨٤)

(٤) عندئذ تقوم الدول العربية بما يأتي:

((أ)) اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بين العرب وإسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

((ب)) إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

ب. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية.

ج. يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حمايةً لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

د. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة^(١).

كما تبنت منظمة المؤتمر الإسلامي مبادرة السلام العربية في وقت لاحق في اجتماعها المنعقد في ماليزيا أبريل ٢٠٠٢م، وتجدر الإشارة إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي تتكون من (٥٧) دولة تمثل العالم الإسلامي^(٢) رغم اعتراض إسرائيل على المبادرة ومطالبتها بتعديلها، إلا أن ثمة مبررات تستدعي من إسرائيل إعطائها كثيراً من الاهتمام، وتتمثل تلك المبررات في أن الدول العربية قد حيدت نفسها- بنفسها- عن الوقوف أمام إسرائيل في أية مفاوضات، باعتبار المبادرة نقاطاً للبحث أكثر منها خطة متكاملة، وأن المبادرة تأتي من دول عربية لا تقيم علاقات مع إسرائيل^(٣)، وهنا تجد إسرائيل أن باباً جديداً قد فُتح لدخولها المنطقة العربية عامةً، فضلاً عن أن الإعلان عنها جرى من تحت قبة الجامعة العربية، وهذا من الرؤية الإسرائيلية قفزة في تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية، لاسيما أنها تركت المجال للسياسة الخارجية الإسرائيلية للانطلاق في مجالها الحيوي تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر بعد تقليص مخاطر الصراع العربي الإسرائيلي على أمن إسرائيل.

رابعاً. ملامح مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يشكل مشروع الشرق الأوسط خارطة طريق لإسرائيل في تحديد الملامح المحددة لمحيطها الإقليمي من جهة، ورسم تحديات السياسة الخارجية الإسرائيلية لإنشاء إسرائيل الكبرى عبر استراتيجية تقوم على دعمتين: الأولى: شد أطراف الجسد العربي عبر إقامة الجسور الخلفية مع دول الجوار الجغرافي المحيطة بالعالم العربي والتعاون معها، والثانية: اختراق الجسد العربي وإرهاقه من خلال التعامل المباشر مع الأقليات العرقية والدينية والطائفية، وتشجيعها على التمرد والانفصال، وبت بذور الانقسام والتجزئة داخل المجتمع الواحد^(٤)، وهو ما شهدته المنطقة العربية من موجة صراعات وانقسامات وصفت بأحداث ٢٠١١م

١- مبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت ٢٠٠٢م وقرارات قمة الرياض ٢٠٠٧م اعادتها تفعيلها، الغد (دمشق)، شبكة فولتير، مارس ٢٠٠٧م، موقع الانترنت،

<http://www.voltairenet.org/article146657.html>

٢- المرجع نفسه

٣- راند نعيير، تقرير عن ندوة "إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام ٢٠١٥م، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت.

٤- عصام فاهم العامري، مرجع سابق، ص ٨٤

في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، والذي يعتبر ضمن مشروع شرق أوسط يدرج إسرائيل لها حق الوجود كدوله طبيعية في المنطقة.

وعلى الرغم من كتمان إسرائيل لتلك النيات، فإن الأدبيات الإسرائيلية التي تناولت هذا التوجه تكشف الكثير مما يؤكد هذا التصور في إطار السياسة الخارجية الإسرائيلية، فالندوتان آلتان نظمهما مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط عام ١٩٩٠م تحت عنوان: (تفتت المنطقة العربية وتدميرها)، وعام ١٩٩٤م تحت عنوان: (الأقليات الأثنية والطائفية في العالم العربي)، والتي حضرها نخبة من كبار مفكري إسرائيل ومسئولها، والندوة التي عقدها مركز بار إيلان للأبحاث الاستراتيجية في مايو ١٩٩٢م تحت عنوان: (الموقف الإسرائيلي من الجماعات الأثنية والطائفية في العالم العربي)، وكشفت هذه الندوات بما تضمنتها من بحوث ومناقشات عن توجه إسرائيلي يمكن تلخيصه على النحو الآتي:

١. إن المنطقة الممتدة من إيران شرقاً حتى المغرب وموريتانيا غرباً، ومن تركيا شمالاً حتى أثيوبيا والسودان جنوباً، لا تضم شعباً واحداً بل خليط غير متجانس من القوميات والطوائف والعرقيات والجماعات الأثنية، وما يجب عمله من جانب إسرائيل هو خلق هوية شرق أوسطية لشعوب هذه المنطقة عبر تحطيم القومية العربية.
٢. استغلال ما أحدثته أزمة الخليج الثانية من شروخ عميقة في الكتلة العربية لصالح إسرائيل، لتحقيق مسعاها في أن تكون الدولة العظمى في الشرق الأوسط.
٣. تدعيم العلاقات مع جميع دول الجوار الجغرافي التي تحيط بالعالم العربي، والتحالف معها، بحيث تتسع هذه العلاقات لتضم كلاً من تركيا وإيران وجميع الدول الأفريقية التي تحيط بالدول العربية في جنوب المتوسط.
٤. الدفاع عن الأقليات التي تتعرض للقمع العربي أو الإسلامي، وتأييد نزعتها الانفصالية، وتشجيعها للحصول على حقوقها في تقرير المصير وقيام دولها، والنظر إلى أولوية تقسيم سوريا ومصر والعراق والجزائر والسودان واليمن دون أن تعني هذه الأولوية استثناء أي دولة عربية من مخطط التقسيم^(١)، وتشير الدراسات أن هذه المخططات تُنفذ في إطار مشروع شرق أوسط جديد بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية عبر المنظمات الدولية العابرة للقومية، والمختزقة لها ذات الطابع الحقوقي والإنساني، وكذلك عبر دول عربية حليفة للمعسكر الغربي تربطها علاقات غير معلنة مع إسرائيل.

المبحث الثالث

محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر

المطلب الأول

العوامل المحددة للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه جنوب البحر الأحمر

أولاً. السياسة الخارجية اليمنية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر:

عُرفت السياسة اليمنية الخارجية بمواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية، وتوجهاتها الفاعلة في منطقة القرن الأفريقي، وأمن البحر الأحمر، فضلاً عن الدور البارز لليمن في التفاعلات الإقليمية مع القضايا العربية والقومية والإسلامية، و سعيها لتشكيل حلف المضائق، وتأسيس مجلس التعاون العربي مع كل من العراق والأردن و مصر، تلاها عدة مبادرات تصطدم مع توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية خصوصاً في تأسيس تجمع صنعاء للتعاون بين اليمن وأثيوبيا وجيبوتي والسودان والصومال، منها دول حليفة لإسرائيل، والتي تسعى جاهدة لإضعاف الدور العربي في منطقة جنوب البحر الأحمر ومناطق التخوم، إضافةً الى الموقع الجيوستراتيجي للجمهورية اليمنية، والذي يشكل عمقاً استراتيجياً لمنطقة الخليج العربي، وما تمتلكه من مزايا جيوبولتكية، وجزر هامة، تتحكم بممر الملاحة الدولية، ومن جانب آخر ظهور حركة أنصار الله ٢٠٠٤م التي تتوافق مع السياسة الخارجية اليمنية في مناهضة التوجهات الإسرائيلية في المنطقة، وداعمةً للقضية الفلسطينية.

- أزمة جزر حنيش اليمنية:

تفجر الوضع في نهاية ١٩٩٥م بين إريتريا واليمن حيث أثار قلق الدول الإقليمية، وبخاصة المصلحة على البحر الأحمر، ومنها مصر، كما جذب اهتمام بعض الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا^(١) الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، مما يجعل ذلك محدداً للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المنطقة لحماية مصالحها، ومصالح الدول الحليفة، وإن كان تحقيقها بخلق الأزمات، وتغذية الصراعات في منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي بتحكم إسرائيلي .

حيث صدرت دراسة لأحد كبار المحللين الاستراتيجيين لشؤون الشرق الأوسط في إسرائيل تؤكد ما سبق فتقول أن نشر طائرات إسرائيلية شرق تركيا وفقاً للاتفاق العسكري الإسرائيلي - التركي الأخير، وانتزاع جزيرة حنيش الكبرى من القوات اليمنية بواسطة إريتريا، يندرجان في إطار استراتيجية إقليمية وقائية، تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات سودانية محتملة تعرض الخطوط الملاحية في المياه الدولية في البحر الأحمر للخطر، ولمواجهة أي تهديد يمكن أن يصدر عن إيران، كما تشير المشاهد عن وجود زوارق بحرية

١- اجلال رأفت، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١٨، ٤/١٩٩٧، ص٧١.

إسرائيلية بالقرب من ساحة القتال، وكون اريتريا دولة حديثة لاستقلال لا تستطيع منفردة أن تنتزع جزيرة حنيش من اليمن^(١)، وتواجه عدة جبهات حدودية مع جيبوتي وأثيوبيا والسودان في وقت واحد، وبدون مساندة خارجية، مما يعطينا دلالة إن السياسة الخارجية الإسرائيلية أعطت اهتماماً واسعاً لتحقيق مصالحها وهيمنتها على منطقة جنوب البحر الأحمر، وإن كان عن طريق الإدارة بالأزمات، فضلاً عن الحد من حركة السياسة الخارجية اليمنية الفاعلة في المنطقة.

ثانياً. خلفية الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر:

خلفية الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر انعكست في تخوفات أمنية من السيطرة العربية على البحر الأحمر، ومدخله الحيوية، بما يهدد مصالح إسرائيل في المنطقة والقرن الأفريقي، وأبرز تلك الخلفيات هي كالاتي:

١. العملية الفدائية في مضيق باب المندب منطقة جنوب البحر الأحمر.

جزيرة (ميون) بحكم موقعها الاستراتيجي وسط مضيق باب المندب، استطاعت لفت انتباه العالم في ١١ يونيو ١٩٧١م، عندما ضرب زورق مسلح بمدفع بازوكا تابع لجبهة التحرير الفلسطينية ناقلة النفط الليبيرية (كورال سي)، والمؤجرة لنقل النفط إلى إسرائيل، وأثار القلق لدى إسرائيل وحلفائها، لأن حوالي نصف احتياجات إسرائيل من النفط كانت تصله بواسطة سفن قادمة من إيران عبر مضيق باب المندب إلى ميناء إيلات، وقد عمد الكيان الصهيوني بعد حادثة الكورال إلى تسليح ناقلات النفط العائدة إليه، وأوضحت مجلة (الايكونومست) البريطانية في تعليق لها على هذا الحادث بقولها: (واضح أن الفدائيين يعرفون كيف يسببون متاعب حيث تؤلم، إن حساسية إسرائيل إزاء حريتها الملاحية في البحر الأحمر ليست بحاجة إلى تأكيد)^(٢).

وعلى ضوء هذه الخسارة التي تسبب فيها إغلاق باب المندب فقد حاولت رئيسية وزراء إسرائيل السابقة (غولدا مائير) أثناء مناقشتها مع كيسنجر فك حصار باب المندب كجزء من النقاط الرئيسية للبيت في قرارات مجلس الأمن^(٣)، وخلال هذه المرحلة بدأت دوائر السياسة الإسرائيلية تدعو إلى تطبيق الإجراءات والترتيبات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات، التي تضمن وضع ما وصفته بحرية الملاحة في الممرات المائية، وعلى الأخص المضائق موضع التنفيذ، وكان من بين ما طرحته هو تحديد ونزع سلاح المداخل الجنوبية للبحر الأحمر وخاصة مضيق باب المندب، وصرح قائد القوات البحرية الإسرائيلي آنذاك قائلاً: (إن سيطرة مصر على قناة السويس لا يضع بين يديها سوى مفتاح واحد فقط في البحر الأحمر، أما المفتاح الثاني، يقصد به، مضيق باب المندب، والأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية^(٤) سيكون بين أيدينا)، أي في يد إسرائيل.

١- اجلال رأفت، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة، مرجع سابق، ص ٧٦.

٢- عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب، مرجع سابق، ص ٩٧.

٣- قصي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ١٢٤.

٤- عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب، دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، مرجع سابق، ص ٩٧.

٢. أزمة حرب أكتوبر ١٩٧٣م في الصراع العربي الإسرائيلي:

أفرزت أحداث إغلاق باب المندب بوجه الملاحة الإسرائيلية عام ١٩٧٣م، وتنفيذ عملية الخنق الاستراتيجي بمنع وصول النفط إلى ميناء إيلات عبر مضيق باب المندب منطقة جنوب البحر الأحمر أن تسببت بالآتي:

- أ. حرمان إسرائيل من مادة النفط الذي ينقل إلى ميناء إيلات.
- ب. حرمان إسرائيل من الاتصال بشرق أفريقيا وجنوبها وجنوب شرق آسيا مما سبب لها أضراراً اقتصاديةً.
- ج. سقوط نظرية الحدود الآمنة التي تطالب بها إسرائيل.
- د. التأثير على اقتصاد إسرائيل بسبب تعطل العمل بميناء إيلات^(١).

حيث أدركت السلطات المصرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣م أهمية العلاقة بين مضيق باب المندب ومضيق قناة السويس، فبادرت إلى إجراء مفاوضات سياسية مع السلطات اليمنية، حول إمكانيات إحكام السيطرة على مضيق باب المندب، وتعزيزاً وتدعيماً للإجراءات المفروضة من قبلها على الملاحة في شمال البحر الأحمر، وجدت مصر إن تلك الإجراءات لن تكون مجدية من الناحية العملية، طالما ظلت البوابة الخلفية لمضيق تيران وقناة السويس غير موصدة.

وأُسفرت تلك المفاوضات عن اتفاق خاص غير مكتوب، يقضي بإرسال قوات عربية عند الضرورة إلى منطقة باب المندب، وقد أثمرت نتائج هذا الاتفاق عند اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣م، حيث صدر يومها أمر عسكري يمني بالاستنفار الكامل، ويتوجه معظم قطع السلاح البحري إلى باب المندب، لإقفاله في وجه السفن القادمة من إسرائيل أو العابرة باتجاهها، وفي اليوم نفسه - أيضاً - توجهت قوات البحرية اليمنية، فضلاً عن قوات برية توجهت إلى جبل الشيخ سعيد المطل على مضيق باب المندب، لدعم ومساندة القوات البحرية، وعندما فرض الحصار البحري على مضيق باب المندب أُغلق في وجه البحرية الإسرائيلية، وخضعت كل السفن والناقلات للتفتيش الدقيق من قبل السفن الحربية العربية، وأدى ذلك إلى قطع قصبه التنفس الاستراتيجي لإسرائيل فضلاً عما يأتي:

- أ. نجاح عملية الحصار البحري من خلال قطع إمدادات البترول والسلاح والبضائع الأخرى على إسرائيل، وخنق ميناء إيلات الذي يشكل العصب التجاري الإسرائيلي باتجاه الشرق وأفريقيا.
- ب. إن استباق القوات اليمنية والمصرية في إغلاق باب المندب في وجه البحرية الإسرائيلية، قد انجح عملية منع إسرائيل من القيام بأي مغامرة عسكرية لفك الحصار البحري المفروض عليها^(٢).

حيث ظهرت آثار الحصار على الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة إغلاق مضيق باب المندب كالاتي:

١- قصي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق ص ١٢٢.

٢- عبد الله محمد علي نجاد، مرجع سابق، ص ٩٩.

أ. احتجاز (١٣) سفينة شحن في ميناء إيلات الإسرائيلي.

ب. تعطيل ميناء إيلات، مما أدى الى خسارة (٧١٤) مليون دولار تدر على إسرائيل في صناعة البترول.

ج. خسارة (١٠٠) مليون دولار كضرائب على البترول المار عبر الأنبوب الممتد من البحر الأحمر إلى أشدود الإسرائيلي على البحر الأبيض المتوسط.

د. توقف مصفايتين لتكرير البترول وتصديره إلى أوروبا الأولى حيفا، والثانية في أشدود.

هـ. منعت عملية الحصار (٥٠٠) ناقلة بترول حمولة (٨٠) ألف طن من الوصول إلى ميناء إيلات، وكذلك (٤٠٠) باخرة شحن بضائع.

و. منعت عملية الحصار (٣٠%) من صادرات إسرائيل للشرق الأقصى وتوقف (٥٠%) من إنتاج إسرائيل من الفوسفات و النحاس والأسمت المصدر إلى بعض الدول الأفريقية، ودول الشرق الأقصى^(١).

ونتيجةً لتحمل إسرائيل أعباء الحصار البحري المفروض عليها، فقد اتجهت مطالبة برفع الحصار البحري عن باب المندب، وهي النقطة التي أثارها إسرائيل من بين النقاط الرئيسية أثناء اتفاق الفصل بين القوات المتحاربة، واعتبرته شرطاً أساسياً لرفع الحصار عن الجيش المصري الثالث، الذي حوصر في سيناء خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وأوضحت مصر لإسرائيل أن اتفاق وقف إطلاق النار لا يجب أن يتضمن أي إشارة تتعلق بالمرور في باب المندب، لأن ذلك من اختصاص السلطات اليمنية وحدها، وبالتالي لا مجال في إقحامها في اتفاق فصل القتال بين مصر وإسرائيل.

وخلال أيام تلك الحرب القصيرة قال وزير الدفاع الإسرائيلي (موشي دايان) في حديث لصحيفة إسرائيلية: **(كنا نتوقع المصريين في خليج العقبة، فإذا بهم يظهرون في باب المندب بعد انتهاء الحرب، سنعمل بكل قوتنا لتحويل هذا الممر أو إحتلاله)**^(٢)، وهو ما يعطي المنطقة أهميةً بالغةً في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية مستقبلاً تجاه المنطقة من حينه.

٣. إغلاق جيبوتي مينائها الحيوي بوجه الملاحة الإسرائيلية:

وفور حصول جيبوتي على استقلالها عام ١٩٧٧م، اتبعت في سياستها الخارجية الخط نفسه الذي اتبعته الجامعة العربية حيال إسرائيل والبحر الأحمر^(٣)، حيث مكن ذلك الاستقلال دولة جيبوتي من اتخاذ قرار بإغلاق مينائها الحيوي بوجه الملاحة الإسرائيلية، والذي أعطى أهميةً استثنائيةً فائقةً لأثيوبيا في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في حينه، باعتبارها الدولة الوحيدة المتبقية التي كانت تطل على البحر الأحمر قبل استقلال أريتريا، والتي كانت تسمح للملاحة الإسرائيلية التمتع بموانئها الأريتيرية، والاستفادة من جزرها الاستراتيجية عرض البحر الأحمر^(٤)، كما لعبت أريتريا بعد استقلالها نفس الدور الذي كانت عليه أثيوبيا مع

١- قصي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ١٢٢.

٢- عبد الله محمد علي نجاد، مرجع سابق، ص ٩٩.

٣- عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢١٨.

٤- عبد السلام إبراهيم بغداددي مرجع سابق، ص ٢٤.

إسرائيل في ذروة الصراع العربي الإسرائيلي في البحر الأحمر، للاستفادة من موقعها الاستراتيجي قرب مضيق باب المندب.

كل تلك الأحداث التي أفرزها الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر أعطى المنطقة أهمية كبيرة في أولويات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، لتحقيق أهدافه التي تتضمن وجوده لتحقيق أمن إسرائيل، والذي يشكل هاجساً يورق الساسة الصهاينة لإيجاد مكانة لإسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

٤. التنافس الإسرائيلي الإيراني في منطقة جنوب البحر الأحمر:

يعتبر البحر الأحمر واحدًا من القضايا المعقدة في الصراع العربي الإسرائيلي، وقد تم استخدامه بفعالية في حروب ١٩٥٦م و١٩٦٧م و١٩٧٣م، لما يملك من مميزات جغرافية وعسكرية وسياسية واقتصادية مؤثرة على أطراف الصراع^(١)، وبما أن إسرائيل كانت السبابة في إقامة علاقات مع أرتيريا و استأجرت بعض جزر أرخبيل دهلك، ووظفتها لخدمة مصالحها العسكرية والاقتصادية المرتبطة بالسفن التجارية، وتربية الحيوانات، واستخراج الغاز، فإن إيران تلتحق بها في ذلك الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، قريباً من باب المندب، بمعنى أن أهدافهما باتت متطابقة، ما دام من الصعب اعتبارها مشتركة على صعيد الاستراتيجية والجيوسياسية^(٢)، حيث ترى إيران أن التمرکز الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر يقع ضمن خطة تقسيم الشرق الأوسط الجديد، إذ يسمح لإسرائيل بإيصال السلاح إلى الجماعات المنشقة، وتقسيم الدول الإفريقية والعربية مثل السودان، والصومال، واليمن^(٣)، مما دفع إيران الى بناء قاعدة عسكرية بحرية في ميناء عصب الأريتري، بالقرب من حدود جيبوتي، ما أثار حفيظة الغرب وإسرائيل خوفاً من أن يستخدم الإيرانيون الميناء الأريتري لتهديب السلاح إلى الأراضي الفلسطينية ولبنان واليمن، أو إغلاق المضائق، وإعاقة حركة التجارة الدولية، والتشويش على النشاط البحري الإسرائيلي^(٤).

ومن جانب آخر سبقت الإشارة إلى أن البرنامج النووي الإيراني هو أبرز المهددات الإقليمية للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وهو كذلك عامل قلق تجاه إسرائيل كمحدد في منطقة جنوب البحر الأحمر، فالتواجد الإيراني كقوة عسكرية بالقرب من باب المندب، يعزز من تأثير سلاحها النووي ضد إسرائيل، الذي طالما لوحث به مع صدور كل قرار لمجلس الأمن، أو اندلاع مواجهة بين إيران ومناوئها الغربيين، بالتهديد لإغلاق مضيق هرمز، الذي يمر من خلاله ما يقرب من (٤٠٪) من إمدادات النفط الخام، من بين ذلك (٨٨٪) من النفط السعودي و (٩٨٪) من النفط العراقي، مما يهدد أمن إسرائيل هو أن تنصب إيران في منطقة جنوب البحر الأحمر منظومة لإطلاق صواريخ بعيدة المدى، خاصة وأن المسافة بين ميناء عصب

١ - محمد صبحي الحجار، الصراع على البحر الاحمر - حقبة ما قبل ١٩٨٠، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، ٢٠١٢/٧/١، الانترنت، Share on

Share on print Share on email Share on twitter facebook

٢ - محمد سبيل، مقاله، صحيفة البيان، الامارات، ٢٣-٤-٢٠١٥، نشر في موقع اورنت نيوز، الانترنت، http://www.orient-news.net/ar/news_show/86914

٣ - سلوى عبدالنواب، القوى في البحر الاحمر واهدافها، موقع الانترنت،

<http://www.internationalpeaceandconflict.org/profiles/blogs/780588:BlogPost:587091#.U1kUrQL047o>

٤ - سلوى عبدالنواب، القوى في البحر الاحمر واهدافها، مرجع سابق.

وإسرائيل أقل من (٢٣٠٠) كيلومتر، وهو مدى الصواريخ التي تطورها إيران، وهذا ما دفع الدولة الإسرائيلية إلى توجيه منظومة دفاعها الصاروخي لمواجهة التهديد الإيراني في المنطقة^(١)، حيث أن لظهران مصلحة حقيقية لتواجدها في هذه المنطقة. ويعود السبب الأساس في ذلك، إلى رغبتها في السيطرة على مضيق باب المندب، والخط البحري نحو قناة السويس. وفي عام ٢٠٠٨م، وقعت طهران على اتفاق مع أريتريا، بموجبه تحتفظ بقوة عسكرية في عصب^(٢).

٥. التهديدات الأمنية للملاحة الدولية في منطقة باب المندب (القرصنة الصومالية):

تداعيات القرصنة في خليج عدن ومضيق باب المندب، هددت الملاحة الدولية في منطقة جنوب البحر الأحمر، والتي تعتبر ضمن العوامل المحددة للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة لضمان سيطرتها على المنطقة، ولا يستبعد أن تكون ظاهرة القرصنة صناعة أزمة لخدمة مصالح إسرائيل، خصوصاً وأن القرصنة على الملاحة الدولية منتشرة في ظل وجود عسكري لدول مكافحة للإرهاب في المنطقة التي لا تحرك ساكن.

٦. العزلة العربية لإسرائيل:

سبق الذكر بأن المقاطعة العربية شكلت عامل عزل لإسرائيل عن محيطها الإقليمي، باعتبارها كيان محتل، وإدراك صانع القرار الإسرائيلي هذا التهديد أوجد لهم بدائل التوجه بالسياسة الخارجية الإسرائيلية إلى مناطق الخلف للدول العربية، منها إلى دول القرن الأفريقي التي تقع على منطقة جنوب البحر الأحمر ومياه النيل، وتشكل مصادر بديلة تعزز من الوجود الإسرائيلي في مواجهة التهديدات والتحديات التي أفرزها الصراع العربي الإسرائيلي.

٧. استحقاقات مبادرات السلام في منطقة جنوب البحر الأحمر:

أسهمت مبادرات السلام بين الدول العربية وإسرائيل فارقاً كبيراً في تعزيز المجال الحيوي في صالح الكيان الإسرائيلي، خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر، ومن فترة إلى أخرى تكتسب المنطقة في كل مرحلة بعداً جديداً، لعل أحدثها ما يتعلق بتعاون الدول المشاطئة في ضوء تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، وما يترتب عليها من استحقاقات مفروضة في المستقبل، ونزعة البعض نحو الهيمنة، فالبحر الأحمر - كما أسلفنا - يشكل مجال تنافس وتجاذب، ويضم بين صفتيه وعند مداخله أكثر المناطق الحيوية حساسية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والبحر العربي ولا بد من إعداد آلية مشتركة تضمن حقوق الدول المشاطئة، هذا من جانب و بموجب القانون الدولي وتحديداً لشكل التعاون المشترك من جانب آخر خاصة وأن أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي قد قبلوا بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الصادر في نوفمبر ١٩٦٧م، والذي احتوى على بند يضمن لإسرائيل حرية الملاحة في الممرات الدولية، وبتوقيع عدد

١- سلوى عبدالنواب، القوى في البحر الأحمر واهدافها، مرجع سابق

٢ - محمد سبيل، مقاله، صحيفة البيان، مرجع سابق، الانترنت، http://www.orient-news.net/ar/news_show/86914

من اتفاقيات السلام معها أصبح لها حق المرور البري في بعض الخلجان والقنوات الإقليمية، فقد اتضح الآن أن مشروع التسوية السلمية لنزاع الشرق الأوسط يحمل في أحشائه بعض المخاطر المتعلقة ببعض المصالح والحقوق العربية، بل ويعكس إرادة قوية لدى بعض قوى الهيمنة في إدخال تغييرات جذرية على النظام الإقليمي العربي بما يتوقف والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة، وارتباط مخطط التسوية بما يخطط للمنطقة ككل، سواءً في المجال الاقتصادي، أو فيما يتعلق بجانب تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل بصفة عامة، وهو بمثابة تحصيل حاصل لخطة التسوية التي تسير حلقاتها بكيفية منظمة و برعاية أمريكية^(١).

المطلب الثاني

أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة البحر الأحمر

أولاً. الأهداف السياسية وتتمثل في الآتي:

١. تحقيق اعتراف دولي وتأييد عالمي أشمل لكيانه في المحافل الدولية دعماً لوجوده ولكيانه الذي نشأ وسط ظروف غير عادية وغير طبيعية تختلف عن نشوء الكيانات الأخرى.
٢. ضرب الحصار العربي من حول الكيان الصهيوني، وإسقاط تأثيراته من خلال شبكة من العلاقات مع الكتلة الأفرو-آسيوية، وعلى وجه الخصوص الدول الأفريقية القريبة من منطقة جنوب البحر الأحمر ودول أفريقيا بشكل عام.
٣. تبوء مكانة دولية تفوق في هيمنتها الرقعة الجغرافية التي يحتلها هذا الكيان، والتي تمثل جزيرة وسط بحر معادٍ، وهو البحر الأحمر.
٤. توسيع الفجوة بخلق الصراعات بين أقطار الوطن العربي والأقطار الأفريقية، والحيلولة دون قيام تلاحم عربي أفريقي، يقوم على أساس النضال والمصير والتاريخ المشترك، والمصالح التي تفرضها عوامل الطبيعة، خصوصاً مع دولة أريتريا القريبة من مضيق باب المندب ودول القرن الأفريقي المتحكمة بمجرى نهر النيل.
٥. إدراك إسرائيل بأن تحويل البحر الأحمر بحيرة يهودية، مازال هدفاً بعيد المنال، وأن عليهم الانتظار مدة أطول، لتجد نفسها عضواً مقبولاً في منطقة البحر الأحمر^(٢).

ثانياً. الأهداف الأمنية:

يتصدر الأمن القومي محور التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، إذ أصبحت له الأولوية في الاهتمام الرسمي^(٣) خصوصاً في السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تتلخص الأهداف الأمنية في الآتي:

١ - مجلة أبحاث سياسية ووزارة الخارجية - الجمهورية اليمنية صنعاء العدد السابع - السنة الثانية - مارس ٢٠٠١، ص ١٦، ١٧.

٢ - عبد الله محمد نجاد، الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن ١٩٤٥-١٩٧٣م، مرجع سابق، ص ١٢٢.

٣ - عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص ٢٢.

١. تطوير شبكة من العلاقات الخارجية سيؤدي حتماً إلى ضمان أمن إسرائيل، وأن عامل الأمن يمكن أن يتحقق إذا ما نشأت بين تل أبيب ودول العالم مثل هذه العلاقات، وهذا ما أكدته (بن جوريون) الذي كان شغوفاً بالتنظير للأمن حين قال: (إن الأمن يجب أن يكون النقطة المحورية التي تتحرك حولها السياسة الإسرائيلية، وأن أمن إسرائيل يقف في طليعة أهداف سياستها الخارجية).

٢. تشمل الأهداف الأمنية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مجموعة الأهداف المتعلقة بمجال الاستخبارات، وصناعة الأسلحة، والدفاع عن المصالح، والمواقع الغربية خاصة الأميركية، وبالتالي ضرب المصالح العربية، وإضعاف نفوذ العرب في منطقة جنوب البحر الأحمر والقارة الأفريقية بصفة عامة، مما يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها الأمنية باتباع الآتي:

أ. إيجاد قنوات التعاون وتبادل المعلومات بين الموساد وأجهزة الاستخبارات الأفريقية، وإقامة مراكز اتصال وجمع المعلومات تخص الموساد فيما يتعلق بنشاطات قوى التحرير الأفريقية والعربية، خصوصاً مع دولة أريتريا عام ١٩٩٠م، وجنوب السودان مؤخراً عام ٢٠١١م.

ب. الإسهام في زيادة وثيرة عدم الاستقرار السياسي، وتشجيع الحركات الانفصالية، وضرب التوجهات الحدودية لمنظمة الوحدة الأفريقية من جهة، وتقليص النفوذ العربي من السيطرة على منطقة جنوب البحر الأحمر كبحيرة عربية مغلقة من جهة أخرى، ولا يكون ذلك إلا بانضمام أريتريا إلى جامعة الدول العربية.

ج. الإسهام في الجهود الرامية لإبقاء القارة الأفريقية ومنطقة جنوب البحر الأحمر ضمن مناطق النفوذ الأميركية، وتأمين خضوع مواردها وثرواتها للرأسمالية العالمية.

د. نسف أسس ومقومات التضامن العربي الأفريقي وبالتالي حرمان العرب من أفريقيا كعمق استراتيجي واقتصادي وأمني لصالحهم^(١).

هـ. إقناع الغرب بقيمة الدور الذي يمكن للكيان الإسرائيلي أن يقوم به، في حماية المصالح الغربية في منطقة جنوب البحر الأحمر، لضمان استمرار وزيادة الدعم الغربي لإسرائيل^(٢).

وهو ما ينعكس على النشاط الإسرائيلي عبر شركات أمن ملاحية تجوب البحر الأحمر تزامناً مع بروز ظاهرة القرصنة الصومالية بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في خليج عدن.

ثالثاً. الأهداف الاقتصادية:

١. التخلص من المقاطعة الاقتصادية العربية التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية، واختراق هذا الحصار عن طريق الوصول إلى أسواق خارج المنطقة العربية، ولمصادر المواد الخام في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي بوجه خاص.

١- إحسان مرتضى ، الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ،مرجع سابق، <http://www.lebarmy.gov.lb>

٢- عبدالله محمد نجاد، الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن ١٩٤٥-١٩٧٣مرجع سابق ص١٢٢.

٢. اعتبرت القارة الأفريقية والملاحة في منطقة جنوب البحر الأحمر من الناحية الاقتصادية، وما يتوفر فيها من ثروات بمثابة ميدان كسب على المدى الطويل، خاصة وأن الأسواق فيها تعتبر من أهم أسواق الاستهلاك العالمي، وضمن هذه الأسواق يؤدي إلى دعم الوجود الاقتصادي والسياسي الإسرائيلي.
٣. الحصول على المواد الأولية المطلوبة للصناعة الإسرائيلية، وخاصة المعدنية والنباتية التي تعزز من قدرتها الاقتصادية وتثري تجارتها الخارجية.
٤. تأمين مجال عمل الشركات والمؤسسات وفائض الخبرات الإسرائيلية المتوفرة لديه في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، والتي تتركز في العديد من القطاعات وخاصة الزراعة.
٥. التطلع إلى تحويل إسرائيل مركز صناعي متقدم مهيمن على المنطقة يعتمد التكنولوجيا المتطورة وسط بيئة متخلفة^(١).
٦. تأمين الملاحة الإسرائيلية مع بلدان المحيط الهندي.
٧. تأمين شحنات النفط إلى ميناء إيلات لسد حاجة إسرائيل النفطية، ولإدانة خط أنابيب إيلات عسقلان، الذي أرادته بديلاً عن قناة السويس كأداة لنقل النفط الخليجي إلى أوروبا الغربية^(٢).
٨. الدعم الأمريكي فيه لمساعدة إسرائيل لإسقاط المقاطعة العربية مع بروز فكرة مؤتمرات التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبحسب المفهوم الذي طرح في المؤتمر، إضافة إلى ما أفرزته مؤتمرات السلام السابقة مع إسرائيل، فليس هناك مجرد علاقات عادية وطبيعية مع إسرائيل في مختلف المجالات، وإنما يتجاوز كل ذلك وصولاً إلى إقامة منظومة متكاملة من علاقات التعاون الثنائي والإقليمي في شتى المجالات، وإقامة نظام إقليمي في المنطقة^(٣).

رابعاً. الأهداف الإستراتيجية والعسكرية:

١. تسعى إسرائيل إلى تعزيز وجودها وهيمنتها على الممرات الملاحية لاسيما منطقة جنوب البحر الأحمر، ومن ضمن الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل هو تأمين مواقع عسكرية على الجزر والسواحل الجنوبية للبحر الأحمر، لتعميق مجالها الحيوي الاستراتيجي، وتعويض المزايا التي كان يوفرها الوجود الاستعماري في المنطقة، وكذلك حماية ملاحتها وتأمين شحنات النفط القادمة إلى ميناء إيلات خلال عبورها في منطقة جنوب البحر الأحمر ومدخلها مضيق باب المندب^(٤).
- ويمكننا أن نستخلص في ضوء ما تقدم أن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر خصوصاً الجزر اليمنية ومنطقة باب المندب تعتمد أساساً على القوى البحرية الإسرائيلية المتواجدة في البحر الأحمر، وتتلخص مهامها الاستراتيجية في الآتي:

١- حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٢٠، ٢١.

٢- عبدالله محمد نجاد، الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن، مرجع سابق، ص ١٢١.

٣- نبيل على محسن الشرجبي، الصراعات العربية الإقليمية ١٩٨٠-٢٠٠٠م، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

٤- عبد الله محمد نجاد، مرجع سابق، ص ١٢٢.

أ. تأمين وحماية السواحل الإسرائيلية.

ب. القيام بعمليات الإنزال البحري وقت الأزمات.

ج. القيام بعمليات اعتراضية ضد القوات البحرية باستخدام الضفادع البحرية.

د. القيام بعمليات الاستطلاع والمراقبة.

هـ. إسناد عمليات القوات البحرية.

و. القيام بعمليات التموين البحري.

ز. التعرض للقوات البحرية العربية المحتملة

ح. حماية الأسطول التجاري الإسرائيلي والتعرض للسفن التجارية العربية^(١).

٢. إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر، يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري في المنطقة، وكسر أي

حصار عربي (قد يحدث مستقبلاً) ضد قوات إسرائيل وسفنها في البحر الأحمر.

٣. ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والتجارة الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر

المتوسط إلى آسيا وأفريقيا لتعزيز مكانة إسرائيل إقليمياً ودولياً في كافة المجالات.

٤. الاحتفاظ بقوة بحرية وبرية وجوية في منطقة جنوب البحر الأحمر، لمواجهة الدول العربية ودول أخرى

معادية تهدد أمن إسرائيل.

٥. الحيلولة دون نجاح مساعي الدول العربية الرامية إلى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية.

٦. الاستمرار في تقوية ميناء (إيلات) كميناء حيوي كونه ميناء تجاري وحيد لها، وهو المنفذ الذي أوجدته

لنفسها منذ عام ١٩٤٩م^(٢).

لتحقق إسرائيل تلك الأهداف، اتبعت أنماطاً مختلفة من العمل تتمثل في تدعيم وجودها العسكري في

منطقة البحر الأحمر مع تدعيم قواتها العسكرية بشكل عام، وإنشاء علاقات وثيقة مع الدول الأفريقية

المشاطئة للبحر الأحمر وعلى رأسها أريتريا، مع محاولة بناء وجود عسكري بحري دائم لها، والسيطرة بأي

شكل من الأشكال على الجزر المنتشرة هناك^(٣)، ومدخله الجنوبي (مضيق باب المندب).

١- عبد الله محمد نجاد، الأهمية الإستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن ١٩٤٥-١٩٧٣م، مرجع سابق، ص ١٢٥.

٢- نادية سعد الدين ومجموعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥.

٣- المرجع نفسه، ص ١٦٦.

المطلب الثالث

دوافع السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة البحر الأحمر

أولاً. دوافع أمنية:

يعتبر الأمن القومي لإسرائيل أمر ليس بالبساطة التي قد تكون عليه قضية الأمن لأية نظام، فالأمن فيها هو المحور الجوهري للنظام السياسي وللعلاقات والقيم الاجتماعية، نظراً لطبيعة النشأة التي نشأت بها إسرائيل ونظامها السياسي وطبيعتها الاستيطانية في فلسطين، لذا نرى أن كلمة (أمن) لدى إسرائيل كلمة لها خصوصياتها وطقوسها، لأنه لا ترى (أمنها) مجرد قضية (الاستقلال) والأراضي أو الحدود أو السيادة، وإنما هو قضية البقاء أو عدم البقاء على قيد الحياة^(١).

وتعبيراً عن الأمن القومي الإسرائيلي يقول: اللواء في الجيش الإسرائيلي (يسرائيل طال): (هو قضية وفي حالتنا هو مسألة وجود شامل يمس صميم الوجود المادي لكل فرد بمفهوم عالمي، فإن الأمن القومي قضية نسبية وهو ينطبق بشكل عام فقط على المحافظة على السيادة القومية، أما بالنسبة إلينا فالأمن القومي ليس عنصراً نسبياً بل مطلقاً، لأن وجودنا المادي بالذات متوقف عليه، أي في حالتنا فإن الفحوى الكاملة لعبارة - أمن - يطابق مفهوم الوجود عموماً)، وأكد موشي ديان على مسألة الأمن لإسرائيل بقوله: (بأن ما يقرر سياستنا هو الأمن)^(٢).

يتضح أن الأمن يتصدر محور التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، إذ أصبحت له الأولوية في الاهتمام الرسمي، وذلك لنقاط ضعف عدة تعاني منها إسرائيل، والذي اقتضى له التفكير في الأمن بتلك الحساسية في تصريح ساستهم، والتي تعكس ما يعاني منه الوجود الإسرائيلي من عدة أبعاد منها:

أ. **البعد الجغرافي:** للوجود الإسرائيلي من خلال الموقع، وصغر المساحة المسيطر عليها، وطبيعتها الجغرافية غير المنتظمة، وغياب العمق الاستراتيجي المناسب للدفاع، ومواجهة أي احتمالات مباغته وهجوم عسكري.

ب. **البعد الجيوسياسي:** لإسرائيل وجوارها الإقليمي بطوق عربي يرى الوجود الإسرائيلي محل نزاع باعتباره كيان غير شرعي وغير معترف به يقاوم بالرفض من قبل أصحاب الأرض الشرعيين بشكل دائم، وهو ما يشكل قلقاً إسرائيلياً بحجم العداء المحيط به في ظل غياب العمق الاستراتيجي للوجود الإسرائيلي، فضلاً عن وجود مشاكل حدودية مع جواره الإقليمي العربي.

ج. **البعد الاقتصادي:** والعزلة التي تعاني منها إسرائيل من الجوار الإقليمي العربي، والذي شكل طوقاً من العزلة الاقتصادية على إسرائيل، والتي تركت له دافعاً للانطلاق إلى ما وراء المنطقة العربية،

١- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص ٢٢

٢- المرجع نفسه، ص ٢٢

والسعي لإيجاد سبل ربط مصالح اقتصادية مع دول عربية، وهو ما نجحت فيه مؤخراً سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

د. **البعث الديمغرافي**: والمعاناة في الفوارق الاجتماعية لإسرائيل مع محيطها الإقليمي من ناحية، والفوارق الطبقيّة على مستوى المجتمع الإسرائيلي من ناحية أخرى، والذي يشكل تحدياً كبيراً لموائمة الوجود الإسرائيلي وتكيفه بالتطبيع مع دول الطوق العربي، والمنطقة بعلاقات طبيعية، ومواجهة تحدي التفرغ وإزالة الفوارق الاجتماعية، وربطها بإيجاد وطن قومي لليهود، والدفاع عن الأرض كواجب مقدس.

تعتبر إسرائيل مسألة الأمن القومي محور التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي للخروج من طوق العزلة والحفاظ على بقائه، وفيما ينعكس ذلك على ما يتعلق بالدوافع والأطماع الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، في محاولة إلى السعي بالرد المعاكس من خلال عزل وتطويق العرب بحزام من الدول الأفريقية الصديقة أو الحليفة.

برزت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي من ناحية الموقع الجغرافي، ويمكن القول بأن الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة لا تأتي لقرنها الجغرافي من إسرائيل فحسب، ولكن لمشاطنة القرن الأفريقي للبحر الأحمر ومدخله الجنوبي من جهة، ومنابع نهر النيل من جهة أخرى، وتمتع المنطقة بالثروات، والذي أصبح في مرمى السياسة الخارجية الإسرائيلية.

صرح (شارون) وزير الدفاع الإسرائيلي السابق في خطاب مشهور حول المجال الجغرافي للمصلحة الاستراتيجية الصهيونية خارج المنطقة العربية بأن خص أفريقيا بقدر كبير من الأهمية حيث أشار في خطابه عن المجال المذكور: (بأن ما وراء الأفطار العربية في الشرق الأوسط، وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، و البحر الأحمر ينبغي أن يتسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمن ومناطق من الخليج وأفريقيا وبشكل خاص دول أفريقيا الشمالية والوسطى). للقضاء على الخطر المهدد لدولة إسرائيل في اعتقاد شارون، فإنه يقدم عدة تصورات منها: (تطوير علاقات أمنية مع أفريقيا)، وينصب الاهتمام الأمني الإسرائيلي في هذا الصدد على منطقتين رئيسيتين هما البحر الأحمر، ومنابع نهر النيل^(١).

ثانياً. دوافع سياسية:

كان لاتفاقية (كامب ديفد) المبرمة بين مصر وإسرائيل أوائل عام ١٩٧٩م أثر كبير في تذليل عقبات قيام علاقات طبيعية بين إسرائيل، وكثير من الدول، مثلما كان لانطلاق عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل في مدريد عام ١٩٩١م، ومن توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م مسوغ لإعادة أكثر من عشرين دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل التي باتت جلياً حضورها في (٤٢) دولة أفريقية في حينها^(٢)، وهي في تزايد مستمر حتى الآن، حيث توجهت إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن

١- عبد السلام إبراهيم بغدادى، مرجع سابق، ص ٢٢

٢- نادية سعد الدين وآخرون، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

الأفريقي، لتحقيق مكاسب سياسية بهدف تحقيق الشرعية السياسية، تعويضاً عن الأثر السلبي الذي تركه الصراع العربي الإسرائيلي في أذهان العالم، والذي يشكك في شرعية قيام دولة إسرائيل.

لذا فإن إسرائيل تسعى إلى اكتساب شرعية لوجودها كدولة طبيعية، تتمتع بسيادة واستقلال وعلاقات طبيعية مع دول الجوار ومحيطها الدولي، كأساس لتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإنهاء حقبة الصراع العربي الإسرائيلي، والذي يعتبر في مقدمة أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي والمتمثلة في الآتي:

١. تأمين الاعتراف السياسي بحق الوجود الطبيعي لدولة إسرائيل:

استطاعت إسرائيل في فترة السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر، من تحييد القرن الأفريقي عن الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال تشبيك علاقاتها الدبلوماسية مع دول غير عربية لتأمين الاعتراف السياسي، والتأييد للوجود الإسرائيلي، خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر من الجانب الأفريقي، ومن جانب فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية استطاعت اختراق المنظومة العربية، وربط علاقات معلنة وغير معلنة معها، سواءً في مجال دبلوماسي أو تعاون اقتصادي أو تحالفات عسكرية، ويعتبر مرحلة متقدمة في مسار تأمين الاعتراف السياسي وتطبيع العلاقات مع دول عربية وغير عربية .

وما سبق يعكس إطار التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي حيث صرح وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق (أبا إيبان): (أن الوضع الطبيعي بالنسبة لإسرائيل هو الانسجام الإقليمي، ولكن لو تعذر تحقيق ذلك فسنعمل على زرع العلم الإسرائيلي في مئات العواصم، ونعمل على خلق وجود دولي لإسرائيل يمتد عبر جميع القارات)^(١)، وذلك إن أحد الأهداف الأساسية لإسرائيل وفقاً للكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية لعام ١٩٦٣م-١٩٦٤م هو: (تقديم نفسها وتفسير وجودها في العالم)، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر كممر بحري يفتح المجال لإسرائيل للتغلغل بحرية في القرن الأفريقي، و تعزيز وجودها كدولة.

٢. فرض التصور الإسرائيلي للسلام في المنطقة:

كان أول من أدرك أهمية استثمار الصداقة الأفريقية، لتحقيق السلام لإسرائيل كما تراه هو (بن غوريون) في محاولة فرضيه بقوله: (السلام الإسرائيلي في الشرق الأوسط) إذ كان يردد دائماً: (إن الطريق إلى السلام في المنطقة سوف يتم عن طريق غير مباشر، بتقوية علاقاتنا مع شعوب آسيا وأفريقيا)، وهو ما تسعى إسرائيل لتحقيقه من خلال توجهاتها عبر منطقة جنوب البحر الأحمر إلى القارة الأفريقية، في محاولتها فرض السلام كأمر واقع على الأمة العربية، والقبول بإسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة، لها حق في الوجود، وإن إستمر ذلك الهدف لأجيال يمكن تحقيقه في حينها، وأكد ذلك التوجه الإسرائيلي للسلام في تصريح أطلقة (بن غوريون) أمام المؤتمر الصهيوني العالمي بقوله: (إننا لا نستطيع أن نكره جيراننا على

١- نادية سعد الدين وآخرون، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سابق، ص ٣٠

عقد السلام معنا، ولكن ما من شيء يمكن أن يؤدي إلى تخفيف البغضاء لدى العرب نحونا، وبالتالي في النهاية إن السلام بيننا وبينهم أفضل من أن نكسب مزيداً من الأصدقاء بين دول أفريقيا وآسيا^(١).

٣. الاستفادة من تحييد القرن الأفريقي عن الصراع العربي الإسرائيلي:

توجهت السياسة الخارجية الإسرائيلية عبر منطقة جنوب البحر الأحمر نحو القرن الأفريقي، في محاولة تحييد الصراع العربي الإسرائيلي عن القارة السمراء، وحصر العدائيات في المنطقة العربية، وهو ما أكده (بن غوريون) في تصريحه عن تحقيق الصداقة الإسرائيلية الأفريقية: (تهدف في حدها الأدنى إلى تحييد أفريقيا عن الصراع العربي الإسرائيلي، وفي أحسن حالاتها إلى ضمان مساندة أفريقيا للوضع الإسرائيلي)^(٢)، ومن جانب آخر سعت إسرائيل إلى إرساء استراتيجية بنيت وفق نظرية ما يسمى (بحلف المحيط)، أو (حلف الدائرة) من خلال إقامة تحالفات مع دول غير عربية، تربطها حدود مع دول عربية، بهدف فرض طوق استراتيجي على الدول العربية من الخلف، لتهديد الأمن القومي العربي من خلال استهداف أمن مياه النيل، و الهيمنة على الملاحة في البحر الأحمر عبر السيطرة على موانئها^(٣).

٤. الاستفادة من كسب التأييد الأفريقي لإسرائيل في المؤتمرات والمحافل الدولية:

شعور إسرائيل بنشأتها غير الطبيعية على أرض فلسطين، والمحاط بعداءٍ عربي يرفض وجودها، جعلها تفكر جلياً بكسر طوق العزلة المفروض عليها سياسياً واقتصادياً، وكسب التأييد الدولي من خلال إقامة علاقات دبلوماسية على أوسع نطاق إقليمي ودولي، ولقد أتاحت البيئة الأفريقية مجالاً حيويًا لإسرائيل، والخروج من تلك العزلة الإقليمية إلى ما وراء القرن الأفريقي، والذي يكشف اهتمام إسرائيل في الحصول على تأييدٍ دولي أكبر في المحافل الدولية^(٤) من جهة، ومن جانب آخر إدراك إسرائيل بأن الصوت الأفريقي يحظى بثقل كبير في المؤتمرات والمحافل الدولية حيث يشكل زهاء (٣١%) من مجموع الأصوات في الجمعية العمومية، ويعد أكبر تمثيل قاري في هيئة الأمم المتحدة^(٥)، حيث بلغ التمثيل الدبلوماسي في عام ٢٠٠٢م إلى (٤٥) دولة أفريقية على مستويات مختلفة (سفارة، قنصلية، مكاتب اتصال)^(٦).

ثالثاً. دوافع اقتصادية:

تسعى السياسة الخارجية الإسرائيلية عبر منطقة جنوب البحر الأحمر إلى تعزيز تواجدتها في القرن الأفريقي و محاولة فك الحصار الاقتصادي العربي، وكسب أسواق جديدة لما وراء الأقطار العربية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي^(٧)، وتأتي الأهمية الاقتصادية للقرن الأفريقي بالنسبة لإسرائيل لعدة اعتبارات، لعل

١- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص ٢٢

٢- المرجع نفسه، ص ٣٠

٣- جاسم يونس محمد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة-دراسة حالة اثيوبيا، مركز الدراسات الدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ١٤٩

٤- المرجع نفسه، ص ١٤٩

٥- نادية سعد الدين، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، مرجع سابق، ص (٧٩).

٦- جاسم يونس محمد، مرجع سابق، ص ١٥٣

٧- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص ٣٦

أبرزها احتوائها على الموارد المعدنية والطبيعية، من الغاز، و النحاس، والماس، والزنك، والقصدير، الفضة، الذهب، وقصب السكر، والقطن، والأرز، والشاي، والذرة، والموز، حيث أمنت العلاقات مع دول القرن الأفريقي حاجات إسرائيل من المصادر الأولية، وبأسعار رخيصة، لرفد صناعاتها وخاصة الحربية منها، فضلاً عن استثمارها كأسواق لتصدير منتجاتها^(١)، وكما يقول الزعيم الإسرائيلي بن غوريون: (إن مستقبلنا منوط بعلاقتنا الاقتصادية مع دول أفريقيا وآسيا)^(٢).

رابعاً. دوافع اجتماعية:

لعبت إسرائيل على وتر الإشكاليات الأثنية (العرقية) و الدينية الحادة لتأجيج الصراع، وإضعاف التماسك الداخلي للدول في القرن الأفريقي من ناحية، خصوصاً مع الدول العربية في المنطقة، ومن ناحية أخرى اتخاذ إسرائيل سياسات لتثبيت وجدوها في المنطقة تحت شعار (المساعدات الفنية البحثية)، و(الدولة الصديقة ذات السمات الخاصة المؤهلة لقيادة نموذج حضاري يصلح للتعميم والاحتذاء)، وهو الذي شكل غطاءً للوجود الإسرائيلي بأهدافه الخطيرة^(٣)، مستثمراً البيئة التي خلفها الاستعمار، والصراعات الحادة التي تعترى أوصاله وحاجة تلك المجتمعات إلى المعونة والمساعدة وسط غياب المنافسة العربية.

وتشكل المجموعات اليهودية (الجاليات) نقطة ارتكاز مهمة للمخطط الصهيوني للتغلغل في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، لتسيير نشاطه، وتحقيق أطماعه في المنطقة، وهذه الجماعات وصلت إلى كينيا ضمن مخطط قديم بريطاني صهيوني مشترك، استهدف تحويل هذه البلدان الأفريقية إلى وطن قومي لليهود.

ما يعكس بوضوح دوافع إسرائيل الاجتماعية في منطقة جنوب البحر الأحمر و القرن الأفريقي في المجال الاجتماعي، ويؤكد الدكتور (يسرائيل ايلداد) أحد زعماء منظمة ليحي الإرهابية: (أن الجماعات اليهودية في المنفى هي حليفنا الصادق الصدوق، وهي أهم لنا من كل الحلفاء الأغيار بما فيهم واشنطن ولندن وباريس وكل عواصم العالم الحر، فهذه هي عدة إسرائيل ونخرها وسندها، وهي التي تضع مصالح إسرائيل، وتشكل لها الملاذ و المأوى في المقام الأول)^(٤)، وهو ما يعكس مدى أهمية الجاليات والجماعات اليهودية في القرن الأفريقي، لتحقيق أهداف إسرائيل في المنطقة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، والتي شكلت دافعاً للتغلغل في المجتمعات الأفريقية، واستخدامها كأهم الوسائل والأساليب لإيجاد موطئ قدم في منطقة جنوب البحر الأحمر، الذي يشكل منفذها إلى القارة الأفريقية والعالم الخارجي.

١ - جاسم يونس محمد، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة-دراسة حالة اثيوبيا، مرجع سابق، ص ١٥٠

٢ - عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص ٣٦

٣ - نادية سعد الدين، التدخل الاسرائيلي في جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٧٥.

٤ - المرجع نفسه، ص ١٨٩.

خامساً. دوافع استراتيجية:

تعتبر منطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم من الخليج العربي والقرن الأفريقي ذات أهمية جيو سياسية واستراتيجية بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، فمن خلال سيطرتها على المنطقة تستطيع إسرائيل تحقيق عدة أهداف، **الهدف الأول:** هو النفاذ الآمن الى دول القرن الأفريقي، والتي تعد الظهير الاستراتيجي للأقطار العربية^(١)، ومنطقة الخليج العربي التي تحتوي على ثلثي مخزون النفط العالمي، **والهدف الثاني:** هو السيطرة على البحر الأحمر بمنافذه البحرية، وتهديد الأمن القومي العربي، وهذا ما أكده أبا أيان وزير الخارجية الأسبق قائلاً: **(من أجل تعويض إسرائيل عن الحصار الإقليمي المفروض عليها، بإمكانها أن تتحول إلى جسر عبور لكل القارات، عبر ربط المحيطات الشرقية والغربية بقطاع ضيق من الأرض، وبالتالي تحرير شعوب آسيا وأوروبا من الاعتماد على قناة السويس)**، أي أن أمن إسرائيل يرتبط مباشرة بسيطرة دائمة على ممرات حرة في البحر الأحمر^(٢).

كما أن الهدف الأساسي منذ نشأة الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية هو تثبيت وجودها، وتحقيق أمنها، والتي شعرت ببدء تحقيقه من خلال عمليات التسوية السياسية الإسرائيلية مع العرب - والتي كانت مع مصر في (اتفاقية كامب ديفد)، واتفاق وادي عربة مع الأردن، واتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية، ومبادرات السلام المتلاحقة، والتي كانت تمهيدا للخروج من طوق العزلة المفروض على إسرائيل، حيث قطعت إسرائيل شوطاً متقدماً حققت فيه وجوداً آمناً وإعترافاً شريعياً وقانونياً لها كأمر واقع على الساحة الدولية، وعندها تصبح مسألة الأمن القومي الإسرائيلي مسألة اعتيادية أو طبيعية، كسائر الدول، وليس أمراً استثنائياً وحرماً على طول الخط، عند ذلك ستسعى إسرائيل لتحقيق الهدف الإستراتيجي، والذي وجد من أجله، وهو تحقيق الهيمنة الإقليمية ليس على المنطقة العربية فحسب، وإنما على البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وليس هذا هدفاً إسرائيلياً خالصاً فحسب، وإنما هدف الدوائر العالمية التي مهدت الطريق لإقامة الكيان الصهيوني، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وقوى الغرب الكبرى^(٣).

أن تحقيق إسرائيل أهدافها الاستراتيجية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، يعني في أبسط صورته، أن تصبح إسرائيل اليد العليا في شؤون المنطقة سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً، أي اعتبار المنطقة العربية والقرن الأفريقي من خلال بوابة منطقة جنوب البحر الأحمر مجالاً حيويًا لإسرائيل، وهذا يتطلب منهم تفعيل أكبر لأدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية، واختراق الأنظمة العربية، ومساعدة الدول النامية في القرن الأفريقي، واستقطاب قرارها الخارجي في خدمة الوجود الإسرائيلي، وتكثيف الهجرة اليهودية، ومد المستوطنات إلى مناطق جديدة في القرن الإفريقي، وتحقيق التفوق العسكري، وعرقلة النمو الاقتصادي العربي، وجعله مجرد تابع للاقتصاد الغربي و الإسرائيلي.

١ - جاسم يونس محمد، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة-مرجع سابق، ص ١٥٠

٢ - المرجع نفسه، ص ١٥٠

٣- ناديه سعد الدين ، التدخل الاسرائيلي في جنوب السودان ، مرجع سابق ، ص ٤٤

التنافس العسكري في باب المنذب:

من الناحية العسكرية فإن البحر الأحمر- ونظرًا إلى موقعه بين أهم مناطق الصراع الدولي في المنطقة العربية والقرن الإفريقي والخليج العربي - أصبح حلقة الوصل بين جميع تلك المراكز الاستراتيجية، وتحوّل مصدرًا من مصادر الصراعات الإقليمية والدولية منذ القدم، وكان البحر الأحمر نطاقًا حيويًا للدول العظمى، على ضفتيه جرت مواجهات حربية بين بيزنطة والفرس، وعلى شواطئه استقرت دول الاستعمار مثل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال، وحوله كانت تخوض الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي غمار المنافسة للحفاظ على مصالحهما الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، ومن جهة أخرى يشكّل البحر الأحمر همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي، وكذلك يُعتبر الطريق الرئيس الذي تعتمد عليه القوى الدولية لتحريك قواتها بين قواعدها المختلفة، والمنتشرة حول العالم ونقلها إلى مناطق النزاع^(١).

١ - محمد صبحي الحجار، الصراع على البحر الاحمر - حقبة ما قبل ١٩٨٠، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني ، ٢٠١٢/٧/١ الانترنت، Share on
Share on print Share on email Share on twitter facebook

خلاصة الفصل الثالث

أوضحت الدراسة في الفصل الثالث ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية، وسماتها وخصائصها، كما تم التطرق لدوائر اهتمام إسرائيل مع محيطها الإقليمي والدولي، التي تتركز في الدائرة الأفريقية والعربية، والدائرة الآسيوية، والدائرة الأوربية، والدائرة الأمريكية، وتم معرفة ما هي الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية الإسرائيلية، وحجم التمثيل الدبلوماسي لها على مستوى العالم.

كما أن الفصل الثالث أشار الى المتغيرات الاقليمية والدولية التي أثرت على مجرى السياسة الإقليمية والدولية لإسرائيل، والتي كانت منعطف خطير في إجراء تحول في السياسة الخارجية الإسرائيلية بتوقيع اتفاقات سلام مع كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، كخطوة أسهمت في تحقيق امن إسرائيل ، كما أن هناك مهددات إقليمية كانت المحدد لسياسة إسرائيل الخارجية لحماية مصالحها في المنطقة، خصوصاً وأن إسرائيل استطاعت تأمين حدودها البرية من جهة مصر والأردن وإيجاد توافق مصالح مع السلطة الفلسطينية ساعدت في تعزيز مجالها الحيوي وفق مخطط توسعي أكبر امتد إلى منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي والخليج العربي لتحقيق أهداف إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة.

الفصل الرابع

أنشطة السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر

المبحث الأول: النشاط الإسرائيلي الخارجي في منطقة جنوب البحر الأحمر.

المبحث الثاني: أثر النشاط السياسي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي في منطقة جنوب

البحر الأحمر.

المبحث الأول

النشاط الإسرائيلي الخارجي في منطقة جنوب البحر الأحمر

المطلب الأول

طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة

أولاً. العوامل المساعدة للتحركات الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر:

يعتبر الوضع العربي والأفريقي من بين العوامل التي ساعدت إسرائيل للتحرك في منطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطة بها، دون أن يواجه الكيان أي تحديات خصوصاً ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الأوحده على النظام العالمي الجديد في عام ١٩٩٠م بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت دافعاً للسياسة في التفكير الاستراتيجي لإسرائيل، لتنفيذ أجندته في المنطقة مستغلاً الإمكانيات الذاتية التي تتمتع بها إسرائيل والعوامل التي تعاني منها دول المنطقة، وهي على النحو الآتي:

١. عوامل ذاتية مساعدة:

سخرت إسرائيل جميع إمكانياتها الذاتية في جميع المجالات، السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والتعليمية، والإنسانية، لتحقيق أهدافها في منطقة جنوب البحر الأحمر ومناطق التخوم والتي تتمثل في الآتي:

أ. امتلاك إسرائيل الإمكانيات العلمية والبشرية للمساعدات:

وظفت إسرائيل تلك الإمكانيات في تدريب اليهود الأفارقة في إسرائيل، وأصبحت تمتلك عدداً كبيراً من الأكاديميين والفنيين، والتي أسهمت في تأهيلهم الجامعات الإسرائيلية، مثل كلية الهندسة التطبيقية، ومعهد (وايزمان)، وجامعات تل أبيب وحيفا والقدس^(١)، والتي كانت أحد العوامل المساهمة في تغلغل السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة، نظراً لحاجة تلك الدول للتأهيل.

ب. امتلاك إسرائيل التكنولوجيا الحديثة في جميع الميادين:

امتلاك إسرائيل للتكنولوجيا الحديثة والمتطورة، هيأت لها قاعدة صناعية وزراعية متطورة في منطقة جنوب البحر الأحمر والمناطق المتاخمة، والتي تحظى بدعم الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحركة الصهيونية بمؤسساتها المالية والصناعية التي عملت كل ما في وسعها من أجل

١- حلمي عبد الكريم الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

بناء قاعدة تكنولوجية في فلسطين المحتلة، وقد ساعد ذلك على تحريك السياسة الخارجية لنقل التكنولوجيا في المنطقة، لضعف الإمكانيات التكنولوجية وحاجة دول المنطقة لها.

ج. وجود شركات إسرائيلية كبيرة قادرة على العمل في الخارج:

من أبرز أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي تشكل عامل قوة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، هو امتلاك إسرائيل شركات قادرة على القيام بنشاطات اقتصادية ضخمة وشاملة في جميع المجالات، وتحظى بمساندة ودعم حكومي وبرؤوس أموال صهيونية، سعياً لتحقيق تكامل اقتصادي، وربط مصالح دول المنطقة بتلك الشركات، محاولة للوصول إلى الهيمنة الاقتصادية في المنطقة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

د. عامل التخصصية والتفرد الإسرائيلي في ميادين معينة:

يظهر التفوق الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر، خصوصاً في القرن الأفريقي من خلال سيطرته على ميادين معينة يمتلك فيها الإمكانيات والخبرات الفنية الكبيرة، والتي تتركز في الخطوط البحرية، ومد الطرق والجسور، وتطوير مجال الري في منابع النيل، وكذلك المجال الزراعي، والتي تستغل في منطقة البحيرات وحوض النيل، كما تتميز إسرائيل في مجال الفنادق والسياحة، والتي تعتبر إحدى أدوات الموساد الإسرائيلي للحصول على المعلومات الاستخبارية^(١)، فضلاً عن امتلاك شركات تأمين الملاحة في منطقة جنوب البحر الأحمر، لحماية الملاحة الدولية من القرصنة.

٢. عوامل خارجية مساعده:

هناك جملة من العوامل الخارجية التي تلعب دوراً بارزاً في تسهيل التحركات الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطة بها وأبرزها:

أ. حاجة دول المنطقة للمساعدات:

المعاناة المجتمعية والإنسانية، و حالة عدم الاستقرار في المنطقة من العوامل الجوهرية التي ساعدت إسرائيل على التحرك في المنطقة، والتي تتمثل في جملة من المشاكل والأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، علاوةً على مشاكلها السياسية والإعلامية في المنطقة ككل، فضلاً عن ما تعانيه منطقة القرن الأفريقي من مشاكل اقتصادية، ونقص في الغذاء، والجفاف، وتفشي الأمراض النباتية والأوبئة الحيوانية على نطاق واسع، والافتقار إلى مستلزمات الإنتاج^(٢).

١- حلمي عبد الكريم الزعبي مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

٢- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

ب. يهود الفلاشا في الشاطئ الأفريقي وأثيوبيا:

تشكل المجموعات اليهودية نقطة ارتكاز، وأداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية لاختراق المجتمعات، وتسيير نشاطه وتحقيق أهدافها في منطقة جنوب البحر الأحمر، حيث قال الدكتور: (يسرائيل ايلداد): (إن الجماعات اليهودية في المنفى هي حليفنا الصادق الصدوق، وهي أهم لنا من كل الحلفاء الأغيار بما فيهم واشنطن ولندن وباريس وكل عواصم العالم الحر، فهذه هي عدة إسرائيل وذخرها وسندها وهي التي تضع مصالح إسرائيل، والتي تشكل الملاذ والمأوى في المقام الأول)^(١)، وهو ما يعكس مدى أهمية الجاليات والجماعات اليهودية في العالم لتحقيق الأطماع الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، والتي تساعد السياسة الخارجية في التحرك بسهولة في المنطقة.

ومن جانب آخر يمكن قياس أهمية الجاليات اليهودية في منطقة جنوب البحر الأحمر و تخوم الشاطئ الأفريقي، من خلال اهتمامات السياسة الخارجية الإسرائيلية بالبعد الأيدلوجي والاجتماعي، والذي يعكس مدى التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في تحقيق أطماعه في المنطقة بشتى الوسائل، حيث قالت رئيسة الوزراء الإسرائيلي السابقة غولدا مائير: (إن على إسرائيل في مواجهتها الدول العربية داخل حدودها وعلى المسرح الدولي إن تبذل جهوداً فائقة لاكتشاف مسالك جديدة تمكنها من اختراق الحصار المفروض عليها، إذ لإسرائيل حليف مخلص وأخوي في يهود العالم ومن الطبيعي أن تكون المهام الأساسية للبعثات الإسرائيلية في أفريقيا العمل على تنمية الروابط بين إسرائيل واليهود هناك)، وكما أكد تلك النظرة وانعكاس مدى تطابقها من شغل منصب وزير الخارجية الأسبق (أبان بيان) عندما قال: (إن إسرائيل قوية بالشعب اليهودي، ولا تستطيع وحدها البقاء في الشرق الأوسط)، وهذا يعكس مدى أهمية الجاليات اليهودية في القرن الأفريقي لتحقيق الأطماع الإسرائيلية في المنطقة الأمر الذي يهدد الأمن القومي اليمني والعربي.

ج. ضعف الأنظمة السياسية في المنطقة وسهولة اختراقها:

تعاني دول منطقة جنوب البحر الأحمر حالة من عدم الاستقرار السياسي في كل من اليمن بعد عام ٢٠١١م، وتداخل مصالح إقليمية ودولية في الشأن الداخلي اليمني تأخذ أبعاد جيواستراتيجية في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى مدى تأثير الخارج على الداخل في مجالات التحول الديمقراطي للأنظمة الديكتاتورية، وتعاضم دور المنظمات الحقوقية والإنسانية فيها، وتنامي الدور الإعلامي، وانتشار ظاهرة الإرهاب، فقد أثرت و بشكل مباشر على الأنظمة في منطقة جنوب البحر الأحمر، فضلاً عن جملة من المشكلات في النظم السياسية القائمة، وخاصة في منطقة التخوم مع دول القرن الأفريقي، وهذا ما يعطينا المؤشرات من انقلابات عسكرية وصراعات عرقية وحدودية في كل من الصومال وجنوب السودان وأريتريا وأثيوبيا وغيرها.

١ - نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٨٩.

حيث تشير المصادر الصهيونية إلى أن: (إسرائيل هي المرشح المناسب جداً لتقديم الخدمات الجليلة للأمن الشخصي للحكام الدكتاتوريين)، ومثالاً على ذلك الدكتاتور الزائيري (موبوتو) حيث أفادت المصادر الصهيونية: (إذا ما سقط موبوتو فلا شيء يضمن أن من سيحل محله سيكون أفضل منه، وإذا ما بقي في السلطة ، فبإمكان إسرائيل جني الأرباح من خطواتها الحالية)^(١)، وفي نفس السياق صرح (دافيد كمحي) مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي سابقاً قائلاً: (إن إنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الدبلوماسية سيكون جزء من النشاط السياسي المتعدد الجوانب الذي سيمارس في الأقطار الأفريقية)، وأضاف: (إنه من الضروري أن تنشأ علاقات شخصية حميمة مع زعماء تلك الأقطار والزعامات المرشحة لتولي مقاليد الأمور في المستقبل ، وكذلك مع الحركات والنقابات والأحزاب)، وقال أيضاً: (إن مثل هذه العلاقات ستكون بمثابة دعامة يستحيل معها تصفية الوجود الإسرائيلي بسهولة)^(٢)، وهذا ما يعكس التوجه الإسرائيلي باستغلال الأنظمة الفاسدة الدكتاتورية و الأنظمة الضعيفة، والتي تعاني من ثورات وعدم استقرار سياسي واجتماعي في سعيها لحمايتها تلك الأنظمة الموالية لإسرائيل، لتحقيق أهدافها بأسلوب (الإفساد من أجل السيطرة) سواءً كانت مؤسسات حكم أو جماعات ضغط أو أفراد.

د. تكامل المصالح الإسرائيلية الأمريكية في منطقة جنوب البحر الأحمر:

ما يؤكد مدى التطابق والتكامل الإسرائيلي الغربي هو شهادة وردت على لسان (ليولد لوفر) في كتابة - إسرائيل والدول النامية و آفاق جديدة للتعاون - الصادر في نيويورك ١٩٦٩م، حيث يقول: (إن أكثر من نصف برامج إسرائيل يأتي تمويلها من مصادر غير إسرائيلية، فالولايات المتحدة تسهم من خلال -الدولة الثالثة- وهي إسرائيل في تمويل هذه البرامج، وكذلك تفعل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، أما الكاتب الصهيوني (شالوم كوهين) فيقول: (إن البرامج الإسرائيلية في أفريقيا، كانت تمول من أموال ضخت إليها من خزائن الدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا)^(٣)، كما عهدت إسرائيل إلى استثمار دور المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز نشاطها في المنطقة ، فالخبراء الإسرائيليين الذين وفدوا إلى القارة عن طريق هذه الوكالات اعتبروا أنفسهم مجندين لخدمة أهداف إسرائيل، وكل تلك التوجهات المشتركة، والتطابق في السياسات، والعوامل المساعدة للتحرك كانت عامل انسجام يسهل لإسرائيل تغلغلها في المنطقة سواءً في منطقة التخوم والتغلغل في القرن الأفريقي، وحماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي، أو للهيمنة على منطقة جنوب البحر الأحمر بحجة حماية الملاحة الدولية.

١- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

٢- حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢

٣- المرجع نفسه، ص ١١٦.

ثانياً. أساليب وأدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة:

١. أساليب وأدوات دبلوماسية:

تسعى إسرائيل لتحقيق أهدافها السياسية في منطقة جنوب البحر الأحمر من خلال إقامة علاقات دبلوماسية وربط مصالح مع دول القرن الأفريقي، وإقامة علاقات طبيعية مع دول المنطقة العربية، والتي تأخذ جوانب وأبعاد معقدة في التطبيق لا تقتصر على التمثيل الدبلوماسي بجوانبه التقليدية، بل تتعداها لإقامة علاقات شخصية مع زعامات وحركات ونقابات وأحزاب وجماعات ضغط، وهناك تيارات كثيرة ترى انه لا بد من إقامة علاقات مع إسرائيل، ومن ضمنها الحركة الإسلامية المصرية، التي أكدت على أنها سوف تسير على اتفاقية كامب ديفيد بما فيها معاهدة السلام مع إسرائيل^(١)، وهو ما يرسخ الوجود الإسرائيلي، ويؤمن تحالفاته على الصعيد الإقليمي واختراق الأنظمة العربية.

٢. أساليب وأدوات عسكرية وأمنية:

انعكس التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي على توجهاتهم، والتي تُرجمت إلى أنشطة في منطقة جنوب البحر الأحمر خصوصاً مع الدول المشاطئة للبحر، ومدخله الجنوبي (باب المندب) من دول القرن الأفريقي، حيث بدأ تنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية حيال منطقة البحر الأحمر فعلياً عام ١٩٤٩م بإقامة الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة، لتأمين الاتصال مع العالم الخارجي، ومن ثم التغلغل فيه عبر احتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي منه، وتأسيس الوجود الإسرائيلي في الجزر الاستراتيجية الواقعة عند المدخل الجنوبي بغية أن تصبح قوة مهيمنة في المنطقة^(٢)، حيث تنفذ إسرائيل أهدافها العسكرية والأمنية في منطقة جنوب البحر الأحمر و التحويم المحيطة بها عبر عدة وسائل من أهمها:

- أ. إرسال المستشارين والمدربين إلى الجيوش الحليفة في المنطقة.
- ب. تولى الإشراف على الكليات والمدارس العسكرية.
- ج. تنظيم دورات عسكرية داخل إسرائيل.
- د. تزويد الجيوش الموالية والحليفة بالأسلحة والمعدات العسكرية.
- هـ. إقامة وحدات شبة عسكرية تستهدف تجنيد الشباب الأفارقة في تنظيمات مسلحة.
- و. إنشاء شركات أمنية لحماية الشخصيات في أفريقيا^(٣).

شرعت إسرائيل لتحقيق أهدافها الأمنية والعسكرية في منطقة جنوب البحر الأحمر مع دول القرن الأفريقي خصوصاً المشاطئة للبحر الأحمر، حيث سعت إلى إنشاء (وحدة التعاون الخارجي والاتصال) في وزارة الدفاع الإسرائيلية عام ١٩٥٧م، ثم ألغيت وألحقت بوزارة الخارجية ورئاسة الأركان عام ١٩٧٠م،

١ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي-اريتريا نموذجاً، مرجع سابق، ص ٣

٢- محمد المغربي ومصطفى خشيم، صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي، شؤون عربية (٦٦)، يونيو ١٩٩١، ص ٦٦

٣- حلمي عبد الكريم الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢

وبدأت نشاطها في مجال تقديم العون الخارجي، حيث تولت هذه الوحدة إرسال البعثات العسكرية والمستشارين لتدريب الجيوش في المنطقة، وإقامة دورات لهم، وتدريبهم في المعاهد العسكرية الإسرائيلية، كما تتولى - أيضاً - مسؤولية التعاون مع بعض الوحدات شبه العسكرية^(١).

والخطير في علاقات إسرائيل مع دول المنطقة، هو نشاطات جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، الذي يقوم بتهريب الأسلحة والمتفجرات إلى داخل الصومال، واليمن، والسودان، ودعم الحركات المتمردة. واعتماداً على معلومات رصد بالأقمار الصناعية ووسائل أخرى، أبلغت روسيا أخيراً دولاً، منها: السودان، مصر، اليمن، والسعودية، أن سفينة تحمل أسلحة إسرائيلية أنزلت شحناتها قرب سواحل تلك الدول، وأن سفناً صغيرة وقوارب سريعة أوصلت تلك الشحنات إلى الساحل^(٢)، وتم إنشاء برج مراقبة بحري ذي مدى بعيد، ليشرّف على حركة الملاحة في البحر الأحمر من مضائق تيران حتى باب المندب، وتم استيطان (١٠٠٠) إسرائيلي أفريقي من يهود الفلاشا)، ليعملوا في المزارع المقامة للتمويه على الغرض العسكري لها^(٣).

وضمن عملية تكثيف التواجد العسكري في البحر الأحمر، أرسلت إسرائيل غواصتين من غواصاتها الست التي تمتلكها لترابط في منطقة البحر الأحمر، والتي تشكل ثلث العدد الكلي لغواصاتها، فضلاً عن مرابطة نحو ست بوارج مجهزة بالصواريخ في خليج العقبة، أي أكثر من ربع العدد الكلي لبوارجها، وعشر خافرات سواحل، وبعض المراكب المجهزة بمدافع رشاشة، وعملت الورشات البحرية الإسرائيلية على بناء عدد من الجرافات الكبيرة، لتصبح قادرة على الوصول إلى باب المندب وتشرف على الممر المائي الممتد من إيلات حتى خليج عدن^(٤) منطقة جنوب البحر الأحمر، وفي السنوات الأخيرة عمدت إسرائيل إلى التكتّم على حجم تواجدها العسكري في البحر الأحمر.

وفي المقابل سعت إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية، إلى منع الدول العربية من الحصول على أسلحة متطورة، وخاصةً من الدول التي تحتفظ بإسرائيل معها بعلاقات وطيدة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الاشتراطات التي تضعها إسرائيل لتخفيف مواجهتها لصفقات الأسلحة العربية، أن تؤيد الدولة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل و جاراتها، وأن تدعم الجهود الهادفة إلى تحقيق تعايشٍ سلمي بين العرب وإسرائيل، وبخصوص دول الخليج العربي، والتي تمثل منطقة تخوم جنوب البحر الأحمر، ووضعت إسرائيل ثلاثة أهداف رئيسية لمواجهة عمليات تسليح هذه الدول هي:

أ. السعي إلى التحكم على دول الخليج العربي في الحصول على الأسلحة والمعدات الأمريكية.

ب. جعل دول الخليج العربية خاضعةً لحماية الإدارة الأمريكية في المنطقة من التهديد الإيراني.

١ - حلمي عبد الكريم الزعبي، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦

٢ - محمد الحسن عبد الرحمن، المخطط الإسرائيلي في أفريقي، مرجع سابق

٣ - محمد سبيل ، مقاله، صحيفة البيان ،مرجع سابق، الانترنت ،http://www.orient-news.net/ar/news_show/86914

٤ - ابراهيم خالد عبدالكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠

ج. التقليل من أهمية القوة المالية والنفطية العربية عالمياً، كي تحرض الدول الغربية على التنسيق مع إسرائيل لفرض سيطرة من نوع جديد على منطقة الخليج العربي^(١)، سعياً إلى فرض التصور الإسرائيلي لدى الغرب بأن الاقتصاد لا يدافع عن نفسه، و في المقابل عرض قدرات إسرائيل العسكرية لحماية مصالح حلفائها.

٣. أساليب وأدوات اقتصادية:

ينظر الإسرائيليون إلى أفريقيا لا سيما منطقة جنوب البحر الأحمر و القرن الأفريقي ، كدول متخلفة وقابلة لغزوها اقتصادياً، واجتياح أسواقها، واستثمار مواردها الطبيعية، وهو ما يشكل عامل جذب لاستعراض قدرات إسرائيل الاقتصادية، وتسويقها في منطقة جنوب البحر الأحمر، كوابية رئيسه إلى دول القرن الأفريقي والعالم الخارجي ، وتبرر تلك التحركات في المنطقة من خلال تشابك المصالح الاقتصادية خصوصاً مع دول القرن الإفريقي المشاطئة لمنطقة جنوب البحر الأحمر، وقد أوضح وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق (أبا أيبان) في كلية الدفاع الوطني الإسرائيلي عام ١٩٦٤م، (إن مستقبل إسرائيل الاقتصادي سيعتمد، إلى حد كبير على نشاطها الاقتصادي في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وهذا بدوره يفرض عليها تطوير شبكة علاقاتها مع هذه الدول)^(٢)، وهو ما يعكس الأطماع الاقتصادية الإسرائيلية في محاولة استغلال نقاط الضعف في الدول النامية.

اتساقاً مع ما سبق - يتضح أن النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر ومحيط القرن الأفريقي بشكل عام، يأخذ أشكالاً متعددة ومجالات مختلفة بدءاً بتطور النادي التجاري، ومروراً بنشاط الشركات والأفراد والجاليات، حيث شكل ذلك قناة هامة للتغلغل الإسرائيلي في دول المنطقة^(٣) بما يحقق لها أهدافها الاقتصادية .

أ. تنشيط التجارة الخارجية الإسرائيلية:

أشارت الدراسة إلى ضعف الموارد الاقتصادية لإسرائيل، لذلك توجهت في تنشيط تجارتها الخارجية لتغطية نقاط الضعف وتحويلها الى قوة، واستطاعت اختراق أسواق الدول النامية، ومناطق عديدة في العالم في محاولة الهيمنة الاقتصادية على الدول الفقيرة، والتي تكثر فيها النزاعات، أو لا تمتلك القدرة في تسخير إمكانياتها الطبيعية لخدمة مجتمعاتها، لذلك كانت وجهة إسرائيل بداية إعلان نفسها كدولة في توجهها عبر جنوب البحر الأحمر إلى القرن الأفريقي منطقة البحيرات وباب المنذب، وكما رصد تقرير وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية لعام ٢٠٠٠م إلى أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا وصل إلى (٤٧٨) مليون دولار، وهو يمثل (٢%) من إجمالي نسبة الصادرات الإسرائيلية ، بينما بلغت الواردات (٣٥٥) مليون

١ - ابراهيم خالد عبدالكريم، الاستراتيجية الاسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨

٢- دراسة بحثية ، إحسان مرتضى ، الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ،مرجع سابق ، <http://www.lebarmy.gov.lb>

٣- حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في افريقيا، مرجع سابق، ص ٧٨

دولار شكلت (١%) من إجمالي نسبة الواردات الإسرائيلية^(١)، وهذا ما يعكس لنا حجم النشاط التجاري الخارجي لإسرائيل، ومجالها الحيوي الاقتصادي في مناطق الدول النامية تحديداً، حيث تتخذ إسرائيل جملة من الأساليب والطرق لتشجيع تجارتها الخارجية أهمها:

(١) مسح الأسواق المحتملة:

تلجأ إسرائيل إلى مسح الأسواق الأفريقية، وإعداد دراسات عن أوضاعها وطاقاتها الاستهلاكية، وقد أوفدت لهذا الغرض بعثات تجارية في مهمة دراسية ميدانية، وقد تمكنت هذه البعثات من إعداد دراسات عن كل بلد في القارة من حيث التركيب الاقتصادي وظروفه واحتياجات السوق من السلع، ودرجة المنافسة والإمكانيات المتاحة لظروف هذه السوق، وكانت أول الدول التي أجريت عليها مثل هذه الدراسات هي غانا ١٩٥٧م، وأثيوبيا، وأوغندا، وكينيا سنة ١٩٦٢م^(٢).

(٢) عقد الاتفاقيات التجارية:

بعد أن تم مسح الأسواق الأفريقية، وإعداد دراسات الجدوى للمنطقة سعت إسرائيل من خلال ذلك إلى عقد اتفاقيات تجارية مع مختلف دول القرن الأفريقي، حيث لجأت إلى فتح ملحقيات تجارية تتولى مهمة تطوير التجارة (الأفرو - إسرائيلية)، وخصوصاً في القرن الأفريقي بهدف تحديد حجم التبادل التجاري، وربط المصالح المشتركة، لتحقيق أطماع إسرائيل في المنطقة.

(٣) تقديم التسهيلات المالية:

تسعى إسرائيل لفرض هيمنتها الاقتصادية، بما يحقق أهدافها، وسيطرتها على اقتصاديات الدول النامية من خلال تقديم تسهيلات مالية كالقروض والائتمان، وذلك لتمكين هذه الأقطار من استيراد السلع من إسرائيل، والتي تسدد على شكل مواد أولية تستوردها، ومن جانب آخر يعكس ذلك حجم الفائدة المضافة التي تجنيها إسرائيل من استغلال فرص الاستثمار والهيمنة عليها في القرن الأفريقي.

(٤) افتتاح مكاتب تجارية:

سعت تل أبيب إلى افتتاح مكاتب تجارية مهمتها الرئيسية السيطرة على حركة التجارة في القرن الأفريقي، وإجتياح أسواقها وإغراقها بالسلع الإسرائيلية، وقد ضمت هذه المكاتب جهودها إلى جهود الملحقيين التجاريين المنتشرة في القرن الأفريقي.

(٥) إقامة المعارض التجارية الثابتة والمتنقلة:

تعتبر ضمن الوسائل الإسرائيلية لتنشيط حركة تجارتها في القرن الأفريقي من خلال إقامة المعارض التجارية على اختلاف أنواعها، سواء الثابتة التي تقام في إسرائيل أو المتنقلة التي تجوب القرن الأفريقي^(٣).

١- نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

٢- حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في إفريقيا، مرجع سبق، ص ٤٦.

٣- المرجع نفسه، ص ٤٦.

ب. الاهتمام بتجارة الألماس والسلاح:

(١) تجارة الألماس:

تولي إسرائيل اهتماماً خاصاً لاستغلال الثروات الطبيعية، مثل اليورانيوم في النيجر، والألماس في كلٍ من الكونغو وسيراليون وغانا وسواها^(١)، وتعتبر مناطق التخوم ممثلةً بالقرن الأفريقي ذات أهمية كبيرةً للاقتصاد الإسرائيلي، وتكمن أهميتها كونها غنية بالثروات المعدنية غير المستغلة بشكل كامل، والذي جعل إسرائيل تستأثر بجزء كبير من اهتمامها بالمنطقة، ومن هنا فإن الشركات الإسرائيلية عملت على الاستفادة من تلك الثروات وخاصة تجارة الماس الخام^(٢)، وباتت إسرائيل تتحكم في الألماس الأفريقي، وتحولت إلى اسم عالمي في تجارة الألماس، ووصل مجموع صادراتها من الألماس عام ٢٠٠٦م إلى أكثر من (١٣) مليار دولار^(٣)، وطبقاً لتقارير الأمم المتحدة وبعض التقارير الأخرى فإن هناك تورطاً لشركات إسرائيلية ولتجار إسرائيليين في التجارة غير المشروعة للألماس.

(٢) تجارة السلاح:

تمثل منطقة جنوب البحر الأحمر، وتخومها المحيطة سوقاً مثاليةً لتجارة السلاح، وسوقاً مفتوحة لإسرائيل، حيث إن هذه التجارة غير المشروعة من تجارة السلاح التي تنشط فيها إسرائيل، يوازيها خلق الصراعات، وإضعاف القدرات الاقتصادية لدول المنطقة، حيث يتم عقد صفقات لشراء الأسلحة، وهو ما يسهم في استمرار واقع الصراعات والحروب الأهلية في الدول الأفريقية الغنية بالألماس^(٤)، والذي يتيح لإسرائيل تحقيق أطماعها الاقتصادية في القرن الأفريقي، وسيطرتها على الألماس من جهة، وترويج السلاح من جهة أخرى، خصوصاً لتغذية الصراعات في منطقة جنوب البحر الأحمر، مما يعكس حتمية التواجد الإسرائيلي في المنطقة بشكل أقوى.

ج. التوسع في المجال الزراعي:

انطلاقاً من الخلفية الأيدلوجية لأهمية الزراعة في حياة اليهود، وإدراكهم لحاجتهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنمية قدراتهم الاقتصادية، توجهت إسرائيل إلى التوسع في المستعمرات الزراعية، والأنشطة المائية في المنطقة، ويستند التركيز الإسرائيلي على القطاع الزراعي في تنفيذ مخططاته في القرن الأفريقي.

عملت إسرائيل على دراسة النظم الاقتصادية، والقيم الجيوبولتيكية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مع الأخذ في الاعتبار العادات والتقاليد للسكان الأصليين، الأمر الذي مكنها من إنشاء ما يقارب (٢٠٠) مستعمرة زراعية في القرن الأفريقي، وتحديدًا في (أثيوبيا، وكينيا، وأوغندا)، والتي تشكل

١ - محمد الحسن عبد الرحمن، المخطط الإسرائيلي في افريقي، مرجع سابق، ص ٢

٢ - حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في افريقيا، مرجع سابق، ص ٤٦

٣ - محمد الحسن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٢

٤ - ورشة عمل، بعنوان التوجهات الإسرائيلية في افريقيا، الدفعة الرابعة دفاع وطني، كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، اليمن، (بحث غير منشور)

دول المنبع المحاذية لدول المصب العربية في شرق أفريقيا^(١)، فضلاً عن أن الزراعة تشكل النشاط الرئيسي لمعظم كاسبي الدخل هناك بين (٧٠% إلى ٨٠%) من القوى العاملة في أفريقيا يعملون في الزراعة، الأمر الذي يضمن لإسرائيل التغلغل في صفوف السواد الأعظم من الشعب الأفريقي، والسيطرة على نسبة كبيرة من مصادر الدخل المحلي الأفريقي كأحد وسائل الهيمنة الإسرائيلية على موارد الدول، وتنشط إسرائيل في إقامة المستعمرات الزراعية في القرن الأفريقي تحت إشراف الخبراء الإسرائيليين، وفي ضوء التجربة الإسرائيلية التي تجسد في إقامة المزارع الجماعية الإسرائيلية (الكيوتزات)، والمزارع التعاونية (الموشاف)، الأمر الذي يعكس توجه عسكرية الزراعة لتحقيق الأطماع الإسرائيلية والهيمنة على قطاع الزراعة.

د. توفير الغطاء الدولي للتوجهات الإسرائيلية في مجال المياه:

عملت إسرائيل على استغلال الغطاء الدولي بدعم دراسات المشاريع الزراعية و المائية في القرن الأفريقي، حيث أنشأت وحدة المعونات العلمية و التقنية في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ، والتي تُعنى بالتنسيق مع إدارة مشروع التنمية لمنظمة الأمم المتحدة، وذلك بكل ما يتعلق بالمساعدات المقدمة للدول النامية في القرن الأفريقي^(٢)، لدعم المشاريع الزراعية، واستغلال مياه نهر النيل بغطاء دولي .

هـ. التحركات في المجال المائي ومجال توليد الطاقة:

أكدت الحكومة المصرية وجود اتفاق بين إسرائيل وأثيوبيا على إقامة سد لتوليد الكهرباء، وفي ١٩٩٦/٦/٩م، وافق البرلمان الأثيوبي على مشروع قرار تقدمت به الحكومة بإنشاء خزانين، الأول: على النيل الأزرق للاستفادة منه لأغراض الزراعة، وإنتاج الطاقة الكهربائية، والثاني: على نهر (دايوس)، وسوف يمول هذين المشروعين البنك الدولي، وجهات أخرى، هي على الأغلب إيطاليا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وجدير بالملاحظة أن البنك الدولي وافق على تمويل المشروعين الأثيوبيين الأخيرين من دون اشتراط حصول أثيوبيا على موافقة باقي دول حوض النيل، كما هو معمول به ارتكازاً على نظرية القانون الدولي في الاستفادة المشتركة للدول المشاطئة للأنهار الدولية ، أو الأعراف السائدة بين هذه الدول بشأن استخدام المياه دون الإضرار بالدول ذات الحق التاريخي في النهر الدولي^(٣) ، حيث يعتبر ذلك القرار بموافقة البنك الدولي بالشكل الذي تمت عليه سابقه خطيرة على مصالح دولتي المصب مصر والسودان ، الذي يعزز من الأطماع الإسرائيلية المائية في حوض النيل .

و. الاهتمام بمجال النفط:

تتجه إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر وفق ثلاثة محاور بحثاً عن النفط، المحور الأول: يتصل بمرور النفط في منطقة جنوب البحر الأحمر، والذي يقدر بأربعة مليون برميل نفط خام يومياً يعبر

١- نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٥٧.

٢- حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٧

٣- إجلال رأفت، ندوه حول (القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة)، مرجع سابق، ص ٧٣

من مضيق باب المندب، والمحور الثاني: يتصل بحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في نبط الخليج، ومحور ثالث: الأطماع الإسرائيلية في القرن الأفريقي، والتي تشكل تخوم ذات طابع استراتيجي.

المطلب الثاني

الأنشطة والتحركات الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر

أولاً. الأنشطة والتحركات الإسرائيلية في الشاطئ الأفريقي:

تسعى السياسة الخارجية الإسرائيلية لتحقيق مصالحها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والأيدولوجية في منطقة جنوب البحر الأحمر، والتخوم المحيطة بها مع دول القرن الأفريقي والخليج العربي، ويتم ذلك بصورة مباشرة سواءً من خلال ربط علاقات دبلوماسية طبيعية، أو بصورة غير مباشرة تأخذ جوانب وأبعاد معقدة في التطبيق، لا تقتصر على التمثيل الدبلوماسي بجوانبه التقليدية لاختراق الأنظمة السياسية في المنطقة، بل تتعداها لإقامة علاقات شخصية مع زعامات وحركات ونقابات وأحزاب ومنظمات حقوقية وإنسانية، وهو ما يرسخ الوجود الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر ومحيطه الاستراتيجي، وتأمين تحالفاته بأوجه متعددة على الصعيد الإقليمي والدولي لضمان أمن إسرائيل في المنطقة.

١. الأنشطة الإسرائيلية في أريتريا:

سبقت الإشارة الى أهمية موقع دولة أريتريا كحليف استراتيجي لإسرائيل، والذي يتمثل في كونها تمتلك شريط ساحلي يمتد سبعمائة ميل تقريباً من السودان شمالاً إلى جيبوتي جنوباً، ويعتبر موقعها الاستراتيجي عاملاً أضاف مزيداً من التعقيدات إلى الخصائص الجيوبولتيكية للبحر الأحمر، ولا سيما مدخله الجنوبي، والذي شكل عامل جذب للقوى المختلفة عبر التاريخ، كما يشكل حالياً عامل جذب لإسرائيل في تحركاتها تجاه القرن الأفريقي^(١).

أ. النشاط السياسي والدبلوماسي:

أبدت إسرائيل اهتماماً كبيراً بأريتريا منذ استقلالها من أثيوبيا، ففتحت سفارة في أسمرا، وكانت هذه مبادرة إسرائيلية لكسب ثقة النظام الأريتري حديثه العهد، وكانت مبادرة فتح سفارة إسرائيلية في أريتريا قد واجهت استهجاناً عربياً، إلا أن أريتريا أوضحت أن فتح علاقات مع إسرائيل خطوة طبيعية، بحجة أن هناك سفارات في كل من القاهرة وعدد من الدول العربية، وليس هناك ما يمنع ذلك^(٢).

٢٢- عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٠٥

٢ - محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي-أريتريا نموذجاً، مرجع سابق ٢٠١٢، ص ٢

وبهذا تكون إسرائيل قد تمكنت من إقامة علاقات رسمية مع أريتريا، ويوجد هناك تمثيل دبلوماسي قوي بين البلدين، كما يوجد تبادل زيارات بين البلدين على كافة المستويات، وعلى سبيل المثال زيارة وزير النقل والمواصلات الإسرائيلي لأريتريا في فبراير ٢٠٠٢م، واجتماعه مع كبار المسؤولين السياسيين بها، وزيارته لمدينة مصوع الساحلية، وركزت إسرائيل علاقاتها السياسية مع أريتريا بإقامة ارتباطات عديدة من المصالح المشتركة في كافة المجالات، لخصائص الموقع الذي تمتلكه أريتريا على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، كونه يمثل بوابة إسرائيل إلى القرن الأفريقي^(١).

ب. النشاط العسكري والأمني:

وانطلاقاً من دوافع إسرائيل الأمنية للتحرك تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر، والتغلغل في منطقة القرن الأفريقي، تم إدراك أهمية الجزر في جنوب البحر الأحمر بالنسبة لاستراتيجية إسرائيل الأمنية في المنطقة، والتي ترجمت إلى إقامة أفضل العلاقات مع أثيوبيا مثلما دفعها إلى توثيق علاقتها مع أريتريا^(٢)، ولقد أعطت السياسة الخارجية الإسرائيلية اهتماماً متزايداً في تحقيق التقارب مع الحكومة الأريتيرية في إطار سعيها لمقاومة النفوذ العربي، وضمان تواجدتها بالمنطقة مستقبلاً، والحفاظ على مصالحها الأمنية بجنوب البحر الأحمر^(٣)، وقد تمثل ذلك من خلال التعاون الأمني الإسرائيلي الأريتيري في عدة اتفاقيات للتعاون بين البلدين في المجالات الآتية:

- (١) إيفاد خبراء إسرائيليين لتدريب الجيش الأريتيري.
- (٢) توقيع اتفاقية أمنية مع إسرائيل في فبراير ١٩٩٦م، لتشكيل فريق عمل من الطرفين يضم خبراء في شؤون التسليح والتدريب والاستخبارات يتم بموجبه السماح لعناصر من جهاز الموساد بحرية الحركة والتنقل داخل الإقليم الأريتيري مقابل التزام إسرائيل بتلبية بعض احتياجات أريتريا في المجال الدفاعي والأمني، لتتمكن من بناء جيش نظامي قادر على مواجهته التهديدات المحتملة.
- (٣) تزويد أريتريا بالأسلحة عدد (٢) زورق مجهزة بصواريخ جبرائيل وهاربون، و(٥) هليكوبتر للاستخدام في القتال البحري، وهاونات طراز سولتام (١٦٠، ١٢٠، ٦٠) ملم، وأجهزة رادار، ومدافع (م ط)، ورشاشات عوزي، ومركز قيادة متقدم يتكون من خمسة ضباط.
- (٤) اتفاق بين البلدين لمنح إسرائيل حق التواجد العسكري في جزر دهلك وفاقمة في أوقات الأزمات.
- (٥) إنشاء إسرائيل قاعدة للاتصالات على ارتفاع (٧٥٠٠) قدم في أحد الجبال الواقعة شمال أسمرة، وتضم أحدث تكنولوجيا للتصنت عل للاتصالات اللاسلكية، وكذلك أجهزة الإرشاد البحري.
- (٦) تبادل زيارات المسؤولين السياسيين والعسكريين بين البلدين في إطار اتفاق التعاون الموقع بينهما.

١ - وليد عبد الله المعافا، الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي وأثرها على الامن القومي اليمني والعربي، مرجع سابق، ص٤٣

٢ - نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص١٦٧

٣ - مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، الجزء الثالث، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره، صص ١٠، ١١

(٧) إسهام الخبراء الإسرائيليين في عملية إزالة الألغام من جزيرة دهلك ومنطقتي (قلعود، عاميلا) بشمال إقليم دنكاليا.

(٨) توفير عدد من المنح الدراسية العسكرية لتدريب القوات الخاصة، وعناصر الشرطة الأريتيرية.

(٩) مجموعة اتفاقيات أمنية أسهمت في تقديم تسهيلات بحرية وجوية لأريتيريا، إلى جانب وجود حوالي (٤٠) جندياً أريتيرياً في بعثة تدريبية لدى القوات البحرية الإسرائيلية ومشاركة (٣٥٠) إسرائيلياً من اليهود الفلاشا في صيانة وتأمين المنشآت العسكرية في أريتيريا^(١).

ج. التوسع العسكري الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر:

عملت إسرائيل قبل استقلال أريتيريا على استثمار علاقتها مع إثيوبيا، والتواجد على جزيرة (دهلك) في البحر الأحمر سنة ١٩٧٥م، لتقيم عليها أول قاعدة عسكرية، وتلا ذلك استئجار جزيرتي (حالب) (وفاطمة) قرب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ثم جزيرتي (سنشيان) و (دميرا) والأخيرة هي أقرب الجزر التي تحتلها أريتيريا على جيبوتي - والتي توجد فيها القوات الإسرائيلية على باب المندب، وأكدت مصادر دبلوماسية غربية في أسمرأ وأديس أبابا وجود طائرات إسرائيلية مجهزة بمعدات تجسس متطورة في دهلك^(٢)، وتشير بعض الدراسات إلى أن إسرائيل تستغل الجزر الأريتيرية (دهلك) على البحر الأحمر لدفن النفايات النووية^(٣).

وتوسعت إسرائيل في إقامة قواعد عسكرية مجهزة بأسلحة ومعدات حديثة في الأراضي الأريتيرية على البحر الأحمر، وتزويدها بنحو ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي، حيث وصل عدد هذه القواعد حتى نهاية عام ١٩٩٦م إلى ست قواعد عسكرية.

وجدت إسرائيل استئجار جزيرة (رأس سنشيان) في البحر الأحمر لإقامة قاعدة عسكرية فيها، وتم تجهيز مرفأ في جزيرة (فخرة) وآخر في جزيرة (موسى) لاستقبال السفن الحربية الإسرائيلية، فضلاً عن وجود (٦٠٠) مستشار إسرائيلي يربط معظمهم على الجزر الأريتيرية لمراقبة التحركات في منطقة جنوب البحر الأحمر، ويقوم زورقان من طراز (وفورا) -ويشكل دوري- بأعمال التفقد والدورية والتفتيش اليومي باتجاه جزر (حنيش) اليمنية، وهذا الحضور العسكري الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر يحقق لها الأغراض الآتية:

(١) احتلال أي جزر في مدخل البحر الأحمر الجنوبي، لتسهيل التحرك العسكري وتأمين التحرك التجاري^(٤).

(٢) يضمن قدرتهم على إغلاق باب المندب في وجه العرب في الوقت المناسب.

(٣) الإشراف على حركة الملاحة ومراقبتها من منطقة جنوب البحر الأحمر وحتى (إيلات).

١- دراسة بحثية، إحسان مرتضى، الأمن العربي وإشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، مرجع سبق ذكره <http://www.lebarmy.gov.lb>

٢- أحمد شجاع أطماع إسرائيل في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مرجع سابق. الانترنت، <http://almslim.net>

٣- محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي-أريتيريا نموذجاً، مرجع سابق، ص ٣

٤- المرجع نفسه، ص ٣

(٤) إنشاء قواعد بحرية استخبارية في جنوب البحر الأحمر.

(٥) تتولى إسرائيل مهمة تدريب القوات الأريتيرية والأجهزة الأثيوبية هناك^(١)، وهو ما يعكس مدى الأطماع الإسرائيلية في البحر الأحمر.

وعلى سبيل المهام كشفت (أحرونوت) أنه يوجد لإسرائيل في أريتريا قاعدتين عسكريتين خصصت الأولى في الجانب الاستخباراتي وجمع المعلومات، والثانية قاعدة لتزويد الغواصات الألمانية التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي، وبينت الصحيفة أن عدد من كبار الضباط الإسرائيليين يشرفون على تدريب وحدات الجيش والشرطة، وكذلك الوحدات الخاصة (الكوماندوز) الأريتيري^(٢)، كما عززت إسرائيل الجيش الأريتيري، عدداً من الزوارق الحربية السريعة المزودة بالصواريخ متوسطة المدى، مع زرع منظومة رادار بحري، وبطارية صواريخ آلية (جبراييل) بإشراف مجموعة تدريب إسرائيلية، تقدم خبراتها للقوات البحرية الأريتيرية^(٣).

وفي إطار التنافس الإقليمي عززت إسرائيل تواجدتها في المنطقة، كرد فعل لدخول الغواصات الإيرانية إلى خليج عدن مؤخراً، مع البارجة (بندر عباس) والمدمرة (شهيد نقدي) ثم إلى البحر الأحمر، ورغم تأكيد وزارتي الدفاع الأمريكية والإسرائيلية على عدم قلقهما من التحرك الإيراني إلا أن إسرائيل بدأت في نفس التوقيت نشر قوة بحرية في خليج عمان بخلاف ثلاث غواصات نووية من الفيلق السابع للبحرية الإسرائيلية متواجدة مقابل الساحل الإيراني في الخليج العربي^(٤)، وفي نهاية ٢٠١٢م، نشر موقع -عربيل - الإلكتروني - صوت إسرائيل والتلفزيون الإسرائيلي - معلومات مفادها أن الطائرات المعتدية على المجمع في السودان، انطلقت من القاعدة العسكرية الإسرائيلية في جزيرة دهلك في البحر الأحمر، وقد تم شحن هذه الطائرات مطلع أغسطس ٢٠١٢م، بواسطة سفينة حربية انطلقت من إسرائيل إلى القاعدة الإسرائيلية في جزيرة دهلك^(٥).

مما سبق يتضح بأن حجم التعاون الأمني بين أريتريا وإسرائيل ينعكس من خلال التواجد العسكري الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر، والذي يكشف مدى أهمية المنطقة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى يتضح مدى الإصرار لدى إسرائيل بفرض الهيمنة على البحر الأحمر بجزره المتناثرة على مدخله الجنوبي (باب المندب)، وتحقيق أهدافها.

ج. النشاط الاقتصادي:

إسرائيل استغلت أريتريا اقتصادياً منذ الستينات قبل الاستقلال عن طريق شركاتها المنتشرة في أريتريا، حيث أصبحت إسرائيل قادرة على الحصول على أفضل أنواع اللحوم والحبوب والخضروات من

١- نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٦٧

٢- دراسة بحثية، اوس داوود يعقوب، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، مرجع سابق، <http://www.alwatanvoice.com>

٣- محمد سبيل، مقاله، صحيفة البيان، مرجع سابق، الانترنت، http://www.orient-news.net/ar/news_show/86914

٤- دراسة بحثية، اوس داوود يعقوب، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، مرجع سابق

٥- محمد سبيل، مقاله، صحيفة البيان، مرجع سابق، الانترنت، http://www.orient-news.net/ar/news_show/86914

ناحية، و من ناحية أخرى استغلت الموانئ الأريترية، حيث تمكنت تلك الشركات من نقل المنتجات الإسرائيلية إلى أثيوبيا والكنغو وجنوب السودان ووسط وجنوب أفريقيا لإيجاد أسواق للمنتجات الإسرائيلية، في المقابل تحقق إسرائيل الاستفادة من المواد الخام والمستوردة من تلك المناطق في القرن الأفريقي إلى إسرائيل عبر الموانئ الأريترية^(١)، كحلقة مغلقة تصب في تعزيز الوجود الإسرائيلي وبسط سيطرته على المنطقة، لما يحقق أطماعها الاقتصادية بأقصى درجات الفائدة، والذي ينعكس على الأمن القومي والعربي.

ومن مؤشرات الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد في أريتريا المشاطئة لمنطقة جنوب البحر الأحمر، هو ما كشفته صحيفة (يدعوت احرونوت) العبرية من معلومات سرية، عن مدى حجم التبادل التجاري الوثيق بين إسرائيل وأريتريا: (مؤكد أنها تحولت في السنوات الأخيرة، لتصبح أولى قلاع الصهيونية داخل القارة الأفريقية، نظراً لأهميتها الاستراتيجية على ساحل البحر الأحمر، وذلك لما تمتلكه أريتريا من موارد معدنية مثل البوتاس، والنفط، والحديد، والذهب، والنحاس، والزنك، والملح، والرصاص، ومن الموارد الاقتصادية المهمة في البلاد يوجد اليورانيوم، والغاز الطبيعي فضلاً عن ثروتها الحيوانية والسلمية).

ونقلت الصحيفة العبرية عن المحامي الإسرائيلي (عدي برونشتاين) مستشار جمعية الصداقة الإسرائيلية الأفريقية: (بأنه طراً ارتفاع هائل في حجم النشاطات بين كل من- تل أبيب- و-أسمره- خلال الخمس السنوات الماضية، ونلاحظ احتكار شركة إسرائيلية لتصدير الأسماك في أريتريا حيث تبلغ الكمية المصدرة نحو (٢٥) ألف طن في السنة، وينتظر أن يتصاعد لاحقاً إلى (٨٠) ألف طن سنوياً^(٢))، كما استغلت الشركات الإسرائيلية بالسيطرة على التجارة الخارجية الأريترية، ونشاطات صيد السمك فيها وكانت تتولى أمر حوالي (٩٠%) من أهم صادرات أريتريا، وهي اللحوم والخضروات^(٣)، وتشير بعض التقارير مفصلةً أن عشرات الشركات الإسرائيلية تعمل تحت غطاء شركات أوروبية على أرض هذه الدولة الفقيرة في عدة مجالات بدءاً من المجالات الأمنية مروراً بالأدوية، ومناجم الماس، وانتهاءً بالزراعة والتجارة^(٤).

وفي مجال الطاقة قامت إسرائيل ببناء محطة عملاقة لتوليد الكهرباء في أريتريا من أجل توصيل التيار الكهربائي إلى ستة أقاليم في أريتريا، وقامت بزيادة عدد الخبراء العسكريين والزراعيين، ووفرت مبالغ مالية كبيرة لإقامة سبع محطات ري عملاقة^(٥).

ونجحت إسرائيل في تحقيق وجود فني وزراعي لها في أقاليم (بركة) و(اليكي جوازي) و(سمهد) و(سراي)، وذلك من خلال شركة (انكودا) الإسرائيلية التي تقوم باستغلال الثروة الحيوانية في أريتريا،

١- عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٣٣

٢- دراسة بحثية، إحسان مرتضى، الأمن العربي وإشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، مرجع سابق، <http://www.lebarmy.gov.lb>

٣- عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٣٣

٤- دراسة بحثية، اوس داوود يعقوب، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، مرجع سابق، <http://www.alwatanvoice.com>

٥- اجلال رافت، مرجع سابق، ص ١٥٧.

وتمتلك نحو (١٥٠) ألف فدان، وتسقي أراضيها من مياه نهر (القاش)، الذي يربط بين أريتريا وكسلا السودانية^(١) مستغلةً في ذلك مياه نهر النيل من جهة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لإسرائيل من جهة أخرى .

٢. التحركات الإسرائيلية في جيبوتي.

التحركات السياسية:

الأهمية الاستراتيجية لموقع جيبوتي شكل عامل جذب للتوجهات الإسرائيلية، و بسبب افتقار جيبوتي للموارد الاقتصادية، وبسبب طبيعتها الصحراوية، فقد شكلت مدخلاً مهماً لإقامة علاقات تعاون مع جيبوتي، لذلك حاولت إسرائيل في أواخر الثمانينات - إقناع جيبوتي بتبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما مع إغرائها بمساعدات اقتصادية مقابل قبولها بذلك، حيث اعتبرت إسرائيل المدخل الاقتصادي لجيبوتي بعد دراسة وضعها الاقتصادي هو أنسب المداخل لاختراقها وإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية معها، حتى تحقق إسرائيل من خلال ذلك أهدافها في المنطقة والسيطرة على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة جنوب البحر الأحمر و القرن الأفريقي، وعلى وجه الخصوص السيطرة على مضيق (باب المندب).

وعلى الرغم من عدم التواجد الرسمي لإسرائيل في جيبوتي، فقد تركز نشاطها بطرق التوائية غير مباشرة من خلال إقامة الشركات التجارية، والخبراء والمستشارين الفرنسيين المتواجدين في أماكن هامة وأخطرها (رئاسة الجمهورية)، ومنهم مدير مكتب مستشار الرئيس، والمسئول الإعلامي في رئاسة الجمهورية، وكذا سكرتير ومدير مكتب الرئيس، وجميعهم من أصل يهودي، وهو ما يؤثر على الموقف العربي في مواجهة أنشطة إسرائيل السياسية في منطقة جنوب البحر الأحمر نتيجة تزايد العناصر اليهودية بالقوات الفرنسية الموجودة داخل جيبوتي^(٢).

٣. التحركات الإسرائيلية في الصومال:

أ. تداعيات القرصنة الصومالية في المنطقة:

الصومال دولة بحرية تمتلك شريطاً ساحلياً وموقعاً متميزاً على الخارطة السياسية في القرن الأفريقي وخليج عدن والمحيط الهندي وإطلالتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب المندب)، والذي جعلها مطمعاً للقوى الإقليمية والدولية، لما تمتاز به الصومال من أهمية جيوسراتيجية.

واستغلت إسرائيل حالة الفوضى بالصومال، وسعت إلى التقارب مع الفصائل الصومالية كل على حدة وإقامة علاقات منفردة مع هذه الفصائل، ولهذا قام وفد من الكنيست الإسرائيلي بزيارة الصومال بما يضمن تواجد مستمر لإسرائيل في الصومال.

١- نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سابق، ص١٥٧.

٢- مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، الجزء الثالث، التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقي، مرجع سابق، ص ١٢

وتشير بعض التصريحات إلى وجود أطراف دولية وإقليمية تشجع ظاهرة القرصنة الصومالية، أو تغض الطرف عنها، في إشارة إلى إسرائيل التي تربطها علاقة متينة مع الكيانات الصومالية المستقلة ومنها إقليم (بونت لاند)، الذي شكل المعقل الرئيس لعصابات القرصنة الصومالية، والذي يرجع عدد من المراقبين سر تنامي عمليات القرصنة الصومالية إلى ارتباطها بعلاقات وثيقة مع كبار المسؤولين في الإقليم.

وهو الأمر الذي يعكس لنا الدور الإسرائيلي في الصومال من خلال إقامه علاقات مشبوهة مع بعض الفصائل لزعة الأمن والاستقرار في المنطقة وخلق الأزمات، وأضعاف الدولة المركزية الصومالية من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولة الهيمنة على الفصائل للعب دور مستقبلي تؤمن عمقاً استراتيجياً لإسرائيل، وتحقق أهدافها في تدويل أمن البحر الأحمر ومدخله الجنوبي^(١)، وما يؤكد ذلك هو التساؤل الذي تتناقله وسائل الإعلام عن الرئيس الصومالي شيخ شريف أحمد في ٧ أكتوبر ٢٠٠٨م، عندما أبدى استغرابه من التعامل الدولي مع ظاهرة القرصنة الصومالية قائلاً: (في فترة المحاكم الإسلامية كانت هناك عمليات قرصنة محدودة تمت السيطرة عليها، إلا أن هناك أساطيل لقوى بحرية عدة في المنطقة، خصوصاً على الشواطئ الصومالية، ومع ذلك تحدث القرصنة، ونحن نستغرب من تكرار هذه العمليات؟ هناك لغز علينا فهمه تجاه ما يحدث هناك)^(٢).

ومما يزيد من الشكوك حول تلك الظاهرة، هو أن عمليات القرصنة الصومالية لم تجد رادع من الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وخصوصاً إسرائيل التي ترى أهمية قصوى للبحر الأحمر، ومدخله الجنوبي في التفكير الاستراتيجي، كمسألة حيوية يهدد أمن إسرائيل التي تسعى إلى تأمين ملاحظتها في المنطقة، والنفوذ إلى العالم الخارجي، وهو ما يعطي إجابة لاستغراب وتسؤال الرئيس الصومالي شيخ شريف أحمد، ويثير حفيظة الكثيرين، ومن جانب آخر فإن استمرار القرصنة الصومالية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، قد يعطي مبرر قوي لإسرائيل والدول المساندة لها تجاه المجتمع الدولي في محاولة لتدويل أمن البحر الأحمر، لتحقيق أهداف إسرائيل الإستراتيجية، نظراً لضعف الإمكانيات لدى الدول المشاطئة من توفير أدنى درجات الحماية، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر ومدخله الجنوبي من القرصنة الصومالية.

ب. التحركات الاقتصادية:

استخدمت إسرائيل طرق إلتوائية مع الدول التي رفضت الاعتراف بها، ومن ثم التعامل معها كالصومال، حيث كانت تعتمد إلى تحويل مبالغ كبيرة تحت أسماء تجار يهود يحملون الجنسية الصومالية، وكما يحدث في جيبوتي، حيث تسعى إسرائيل إلى التواجد في المنطقة من خلال خبراء يهود فرنسيين يدينون لإسرائيل بالولاء، ومن خلال المخابرات الإسرائيلية تحت ستار مناسب^(٣).

١ - المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٨م، صنعاء، مرجع سابق، ص ص (٢٤٢-٢٤٣).

٢ - المرجع نفسه، ص ٢٤٤.

٣ - نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

ج. اختراق المجتمع الصومالي عبر المنظمات الإنسانية:

حاولت إسرائيل التسلل إلى الصومال - إبان الحرب الأهلية- تحت غطاء تقديم المساعدات الإنسانية، وأقامت في العاصمة مقديشو وبعض الأقاليم الأخرى مركز إغاثة لتقديم المساعدات عبر صندوق إغاثة الصومال، المدعوم من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، والمنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي، ومنظمات وجمعيات يهودية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، كما شاركت إسرائيل في المؤتمر الدولي الثاني لتنسيق المساعدات الإنسانية للصومال، وقد أرسلت (٢٥٠) خبيراً إسرائيلياً إلى مقديشو نهاية ديسمبر ١٩٩٢م للعمل في مركز الإغاثة الإنسانية^(١)، وتستغل إسرائيل حالة التفكك التي تعيشها الصومال، وتحاول نشر أفكارها من خلال التقارب مع الفصائل الصومالية، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الصومالي، وإقامة مخيمات للاجئين الصوماليين في كينيا، مع تقديم المساعدات الطبية الغذائية لهم، حيث تم رصد نزوح صوماليين إلى أوغندا بأعداد ضخمة، وما يجري داخل هذه المعسكرات من عمليات غسل الدماغ، ومحاولات تطال تغيير الهوية الصومالية العربية، ومدى تأثير ذلك على الجيل الثاني من الصوماليين في حال استمرار النزاع هناك لسنوات طويلة، وهذا يمثل خطراً اجتماعياً يهدد الأمن القومي اليمني والعربي^(٢).

٤. التحركات الإسرائيلية في السودان:

تعتبر السودان من الدول العربية المطلة على حوض البحر الأحمر، والتي عانت مؤخراً من حالة النزاعات المسلحة في الجنوب وأزمة دار فور، والعديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعرقية في المنطقة، والتي تشير الدراسة إلى أن أغلب الأزمات التي تعاني منها السودان كانت مصطنعة، وتدار خارجياً، حيث كشف كتاب (إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان) لعميل الموساد السابق (موشي فرجي) تفاصيل الدور الذي لعبته إسرائيل منذ أوائل ستينيات القرن الماضي في تقسيم السودان، ومحاوله تفتيته إلى عدة كيانات، يرتبط بعضها بمصالح مشتركة معها^(٣)، وهو ما يكشف التوجهات الإسرائيلية في المنطقة العربية، خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر.

أ. النشاط الاستخباراتي في تقسيم السودان:

اتجهت إسرائيل إلى إختراق السودان من خلال دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان، وسارعت لإقامة علاقات مباشرة مع قادة جوبا الجنوبية في بادئ الأمر، والتي أصبحت الآن عاصمة دولة جنوب السودان حديثة العهد، لتتخذها إسرائيل منطلقاً لنفوذها، والذي يعطيها عمقاً وتمدداً أوسع في المنطقة، حيث كان هناك توجه لقادة الانفصال في جنوب السودان عبر عنه تصريح ممثل حكومة الجنوب (ازكيل جاتكوث) دون أي تردد: (بأن دولته الوليدة ستؤسس علاقة مع إسرائيل، بانياً سلامة هذه الخطوة على

١ - محمد عبد الولي السقاف، السياسة الخارجية الامريكية تجاه ازمة الصومال ١٩٩٠ - ٢٠١٢ مرجع سابق، ص ٣٢

٢ - أحمد يوسف القرعي، ندوة حول القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة، مرجع سابق، ص ٧٧

٣ - دراسة بحثية، اوس داوود يعقوب، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، تاريخ النشر ٢١/١٠/٢٠١١م موقع دنيا الوطن، <http://www.alwatanvoice.com>

حقيقة أن بعض البلدان العربية سبقتهم إلى عقد مثل تلك العلاقة مع دولة إسرائيل)، وساند (أتيم قرنق) نائب رئيس المجلس الوطني البرلماني، بقوله: **(إن العلاقة بإسرائيل ليست جريمة نكراء)**^(١)، ولارتباط الدور الإسرائيلي بأزمة (دارفور) كذلك، استخدمت السياسة الخارجية الإسرائيلية نفس الأدوات الاستخباراتية في منطقة دار فور غرب السودان، وإعلان عبد الواحد نور أحد قادة المجموعات الانفصالية الذي اغتالته القوات المسلحة السودانية مؤخراً عن افتتاح مكتب لمجموعته في إسرائيل^(٢)، وهو ما يشكل دليل مادي وملمس على أن أزمات السودان تحرك بأيدي أجنبية ولوبي يهودي يسعى إلى تجزئة المجرأ، بما يتوافق مع التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي من خلال زج الدول العربية الأطراف في صراعات عرقية وطائفية وأثنية، لتقسيم المقسم وتجزئة المجرأ، والذي ينعكس بأطماع إسرائيل في المنطقة، خصوصاً مع دول حوض البحر الأحمر.

ب. النشاط السياسي والدبلوماسي في جنوب السودان:

سعت إسرائيل إلى تغذية الصراعات في منطقة القرن الإفريقي، ومنطقة الدول المطلة على البحر الأحمر، ففي السودان عمل الكيان الإسرائيلي على تأجيج المعارضة، ودعمها ضد الحكومة السودانية، ولم يقف عند ذلك الحد بل قام بإرسال خبراء، وتدريب قوات المعارضة السودانية والاشتراك بقوات إسرائيلية داعمة للمعارضة السودانية في حربها مع السلطة والحكومة السودانية^(٣).

كما سارعت إسرائيل إلى الاعتراف بدولة جنوب السودان بعد أيام من إعلان الأخيرة استقلالها عن السودان، وإعلان فتح قنصلية تابعة لها في جوبا، أتبعته بتأكيد الطرفين عزمهما دعم العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، وتبادل السفراء وتسيير رحلات جوية مشتركة، في وقت ينتظر فيه الجنوب السوداني - وفق مرامي مسؤوليه - دعماً إسرائيلياً في كافة المجالات^(٤).

كما نلاحظ أن السياسة الخارجية الإسرائيلية استطاعت تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال صناعتها للآزمات في السودان، وانفصال جنوب السودان كدولة مستقلة، وهو ما سعت إليه إسرائيل من خلال تفكيرها الاستراتيجي بشد الدول العربية الأطراف في صراعات، وتجزئة المجرأ، وتقسيم المقسم، وخلق كيانات عربية ضعيفة، تدور في فلك إسرائيل كقوة إقليمية عظمى، تهيمن على المنطقة سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً.

ج. الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان:

ظهرت السياسة الخارجية الإسرائيلية بوضوح في صناعة الآزمات في السودان من خلال مصادر متعددة، ففي كتاب أصدره مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط، وأفريقيا التابع لجامعة تل أبيب حول **(إسرائيل وحركة تحرير السودان)** لضابط الموساد السابق العميد متقاعد (موشي فرجي)، في الأسبوع الثاني

١- مامون كوان، مرجع سابق، ص ١٤٤ .

٢- المرجع نفسه، ص ١٤٥ .

٣- تقرير حول تجمع صنعاء، المركز الوطني للمعلومات، ٢٠٠٣م، مرجع سابق، ص ٢٨

٤- نادية سعد الدين، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، مرجع سابق، ص ص (٨٧-٨٨)

من شهر يونيو ٢٠٠٤م جاء في فصله الأول وعنوانه **(أفريقيا كمدخل إلى السودان)** أن إسرائيل قررت احتواء أفريقيا، والانتشار في قلبها للاقتراب من السودان والإحاطة به لكي تتمكن من النفاذ إلى جنوبه، وقد أشار المؤلف إلى أن هذا المخطط بدأ تنفيذه في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات^(١)، ويشير الكاتب الإسرائيلي (موشي فرجي) في كتابه إلى أن إسرائيل كانت تدفع مرتبات قادة وضباط جيش تحرير السودان، وقدرت مجلة (معرضت) العسكرية إن مجموع ما قدمته إسرائيل لجيش تحرير جنوب السودان (٥٠٠) مليون دولار، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغطية الجانب الأكبر منه^(٢).

وهو ما يعكس لنا أنشطة السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة، سعياً إلى تقسيم الدول العربية الأطراف إلى كيانات صغيرة وضعيفة، تدور في فلك إسرائيل كقوة إقليمية عظمى في المنطقة، تتيح لإسرائيل تغلغل ونفوذ في منطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطة بها، وقد أكد وزير خارجية السودان في سبتمبر ٢٠٠٢م وجود علاقة ودعم إسرائيلي لحركة التمرد في الجنوب السوداني، وقال لجريدة (لشرق الأوسط): **(إن الدبابات التابعة لحركة التمرد يقوم بإصلاحها خبراء إسرائيليون، وأن سفارة الكيان الإسرائيلي في كينيا قدمت المساعدات العسكرية الإسرائيلية مع حركة التمرد في الجنوب بقيادة (جون غرانغ) عن طريق إرسال مدربين، و تدريب آخرين من الحركة في إسرائيل مع توفير الأسلحة، والمعدات والذخائر، والقاذفات المضادة للدروع، وأجهزة الاتصال وصولاً إلى الطوافات الحربية)**^(٣).

كما أكد ذلك أحد قادة المتمردين السودانيين، ويدعى (منغو أجوك) بعد ما هرب من صفوف الجنوبيين، كما تحدث (موشي فرجي) أحد الكتاب الإسرائيليين حول طبيعة التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان بقوله: **(إن الخبراء الإسرائيليين ظلوا يحضرون بانتظام عن طريق كينيا وأوغندا وأثيوبيا إلى جنوب السودان ، وكانت طائرات شحن إسرائيلية تقوم بإخلاء الجرحى الذين كانوا يعالجون البعض منهم في إسرائيل، وبعضهم الآخر في دول الطوق السوداني)**^(٤).

د. النشاط الاقتصادي في جنوب السودان:

تستعد إسرائيل لتلبية طلب الجنوب السوداني، من خلال تقديم دعمها بالخبرات في كافة المجالات، وقد جرى التعبير عن ذلك خلال زيارة وفد إسرائيلي إلى جوبا ولقائه كل من وزير الزراعة، ووزير النفط والتعدين، ووزير الطرق والجسور في حكومة جنوب السودان بعد الاستقلال ٢٠١٠م، بينما أفاد مسئولو الحكومة الجنوبية بأن المجال الزراعي سيكون ضمن مجالات التعاون بين الطرفين، وهو القطاع الذي يشكل منفذاً إسرائيلياً رئيساً لبدایات التغلغل الفعلي في القرن الأفريقي وخصوصاً منابع نهر النيل^(٥)، وأكدت الدراسات أن إسرائيل حرضت جنوب السودان على المطالبة بحصصها من النفط، وهي بذلك تسعى إلى

١ - مامون كيوان، السياسة الإسرائيلية في أفريقيا، مجلة شؤون الاوسط، مرجع سابق، ص ١٤١.

٢ - المرجع نفسه، ص ١٤٤.

٣ - دراسة بحثية ، إحسان مرتضى ، الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ،مرجع سابق ، <http://www.lebarmy.gov.lb>

٤ - مامون كيوان، السياسة الإسرائيلية في أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٥ - نادية سعد الدين، التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، مرجع سابق، ص ٩١.

تغيير مسارات إمدادات النفط عبر أراضي كينيا بدلاً من شمال السودان سعياً إلى الهيمنة على النفط في جنوب السودان والإضرار بالأمن الاقتصادي السوداني بشكل مباشر هذا من جهة، ومن جهة أخرى التأكيد على حرص إسرائيل على حماية مصالحها في المنطقة.

ثانياً. الأنشطة والتحركات الإسرائيلية في الشاطئ الآسيوي:

اتجهت إسرائيل إلى منطقة جنوب البحر الأحمر ومدخلة الجنوبي، لإيجاد عمق استراتيجي لها، والاستفادة من تجاربها السابقة في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث كرست إسرائيل جهودها الدبلوماسية التي انعكست في اتفاقات أمنية تضمن أمنها، وتحقق أهدافها في المنطقة من خلال الاستفادة من الدول المشاطئة للبحر الأحمر والقرية من باب المنذب، وفرض هيمنتها على منطقة جنوب البحر الأحمر كإبابة للعالم الخارجي، وناذرة استراتيجية للتغلغل في القرن الأفريقي ومنطقة الخليج العربي.

١. الأطماع الإسرائيلية في اليمن:

أ. تحركات إسرائيل العسكرية والأمنية:

انعكست الأطماع الإسرائيلية في اليمن من خلال تهديد الأمن القومي اليمني، نتيجة الدور الذي لعبته إسرائيل في النزاع اليمني - الأريتري (أزمة جزر حنيش)، لقد أدرك الإسرائيليون أهمية أريتريا والجزر التي تمتلكها في منطقة جنوب البحر الأحمر، فعملوا على إيجاد عمق استراتيجي لهم، لتعزيز أمنهم القومي في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، والذي يتضح لنا من خلال أهداف إسرائيل الأمنية الهادفة إلى الهيمنة و توسيع وجودها العسكري، وتأمين مصالحها في المنطقة بما يتيح لها إمكانيات الهجوم المباشر أو غير المباشر على العرب عند أي تهديد تواجهه في البحر الأحمر ومدخلة الجنوبي.

وحققت إسرائيل نجاحات مهمة بعقدتها اتفاقات تعاون مع أريتريا في المجال العسكري، شملت مساعدة القوات الأريتيرية على احتلالها جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى، و تدعيم قواتها لاستمرار احتلال هذه الجزر لتوفير الهيمنة الإسرائيلية على الملاحة عبر مضيق باب المنذب الإستراتيجي^(١)، وهو ما يعكس لنا الدور البارز لإسرائيل أثناء فترة النزاع اليمني - الأريتري حول تلك الجزر^(٢)، واشتراك القوات الإسرائيلية والسلاح الإسرائيلي خاصةً الزوارق والقوارب الحربية الإسرائيلية مع القوات الأريتيرية في عدوانها على جزر حنيش، واحتلالها، وهذا ما أكده الخبراء في حرب أريتريا ضد الجزر اليمنية و احتلالها، وكذلك في الحرب الأريتيرية - الإثيوبية المندلعة في العام ١٩٩٨م^(٣)، كأسلوب للفتح الاستراتيجي غير المباشر للإدارة بالأزمات في الصراع العربي- الإسرائيلي.

١- دراسة بحثية، إحسان مرتضى، الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، مرجع سابق، <http://www.lebarmy.gov.lb>

٢- نادية سعد الدين ومجموعة من الباحثين، العرب والدائرة الأفريقية، مرجع سابق، ص ١٦٧

٣- تقرير حول جمع صنعاء، المركز الوطني للمعلومات، ٢٠٠٣م، مرجع سابق، ص ٢٩

وتشير الدراسات حول مسألة النزاع الأريترى - اليمني بأن تناول هذه القضية يعتبر في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، وتؤكد أن إسرائيل ضالعة في المخطط الأريترى لإزاحة اليمن من أرخبيل حنيش، وذلك لأسباب استراتيجية تهىء لإسرائيل فرصة التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويدعم هذا الرأي الاعتداءات العسكرية الأريترية الأخيرة على حدود بلد عربي آخر هو جيبوتي، وإصدار أريترى خريطة سياسية مؤخراً ضمت فيها (١٨) كيلو متراً من الأراضي الجيبوتية الواقعة على البحر الأحمر^(١).

ب. محاولات إسرائيل تدويل جزيرة ميون (بريم) اليمنية:

حاولت إسرائيل حشد التأييد الدولي لوضع مضيق باب المندب تحت الرعاية أو الوصاية الدولية بحجة حماية الممرات الملاحية الدولية، ومحاوله عكس تصور للعالم بأن المنطقة غير آمنة ومنطقة نزاعات، وبحجة عدم قدرة دول المنطقة حماية الملاحة الدولية، فقد اقترحت عدة بلدان، وضع المضيق كله أو جزيرة بريم بمفردها، تحت شكل من أشكال الوصاية الدولية، غير أن المحاولات الرامية إلى تدويل جزيرة بريم، والتي جاءت عندما كانت عدن تحت الحكم البريطاني، فقد باءت بالفشل، وقد تمت لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السيادة على هذه الجزيرة عند استقلالها، ثم تجدد النقاش الداعي إلى تدويل المضيق كله، بعد أن قام فدائيون فلسطينيون في يونيو/١٩٧١م بمهاجمة ناقلة نفط متجهة إلى إسرائيل، بمدافع البازوكا (RPG) من زورق تجارى سريع في بحر المرجان^(٢)، كما إن إسرائيل تخشى فعلاً من أن ينجح العرب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومن ثم يفرضون حصاراً على السفن الإسرائيلية.

وتصاعدت مخاوف إسرائيل من هذا الاحتمال في عامي ١٩٦٩م - ١٩٧٣م، عندما أغلق العرب بالفعل مضائق تيران و باب المندب على التوالي^(٣)، وقد أعطى استقلال جيبوتي، وإغلاق مينائها الحيوي بوجه الملاحة الإسرائيلية أهمية استثنائية فائقة لأثيوبيا (قبل استقلال أريترى) الدافع لتوجه السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر، فضلاً عن وجود رغبة مشتركة لكل من إسرائيل وأثيوبيا في حينه ألا يقع المدخل الجنوبي للبحر الأحمر من جميع جوانبه في أيادي الدول العربية، لهذا فإسرائيل على استعداد لمساندة جهود أي دولة تعارض تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية^(٤).

وقياساً للوضع الأمني والعسكري في منطقة جنوب البحر الأحمر، ولاعتبارات أمن الملاحة الإسرائيلية في المنطقة، ومصالحها في مناطق التخوم (القرن الأفريقي و الخليج العربي)، تقيم إسرائيل في جزيرة دهلك أكبر قاعدة بحرية لها خارج حدودها، وذلك بموجب اتفاقية بينها وبين أريترى وقعت في عام ١٩٩٥م، وقد استخدمت أريترى زوارق حربية إسرائيلية ودعماً لوجستياً كبيراً من تلك القاعدة البحرية أثناء احتلالها لجزيرة حنيش اليمنية عام ١٩٩٦م، وتتخذ إسرائيل من جزيرة دهلك الأريترية مركزاً لها، لرصد ومراقبة

١- اجلال رأفت، القرن الإفريقي: اهم القضايا المثارة، مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

٢ - السيد عليوه، الجوانب الاستراتيجية في صراعات البحر الأحمر، الانترنت، موقع الاهرام الرقمي، <http://digital.ahram.org.eg>

٣- عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، مرجع سابق، ص١٢٥.

٤- المرجع نفسه، ص١٢٥.

الممرات الملاحية في البحر الأحمر، و لمراقبة المملكة العربية السعودية واليمن والسودان وحركة ناقلات النفط، كما أنها تعد - أيضا - محطةً لتشغيل الغواصات الإسرائيلية المزودة بالصواريخ النووية، التي تقوم بمراقبة حركة الملاحة عند مضيق باب المندب جنوب البحر الأحمر^(١)، وتنتشر بعض مواقع الإنترنت وجود شركات إسرائيلية لتأمين الملاحة الدولية في المنطقة، ومنها شركة النوارس الأمنية.

المطلب الثالث

الأنشطة والتحركات الإسرائيلية في تخوم منطقة جنوب البحر الأحمر

تشير الدراسة في توصيفها لمناطق تخوم جنوب البحر الأحمر، بأنها المناطق الملاصقة لمنطقة جنوب البحر كمر مائي وملاحي هام، وبوابة رئيسية لدخول مناطق حيوية محط جذب وتنافس إقليمي ودولي، وتعتبر منطقة القرن الأفريقي مناطق تخوم للشاطئ الأفريقي في منطقة جنوب البحر الأحمر، كما تعتبر منطقة الخليج العربي مناطق تخوم للشاطئ الآسيوي في بحر العرب، وخليج عدن ومنطقة جنوب البحر الأحمر، وسيتم التطرق الى التحركات الإسرائيلية والأنشطة في منطقة القرن الأفريقي على النحو الآتي:

أولاً. الأنشطة والتحركات الإسرائيلية في القرن الأفريقي:

١. الأنشطة الإسرائيلية في أثيوبيا:

تعد أثيوبيا من أوائل الدول الأفريقية التي أقامت علاقات مع إسرائيل منذ بداية قيامها ارتباطاً بعواملٍ تاريخيةٍ ودينيةٍ، لذا استمرت إسرائيل منذ عام ١٩٤٩م في تقديم مساعداتها العسكرية لجميع حكام أثيوبيا، بما فيهم (منجستو هيلي ماريام) الذي كان توجهه ماركسي، كما تم إنشاء إسرائيل لقواعدٍ عسكريةٍ في الجزر التي استأجرتها من أثيوبيا قبل استقلال أريتريا، والذي نتجت على إثر زيارة (ديان) لأثيوبيا ١٩٦٥م، وتلاها في ١١ سبتمبر من العام نفسه، زيارة سرية لـ(حاييم برليق) تعزيزاً لبيدايات علاقات التعاون الأثيوبي الإسرائيلي^(٢).

أ. النشاط السياسي والدبلوماسي في أثيوبيا:

يوجد تمثيل دبلوماسي على أعلى مستوى بين البلدين، مع توقيع العديد من اتفاقيات التعاون في كافة المجالات، وهناك زيارات متبادلة بين كافة الوزارات في البلدين منها زيارة وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق لأثيوبيا في ١١ إبريل ٢٠٠٠م، لبحث مسألة اليهود الفلاشا الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل الذين يقيمون في أديس أبابا، وجوندر في شمال أثيوبيا، وبهذا تمثل أثيوبيا أهمية خاصةً لإسرائيل، نتيجة تواجد جالية يهودية كبيرة مؤثرة فيها، وحرص إسرائيل على تحقيق تواجدها عند منابع النيل كما تمثل إثيوبيا باباً

١ - موقع الأنترنت أرخبيل ذلك <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا

٢ - دراسة بحثية، حمد الحسن عبد الرحمن، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم، السودان، <http://www.arrasid.com>

خلفياً لمراقبة السودان، ومهدداً رئيساً للأمن المائي المصري، كما تنعكس هنا المصالح السياسية الإسرائيلية مع أثيوبيا، نظراً لأهمية موقعها على منابع النيل ومنطقة البحيرات، التي تشكل أداة ضغط على توجّهات مصر والسودان في الصراع العربي الإسرائيلي، ومن جانب آخر فإن وجود جالية يهودية من يهود الفلاشا يشكل عامل جذب إسرائيلي، لتكثيف الهجرة إلى إسرائيل، فضلاً عن أن أثيوبيا حليف استراتيجي مع إسرائيل، وصوت يؤيد الوجود الإسرائيلي كدولة طبيعية .

ب. النشاط الأمني والعسكري في أثيوبيا:

إسرائيل تعزز دعمها لأثيوبيا بأسلحة ومعدات عسكرية وذخائر في مجال الأمن الداخلي وحرب العصابات، فضلاً عن تدريب الطيارين الأثيوبيين بالقوات الجوية الإسرائيلية، وتطوير نظم الاتصالات بين القيادة الجوية في البلدين، فضلاً عن تبادل الزيارات بينهما على المستويين السياسي والأمني^(١)، وتشير تقديرات وزارة الخارجية ومعهد التصدير في إسرائيل، إلى أن الصفقات الأمنية يصل حجمها إلى مليار دولار سنوياً، وتعتبر أثيوبيا دولة أساسية ومركزية من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل على ضوء استعداد أثيوبيا للسماح بالوجود العسكري الإسرائيلي على أراضيها^(٢)، وتتركز هنا مصالح إسرائيل الأمنية في المنطقة كقوة خلفية لجنوب البحر الأحمر، ومركز رئيس للأمن المائي في قارة إفريقيا.

ج. النشاط الاقتصادي في أثيوبيا:

توسعت أنشطة إسرائيل في مجال النفط والمعادن حيث وصل تغلغل إسرائيل الاقتصادي في بعض الدول إلى درجة حصولها على امتيازات البحث عن البترول في بعض الدول الأفريقية، وتأسيسها عدة شركات على أنها أفريقية، مثلما تم في أثيوبيا حيث قامت بتأسيس (٤٠) شركةً وسجلتها على أنها شركات أثيوبية.

ومن جانب آخر توسعت إسرائيل في مجالات اقتصادية متنوعة، وهناك مشروعات في مجال الري وتوليد الطاقة، وإنشاء محطات توليد الكهرباء على بحيرة (تانا)، وإنشاء سد على نهر (فيشا) لزراعة قصب السكر^(٣)، وفي مجال الزراعة سعت شركات إسرائيلية لامتلاك مزارع لإدارتها بنفسها، حيث تملك شركة (انكودا) الإسرائيلية في أثيوبيا أراضي مساحتها (٥٠) ألف هكتار، وهي الأملاك السابقة لشركة (سيا) الإيطالية الزراعية، وأقامت فيها عدة مزارع لزراعة القطن، والمحاصيل، وتربية المواشي، وتروي الشركة هذه الأراضي من نهر (القاش) على الحدود مع السودان حيث يروي السودان أراضي من النهر نفسه^(٤).

كما أسهمت إسرائيل بإعداد دراسات تنفيذية خاصة بإحدى الشركات الزراعية في جنوب أثيوبيا، حيث يقوم (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) بتمويله، وهو عبارة عن مشروع للتنمية الزراعية يمتد على مساحة (٣٠٠) ألف دونم، ويشمل على إنشاء سد على نهر (شيبلي)، كما تقوم شركات إسرائيلية عديدة ببرامج

١- دراسة بحثية، حمد الحسن عبد الرحمن، العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، مرجع سبق ذكره <http://www.arrasid.com>

٢- مامون كيوان، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

٣- اجلال رافت، ندوة سلسلة المستقبل العربي (٢١٨) حول (القرن الأفريقي اهم القضايا المثارة)، مرجع سابق، ص ٧٢.

٤- مرجع دراسي، مرحلة إسرائيل، الجزء الثالث، التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢

تدريب للكوادر الأثيوبية في المجالات المختلفة للتنمية الزراعية ، بذلك ترتبط المصالح الإسرائيلية في أثيوبيا، نظراً لما تتمتع به المنطقة من ثروات متعددة وكبيرة، تسهم في تعزيز القدرات الاقتصادية لإسرائيل، وتحقق لها الأمن الغذائي من واردات الزراعة من إثيوبيا إلى إسرائيل.

٢. التوجهات الإسرائيلية في كينيا:

تحظى كينيا باهتمام خاص في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي لموقعها الهام، ولأهمية كينيا للاقتصاد الإسرائيلي، ولما تمثله من سوق كبيرة نسبياً^(١)، حيث تمتد حدود كينيا مع خمس دول، أثيوبيا شمالاً والصومال شرقاً، ويحدها السودان من اتجاه الشمال الغربي (جنوب السودان حالياً)، وتنزانيا، وتبلغ حدودها الساحلية على المحيط الهندي (٥٣٦) كم^(٢)، وتعتبر كينيا من الدول الأفريقية التي تحافظ إسرائيل على موطئ قدمٍ ثابتٍ لها في القرن الأفريقي، والتي تتميز علاقاتها معها بالنشاط والشمول من منظور تكامل العلاقات الإسرائيلية مع دول المنطقة، والتي تعتبر البوابة الخلفية لمنطقة جنوب البحر الأحمر .

أ. النشاط السياسي والدبلوماسي في كينيا:

شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تطوراً منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في ديسمبر ١٩٨٨م، حيث تولي كينيا الاهتمام بدعم العلاقات مع إسرائيل للاستفادة منها في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والفنية، والخبرة في مجالات الزراعة والري، وترشيد استخدام المياه، والحصول منها على معونات مختلفة، فضلاً عن الاستفادة من نشاط الشركات والأفراد الإسرائيليين في استثمارات خاصة في مجالات الإنشاءات والتجارة^(٣).

واستخدمت إسرائيل كما اعتادت في إقامة علاقات شخصية مع زعامات دول المنطقة، حيث ارتبط (كينياتا) رئيس كينيا بعلاقات وطيدة مع زعماء إسرائيل خصوصاً (بن غوريون وغولدا مائير وأشكول)، كما استطاع الكيان الإسرائيلي أن يشكل قاعدةً عريضةً من الموالين له من الصفوة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية ممن كانوا قد تلقوا تعليماً وتدريباً في إسرائيل^(٤)، بذلك استطاعت إسرائيل من خلال إغراق الزعماء والصفوة من قيادات القرن الأفريقي بالهدايا، والسيطرة عليهم، ليشكلوا منفذاً آمناً لتمرير سياسات إسرائيل المستقبلية في المنطقة، فكانت النتيجة فتح علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين وترسخت العلاقة فيما بعد حتى افتتحت سفارة إسرائيلية بنيروبي، بذلك كسبت إسرائيل علاقات دبلوماسية جديدة مع دول تعترف بوجودها.

١- عبد الله محمد الداء، الصراع في القرن الأفريقي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وأثره على الأمن القومي اليمني والعربي مرجع سبق ذكره، ص ١٦

٢- عز الدين عثمان محمد الشيخ، النزاع الاقليمي والدولي في القرن الأفريقي وأثره على الامن الوطني السوداني مرجع سابق، ص ٢٩

٣- مرجع دراسي ، مرحلة إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤

٤- دراسة بحثية ، محمد سعيد ، التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقي عبر بوابة كينيا ، تاريخ النشر ١٥/١٠/٢٠١١م ، موقع الشاهد 1، <http://arabic.alshahid.net>

ب. النشاط الأمني والاستخباراتي في كينيا:

توج النشاط الاستخباراتي الإسرائيلي في كينيا عام ١٩٧٦م بعملية انطلاق الكوماندوز الإسرائيلي من كينيا إلى أوغندا لاقتحام طائرة تابعة لشركة (أير فرانس)، والتي كانت تحمل (٨٣) إسرائيلياً من إجمالي (٢٢٩) راكباً اختطفهم مجموعة فلسطينية، وفي أعقاب تفجير السفارة الأمريكية في كينيا عام ١٩٩٨م نشط جهاز الموساد كذلك في العمل بكينيا تحت مبرر مكافحة الإرهاب، كما عملت الاستخبارات (الإسرائيلية) على إدارة عملياتها في أفريقيا انطلاقاً من كينيا، ومن أهم هذه العمليات الاتجار بالسلح لدعم حركات التمرد، وجلب الماس وبيعه من خلال الشركات البلجيكية إلى أوروبا، ودعم أنظمة الحكم الدكتاتورية في القرن الأفريقي، إضافة إلى تواجد عدد كبير من المستشارين والخبراء الإسرائيليين يعملون في صفوف القوات الكينية لتدريب عناصرها ومدعمهم بالسلح خصوصاً سلاح الطيران، وهذا يتضح من خلال أسلحة الجيش الكيني- إسرائيلية الصنع - خصوصاً الطائرات والزوارق الحربية والمدفعية والأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصال، وقد تحققت مصالح إسرائيل على اعتبار أن كينيا كانت مركزاً لإدارة العمليات الأمنية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، من خلال دعم الجماعات المسلحة والانفصاليين في السودان هذا من جهة، ومن جهة أخرى شكلت كينيا سوقاً مفتوحة لتجارة السلح و الألماس في المنطقة.

ج. النشاط الاقتصادي في كينيا:

عملت إسرائيل على مضاعفة وارداتها من كينيا مرتين ونصف المرة، إلى (٩,٢٠) مليون دولار سنوياً، وبالمقابل تضاعفت الصادرات الإسرائيلية مرتين تقريباً، وبلغت (١٤) مليون دولار، كما استغلت إسرائيل حليفها كينيا اقتصادياً عن طريق شركاتها (انكودي) للحوم، و(سيا) للمنتجات الزراعية، (عميران للتجارة)، و(سوليل بونية) للبناء والأشغال العامة، و(اتا) المحدودة للمشروعات الزراعية، وشركة (إخوان ارون) للواردات والصادرات، واتحاد العمال الوطني (الهستدروت) للتجارة والصناعة^(١).

كما استطاعت الشركات الإسرائيلية احتكار معظم الأنشطة الاقتصادية في كينيا، حيث يتضح ذلك من خلال فوز هذه الشركات بعقود بلغ إجمالي قيمتها عام ١٩٨١م إلى (٢٥٠) مليون دولار، كما يحتل آلاف الإسرائيليين مراكزاً اقتصادية مهمة في كينيا، خصوصاً في التجارة، وأعمال الصيرفة، وإدارة المزارع، والمشروعات الخدمية^(٢)، وهو ما يسهم في خلق الفرص للتغلغل الإسرائيلي وفرض الهيمنة الاقتصادية على مناطق التخوم لجنوب البحر الأحمر (القرن الأفريقي)، ومن مؤشرات الهيمنة الاقتصادية، مثلاً أن أنشأت إسرائيل أكثر من (٦٠) شركة تسيطر على القطاعات العامة ذات الحساسية الخاصة في دول الحوض كما ركزت إسرائيل مصالحها في التوجه مع دول حوض النيل نحو إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فكتوريا، مستغلة في ذلك العداء القائم بين إثيوبيا والعرب.

١ - مامون كيوان، السياسة الإسرائيلية في أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

٢ - دراسة بحثية، محمد سعيد، التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقي عبر بوابة كينيا، مرجع سبق ذكره، <http://arabic.alshahid.net>

ومن خلال ما سبق - يتضح بأن إسرائيل تدير مصالحها في منطقة جنوب البحر والتخوم المحيطة بها من خلال صناعة الأزمات، وتغذية الصراعات، وخلق الفوضى التي تجعل لإسرائيل المجال في تحقيق أطماعها بالهيمنة على منابع نهر النيل، وتضييق الخناق على دول المنبع مصر والسودان من جهة، ومن جهة أخرى صناعة الأزمات في منطقة جنوب البحر الأحمر لتهديد الأمن القومي اليمني والعربي، والسيطرة على ممرات الملاحة الدولية، والتحكم بأمن الخليج العربي.

ثانياً. الأنشطة والتحركات الإسرائيلية في الخليج العربي:

تشير الدراسة بأن التوجهات الإسرائيلية في منطقة الخليج العربي تسعى لإضعاف قدرات دول المنطقة الدفاعية العسكرية من حيث التكنولوجيا المتطورة والأسلحة الحديثة، وجعلها تعتمد على الحماية الأمريكية بشكل أساسي ، ومن خلال زرع تصور لدى الغرب بأن المال والنفط لا يمكن أن يمنع أي تهديد خارجي، وأن قدرات إسرائيل العسكرية، وإمكاناتها المتاحة، وتحالفاتها، فضلاً عن موقعها القريب من نفط الخليج ، يجعلها مؤهلة للقيام بدور الراعي للمصالح الغربية بالمنطقة، وخصوصاً مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

١. مخطط دمج الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد الخليجي:

أ. الأطماع الإسرائيلية في نفط الخليج:

أعطى نفط الخليج العربي مكانة متميزة في الخطط الإسرائيلية القديمة والجديدة للسلام الاقتصادي مع العرب، ليس لتلبية احتياجات الاستهلاك الإسرائيلي وحسب، وإنما أيضاً لتصديره عبر الموانئ الإسرائيلية أو التصنيعية وتصدير منتجات مصنعة، بفعل الجاذبية التي يمتلكها نفط الخليج العربي بالنسبة لإسرائيل، فقد تحدث الإسرائيليون - منذ وقت مبكر - عن فكرة عرضها أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي في مرحلة صنع السلام مع مصر عام ١٩٧٨م، قائلاً: (إمكانية إنشاء خط يصل المملكة العربية السعودية، وأقطار الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط)، وعادت هذه الفكرة إلى الظهور في المحادثات المتعددة الأطراف عام ١٩٩٤م، وتعود العملية حسب تصريح موشي شاحل وزير الطاقة الإسرائيلي: (على الاستفادة من مزايا إسرائيل كجسر يصل بين قارتين، وكونها الوحيدة التي لها ميناء على البحر الأحمر، وميناء على البحر المتوسط، وبتقديراته أن نقل النفط عبر إسرائيل سيوفر على دول الخليج العربية نحو (٢٥٠) مليون دولار سنوياً، وسيسهم ذلك في انخفاض اسعار النفط عالمياً)^(١).

١. تقارب المصالح السعودية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر:

منذ سنوات يجري الحديث عن التقارب، وعلاقات إسرائيلية سعودية سرية في مجالات عدة أبرزها الجانبان الاستخباراتي والأمني، وفي الوقت الذي يتحدث فيه الجانب الرسمي، ووسائل الإعلام الإسرائيلية

١ - إبراهيم خالد عبد الكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ٧٠ - ١٩٥ -

عن طبيعة هذه العلاقات، ما يزال الجانب السعودي الرسمي يتحفظ عليها^(١). غير أن عام ٢٠١٧م شهد تسويقاً علنياً لهذه العلاقات من قبل مسؤولين إسرائيليين وكتاب سعوديين واماراتيين، ويتزامن هذا التسويق مع التوترات المتزايدة في المنطقة لاسيما في اليمن، وتتوافق السياسة الخارجية لكل من الامارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان مع السياسة الخارجية السعودية بشكل جلي وواضح في التقارب مع اسرائيل والتطبيع معها مستقبلاً.

أ. خطط السلام الإسرائيلية مع الخليج العربي:

عرضت إسرائيل في مؤتمر القاهرة كتاباً بعنوان (برنامج للتعاون الإقليمي) كانت مشروعاته مشابهة لما عرضته في مؤتمر عمان، وقد تضمن هذا الكتاب (١٣٩) مشروعاً بكلفة إجمالية بلغت (١٣,٥) مليار دولار، وعلى هامش المؤتمر عقدت اتفاقات أولية حولت صفقات شراكة وتعاون بين جهات خاصة إسرائيلية وأخرى خليجية^(٢)، ووضع الجانب الإسرائيلي المملكة العربية السعودية في صدارة قائمة الدول التي تتطلع الى التعاون معها اقتصادياً، و الاستعداد لإقامة علاقات سلام مع السعودية، قال أبراهم تامير- رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي سابقاً: (يجب أن تأخذ إسرائيل في الحسبان ليس فقط الإمكانيات الكبيرة لتطوير علاقات اقتصادية ومشروعات مشتركة، وإنما أيضاً التأثير الكبير لهذه العلاقات في المكانة الاقتصادية لإسرائيل في المنطقة والعالم)^(٣).

ب. الأمن الوقائي والحد من التسلح:

وفي إطار سيناريوهات المواجهة المحتملة في المنطقة، تحسب زعماء إسرائيل باستمرار إلى إمكانية قيام جبهة شرقية إلى جانب بعض دول شبه الجزيرة العربية وخاصة المملكة العربية السعودية، وافترض الإسرائيليون أن تكون الجبهة الشرقية قوات عسكرية كبيرة، وأن تتعدى المساعدة السعودية الجانب العسكري إلى المساعدات السياسية والاقتصادية، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية أداةً صراعياً هائلة قادرة على التهديد في الساحة الدولية، بما يتماشى مع المصلحة العربية ساعة المواجهة العسكرية^(٤)، كما تسعى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية العليا الى تحييد التهديد العسكري العربي أو التغلب عليه، وفي الوقت نفسه إرساء أسس الحل السياسي في المنطقة، والمنسجم مع الأهداف السياسية الإسرائيلية^(٥)، لذلك سعت السياسة الخارجية الإسرائيلية لمنع قيام جبهة شرقية، لمحاولة تفكيك التضامن العربي، وإخراج المملكة العربية السعودية من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي، وفي المقابل احتفاظ إسرائيل بتفوق نوعي،

١ - موقع DW الإخباري، الانترنت، ٢١-٩-٢٠٠٥ <http://p.dw.com/p/2oNw2>

٢ - ابراهيم خالد عبد الكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ٦٨

٣ - المرجع نفسه، ص ٦٨

٤ - المرجع نفسه، ص- ص (٤٧ - ٤٨)

٥ - امين محمود عطايا، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٣٠

يقضي بتطورها اجتماعياً وعلمياً وتكنولوجياً، وامتلاك أحدث الأسلحة، والتفوق في تنظيم الجيش وتسليحه وكفاءته، ومنع العرب من تحقيق ذلك^(١).

ج. مشروع جسر النور الاستراتيجي في باب المندب.

نشر موقع نيوز TV الإخباري عن حديث اللواء أنور عشقي الخبير الاستراتيجي السعودي، ومستشار الملك سلمان للشؤون الخارجية عن ضرورة التحالف بين السعودية وإسرائيل، كما تحدث عن مستقبل المنطقة، ووصف أثيوبيا أنها ستكون زعيمة القرن الأفريقي، وسيتم عمل جسر النور الذي سيربط مدينة النور في جيبوتي ومدينة النور في اليمن لربط الجزيرة العربية بالقارة الإفريقية، ووقتها ستصدر أثيوبيا زعامة القارة الأفريقية خصوصاً بعد اكتشاف حقول البترول بها^(٢)، وفي مناسبة الإعلان عن مشروع جسر النور الاستراتيجي الذي يقع في الأراضي اليمنية على الشاطئ الآسيوي، ويرتبط بجيبوتي على الشاطئ الأفريقي في منطقة جنوب البحر الأحمر، تجلت التحالفات الخفية على السطح من خلال تصريحات المسؤول السعودي على ضرورة إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل وتحقيق السلام، كما أصدر تحذيراته التي تشير الى التمدد الإيراني في المنطقة، وهو ما يوضح مدى توافق المصالح المشتركة بين السعودية وإسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر، وفي إظهارهم العداء مع إيران، والتي تؤكد لنا من خلال تتبع الأحداث بان السياسة الخارجية الإسرائيلية استطاعت اختراق الساحل الآسيوي في منطقة جنوب البحر الأحمر بالتقارب و التوافق مع السياسة الخارجية السعودية كما سبق لها اختراق الساحل الأفريقي من خلال إقامة تحالفاتها مع دول القرن الأفريقي في المنطقة.

١ - وليد سكرية، اتفاقيات التسوية العربية والامن الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ٨١ .

٢ - احمد الغناني ،موقع نيوز TV الاخباري، الانترنت، ٢٢-٨-٢٠١٦ www.Newstv999.com

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الإسرائيلية وأثرها على أمن منطقة جنوب البحر الأحمر

المطلب الأول

توجهات إسرائيل السياسية والأمنية وأثرها على منطقة جنوب البحر الأحمر

أولاً. أثر التوجهات السياسية:

لعبت الدبلوماسية الإسرائيلية دوراً نشطاً مكنها من تحقيق الكثير من الأهداف الاستراتيجية في منطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطة بها، خصوصاً مع دول القرن الأفريقي والخليج العربي، ويمكن إيجاز تلك السياسات بالآتي:

١. استطاعت إسرائيل للحيلولة دون تطور العلاقات بين أقطار العالم العربي والأقطار الأفريقية، ولاسيما المطلة على منطقة جنوب البحر الأحمر ودول حوض النيل للحيلولة دون قيام تلاحم عربي أفريقي، وخاصة الدول المطلة على حوض النيل، من خلال تحييد الدور السياسي العربي مع دول القرن الأفريقي، وتوسيع الشرخ في العلاقات العربية - العربية والعلاقات العربية - الأفريقية لخدمة المصالح الإسرائيلية.

٢. فرض تصور لدى دول المنطقة بثقل إسرائيل سياسياً على المستوى الدولي، وما تمثله كمحور دعم رئيس لعلاقات دول المنطقة مع المجتمع الدولي، وخاصة الدول الكبرى نظراً لما تتمتع به من نفوذ مؤثر خاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. زيادة ملحوظة لثقل ومكانة إسرائيل في (أريتريا - أثيوبيا) لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية الأمريكية بالمنطقة على حساب الدول العربية.

٤. توصلت إسرائيل إلى ضمان الصوت الأفريقي لصالح المواقف الإسرائيلية على حساب المواقف العربية من القضية الفلسطينية في المحافل الدولية خصوصاً.

٥. عززت إسرائيل علاقاتها السياسية مع دول عربية وخصوصاً في منطقة الخليج العربي، وتسبب في ضعف الموقف العربي تجاه قضية فلسطين المحتلة.

٦. تمكنت من تغذية الصراعات العرقية والأثنية والسياسية في منطقة جنوب البحر الأحمر.

ثانياً. أثر التوجهات الأمنية:

١. انعدام الدور العربي العسكري في منطقة جنوب البحر الأحمر زاد من اعتماد دول المنطقة على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ووجود علاقات عسكرية قوية بين أريتريا وإسرائيل، فضلاً عن وجود قواعد عسكرية أمريكية في منطقة الخليج، وبالقرب من مضيق باب المندب.
٢. زيادة فجوة الاختلال في معادلة القوة العسكرية لغير صالح القوى العربية بالمنطقة، نتيجة الدعم الذي تقدمه إسرائيل لحلفائها في منطقة جنوب البحر الأحمر وتخومها، زاد من تشتيت واستنزاف القوى العسكرية العربية في عدائيات متعددة الاتجاهات.
٣. يتركز أمن إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر في حرية، وأمن الملاحة الإسرائيلية، وهيمنتته على دول المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، وتتركز مصالحه في مناطق التخوم مع دول القرن الأفريقي، لتوسع وانتشار مصالحه، وتغلغله في ثروات المنطقة الطبيعية، ولأهمية المنطقة أمنياً للضغط على الأمن القومي العربي وأمن المياه، كما تتركز مصالح إسرائيل في مناطق التخوم مع دول منطقة الخليج كمنطقة تخوم لجنوب البحر الأحمر في أهمية تدفق النفط وحماية المصالح الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل على حساب الأمن القومي العربي.
٤. ربطت إسرائيل أنظمة دول القرن الأفريقي عموماً، والمطلبة على جنوب البحر الأحمر خصوصاً بالخبرات العسكرية الإسرائيلية سواءً على صعيد الكوادر البشرية أو على صعيد الأنظمة الدفاعية، لدرجة أن إسرائيل تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وتدعم بعض مليشياتها المسلحة المتصارعة مثل دعمها لحركة الانفصال في جنوب السودان، حتى تحقق الانفصال بالفعل مع بداية عام ٢٠١١م، وهكذا انتقلت إسرائيل من سياسة شد الأطراف إلى سياسة بتر الأطراف، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في تمزيق النسيج السياسي والاجتماعي للدول العربية، وجعلها كيانات صغيرة.
٥. زيادة مكانة وثقل إسرائيل وقوى إقليمية غير عربية مثل (أثيوبيا - أريتريا) لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بالمنطقة، على حساب مواقف الدول العربية من قضايا أمن البحر الأحمر وقضايا النيل، مما يزيد من تهديدات الأمن القومي العربي.
٦. زيادة فرص تدخل القوى الإقليمية والدولية لصالح إسرائيل في إدارة أي صراع عربي إسرائيلي مستقبلي في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.
٧. تشير الدلائل إلى تورط إسرائيل في ظاهرة القرصنة البحرية التي تهدد أمن وسلامة الملاحة البحرية في خليج عدن، والبحر الأحمر، وعلى السواحل الصومالية ومياهاها الإقليمية والاقتصادية في أعالي البحار.
٨. تفاقم الوضع الأمني في المنطقة، وغياب الدولة المركزية في الصومال أدى إلى إلحاق الضرر في البلدان المجاورة، ودول الإقليم، نظراً لكثرة اللاجئين إلى اليمن والدول المجاورة للصومال.

٩. التواجد العسكري الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر يؤثر على أمن الملاحة المحلية للجمهورية اليمنية في مياهها الإقليمية بحيث أصبح هذا الوضع يهدد حياة كثير من الصيادين اليمنيين من قبل دول الإقليم، واحتجازهم لشهور، فضلاً عن احتمال تزايد الأطماع الإقليمية في موقع اليمن وثرواته.

المطلب الثاني

توجهات إسرائيل الاقتصادية والأيدلوجية وأثرها على امن منطقة جنوب البحر الأحمر

أولاً. أثر التوجهات الاقتصادية:

١. توجه إسرائيل بمشروع شرق أوسط كبير، ونقل المنطقة من الصراع السياسي، الى التكامل الاقتصادي، وإعلان عدة مشاريع تربط نفط الخليج العربي عبر تمديد أنابيب إلى ميناء إيلات وإلى البحر الأبيض المتوسط، لمحاولة التقليل من حجم الفائدة الاقتصادية لدول منطقة جنوب البحر الأحمر، وتعظيم الفائدة لإسرائيل.
٢. محاولات إسرائيل لارتباط بمشاريع استراتيجية في منطقة جنوب البحر الأحمر، والتي كان أبرزها الحصول على امتياز بطريقة غير مباشرة، وتوافق سعودي إسرائيلي لتنفيذ مشروع جسر النور الاستراتيجي الذي يربط بين مدينتي النور في اليمن وجيبوتي، والذي يربط بين قارتي آسيا و أفريقيا في محاولة منها للهيمنة الاقتصادية على المنطقة باتخاذ نظام (BOT)*^(١) الاقتصادي.
٣. تنشيط إسرائيل في تجارة السلاح وبيعها لجماعات إرهابية لزعة المنطقة أمنياً وتستفيد اقتصادياً.
٤. سعت إسرائيل إلى تغيير مسار أنابيب نفط جنوب السودان عبر كينيا، في محاولة لإلغاء اتفاقيات النفط الموقعة بين السودان والصين، لتذهب إلى شركات إسرائيلية، وهذا يترجم الأطماع الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر والدول المشاطئة له من دول القرن الأفريقي، وتوسيع دائرة الصراع الإقليمي يؤدي إلى تنافس ذي بعدٍ دوليٍ حادٍ ما بين الشرق والغرب، مما يهدد الأمن القومي العربي.
٥. توسع الأسواق الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي عبر الملاحة في منطقة جنوب البحر الأحمر، يعني زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا على حساب الصادرات العربية، وبالتالي إلى تحجيم الصادرات العربية إلى أفريقيا، وتقليص وتحجيم التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي، وتحقيق الريادية الاقتصادية لإسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي والقارة عموماً.
٦. تمكن إسرائيل من السيطرة على الصناعات والمشاريع الكبيرة وزيادة الصادرات الإسرائيلية في الصناعات العسكرية، أدى إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة على حساب النفوذ العربي، وفقدان الدول العربية لأفريقيا كعمق اقتصادي استراتيجي للدول العربية.

١ - نظام (bot) الاقتصادي هو نظام استثماري على المدى الطويل تشترك فيه شركات متعددة الجنسيات لتنفيذ مشروع استراتيجي واستثماره لصالح الشركة المنفذة للمشروع .

٧. زيادة مصادر الطاقة لإسرائيل يؤدي إلى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية لها بشكل عام، مما أدى إلى تقليص فرص الدول العربية في المنافسة وفي الحد من النشاط الإسرائيلي في المنطقة.
٨. اتباع إسرائيل للسياسة الإغراقية في تجارتها عبر منطقة جنوب البحر الأحمر، مع دول القرن الأفريقي كما سبق ذكره يسد الطريق أمام التعامل الأفريقي - الأفريقي، والأفريقي العربي.
٩. يهدد التواجد العسكري الإسرائيلي الملاحة في البحر الأحمر، ومضايفة الصيادين اليمنيين، مما ينعكس على الاقتصاد اليمني.

١٠. التواجد العسكري الإسرائيلي وتداعيات القرصنة الصومالية بالقرب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يؤثر على حركة الملاحة الدولية، وارتفاع أجور التأمين والشحن والنقل البحري على السفن المارة من البحر الأحمر، مما يعود بآثاره السلبية على الاقتصاد اليمني والعربي، كما تهدد القرصنة حركة الصيد في المياه الإقليمية اليمنية من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤثر على حركة السياحة والاستثمار في الجزر اليمنية، والذي يلقي بآثقال تشكل عبئاً على الاقتصاد اليمني.

ثانياً. أثر توجهات إسرائيل الأيدلوجية في المنطقة:

١. تركز إسرائيل أنشطتها في منطقة جنوب البحر الأحمر، محاولة لعزل وإضعاف التقارب الاجتماعي والثقافي بين الدول العربية والأفريقية.
٢. سعت إسرائيل إلى إيجاد تيارٍ فكريٍ ثقافيٍ مناهضٍ للعرب في القرن الأفريقي، يؤدي في النهاية إلى شعور شعوب المنطقة بالكرهية والحقد تجاه العرب.
٣. عملت إسرائيل على زيادة الهجرات اليهودية إليها، والذي ينتج عنه تقوية الكيان الإسرائيلي من الناحية الديمغرافية، وكذلك ترسيخ التغلغل الإسرائيلي في المنطقة، مما يؤدي إلى وجود هوة اجتماعية، ثقافية بين العرب ودول القرن الأفريقي خصوصاً المطلة على منطقة جنوب البحر الأحمر مثل أريتريا.
٤. تقوم إسرائيل عبر منطقة جنوب البحر الأحمر بحركات تبشيرية في دول القرن الأفريقي، لنشر الديانة اليهودية في دول المنطقة، والذي يترتب عنها تقليص المد الإسلامي فيها، وإذا لم يتم الحد منه بدرجة كبيرة قد تتزايد بمرور السنين.
٥. تشويه الشخصية العربية نتيجةً لادعاءات إسرائيل بأن طبيعة السلوك العربي في دول القرن الأفريقي انتهازي، وأن بداية اتصال العرب بدول المنطقة تمثلت في تجارة الرقيق التي قام بها التجار العرب، وهو ما ينعكس في مضايقات للجاليات العربية في دول القرن الأفريقي.
٦. تنتشط إسرائيل ثقافياً واجتماعياً في منطقة جنوب البحر الأحمر خصوصاً مع دول القرن الأفريقي، بهدف تحجيم الدور العربي الهادف للتقارب مع دول المنطقة من خلال الدعاية التي تركزت على تشويه صورة الإسلام، وإظهار مخاطر ظاهرة الإسلام السياسي.
٧. تمجيد الشخصية الإسرائيلية، وقناعة دول المنطقة بالدور الحضاري والإنساني الإسرائيلي، المتمثل في تقديمها للمعونات والخدمات لشعوب المنطقة، وفرض الثقافة الفكرية الإسرائيلية بتبنيها فكرة الدفاع عن الأقليات وحقوق الإنسان للزواج، مما يؤدي إلى تحجيم الدور العربي في نشر الثقافة العربية والإسلامية في المنطقة.

الخلاصة:

اقتربت الدراسة من معرفة من هي إسرائيل؟ حيث أخذت كافة الجوانب التي تجعلنا نقرب أكثر من هذا الكيان، والتعرف على نظامه السياسي ومحدداته الداخلية والخارجية، ومعرفة كيف تتفاعل السياسة الخارجية مع محيطها الخارجي وصولاً إلى منطقة القرن الأفريقي وتخومه الخارجية، حيث توصلت الدراسة إلى أن إسرائيل عبارة عن مظلة للحركة الصهيونية بغطاء ديني لتحقيق أهداف سياسية، والتي تسعى إلى إقامة وطن قومي لليهود، وإعلان دولة إسرائيل، حيث كانت الحركة الصهيونية قد استخدمت الدين اليهودي ليكون عامل الاستقطاب للهجرة إلى أرض فلسطين المحتلة.

كما تم التوصل إلى أن إسرائيل عبارة عن كيان نشأ نشأة غير طبيعية في أراضٍ مغتصبة من سكانها الأصليين (محتلة)، وفق أهداف ومخططات صهيونية، تستخدم استراتيجيات توسعية في المنطقة ابتداءً من هيمنتها على محيطها، وانطلاقاً إلى توسيع مجالها الحيوي إقليمياً ودولياً، خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر.

كشفت الدراسة نقاط الضعف ونقاط القوة في الكتلة الحيوية للكيان الإسرائيلي (الأرض والسكان)، والتي توضح بأن إسرائيل عبارة عن كيانٍ مغتصبٍ لأرضٍ ليس لها حدود ثابتة، فهي تتداخل وفق مشروع توسعياً اخذاً شكلاً مستطيلاً للأراضي الخاضعة تحت السيطرة، وبها تفتقد إسرائيل للعمق الاستراتيجي، وضعف الموارد، و تعدد الأعراق، وكيف استطاعت إسرائيل تحويل بعض نقاط الضعف إلى قوة من خلال السياسة الخارجية الإسرائيلية، والتركيز على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية من جهة، وتغطية نقاط الضعف عبر برامج التعليم لمواجهة تحدي التغريب، وخلق هوية إسرائيلية مرتكزها مبادئ وأهداف الصهيونية، كما واجهت مسألة تعدد الأعراق، وعسكرة المجتمع، وتنشئته سياسياً، وربطهم بمسألة البقاء والدفاع عن الأرض، والرابط بين ما تم التطرق إليه من محددات داخلية لإسرائيل انعكست على سياستها.

تطرقت الدراسات السابقة لأهمية منطقة القرن الإفريقي بصفة منفردة، ودراسات أخرى تطرقت لأهمية البحر الأحمر كممر مائي حيوي كذلك، ودراسات تطرقت حول الشأن الخليجي وأهمية المنطقة، وفيما يخص الدراسة الحالية تتميز بأنها شملت مفهوم جديد للمنطقة (منطقة جنوب البحر الأحمر)، باعتبار المنطقة ممرٍ إجبارياً للنفاذ إلى منطقة القرن الإفريقي و الخليج العربي، تخوم منطقة جنوب البحر الأحمر وبوابتها الرئيسية، و ممر حيوي يربط بين الشرق والغرب، ومحط أطماع دول إقليمية ودولية، وعامل جذب استراتيجي للسياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة وتخومها.

وأهمية منطقة جنوب البحر الأحمر لا تنحصر في البحر والجزر المنتشرة، وشواطئها، وما تتمتع بها من ميزة استراتيجية فقط، بل يضاف إلى ذلك كونها ممرٌ إجباريٌ للقرن الإفريقي والملاحة الدولية القريبة من نبط الخليج وثروات إفريقيا، فضلاً عن أهمية الدول المحيطة لمنطقة جنوب البحر الأحمر والمتاخمة له وارتباطها بالقوى الإقليمية والدولية، واستراتيجية الحماية لمصالحها أو سعيها للهيمنة والانتشار.

ظل غياب استراتيجية عربية تثبت وجودها على الساحة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية في المنطقة، للقيام بمهمة تحجيم الوجود الإسرائيلي، وأثاره السلبية على الأمن القومي العربي، حيث بالإمكان جعل منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي مجالاً حيوياً، تتوازي فيه مصالح الدول العربية، إلا أن المصالح العربية - العربية تعارضت مع ما يحقق المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة.

كما تهيمن إسرائيل اقتصادياً على بعض دول الشاطئ الأفريقي منطقة جنوب البحر الأحمر وتخومها، مستفيدةً من تخلف تلك الدول في الجانب الاقتصادي، بل ومستغلةً في ذلك موارد الدول من المواد الخام، وإعادة تحويلها إلى منتجات نهائية، يستفيد منها الاقتصاد الإسرائيلي.

توضح النتائج و الأرقام السابقة أن الاقتصاد الإسرائيلي في تنامٍ مضطرد، وأن هناك علاقة ارتباط بين السياسة الخارجية الإسرائيلية، وقدراتها الاقتصادية، من خلال علاقتها الدولية - خصوصاً - مع دول لقرن الأفريقي في منطقة جنوب البحر الأحمر، وتستفيد إسرائيل في علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول من اتجاهين : **الاتجاه الأول**: استيراد المواد الخام بضمانة البنوك الإسرائيلية لمواطنيها بإشراف حكومي بالأجل، و**الاتجاه الثاني**: إعادة تدوير وتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية من خلال التصنيع، واستخدام إسرائيل قدرتها التكنولوجية، وعرضها للدول النامية والمستهلكة في شكل سلع وأدوات ومستلزمات نهائية، وبالتالي فإن الفارق في تكلفة المواد الخام، وإعادة تدويرها وتحويلها إلى منتج نهائي تباع للدول الموردة للمواد الخام، وذلك يصب في صالح الاقتصاد الإسرائيلي كقيمة مضافة للدخل القومي، وتغطية فاتورة المدفوعات للمواد الخام المستوردة لغرض التصنيع .

ويتوجه الاقتصاد الإسرائيلي نحو تبادل المعلومات التكنولوجية والتقنية في مجال التصنيع مع الدول المتقدمة والمصنعة، مما يعطي مجالاً أوسع، لتعزز إسرائيل قدراتها الاقتصادية، دعماً لتوجهاتها تحقيق تقدم في علاقاتها الدولية، باعتبار الاقتصاد أهم أدوات السياسة الخارجية لإسرائيل.

ومن أبرز التوجهات للسياسة الخارجية الإسرائيلية فتح مكتب تجاري لسفارات إسرائيلية في كثير من الدول التي تربطها علاقات دبلوماسية، لرعاية ودعم الجاليات اليهودية التي تمتلك استثمارات في كثير من دول العالم، وبالأخص في دول أفريقيا منطقة جنوب البحر الأحمر، من خلال إقامة المستعمرات الزراعية، ومناجم الذهب والألماس، وحقول النفط، ومصائد الأسماك، والخدمات المصرفية والسياحية، والكثير من الاستثمارات الإسرائيلية في الخارج، والتي تجاوزت مرحلة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل مع دول المواجهة العربية.

ومن أدوات الاقتصاد الإسرائيلي في الخارج يتم الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة في كثير من الدول النامية وخصوصاً مع دول القرن الأفريقي في منطقة جنوب البحر الأحمر، والتي تنشط فيها الجاليات والمنظمات العمالية الإسرائيلية، والتي تهتم بالنقابات العمالية والشباب الأفريقي مثل منظمة الهستدورت،

والتي تبرز كجهاز يدعم الموساد الإسرائيلي في دعم المصالح الإسرائيلية في كثير من الدول النامية، وبرزت هذه الظاهرة في جنوب السودان وأريتريا، والصومال وأثيوبيا.

وتستفيد إسرائيل أيضا من الإختلالات الأمنية في منطقة جنوب البحر الأحمر خصوصا التهديدات التي برزت من جراء ظاهرة القرصنة على السفن التجارية وطريق الملاحة في خليج عدن وباب المندب، والتي تحولت إلى مجال استثمار لقطاع الخدمات الأمنية الإسرائيلية في تأمين الشركات الملاحية من القرصنة، التي تمر سفنها عبر مضيق باب المندب (منطقة جنوب البحر الأحمر)، ومن أبرز الشركات الأمنية التي تمتلكها إسرائيل هي شركة النوارس الأمنية الإسرائيلية التي تنشط في المنطقة.

وتجاوزت إسرائيل تحدياتها الاقتصادية من ندرة في مواردها الطبيعية، وصغر المساحة، وشكلها المخروطي، و المجرأ من حيث النشأة والتكوين، كما تجاوزت تحديات المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من دول المواجهة العربية في فتح علاقات مصالح مع دول غير عربية، فضلاً عن أن اتفاقات التهدئة، ومبادرات السلام، والمعاهدات، والمواثيق الموقعة مع بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل، ومنها صاحبة الحق في الصراع العربي الإسرائيلي (السلطة الفلسطينية) ساعدت في توسع النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في علاقاتها الدولية سواءً مع دول نامية أو متقدمة أو مصنعة، وأصبحت قوة منافسة لا يستهان بها منتجة للتكنولوجيا، ولها مبيعات من الصناعات الإسرائيلية، خصوصاً في مجال التصنيع العسكري الاستراتيجي، والتي ترفد بها الدول الواقعة في إطار منطقة جنوب البحر الأحمر لفرض طوق اقتصادي عسكري دبلوماسي في مواجهة أي تهديد محتمل يحد من مجالها الحيوي، ويهدد مصالحها.

وتدير إسرائيل سياستها في منطقة جنوب البحر الأحمر من خلال تغذية الصراعات بين دول المنطقة، واتخاذ أسلوب الإدارة بالأزمات لتحقيق المصالح السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والأيدلوجية، فقد دعمت أريتريا لاحتلال الجزر اليمنية، ولها توجهات مشبوهة مع عناصر القرصنة الصومالية، والتمهيد لتدويل مضيق باب المندب.

ومستقبل منطقة البحر الأحمر سيكون امتداداً للصراعات الدولية القائمة، ولكنه يتوقف بالدرجة الأولى على إرادة شعوبها ودولها المشاطئة، وقدرتها على التعاون لتحقيق الأمن والاستقرار فيها، أو للصراع بالإنابة لتحقيق مكاسب أمنية، ولكن على حساب مصلحة المنطقة بأسرها.

وارتبطت إسرائيل بمصالح دبلوماسية في محاولة لكسب شرعية وتأييد دولي في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي والخليج العربي التي تشكل مناطق تخوم، مستخدمةً في أساليبها إقامة علاقات شخصية، تتعدى البروتوكولات الدبلوماسية في إقامة علاقاتها مع الدول التي تستهدفها السياسة الخارجية الإسرائيلية.

وأمنياً فإن توجه إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر يأخذ عدة محاور استراتيجية، لتحقيق أمن إسرائيل أولها: باعتبار منطقة جنوب البحر الأحمر ممر إجباري لمنطقة القرن الأفريقي للاستفادة من ثروات المنطقة من جهة، وتهديد الأمن المائي لمصر والسودان (مياه النيل) من جهة أخرى، ثانياً: باعتبار منطقة جنوب البحر الأحمر ممر مائي لنفط الخليج العربي، والذي يمثل ثلث النفط العالمي، ويمر عبر مضيق باب المندب بمعدل (٤) مليون برميل يومياً.

ومن حيث المصالح الأيدلوجية فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية، تعتبر الجاليات اليهودية في منطقة جنوب البحر الأحمر في القرن الأفريقي، أداة هامة لتحقيق مصالحها في المنطقة، والسيطرة على المجتمعات الفقيرة خصوصاً يهود الفلاشا في أثيوبيا من خلال زيادة الهجرة إلى إسرائيل.

والجديد في الدراسة أنها كشفت التقارب السعودي الإسرائيلي، وتوافق المصالح بينهما في منطقة جنوب البحر الأحمر ومناطق التخوم في القرن الإفريقي والخليج العربي، وتوجه السياسة الخارجية الإسرائيلية، لتعزيز التعاون مع بعض دول الخليج العربي، خصوصاً المشروع السعودي الإسرائيلي حول إنشاء جسر النور الذي يربط قارتي آسيا وإفريقيا عبر اليمن وجيبوتي، لما لمنطقة القرن الإفريقي واليمن والخليج من أهمية اقتصادية كبيرة.

وكشفت الدراسة عن تدشين مشروع الشرق الأوسط في المنطقة الذي ابتداءً منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، ونقلها من زمن الصراع السياسي العسكري، إلى زمن التعاون وربط المصالح الاقتصادية، حيث كشفت الدراسة عن توجهات إسرائيل لتمديد أنابيب نقل نفط الخليج إلى ميناء إيلات والبحر الأبيض المتوسط في محاولة تهميش موقع باب المندب وقناة السويس، وتعزيز القدرة الاقتصادية لإسرائيل من جانب، ومن جانب آخر دعم القدرة الصناعية وإقامة مصانع بترو كيمياوية وتحويلية في إسرائيل.

وتطرقت الدراسة للتحالف الأمريكي - الإسرائيلي، وكيف تكثف جهودها في دعم الوجود الإسرائيلي، وإعطائها دور بارز في تشكيل مشروع الشرق الأوسط الكبير، والسعي إلى تجزئة القومية العربية وإلباسها النزاعات المنهجية الطائفية والعشائرية والمذهبية، لتقسيم المنطقة، حيث تم تدمير العراق، والتي كانت المهدد الأبرز للمصالح الأمريكية في الخليج، والوجود الإسرائيلي في المنطقة، وتحديداً في مرحلة ما بعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وسعيها لزعة الأمن القومي العربي في ليبيا ومصر وسوريا وتونس واليمن.

واستطاعت إسرائيل من تعزيز علاقاتها مع أريتريا في كافة المجالات، وأبعادها من منظومة جامعة الدول العربية، كي لا يصبغ على حوض البحر الأحمر بصبغة بحيرة عربية، وبذلك يصبح في البحر الأحمر دولتين غير عربية هي إسرائيل وأريتريا من وجهة نظرها، كما أن التحركات الدبلوماسية الإسرائيلية المباشرة والرسومية وغير المباشرة بطرق غير رسمية بالوكالة، عزز التواجد الإسرائيلي في

منطقة جنوب البحر الأحمر من خلال الدول المشاطئة في القرن الأفريقي، بما يحقق أمن إسرائيلي في كافة المجالات.

والأحداث تشير إلى أن إيران تنافس إسرائيل بقوة على النفوذ في منطقة جنوب البحر الأحمر إلى إفريقيا، وتساعد في ذلك الجالية اللبنانية المتفرقة على العواصم الأفريقية المختلفة، والتي تعطي إيران أداة تتشابه مع أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة، ويوجد نوع من التنافس الإقليمي على منطقة جنوب البحر الأحمر، وما يميز إيران في منافسة إسرائيل، إنها استطاعت اختراق الشاطئ الآسيوي عبر منطقة جنوب البحر الأحمر إلى اليمن كدولة إسلامية لها تمثيل دبلوماسي طبيعي، وحركتها في المنطقة أكثر حرية في علاقتها مع اليمن مقارنة مع إسرائيل، فضلاً عن استئجار إيران جزر أريتيرية لإقامة قواعد عسكرية تابعة لها بالقرب من التواجد العسكري الإسرائيلي في جزر دهلك الأريتيرية وهو ما يعطي السياسة الخارجية الإسرائيلية توجه إلى تطبيع العلاقات مع دول خليجية تمثل دول التخوم الآسيوي لمنطقة جنوب البحر الأحمر، وذلك لتعزيز تواجدتها بشكل مباشر أو غير مباشر للسيطرة على الممرات المائية الدولية والجزر اليمنية ذات الأهمية الاستراتيجية والتي تمثل عامل جذب للأطماع الإقليمية والدولية.

كما استطاعت إسرائيل في تحركاتها في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي من تعزيز تواجدتها العسكري في الجزر القريبة من مضيق باب المندب على الجزر والسواحل الأريتيرية، ووضع ترتيبات أمنية حققت كثير من أهدافها، حيث ضمنت عدم تكرار تجربة إغلاق مضيق باب المندب أمام ملاحتها وتجارها، وذلك من خلال شروط ونقاط اتفاقيتي فض الاشتباك الأولى والثانية بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٤م، كما قامت بتعزيز علاقاتها مع أثيوبيا وأريتريا، بهدف السيطرة بواسطتهما على بعض النقاط الاستراتيجية في منطقة جنوب البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي، لفرض حصار إسرائيلي على الدول العربية بقوة رادعة، يحقق مصالحها بالتحالف مع دول غير عربية في منطقة القرن الأفريقي والقريبة من باب المندب والسيطرة على منابع النيل، مما ينعكس ذلك سياسياً بإضعاف العلاقات العربية الأفريقية لصالح إسرائيل، ومن جانب آخر استطاعت إسرائيل فعلياً من خلال سياستها الخارجية إيجاد توافق مصالحها مع المصالح السعودية الإمارات في السيطرة على منطقة جنوب البحر الأحمر وضعها بؤرة للصراع الإقليمي للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

أما تنظيمياً - ساعد النظام السياسي الإسرائيلي في تكييف نقاط الضعف إلى قوة من خلال تعزيز صلاحيات وزارة الخارجية الإسرائيلية في توسيع علاقات إسرائيل الخارجية بما فيها العلاقات الاقتصادية، من خلال تعيين القناصل والملحقين التجاريين من قبل لجنة تضم ممثلين من كبار موظفي وزارة الخارجية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة المالية بدون عوائق روتينية، وهو ما زاد من فعالية نشاط السياسة الخارجية الإسرائيلية مع دول منطقة جنوب البحر الأحمر من الجانب الأفريقي، مما عزز من علاقاتها

التجارية الخارجية في مجال الثروة السمكية، والزراعة، والصناعة، وتجارة الألماس، والصناعات التحويلية والثروة الحيوانية، ورفد الاقتصاد الإسرائيلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما استطاعت اختراق الساحل الآسيوي لمنطقة جنوب البحر الأحمر بتوسيع علاقاتها مع دول خليجية بصفة غير معلنة .

وتشير الدراسة إلى أن منطقة جنوب البحر الأحمر لا يعد شريان حياة للتجارة الدولية وحسب، ولا يسهل منه ضرب الأمن الإسرائيلي فقط، بل هو وثاق المنطقة بأسرها، فمن يسيطر عليها يستطيع أن يشد أوصل المنطقة من جهاتها المتعددة للساحل الآسيوي والأفريقي في منطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطه بها (القرن الأفريقي و الخليج العربي)، و تمركز إسرائيل في هذه المنطقة أعطاهها فرصة أكبر، لترسيخ علاقتها مع دول منطقة جنوب البحر الأحمر الجانب الأفريقي خصوصاً مع دول منبع نهر النيل، مما ساعدها على السيطرة أكثر في المنطقة، وجذب مصر بعيداً عن الصراع العربي الإسرائيلي بتهديد حصتها من المياه.

واستراتيجياً - تكتسب منطقة جنوب البحر الأحمر أهمية خاصة لدى القوى الدولية الكبرى، والدول الصناعية في العالم، بوصف المنطقة أقصر وأسرع طريق ملاحي بحري لاستيراد النفط، يربط بين الشرق والغرب، وذاكرة الصراع العربي - الإسرائيلي في المنطقة يترك أثراً في قناعات تلك الدول بضرورة السيطرة على المنطقة بما يضمن مصالح تلك الدول بما فيها إسرائيل، التي تشكل الحارس الأمين لمصالح دول الغرب في منطقة جنوب البحر الأحمر و القرن الأفريقي، لذلك تحظى إسرائيل بدعم وتأييد أوروبي أمريكي بما يحقق المصالح المشتركة، وينعكس ذلك على مقدار الضعف العربي في توفير الحماية للملاحة البحرية، وتأمين طرق التجارة العالمية، مما يهدد الأمن القومي العربي، وفي حال استطاعت الدول العربية في منطقة جنوب البحر الأحمر استغلال قدراتها والمزايا الاستراتيجية التي تتمتع بها، لصالح تطويع تلك السياسات في خدمة الحقوق العربية، أو على الأقل دفع تلك القوى الكبرى والصناعية إلى الحد من تأييدها الكبير للمواقف والسياسات الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي وضعتها الدراسة: (بأنه توجد علاقة تأثير متبادلة بين حجم مصالح إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر، وبين درجة التأثير التي تمارسها سياستها في المنطقة).

غياب استراتيجية أمن قومي عربي في المنطقة، وضعف الموقف العربي تجاه أمن البحر الأحمر، ساعد إسرائيل في تحركات تجاه المنطقة، رغم أن السياسة الخارجية اليمنية كانت تمثل العائق الأكبر في مواجهة السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر، من خلال إقامة مجلس التعاون العربي وتجمع صنعاء وغيرها من المواقف القومية الأخرى.

كما تم التوصل إلى أن محور توجه السياسة الخارجية الإسرائيلية هو الأخذ بالاعتبار النظرية الأمنية التي تأخذ محورين أساسيين هما: ضمان التفوق بما يمكن إسرائيل من تعزيز تواجدتها وضمان أمنها القومي في المنطقة، ومن جانب آخر قناعة إسرائيل بضرورة تغيير استراتيجيتها بأدوات سياسية ودبلوماسية واقتصادية

للتخفيف من حدة الصراع العربي الإسرائيلي والانطلاق بربط المصالح، وهو ما سعت إليه إسرائيل في توجيهها الى منطقة جنوب البحر الأحمر، ومناطق التخوم مع دول القرن الإفريقي والخليج العربي.

وتعتبر السياسة الخارجية الإسرائيلية من أخطر الممارسات في منطقة جنوب البحر الأحمر إقليمياً، والتي تنطلق من أهداف واضحة ومحددة تنضوي في تحقيق أمن إسرائيل على حساب الأمن القومي العربي خصوصاً في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي، والعلاقات الإسرائيلية الإقليمية الدولية تشير الى إمكانية إسرائيل، وقدرتها على التكيف والتحرك، وتوظيف الأدوات والوسائل في تحقيق الأهداف والغايات، التي تتصف بها السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهي أمور تفتقر إليها الدول العربية، لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية، كإطار تنافسي، يعزز من العمق الاستراتيجي العربي في مواجهة التغلغل الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر مع دول القرن الإفريقي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، والتي تقول: (إن المصالح الأمنية الإسرائيلية كانت ولا تزال هي المتغير الأساسي في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر بصفة خاصة و البحر الأحمر بصفة عامة) .

استخدمت إسرائيل لغة المصالح وتوظيفها سياسياً مع دول منطقة جنوب البحر الأحمر، وقد ساهمت تلك السياسة في خدمة تلك الدول للخطط والسياسات الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر ومدخله الجنوبي من جهة، ومن جهة أخرى تعزز التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية، وانعكست تلك العلاقات على الأمن القومي العربي، وبالتالي فإن الدول العربية خصوصاً الواقعة في منطقة جنوب البحر الأحمر معنية بتحقيق التوازن، أو الحد من التغلغل الإسرائيلي في المنطقة من خلال استراتيجية واضحة ومدروسة في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية.

لذلك فالأهمية المتنامية لمنطقة جنوب البحر الأحمر، ودولها، ومقدراتها الاقتصادية، وميزتها الجيوستراتيجية الحيوية، وثرواتها الكافية تستوجب حل خلافاتها الداخلية، والخارجية، والتوجه للبناء الاقتصادي، والديمقراطي، والسلم والسلام والأمان لجميع شعوب المنطقة، ومواجهة السياسات العدوانية، واستخدام القوة، والتهديد كما ينبغي عقد ميثاقٍ دفاعيٍ لدول المنطقة، أو منظمة إقليمية تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، والتوجه للتعاون المثمر في شتى المجالات ضماناً لمصالح شعوبها.

تم بحمد الله وتوفيقه

مصادر ومراجع

كتب:

١. علي عبده علي الدبيس، السياسة الخارجية اليمنية تجاه مصادر تهديد الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة صنعاء، ٢٠٠٧م
٢. منصور عزيز الزنداني، منقول عن جلال إبراهيم فقيرة، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة صنعاء، ٢٠٠٢م.
٣. احمد محمد ألكبسي، منصور عزيز الزنداني، حسن سيد سليمان، مبادئ العلوم السياسية، الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان، صنعاء، ٢٠٠٣م.
٤. عبدالسلام إبراهيم البغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في افريقيا، دراسة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦م.
٥. عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، اوربيس للطباعة، ط٢، ٢٠٠٠م.
٦. حكيم السماوي ، التنظيم الدولي ، جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد.
٧. عماد قدوره، نحو امن عربي للبحر الأحمر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٩٩٨م.
٨. عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب، دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، اليمن، ط١، ٢٠٠٥م.
٩. قصي كامل صالح شكيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دار الوسيم للخدمات الطلابية، دمشق، ط١، ١٩٩٤م.
١٠. قائد محمد العنسي الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الافريقي وأثرها على اليمن، مكتبة الشريف الأكاديمية، ط١، ٢٠٠٠م.
١١. ادم محمد احمد عبد الله، القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الاحمر، ورقة بحثية، ملتقى قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الامن، كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٢م.
١٢. عبدالله علي بورجي ، الجزر اليمنية في البحر الاحمر وخليج عدن، ط٢، منشورات ٢٦ سبتمبر ومؤسسة الميثاق للطباعة والنشر، صنعاء، ٢٠٠٦م.
١٣. يحي احمد الوشلي، سياسة بناء قوة الدولة – دراسة جيوسراتيجية، الشرق للطباعة والتجارة، اليمن، ط١، ٢٠٠٧م.
١٤. علي عبد القوي الغفاري تجمع صنعاء للتعاون – البيانات والاتفاقيات من اكتوبر ٢٠٠٢م الى مايو ٢٠٠٦م، وزارة الخارجية اليمنية، دائرة التوجيه المعنوي، الجمهورية اليمنية، صنعاء، ٢٠٠٦م.
١٥. الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، تجمع صنعاء للتعاون واستراتيجيات السياسة اليمنية تجاه القرن الافريقي، لجنة السياسة والعلاقات الخارجية والمغربيين، صنعاء، اكتوبر ٢٠٠٧م.

١٦. عبده مباشر، المؤسسة العسكرية الاسرائيلية- الاستراتيجية-البناء- الاطار الفكري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٧. محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لاسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٨. اسامة الغزالي حرب، ممستقبل الصراع العربي- الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.
١٩. حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي - اطواره ومذاهبه، دار القلم -دمشق، الدار الشامية - بيروت، دار البشير - جده، ط٣، ١٩٩٥م.
٢٠. عبد الوهاب المسيري، مقدمه لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢م.
٢١. نصار غليمه ، سيطرة اسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١م.
٢٢. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة- دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٤م.
٢٣. حامد ربيع ، من يحكم في تل ابيب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥م..
٢٤. عبد الوهاب المسيري، البرتوكولات واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط٣ ، ٢٠٠٣م
٢٥. ابراهيم خالد عبد الكريم، الاستراتيجية الاسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.
٢٦. شمعون بيريس، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الشرق الاوسط الجديد، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
٢٧. محمد عرب صاصيلا، انظمة الحكم المعاصرة، ط١، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٨م.
٢٨. سعيد تيم، النظام السياسي الاسرائيلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن ..
٢٩. محمد اسماعيل على السيد، مدى مشروعية اسانيد السيادة الاسرائيلية في فلسطين- دراسة في الإطار القانون الدولي العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٥.
٣٠. محمد نصر مهنا ، الاتجاهات المعاصرة في تنظيم السياسة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، مصر ، ٢٠٠٨م.
٣١. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة- دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٤م.
٣٢. عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة اسرائيل النووية وبناء الشرق الاوسط الجديد،
٣٣. فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، دار الوحدة، ط١ ، القاهرة، ١٩٨٣م.
٣٤. محمد علي الحوت، مضيق باب المنذب - أهميته الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي.
٣٥. عبد الوهاب المسيري، البروتوكولات واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط٣، مايو ٢٠٠٣م.

٣٦. دراسة، جيفري وايت، إمكانيات التصعيد في الصراع بين حزب الله وإسرائيل؟، مؤسسة واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٦م.
٣٧. أحمد الحضرمي وآخرون، مسار ووثائق عملية السلام والصراع العربي - الإسرائيلي، مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية سباء، اليمن، ط ١، ٢٠٠٣م.
٣٨. رائد نعييرات، تقرير عن ندوة "إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام ٢٠١٥م، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت.
٣٩. حلمي عبد الكريم الزعبي، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٩٨٥م.
٤٠. إبراهيم خالد عبدالكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.
٤١. ورشة عمل، بعنوان التوجهات الإسرائيلية في افريقيا، الدفعة الرابعة دفاع وطني، كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، اليمن، (بحث غير منشور).
٤٢. إبراهيم خالد عبد الكريم، الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.

رسائل علمية:

١. أحمد علي يحي حسن العماد، التحكيم في منازعات الحدود الدولية- دراسة تطبيقية على التحكيم في جزر حنيش و الحدود البحرية بين اليمن و أرتيريا، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٦م.
٢. خديجة أحمد الهيصمي، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية- دراسة تطبيقية على سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر ١٩٧٩ - ١٩٩٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.
٣. نبيل علي محسن الشرجبي، الصراعات العربية الإقليمية للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، ٢٠٠٧م.
٤. طارق عبدالله ثابت الحروي، الجزر الجنوبية للبحر الأحمر و انعكاساتها على مستقبل الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠٠١م.
٥. عادل عبد القوي حاتم الشرعبي، أمن البحر الأحمر و العلاقات اليمنية المصرية ١٩٧٣ - ١٩٩٩، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، ٢٠٠٤م.
٦. العميد عبدالله محمد الدداه، الصراع في القرن الإفريقي في ظل المتغيرات الدولية و الإقليمية و أثره على الأمن القومي اليمني والعربي، إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، اكااديمية ناصر العليا، مصر .
٧. وليد عبدالله ناصر المعافا، الأطماع الإسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الأحمر و اثر ذلك على الامن القومي اليمني والعربي، إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١١م.

٨. نبيل علي محسن الشرجبي، الدبلوماسية اليمنية وإدارة الأزمات - دراسة حالة النزاع اليمني الاريثري حول ارخبيل حنيش، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٩. خديجة الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الاحمر، دراسة تطبيقية على سياسة اليمن في منطقة البحر الاحمر خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.
١٠. طلال محمود كداوي، الانفاق العسكري الاسرائيلي ١٩٦٥-١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراة (٣١)، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
١١. عبد السلام عبد الله قاسم العوجري، السياسة الخارجية اليمنية تجاه امن البحر الأحمر ١٩٩٥-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة والاقتصادي، جامعة صنعاء، اليمن، ٢٠١٤..
١٢. حمود عبد الله بن حمود الوهبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان ١٩٧٠ - ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب -قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢م.
١٣. نبيل على محسن الشرجبي، الصراعات العربية الاقليمية ١٩٨٠-٢٠٠٠م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧م..
١٤. رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الاوسط الكبير والسياسة الخارجية الامريكية (الاهداف والادوات والمقومات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط العليا، كلية العلوم الانسانية، الجزائر، ٢٠٠٨م.
١٥. عارف عبد القادر عبده سعيد سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الافريقي ١٩٩٠-١٩٩٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م..
١٦. رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الاوسط الكبير و السياسة الخارجية الامريكية(الاهداف و الادوات والمقومات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط العليا، كلية العلوم الانسانية، الجزائر، ٢٠٠٨م.
١٧. محمد عبد الولي السقاف، السياسة الخارجية الامريكية تجاه ازمة الصومال ١٩٩٠ - ٢٠١٢، قسم العلوم السياسية، جامعة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٦م.
١٨. عز الدين عثمان محمد الشيخ، النزاع الاقليمي والدولي في القرن الأفريقي واثرة على الامن الوطني السوداني (بحث لم ينشر) لنيل زمالة كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١٠م
١٩. عادل عبد القوي حاتم هزبر ، رسالة ماجستير ، قسم البحوث والدراسات السياسية ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.

مرجع دراسي:

١. مرجع دراسي، مرحلة اليمن، الجزء الاول، جغرافيا اليمن الطبيعية، كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١٢م
٢. مرجع دراسي، مرحلة افريقيا، الجزء الاول، الاهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي، كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، ٢٠١٢ م.
٣. مرجع دراسي ، مرحلة اسرائيل ، الجزء الثاني ، القدرات الشاملة الاسرائيلية ، كلية الدفاع الوطني - الأكاديمية العسكرية العليا ، اليمن ، ٢٠١١م.
٤. مرجع دراسي، القدرات الإسرائيلية في مجال السياسة الخارجية، القدرات الشاملة لإسرائيل، الجزء الثاني، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١١م.
٥. مرجع دراسي، المرحلة الدولية، الجزء الاول، القوى الشاملة لجمهورية الصين الشعبية ودورها كقوة فاعلة في النظام العالمي، كلية الدفاع الوطني، الاكاديمية العسكرية العليا، اليمن، ٢٠١١م.

تقارير ووثائق رسمية:

١. رئاسة الجمهورية، تقرير حول تجمع صنعاء، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، ٢٠٠٣م.
٢. الخدمات الأساسية محفزات التنمية جزيرة كمران، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية ، وزارة الاداره المحلية ، اليمن .
٣. وثيقة رسمية غير منشورة، اضواء على الجزر اليمنية، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ١٩٩٩م.
٤. سقطرى لؤلؤة المحيط ، اصدار الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية ، وزارة الادارة المحلية ، اليمن..
٥. جزيرة الدويمه، إصدار الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الإدارة المحلية، اليمن، ٢٠٠٩م.
٦. الخدمات الأساسية محفزات التنمية جزيرة كمران، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية ، وزارة الاداره المحلية ، اليمن .
٧. وثيقة رسمية غير منشورة، اضواء على الجزر اليمنية، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ١٩٩٩م.
٨. وثيقة رسمية غير منشورة، اضواء على الجزر اليمنية، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ١٩٩٩م.
٩. جزيرة ميون، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ٢٠٠٨م.
١٠. جزيرة حنيش الكبرى، إصدار الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ٢٠٠٨م.
١١. وثيقه، التفكير والتحليل الاستراتيجي، كلية الدفاع الوطني، الاكاديميه العسكريه العليا، اليمن.
١٢. وثيقة رسمية غير منشورة، اضواء على الجزر اليمنية، الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية، وزارة الادارة المحلية، اليمن، ١٩٩٩م.
١٣. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٤. رئاسة الجمهورية، تقرير تجمع صنعاء النشأة والتطور ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، فبراير ٢٠٠٧م.

١٥. المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٨م، صنعاء.

١٦. تقرير حول تجمع صنعاء، المركز الوطني للمعلومات، ٢٠٠٣م.

مجلات علمية:

١. احمد محمد الاصبحي، الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الأفريقي والبحر الأحمر ، مجلة الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد (٥)، ٢٠١٠م

٢. محرز الحسيني، البحر الأحمر والأمن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، أبريل ١٩٩٦،

٣. حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير من التغلغل إلى الهيمنة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، العدد (٣)، أكتوبر ٢٠٠١م.

٤. مراد محمد رواح ، القرصنة البحرية في خليج عدن، مجلة الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد(٤) للسنة الرابعة، ٢٠٠٩م.

٥. محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الأفريقي-أريتريا انموذجاً، مقاله مجلة الراصد الاسبوعي تعني بالشأن الإسرائيلي، مجموعة الراصد للمعلومات والبحوث، السنة التاسعة العدد(٣٨٣)الثلاثاء ٢٨ اغسطس، ٢٠١٢م.

٦. زكريا محمد عبد الله، أمن البحر الأحمر والأمن القومي، دائرة الشؤون العربية، جامعة الدول العربية الأمانة العامة، القاهرة، العدد (٨٨)، ديسمبر ١٩٩٦م.

٧. ابو بكر مرشد الزهيري، التحولات الديمقراطية وأثرها على استراتيجية الامن القومي، مجلة الاكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد (٧)، ٢٠١٣م.

٨. وليد عبدالله ناصر المعافا، الفكر الإسرائيلي للإدارة بالأزمات، مقالة للباحث في مجلة الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد (٥) السنة الخامسة، يوليو ٢٠١٠م.

٩. خديجة الهيصمي، تجمع صنعاء وافاق العلاقات العربية الافريقية، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (١١٧٦)، الخميس ٢٤ فبراير ٢٠٠٥م.

١٠. النص الكامل لإتفاقية انشاء تجمع صنعاء للتعاون ، شؤون دولية ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، اليمن ، العدد (١١٠٧) ، الثلاثاء الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٣م.

١١. مقدم سمير سعد الخلقي، تجمع صنعاء لمحمة موجزة، مجلة الجيش، العدد (٣١٣)، صنعاء ١ مارس ٢٠٠٧م.

١٢. مراد احمد الجيلاني، الأمن القومي وقوة الدولة في الفكر الجيوبولتيكي، مجلة الأكاديمية العسكرية العليا، اليمن، العدد (٦) السنة الثالثة، ٢٠١٢م.

١٣. يحيى دبو، الراي العام الإسرائيلي في قراءة سوسيولوجية، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة عشرة، العدد(١١٢) ، ٢٠٠٣م.

١٤. جمال عبد الجواد، اتجاهات الراي العام الاسرائيلي تجاه العرب و السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد(٢١٨)، ١٩٩٧م.
١٥. عصام فاهم العامري، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٣٤)، ط١، ١٩٩٩م.
١٦. خالد وليد محمود، الأمن الإسرائيلي في بيئة إستراتيجية متغيرة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٣٤، ٢٠١٠م.
١٧. وليد سكرية ، اتفاقيات التسوية العربية والأمن الإسرائيلي ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد (١٣٤) ، ٢٠١٠م.
١٨. محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، استراتيجيات إسرائيل العسكرية (الحرب الخاطفة)، مقالة، مجموعة الراصد للعلوم والبحوث، السنة العاشرة، العدد (٤١٤) الثلاثاء ٧ مايو ٢٠١٣م
١٩. هاني الخصاونه، مستقبل الصراع العربي -الإسرائيلي ،المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢١٨ ، ٤/١٩٩٧ .
٢٠. هيثم تزامم، نحو تفسير لأسس العلاقات الامريكية -الإسرائيلية ، شؤون الشرق الاوسط ،مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت ، ٢٠٠٣م.
٢١. اجلال رأفت، القرن الافريقي: أهم القضايا المثارة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١٨، ٤/١٩٩٧.
٢٢. مجلة أبحاث سياسية وزارة الخارجية - الجمهورية اليمنية صنعاء العدد السابع - السنة الثانية - مارس ٢٠٠١م.
٢٣. محمد المغيربي ومصطفى خشيم، صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي، شؤون عربية ، العدد(٦٦)، يونيو ١٩٩١م.
٢٤. احسان مرتضى، مظاهرات اسرائيل الامنية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، شؤون الاوسط، العدد ١٣٤، ٢٠١٠م.
٢٥. اجلال رافت، ندوه سلسلة المستقبل العربي (٢١٨) حول (القرن الافريقي اهم القضايا المثاره)، مركز دراسات الوحدة العربية ،٤/١٩٩٧م.
٢٦. أحمد يوسف القرعي، ندوة حول القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة، سلسلة كتاب المستقبل العربي (٢١٨)، مركز دراسات الوحدة العربيه ،٤/١٩٩٧م.
٢٧. امين محمود عطايا، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (١٩)، ابو ظبي، ١٩٩٨م.
٢٨. مقالة، ب.ار . كومارا سومي، ماهي كلفة العلاقات الاسرائيلية الصينية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، سلسلة ترجمات الزيتونة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٦م.
٢٩. مقاله، صحيفة الشرق الاوسط لندن، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم، السنة العاشرة، العدد (٤١٤)، الثلاثاء، ٧ مايو ٢٠١٣م

1. Middle East Quartly , 2006 At What Cost Israel-China Ties? ,
 - a. P.R.Kumarasway
2. (14) Jeffrey White ، The Potential of Escalation in the Hizballah Israel Conflict , Policy Watch no. 1132

مواقع انترنت:

١. الانترنت، المركز الوطني للمعلومات، قسم السياحة، اليمن، https://www.yemen-nic.info/tourism_site/locations/island/honish.php
٢. الانترنت، حنيش الكبرى جزر يمنية استراتيجية، موقع شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠١٩م. <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions>
٣. موقع الانترنت جزيره جبل الطير <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا.
٤. موقع الانترنت، جزر السوابغ، موسوعة ويكيبيديا، <http://sar.m.wikipedia.org>
٥. موقع الانترنت ارخيل دهلك <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا.
٦. موقع الانترنت، الجزر الإريترية ، موسوعة المقائل <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahrAhm/sec03.d>
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahrAhm/sec03.d>
. oc_cvt.htm
٧. موقع الانترنت جزر فرسان <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا.
٨. موقع الانترنت جغرافيا السعوديه <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة ويكيبيديا.
٩. رسميا وعلنيا دول عربية تهرول للتطبيع مع إسرائيل، الانترنت، موقع وكالة الاناضول، إسطنبول. <https://www.aa.com>.
١٠. أحمد شجاع، الأطماع الإسرائيلية في البحر الأحمر والقرن الافريقي، اليمن، مقالة بحثية، الانترنت ، <http://almoslim.net/node/85260>
١١. الدولة اليهودية: إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديموغرافيا ، مجلة الدفاع الوطني ، الموقع الرسمي للجيش اللبناني ، <http://www.learmy.gov.lb/ar/news>
١٢. محمد محي الهيمص ، المتغير الجغرافي للنزاع العربي الإسرائيلي ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية قسم الجغرافيا ، <http://www.iasj.net/iasj2func>
١٣. اسرائيل بالارقام ، دائرة الاحصاء المركزية ، اسرائيل ، ٢٠٠٧م. <http://www.cbs.gov.il/www/publications/isr>
in n07ar.pdf
١٤. موقع الانترنت ، وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/TheIsraeliSociety/Pages/minorities.asp>

١٥. إسرائيل، الري في إقليم الشرق الأوسط

بالأرقام، [http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries regions/ISR/CP_ISR](http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/ISR/CP_ISR_ar.pdf)
ar.pdf

١٦. بسمة خليل نامق الاوقاتي، تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية - حالة دراسية (اسرائيل) ،
مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٠م ، ص ١٢٦ .

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=9277>

١٧. موقع الانترنت ، إسرائيل ، <http://ar.wikipedia.org/wiki> موسوعة وكبيد .

١٨. حمد الحسن عبد الرحمن ، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية ، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم ، الانترنت

<http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/22/contents>

١٩. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفاق، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية

[/http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=4023](http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=4023)

٢٠. موقع الانترنت <http://infosnap.org/SP1047232>

٢١. جوليان بوير من جامعة مونتريال - كندا، عرض جواد بشارة، النظام السياسي الإسرائيلي، المنشورات

الجامعية الفرنسية، نوفمبر ٢٠٠٠، العدد (٢٣١) ،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2703>

٢٢. محمد جمال الدين علوي ، الاحزاب واثرها في رسم سياسة الاسرائيلية ، مركز الدراسات الاقليمية ، ٥

(١٤) ، الانترنت <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=29016>

٢٣. شريف شعبان مبروك، القدرات النووية الإسرائيلية، موقع اراء حول الخليج، الانترنت. <http://araa.sa>

٢٤. فايز أبو رزق، القدرات النووية الإسرائيلية: "البارانويا" الصهيونية والأمن الوهمي المتبدد، موقع اراء حول

الخليج، الانترنت. <http://araa.sa>

٢٥. تقي الدين التنير ومحمد عطوي، الإعلام الإسرائيلي وسبل مواجهته، مجلة العربي، العدد ٥١٠، وزارة

الإعلام - دولة الكويت، ٢٠٠١م، موقع الانترنت

<http://www.alarabimag.com/Article.asp?ART=5003&ID=162>

٢٦. عبد الناصر، دراسة تحليلية لميزان القوى العسكري في الشرق الاوسط ، منتدى الجيش الوطني الشعبي

(الجزائر) ، نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، واشنطن ، ٢٠١٠م ، [http://www.anp-](http://www.anp-dz.com/t8637-topic)

dz.com/t8637-topic

٢٧. http://www.palestine-info.com/arabic/books/2006/16_8_06/zaytona.htm#m0

٢٨. مبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت ٢٠٠٢ وقرارات قمة الرياض ٢٠٠٧ اعادة تفعيلها، الغد

(دمشق)، شبكة فولتير، مارس ٢٠٠٧، موقع الانترنت،

<http://www.voltairenet.org/article146657.html>

٢٩. محمد صبحي الحجار، الصراع على البحر الاحمر - حقبة ما قبل ١٩٨٠، مجلة الدفاع الوطني، الموقع

الرسمي للجيش اللبناني ، ٢٠١٢/٧/١ الانترنت، Share on facebook Share on twitter

Share on print Share on email

٣٠. محمد سبيل ، مقاله، صحيفة البيان ، الامارات ، ٢٣-٤-٢٠١٥، نشر في موقع اورنت نيوز، الانترنت

http://www.orient-news.net/ar/news_show/86914،

٣١. سلوى عبدالنواب ، القوى في البحر الاحمر واهدافها ، موقع الانترنت ،

<http://www.internationalpeaceandconflict.org/profiles/blogs/780588:BlogPost:587091#.U1kUrQL047o>

٣٢. إحسان مرتضى ، الأمن العربي و إشكاليات التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ،مجلة الدفاع الوطني ، مجلة

الجيش ، لبنان ، العدد ٣١٦ <http://www.lebarmy.gov.lb>

٣٣. دراسة بحثية، اوس داوود يعقوب، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، تاريخ النشر ٢٠١١/١٠/٢١م

موقع دنيا الوطن، <http://www.alwatanvoice.com>

٣٤. السيد عليه، الجوانب الاستراتيجية في صراعات البحر الأحمر، الانترنت، موقع الاهرام الرقمي،

<http://digital.ahram.org.eg>

٣٥. دراسة بحثية، حمد الحسن عبد الرحمن، العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم،

السودان، <http://www.arrasid.com>

٣٦. محمد صبحي الحجار، الصراع على البحر الاحمر - حقبة ما قبل ١٩٨٠، مجلة الدفاع الوطني، الموقع

الرسمي للجيش اللبناني ، ٢٠١٢/٧/١ الانترنت، Share on facebook Share on twitter

Share on print Share on email

٣٧. الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش

اللبناني، ٢٠٠٢م ، <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?1014#.Uz2eY6JKVHM>

٣٨. دراسة بحثية ، محمد سعيد ، التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقي عبر بوابة كينيا ، تاريخ النشر

١٥/١٠/٢٠١١م ، موقع الشاهد ، <http://arabic.alshahid.net1>

٣٩. موقع DW الإخباري، الانترنت، ٢١-٩-٢٠٠٥ <http://p.dw.com/p/2oNw2>

٤٠. احمد العناني ،موقع نيوز TV الاخباري، الانترنت، ٢٢-٨-٢٠١٦ www.Newstv999.com

٤١. دراسة بحثية ، محمد سعيد ، التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقي عبر بوابة كينيا ، تاريخ النشر

١٥/١٠/٢٠١١م ، موقع الشاهد ، <http://arabic.alshahid.net1>

٤٢. دراسة بحثية، اوس داوود يعقوب، التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، تاريخ النشر ٢٠١١/١٠/٢١م

موقع دنيا الوطن، <http://www.alwatanvoice.com>

قائمة المصطلحات العامة

المصطلح	المعنى
نظام (bot) الاقتصادي:	هو نظام استثماري على المدى الطويل تشترك فيه شركات متعددة الجنسيات لتنفيذ مشروع استراتيجي واستثماره لصالح الشركة المنفذه للمشروع .
مضيق جوبال:	هو مضيق يتحكم في مدخل خليج السويس الذي يعتبر الذراع الشمالي الغربي للبحر الاحمر، وتقع بداخله عدة جزر صغيرة، اهمها ام القمران وشدوان وجوبال، يبلغ طوله ٢٠٠ ميل ومتوسط اتساعه ٢٠ ميل، و متوسط عمقه ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ قدم، ويتميز المضيق باهمية بالغة يربط البحر الاحمر بالبحر المتوسط عبر قناة السويس، كما يعد المدخل الشمالي للبحر الاحمر.
مضيق تيران:	يعد المدخل الوحيد لخليج العقبة من البحر الاحمر، ويعتبر ذراعا الشمالية الشرقي، وتنتشر داخل هذا المضيق عدة جزر صغيرة اهمها صنافير وتيران، يبلغ طول خليج العقبة ١١٠ ميل، ويبلغ عرضه م ٨ - ١٧ ميل، وجزيرتا صنافير وتيران تقسم المضيق الى ثلاثة ممرات، من بينها ممر واحد فقط صالح للملاحة وهو اكبرها ويبلغ عرضه ٣,٧ ميل.
العصور الجيولوجية:	اتفق الجيولوجيين على تقسيم العصور الجيولوجية إلى أربعة عصور هي (الايوسيني ، والاليوسين والمايوسين والبلاطوسين) حتى نهاية العصر الحجري .
مسافة الميل البحري / مربع مقابل الكيلوا متر طولي / مربع:	تم تحويل مسافة (١) الميل البحري بما يعادل (١,٨٥١) كيلوا متر طولي ، وتم تحويل المساحة (١) ميل مربع = (٢,٥٨٦) كيلو متر مربع.
الناقل الوطني للمياه في اسرائيل :	وهو عبارة عن قناة معظمها تحت الأرض، عرضها يقارب ثلاثة أمتار وطولها حوالي ٢٢٠ كم، تنقل سنوياً حوالي ٤٠٠ مليون لتر من المياه التي تضخ من بحيرة طبريا إلى الأراضي العطشى في شمال غرب النقب و يمكن القول بأن الناقل يشكّل نهراً اصطناعياً هو في الواقع كبديل مغاير لنهر الأردن، إذ يتم إحضارها من حوضها الطبيعي إلى السهل الساحلي.
مؤتمر هرتسليا: (Herzliya Conference)	هو مؤتمر يعقد بشكل دوري منذ عام ٢٠٠٠ في مدينة هرتسليا الواقعة في ما تسمى إسرائيل حالياً، أسس بمبادرة من عوزي آراد وهو ضابط سابق في الموساد وشغل منصب المستشار السياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، يتم فيه مناقشة مستقبل كيان إسرائيل ووضعها اقتصاديا وعسكريا واجتماعيا ورصد الأخطار المحيطة بها من الداخل والخارج في دول الجوار وفي الإقليم وفي العالم تحت هدف استراتيجي هو الأمن القومي لإسرائيل.
الجدناع:	كلمة عبرية تشكل الحروف الاولى للكلمتين (جودي نوعار) اي كتائب الشباب، هي

<p>حركة قومية ضمن حركات اخرى مختلفة للشباب والتي تشكل تراثا قوميا عظيم القيمة في جميع رسالاته لخدمة اسرائيل كاحد الرسالات التي تتبناها الحركة الصهيونية والتي تجعل من الشباب عماد كل وطن وشريك في الدفاع عن وطنه وتحقيق مصيره، وتعد كتائب الشباب (الجدناع) كاحد المنظمات شبه العسكرية التي تشكل جزءا في الاطار العام للتعليم القومي .</p>	
<p>مصطلح (لهولوكوست) من اليونانية، حيث تعني (الكل) و تعني (محروق) تُعرف أيضاً باسم (شواه) وتعني (الكارثة)، هي إبادة جماعية وقعت خلال الحرب العالمية الثانية قُتل فيها ما يقرب من ستة ملايين يهودي أوروبي على يد النظام النازي لأدولف هتلر والمتعاونين معه، جرت عمليات القتل في جميع أنحاء ألمانيا النازية والمناطق المحتلة من قبل ألمانيا في أوروبا.</p>	<p>الهولوكوست:</p>
<p>تعرف الصناعات التحويلية بأنها " عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، كما يمكن تعريفها بأنها: الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه ويعتمد الإنتاج فيها على التكنولوجيا التقنية العالية وبالبحوث والتطوير العلمي بشكل اساسي.</p>	<p>الصناعة التحويلية:</p>
<p>كلمة عبرية معناها (الاستيطان) وتطلق في كتابات الصهيونية على التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني تاريخ اليوشوف الى مرحلتين: المرحلة الاولى: اليوشوف القديم قبل عام ١٨٨٢ وكان يتكون من يهود متدينين لا يزيد عددهم عن ٢٤ الف نسمة موزعين بين المدن الاربع المقدسة بالنسبة لليهود في فلسطين، وهي القدس و الخليل وطبريا وصفد، وغالبيتهم تعيش على المساعدات التي تاتيهم من يهود اوروبا والمعروف باسم (هالوكا) اي الصدقات، كان اليوشوف القديم يتكون من فئتين منفصلتين هما السفارديم (اليهود الشرقيون) والاشكنازيم (اليهود الغربيون) ولكل من هاتين الفئتين مؤسساتها الدينية الخاصة. المرحلة الثانية: اليوشوف الجديد في المرحلة ما بين ١٨٨٢ - ١٩٤٨ ويطلق على التجمع الاستيطاني، الذي نشأ من الهجرات الصهيونية المتتالية، التي جاءت الى فلسطين او هاجرت اليها، بهدف تنفيذ المشروع الصهيوني، واتجهت بشراء الاراضي واقامة المستوطنات والعمل على تنظيم المستوطنين، على اساس انهم اقلية قومية، وباعتبارهم نواة لإقامة دولة صهيونية في فلسطين.</p>	<p>اليوشوف:</p>
<p>هي التسمية التي تطلق على المجلس النيابي او البرلماني الاسرائيلي، وكلمة كنيست معناها بالعبرية "الجمعية" وتعود الجذور التاريخية لهذه التسمية الى عهد (عزراء ونحميا) في القرن الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث كانت تطلق كلمة كنيست على الجمعية الكبرى التي كانت عبارة عن سلطة تشريعية في تلك الفترة.</p>	<p>الكنيست:</p>

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
	أية قرآنية
	الإهداء
	شكر و عرفان
	ملخص الرسالة
٩-١	الإطار العام للدراسة
الفصل الأول : المفاهيم العامة والأسس النظرية للدراسة	
١٥ - ١٠	المبحث الأول : مفهوم منطقة جنوب البحر الأحمر المطلب الأول: المصطلحات والمفاهيم العامة
٣١ - ١٥	المطلب الثاني: الإطار الجغرافي لمنطقة جنوب البحر الاحمر
٣٩ - ٣٢	المطلب الثالث: الملامح الجيوسياسية لمنطقة جنوب البحر الاحمر
٤٣ - ٤٠	المبحث الثاني : الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب البحر الأحمر في السياسة الخارجية الاسرائيلية المطلب الاول: الاهمية الجيو ستراتيكية لمنطقة جنوب البحر الاحمر .
٤٦-٤٤	المطلب الثاني: اهمية منطقة جنوب البحر الاحمر في التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي
٥٤ - ٤٦	المطلب الثالث: التوجهات السياسية لدول المنطقة تجاه قضايا جنوب البحر الاحمر
الفصل الثاني : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية	
٦٢ - ٥٧	المبحث الاول : المحددات الجغرافية لاسرائيل المطلب الأول: هوية وموقع ومناخ وتضاريس اسرائيل
٦٦ - ٦٣	المطلب الثاني: مساحة وشكل الكيان الاسرائيلي
٦٩- ٦٧	المبحث الثاني : السكان والمحددات الاجتماعية والثقافية . المطلب الاول : السكان
٧٩ - ٦٩	لمطلب الثاني: المحددات الاجتماعية والثقافية
٨٦ - ٨٠	المبحث الثالث : المحددات والقدرات الاقتصادية المطلب الاول : المحددات الاقتصادية

٩٣ - ٨٦	المطلب الثاني: القدرة الاقتصادية
١٠٨ - ٩٤	المطلب الاول: محددات النظام السياسي
١١٢ - ١٠٩	المطلب الثاني: الاحزاب السياسية الاسرائيلية
١١٧- ١١٢	المطلب الثالث: المحدد الامني للنظام السياسي
الفصل الثالث : المحددات الخارجية للسياسة الإسرائيلية	
١٢٧ - ١١٨	المطلب الاول : ملامح السياسة الخارجية الاسرائيلية
١٣١ - ١٢٧	المطلب الثاني: دوائر اهتمام السياسة الخارجية الاسرائيلية
١٣٣ - ١٣١	المطلب الثالث: المتغيرات الدولية والاقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية الاسرائيلية
١٤٠ - ١٣٤	المطلب الاول : المحددات الدولية لسياسة إسرائيل الخارجية
١٤٩ - ١٤٠	المطلب الثاني: المحددات الإقليمية لسياسة إسرائيل الخارجية
١٥٦- ١٥٠	المطلب الاول : العوامل المحددة للسياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الاحمر
١٥٩ - ١٥٦	المطلب الثاني: اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة جنوب البحر الاحمر
١٦٧ - ١٦٠	المطلب الثالث: دوافع السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة البحر الأحمر
الفصل الرابع :اتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر	
١٧٨ - ١٦٨	المطلب الاول : طبيعة توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية في المنطقة
١٩٠ - ١٧٩	المطلب الثاني: الانشطة والتحركات الاسرائيلية في منطقة جنوب البحر الاحمر.
١٩٧ - ١٩٠	المطلب الثالث: الانشطة والتحركات الاسرائيلية في تخوم منطقة جنوب البحر الاحمر
٢٠٠ - ١٩٨	المطلب الاول: التوجهات السياسية والامنية الاسرائيلية واثرها على منطقة جنوب البحر الاحمر.
٢٠٢ - ٢٠٠	المطلب الثاني : التوجهات الاقتصادية والايولوجية الاسرائيلية واثرها على امن منطقة جنوب البحر الاحمر
٢٠٨ - ٢٠٢	النتائج و الخاتمة
	المصادر والمراجع

	قائمة المصطلحات العامة	
	قائمة محتويات الرسالة	
	قائمة الجداول والأشكال والخرائط	
	ملخص للرسالة باللغة الانجليزية	

قائمة الخرائط		
رقم الخريطة	الفهرس	رقم الصفحة
١	خريطة منطقة جنوب البحر الأحمر(الشاطئ الآسيوي و الشاطئ الأفريقي)	١٤
٢	خريطة موقع البحر الأحمر بين ثلاثة قارات (آسيا و أفريقيا وأوروبا)	١٦
٣	خريطة موقع مضيق باب المنذب المدخل الجنوبي	١٩
٤	خريطة موقع إسرائيل(فلسطين المحتلة) وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي	٢٠
٥	خريطة موقع جزيرة بريم (ميون) اليمنية	٢٢
٦	خريطة موقع جزر ارخبيل حنيش اليمنية	٢٤
٧	خريطة موقع جزر فرسان وسجيد و ارخبيل جزر دهلك	٣٠
٨	خريطة منطقة جنوب البحر الأحمر الشاطئ الآسيوي والشاطئ الأفريقي	٣١
٩	خريطة موقع اليمن الاستراتيجي	٣٢
١٠	خريطة موقع السعودية	٣٤
١١	خريطة موقع دولة اريتريا الاستراتيجي	٣٤
١٢	خريطة موقع دولة جيبوتي الاستراتيجي المطل على مضيق باب المنذب	٣٥
١٣	خريطة موقع الصومال الاستراتيجي	٣٦
١٤	خريطة منطقة جنوب البحر الأحمر والتخوم المحيطة بها	٣٩
١٥	خريطة موقع الكيان الإسرائيلي (فلسطين المحتلة)	٥٩
١٧	الحدود السياسية للكيان الإسرائيلي (فلسطين المحتلة)	٦٥

قائمة الرسوم البيانية والاشكال

رقم الشكل	الفهرس	رقم الصفحة
١	بيان الناتج المحلي لإسرائيل	٨٦
٢	بيان تشكيل الاستعمالات ٢٠٠٦ م	٨٦
٣	بيان الناتج المحلي الخام (الدخل القومي للفرد)	٨٦
٤	بيان الإتفاق الحكومي لإسرائيل ٢٠٠٦ م	٨٧
٥	بيان الحساب المالي في ميزان المدفوعات ٢٠٠٦ م	٨٨
٦	بيان إجمالي الاستيراد والتصدير الصناعي (بدون الألماس) حسب القوة التكنولوجية	٨٩
٧	بيان عائدات الفروع الاقتصادية (بدون الماس)	٩٠
٨	بيان المصروفات على القطاع الزراعي (استيراد)	٩١
٩	بيان القطاع الزراعي	٩١
١٠	بيان المجموعة الأولى: القوانين الأساسية.	٩٥
١١	بيان المجموعة الثانية: القوانين العادية.	٩٥
١٢	بيان المجموعة الثالثة: قانون التنظيمات.	٩٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	الفهرس	رقم الصفحة
١	جدول يوضح التوزيع السكاني في الجزر اليمنية	٢١
٢	جدول يوضح - التوجهات السياسية لدول المنطقة تجاه قضايا جنوب البحر الأحمر	٤٨ - ٥١
٣	جدول التوزيع السكاني لإسرائيل	٦٧
٤	جدول يوضح مراحل التعليم الأساسي في إسرائيلي	٧٢
٥	جدول يوضح التجارة الخارجية لإسرائيل من عدة محاور	٨٨
٦	جدول يوضح المصانع والقوى البشرية و العائدات	٨٩
٧	جدول يوضح مستوى السلطات في النظام السياسي الإسرائيلي	١٠٣
٨	جدول يوضح ابرز الأحزاب السياسية الإسرائيلية وتوجهاتها	١٠٩
٩	جدول يوضح حجم التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في العالم	١٢٠